

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <<http://caus.org.lb/ar>>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 - قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <<http://www.e-marefa.net/ar>>

2 - قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <<http://www.search.shamaa.or3g>>

3 - دار منظمة <<http://www.mandumah.com>>

4 - EBSCO Publishing <<http://www.ebsco.com>>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <<http://www.search.shamaa.org>>

للحصول على إصدارات المركز

1 - الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):

للمؤسسات

للأفراد

\$150 للنسخة الورقية.

\$120 للنسخة الورقية.

\$40 للنسخة الإلكترونية.

\$10 للنسخة الإلكترونية.

\$180 للنسختين الورقية والإلكترونية.

\$130 للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 - الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل 1000 دولار أمريكي (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 - الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 - شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره ستة آلاف دولار أمريكي تشمل أجور الشحن.

المحتويات

■ دراسات

- ثورات الربيع العربي: مرحلة من مراحل الهندسة الكولونيالية
7 بطابع إثني وطائفي بن عطية حاج ميلود

انقسم المجتمع العربي، بمن فيه المثقفون والباحثون، في تفسير وتقييم الاحتجاجات والأحداث التي اجتاحت الكثير من البلدان العربية في ما عرف بـ«الربيع العربي» في السنوات العشر الأخيرة. وبخاصة بعد الأحداث العنيفة والحروب الدموية التي يعيشها بعض هذه البلدان عقب الحركات الاحتجاجية التي مرت بها. تحتاج هذه الدراسة في أن ما حدث في الوطن العربي من دمار شامل وتخريب للأوطان في السنوات العشر الأخيرة هو ليس بثورات، وإنما هو مشاريع الهدف منها تحويل منطقتنا العربية إلى طوائف وإثنيات متصارعة ومتناحرة. يربط الباحث هذه المقاربة بما آلت الأحداث إليه في كل من العراق وسورية على الأقل.

- آفاق تدريس الشعر العربي التقليدي في الصين بسام يانغلي 21

تم تأسيس فروع لدراسة اللغة العربية وآدابها في مؤسسات كثيرة للتعليم العالي في الصين، تشمل دراسة الصرف والنحو والكتابة والترجمة والأدب وعلم اللغة والبلاغة وغيرها. لكن بسبب صعوبة الشعر العربي التقليدي، لا توجد أي مؤسسة للتعليم العالي في الصين قادرة على توفير هذا المقرر حالياً. وفي ظل تكثيف التبادلات الودية بين الصين والعالم العربي، فإن تدريس الشعر العربي التقليدي ونشر ثقافته في الصين بات قضية مهمة يجب أن ينظر فيها. لذا يسعى هذا البحث لدراسة آفاق تدريس الشعر العربي التقليدي في الصين عن طريق تحليل أهميته وفوائده، وتقديم اقتراحات لفتح هذا المقرر في مؤسسات التعليم العالي في الصين.



□ دستور «إسرائيل» اللامكتوب:

دراسة في الأبعاد الدينية السياسية ليندة طرودي 37

تتناول هذه الدراسة الأبعاد المخفية لعدم اعتماد إسرائيل دستوراً لها يُجسّد صورتها الديمقراطية التي يتم الترويج لها من جانب الغرب، في حين أنّ لجوءها إلى وضع قانون أساس، فيما يُعرف بالقانون القومي أيضاً، يضع علامات استفهام كثيرة حول الأسباب التي دفعت الاحتلال الإسرائيلي إلى عدم كتابة دستور يحمي حقوق الفلسطينيين أصحاب الأرض الحقيقيين، إلى جانب اليهود المستوطنين، كونهم يتشاركون الرقعة الجغرافية نفسها مع اليهود الذين منحهم هذا القانون امتيازات تتنافى وحقوق الإنسان. وعليه فإنّ قانون الأساس هو امتداد لوثيقة الاستقلال التي لا تخلو من السياسات الكولونالية التي تُشجع السيطرة بأي وسيلة، مهما كانت عنصرية ودموية.

□ التاريخ وأزمة الحدث: مقارنة إبستمولوجية عبد الرحيم الحناوي 51

تبحث هذه الورقة، من زاوية إبستمولوجية، في بعض القضايا المرتبطة بالتطور الذي اتخذته المعرفة التاريخية عند الغرب ولا سيّما فكرة الحدث التاريخي، الذي ظل طوال قرن المادّة الأولى للتاريخ «الوضعي» الموضوعي والماضي قبل أن يتم تشذيبه من طرف مدرسة «الحوليات». ومن أهم ما أفرزه هذا التطور هو التحول من التاريخ السياسي والعسكري إلى تاريخ الاقتصاد والبنى والمجتمع، ومن دور الفرد إلى الظاهرة الاجتماعية، ومن الوصف والسرد إلى التحليل، ومن التغير إلى التنظيم والهيكلية والتمفصل. لكن منذ سبعينيات القرن الماضي عاد الاهتمام مجدداً بالحدث الذي اقتحم ميدان التاريخ في ارتباط وثيق بما سمي التاريخ الراهن أو الحاضر.

■ قضايا مغربية (ملف)

□ كيف أصبحت بلاد البربر المغرب العربي؟ غبريال كامب

65 ترجمة: محمد الحبيب بشاري وموسى هوارى

بلدان شمال أفريقية هي اليوم دولٌ مسلمة، تعلن انتماءها المزدوج إلى المجتمع الإسلامي، والعالم العربي، وهي محقّة في ذلك. غير أن تلك الدول ورثت بعد تقلباتٍ متعددةٍ أفريقية التي كانت في أواخر العصر القديم تابعة بكل تأكيد للعالم المسيحي والمجموعة اللاتينية. ومن الغريب أن هذا التحول الثقافي الذي يمكن عدّه جذرياً لم يُرفق بأيّ تغييرٍ إثنى مهم: إنهم الرجال أنفسهم، هؤلاء البربر الذين كانوا يعدون أنفسهم روماناً، وصاروا اليوم يشعرون أنهم عرب. كيف يفسّر هذا التحول الذي يظهر عميقاً وبنسبٍ مختلفةٍ في دولٍ دون غيرها، لأنّ هناك في بعض الدول مجموعاتٌ بشريةٌ كبيرةٌ لا تحسب نفسها عربية بالمرّة، وتعلن ثقافتها البربرية رغم أنها مسلمة إسلاماً تاماً؟

□ هجرة الكفاءات المغربية: عوامل الطرد والجذب،

84 وانعكاساتها التنموية محمد الصافي

تمثل هجرة العقول المغربية جزءاً من هجرة - استنزاف - العقول من المجتمعات النامية إلى المجتمعات المتقدمة في العالم لعوامل طرد وعوامل جذب مختلفة. وإضافة إلى الآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية المترتبة عن هجرة العقول، فإن أبلغ تأثير لهذه الهجرة في الدول المرسلّة لها يتمثل بخسارة هذه الدول جزءاً مهماً من رأسمالها البشري. تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الأسباب الدافعة إلى هجرة الكفاءات المغربية إلى الدول المتقدمة، وخلق البدائل الموضوعية والعملية لتثبيت العقول والكفاءات في مواقعهم وفي بلدانهم، بهدف الحد من آثار تلك الظاهرة في مستقبل الأجيال الواعدة، والعمل الدائم من أجل إنجاح التنمية الاقتصادية في البلدان المغربية وصولاً إلى الأهداف المنشودة.

□ السياسة الخارجية المغربية والتنمية:

107 العلاقة والإشكاليات مصطفى أمزيان

كشفت أزمة كورونا التي يواجهها العالم عن مسألتين أساسيتين: المسألة الأولى خارجية تتعلق بحالة الانفتاح الدولي وفتح الحدود بين الدول وعلاقات التبادل والتفاعل والتلاقي في إطار العولمة. والمسألة الثانية داخلية تنصب، من جهة، على العلاقة الوطيدة الموجودة بين أعمدة التنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي؛ وتكشف من جهة ثانية هشاشة أعمدة التنمية هذه وطنياً وعدم تحقيقها أهداف التنمية المنشودة. والفيرس هنا عامل كاشف وليس منشئاً، حيث لم يكن السبب المباشر في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المغرب والعالم حوله، لكنه عمل على تضخيم الاتجاهات القوية التي سادت كل البلدان والتي كانت جارية بالفعل ووسّع خطوط الأعطال الموجودة مسبقاً.

■ مقالات وآراء

□ الميول الراديكالية وخطاب الهوية:

121 المدرسة فضاء للتشكّل شهاب اليحياوي

128 إشكالية العلاقة بين العلم والثقافة في الوطن العربي مفيد الزيدي

■ أعلام

□ صالح بن يوسف والحركة الإستقلالية

136 في المغرب العربي محمد رحاي

■ كتب وقراءات

□ تغيير الطريق:

151 دروس فيروس كورونا (إدغار موران) عثمان عثمانية

□ سوسيولوجيا التغير الاجتماعي: تساؤلات

156 واستنتاجات حول المغرب (عبد الهادي أعراب) زهير دارداني

166 كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية إعداد كابي الخوري

الكتب العربية: البعد المسيحي للسياسة الروسية في المشرق العربي؛ سرديّة الربيع العربي
ورهانات الواقع؛ الهجرة وحقوق الإنسان: تكلفة الاقتصاد ورهانات السياسات الأمنية وتسييج
الحدود؛ تقسيم فلسطين: من الثورة الكبرى 1937-1939 إلى النكبة 1947-1949.

الكتب الأجنبية: Last Best Hope: America in Crisis and Renewal; War Time: Temporality and
the Decline of Western Military Power; The Afghanistan Papers: A Secret History of the War

التقارير البحثية: Iranian Membership in the Shanghai Cooperation Organization:
Motivations and Implications; Somalia's Ongoing Political Crisis Exposes Fundamental
Problem for U.S. Policy.

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: مشهد من مدينة شيفشاون - المغرب.

ثورات الربيع العربي: مرحلة من مراحل الهندسة الكولونيالية بطابع إثني وطائفي

بن عطية حاج ميلود(*)

أستاذ محاضر «ب»، جامعة معسكر - الجزائر.

مقدمة

يحاول هذا المقال أن يكشف أن ما حدث في الوطن العربي من دمار شامل وتخريب للأوطان ليس بثورات، وإنما هي مشاريع، الهدف منها تحويل منطقتنا العربية إلى طوائف وإثنيات متصارعة ومتناحرة، وهي عملية من عمليات تفتيت المفتت وتشتيت المشتت.

أولاً: العراق نموذجاً لفهم السياسة الأمريكية في تفتيت المنطقة العربية وتفكيكها

لكي نفهم استراتيجية الغرب في منطقة الشرق الأوسط، علينا أولاً تتبع عملية الاحتلال الأمريكي للعراق منذ مراحله الأولى المبينة على التضليل الإعلامي، وفي هذا السياق يشير الرئيس السابق لهيئة الأركان الأمريكية الجنرال هيو شلتون في مذكرته التي صدرت بعنوان «بلا تردد»: «إن الحرب على العراق لم يكن لها أي مبرر وإن بوش وفريقه أقحمنا في العراق بذريعة تفتتقر إلى أي نوع من الذكاء وتستند إلى سلسلة من الأكاذيب من ضمنها ادعاء حماية الولايات المتحدة من تهديد عراقي لأنها القومية، وإن حبك تهمة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل والتهديد الذي تمثله على الولايات المتحدة كانت استخفافاً بعقول الأمريكيين»⁽¹⁾.

فالولايات المتحدة أخفت نياتها الحقيقية من الاجتياح، وهي: تفكيك العراق إلى دويلات طائفية وإثنيات متعددة، والاستيلاء على ثرواته، وضمان أمن إسرائيل، واستندت في ذلك إلى ادعاءات

m.benattia@univ-mascara.dz.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) وليد الزبيدي، «العراق ومأزق الخلاص»، في: مجموعة من المؤلفين، حال الأمة العربية، 2010-2011: رباح التغيير، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 65.

مضلة لحماية الشعب العراقي من الحكم الدكتاتوري ونشر الحرية والديمقراطية، وهي السنفونية التي يعزف عليها الآن الإعلام الغربي بالنسبة إلى سورية وليبيا و...

إن الولايات المتحدة ليست شركة خيرية تقدم خدماتها بالمجان إنما هي دولة مصالح عالية تقيس أفعالها وتحركها بناءً على المنفعة والمصلحة، ودعمها للعراق في المرحلة الراهنة مشروط بما تتوقعه من منافع سيقدمها هذا البلد إليها خلال السنوات المقبلة. هنا ينبغي على العراق (نقصد القوى المتحكمة بمقدرات العراق السياسية) امتلاك القدرة على ملء كفة الميزان في العلاقة غير المتكافئة بالولايات المتحدة، حتى تدرك الأخيرة أن هناك مبررات كافية لاستمرار دعمها للعراق. من جانب آخر، لا تريد الولايات المتحدة أن يتحوّل العراق إلى مصدر إزعاج لمصالحها (من ضمنها النفط وإسرائيل) وتتوقع أن تدرك القوى السياسية أن ذلك هو فاتورة تخلص العراق من حكم النظام السابق⁽²⁾. فالولايات المتحدة احتلت العراق وفق أجندة مدروسة، وهي تفتيته إلى طوائف، أما مسألة

أدّى «التدمير- الخلاق» الذي تمارسه الولايات المتحدة في جوانب حياة المجتمع كافة، إلى هجرة واسعة للأساتذة والأكاديميين والكوادر الفنية، وإلى تجريد العراق من «ثقافة الطبقة المتوسطة»، وهو ما يترتب عليه انهيار القيم الاجتماعية على الأصعدة كلها.

«الديمقراطية وحقوق الإنسان» فهي أكذوبة القرن تشبه تمامًا مشروع «صفقة القرن».

إن سلوك «الإبادة» لا يقتصر على استخدام المحتل للسلاح في القتل، وفي إشاعة الفوضى والاحتراب بين المواطنين، بل إنه أفعى مجلجلة تدور وتجول في أنحاء العراق ولدت في رحم الاحتلال وتنال رعايته، اسمها «الحرب الداخلية»، تلك الحرب التي تعبّر عن أهداف المحتل وتجسدها. فقد أضحى العنف وأخبار القتل الجماعي، ثم وجود الجثث المجهولة التي ترمى في أطراف المدن، وحتى في ساحاتها العامة مشهدًا يوميًا متكررًا، ويتعدى مفهوم الإبادة إلى «إبادة» النخب المتعلمة والمثقفة التي تمثل العمود الفقري للدولة العراقية ويستند إليها المجتمع ومنظماتها الفكرية والسياسية. وأضحى العراق، كما يعبر التقرير الذي أعده إيان دوغلاس بالتعاون مع هناء البياتي وعبد الله البياتي تحت عنوان «الولايات المتحدة في العراق: جريمة إبادة جماعية»، شيئًا أقرب إلى الجحيم بالنسبة إلى من يعيشون فيه. فقد أدّى «التدمير- الخلاق» الذي تمارسه الولايات المتحدة في جوانب حياة المجتمع كافة، إلى هجرة واسعة للأساتذة والأكاديميين والكوادر الفنية، وإلى تجريد العراق من «ثقافة الطبقة المتوسطة»، وهو ما يترتب عليه انهيار القيم الاجتماعية على الصعيد كلها. هذا إلى جانب حرمان العراق أكثر من أربعة ملايين مواطن وأكثرهم في سن العمل والوجود على الأرض الوطنية والمساهمة في بناء وطنهم، وذلك بالهجرة إلى دول الجوار، وإلى

(2) خضر عباس عطوان، «العراق والخروج من أحكام الفصل السابع: الخيارات»، «المجلة العربية للعلوم السياسية».

أقطار العالم المختلفة⁽³⁾. إذاً علينا أن نفرّق بين الإعلام الأمريكي الذي يعمل جاهداً على التأثير الاستراتيجي والخداع وبين ما يحاك ضدنا في مخابرهم العلمية والاستخباراتية، حيث أصبحنا نتكلم على عراق فدرالي واستقلال كردستان. هل هذه هي الحرية التي بشرت بها الولايات المتحدة الأمريكية العراقيين؟ هل تطور هذا البلد كما كانت تُعد به؟ أم أنه تخلف عشرات السنين عمّا كان عليه قبل الاجتياح؟ بصيغة أخرى ما هي النتائج التي خَلَفها الغزو الأمريكي في مجال حقوق الإنسان والحريات؟ هل عثر الأمريكيان على الأسلحة النووية المزعومة التي كان «يمتلکها» صدام؟ أما أنه مجرد إعلام غربي مضلل؟ لم يستخدم العراق أسلحة غير مشروعة في حرب الخليج عام 1991 - ولا حتى عام 2003 لأنه لم يملكها بالمرّة - أما الولايات المتحدة فقد أسقطت 900 طن وأكثر من اليورانيوم المنضب ومتفجرات الوقود الجوية، والقنابل العنقودية، وكان المدنيون والمنشآت المدنية «أهدافاً مباشرة للهجوم». ولقد زعمت الولايات المتحدة أنها دمرت 80 بالمئة من المدرعات العسكرية العراقية، فقد ألقت على البلد خلال 42 يوماً ما يقارب 88,500 طن من المتفجرات (ما يعادل نحو ثمانية أضعاف قوة القنبلة الذرية التي أُلقيت على هيروشيما)، وكان العراق أساساً مجرداً من أي قوة دفاع، فقد مات عشرات الألوف من الجنود والمدنيين العراقيين في حين أن الولايات المتحدة أعلنت أنها تكبدت 158 قتيلاً ثلثهم قتلهم نيران صديقة والباقي قتلوا في حوادث غير قتالية. لقد وجد مفتشو الأمم المتحدة ودمروا على مدى أكثر من 6 سنوات من عمليات التفتيش تسعين بالمئة من المواد التي يتطلبها تصنيع أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية. وقد تسببت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة منذ 5 آب/أغسطس 1990 في وفاة 567 ألف طفل تحت سن الخامسة بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر 1996، بحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. أربعة وعشرون بالمئة من الأطفال الذين ولدوا أحياء في العراق في عام 2003 كانوا دون الكيلوغرامين وزناً، وهو أمر بالغ الخطورة ويرمز إلى حالة الشعب بأكمله⁽⁴⁾. هل تتناسب هذه التقارير الإعلامية مع وعود القادة الأمريكيين حول الحرية وحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والسلام وبين آلاف القتلى والدمار الذي شهده العراق. وفي هذا السياق يصف المفكر عبد الإله بلقزيز في مقاله الموسوم بـ «آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي» بعدما استعرض المخططات الإمبريالية الثلاثة التي حاكتها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على المنطقة مذكراً بمؤتمرات سايكس - بيكو، يصف الغزو الأمريكي للعراق بالمحطة الرابعة المبرمجة في الهندسة الكولونيالية. كانت المحطة الرابعة أشد محطات تلك الهندسة الكولونيالية الأمريكية قسوة وشراسة على الإطلاق، وهي محطة غزو العراق واحتلاله (20 آذار/مارس 2003). ما كان هدف الاحتلال إسقاط النظام فحسب، وإنما إسقاط الدولة أيضاً، ناهيك بتحقيق السطو على نفط العراق. منذ أن اتخذت إدارة بوش والمحافظين الجدد قرار الحرب على العراق في بداية هذا القرن واستغلت هجمات 11 من أيلول/سبتمبر 2001 ذريعة لذلك، كان واضحاً أنها ذاهبة إلى أكثر من

(3) صباح ياسين، «الطريقة الأمريكية في الإبادة المليونية: العراق نموذجاً»، المستقبل العربي، السنة 31، العدد 355 (أيلول/سبتمبر 2008)، ص 115

(4) رامزي كلارك، «جرائم الحرب الأمريكية في العراق: رسالة كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة»، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 301 (آذار/مارس 2004)، ص 133.

عدوان عسكري، أي إلى تفتيت بلد وتفكيكه، إذ لم يتوقف «أنبياء» تلك الإدارة (ريتشارد بيرل، بول وولفوثنيز، دونالد رامسفيلد)، عن التبشير بعراق جديد مجزأ إلى جماعات، وحين دخلت قواتهم العراق بدأ حاكمهم «المدني» (بول بريمر) في تطبيق وصفة التفكيك بعد أن مهد لها المحتل بحل الجيش الوطني. ولقد قضت هذه الوصفة بإعادة تقسيم الشعب العراقي تقسيماً طائفيًا ومذهبيًا وإثنيًا: شيعة وسنة ومسيحيون وكرد، وبإعادة تقسيم السلطة على مقتضى ذلك التصنيف وصولاً إلى تكريس الاحتصاص (المحاصصة) الطائفي والمذهبي والعراقي في «الدستور» والنظام. ولقد أطلق هذا المشروع، وما يزال، حروباً مذهبية وموجات عنف دموي ومغامرات انفصالية (كردية)، على النحو الذي قضى على البقية الباقية من روابط الوطن بين العراقيين⁽⁵⁾.

إن الإدارة الأمريكية لديها دائماً خط متناقض بين إعلامها الذي يبشر بنشر الحرية وحماية حقوق الإنسان والسلام وبين مخططاتها الاستراتيجية التي تصب في ثالث السياسة البراغماتية للولايات المتحدة الأمريكية وهو: حماية أمن إسرائيل؛ والاستيلاء على النفط و ثروات البلاد المستعمرة؛ والعمل على إضعاف المنطقة العربية من طريق مشاريع التقسيم والتفتيت وإشغال الحروب الوهمية (شيعة - سنة) والحدود الجغرافية المهندسة في استخباراتهم، وباختصار القضاء على الإنسان العربي نفسياً وعقائدياً وجعله يصل إلى مرحلة القابلية للذل والاستعمار والتقسيم⁽⁶⁾.

لنتوقف عند مثال واحد يعبر بصورة جماعية عما أشرنا إليه، ففي يوم الخميس الموافق لـ 23 شباط/فبراير 2012 شهد العراق 22 تفجيراً في سبع محافظات راح ضحيتها 500 شخص بين قتيل وجريح، وفي اليوم نفسه صوّت مجلس النواب على تخصيص 60 مليار دينار لشراء 350 سيارة مصفحة لأعضائه بدلاً من أن يقف - على الأقل - دقيقة على أرواح الضحايا ويتخذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مأساة الموت اليومي... إن ما يجري في العراق اليوم ما هو إلا نتاج للتأسيس الدستوري الطائفي الذي صاغه الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث بنى نظام الحكم أساساً على قاعدة المحاصصة الطائفية والإثنية والمذهبية بدءاً من مجلس الحكم الانتقالي الذي أنشئ في 13 تموز/يوليو 2003 حتى يومنا هذا، حيث لا يزال العراق يعاني أزمة وطنية شاملة، تتمثل ملامحها الرئيسية بتعثر العملية السياسية القائمة على أساس التقسيم الوظيفي الإثني- طائفي واستمرار العنف، وهما عاملان يعيقان عملية إعادة بناء الدولة والمجتمع اللذين دُمرا نتيجة سياسة النظام الشمولي (نظام صدام حسين) وممارسة الاحتلال الأمريكي الذي تمثلت أبرز دروسه في كون الحديث عن إدخال الديمقراطية في العراق ليس إلا إطلاق شعارات فارغة في إطار الطموحات العالمية الأمريكية، ثم جاء نهج النخب الحاكمة بعد 2003 ليعمق ويكرّس تلك الحالة في غياب مشروع وطني جامع⁽⁷⁾.

(5) عبد الإله بلقزيز، «آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة 38، العدد 443 (كانون الثاني/يناير 2006)، ص 68.

(6) مهدي جابر مهدي، «إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد 2003»، المستقبل العربي، السنة 35، العدد 405 (تشرين الثاني/نوفمبر 2002)، ص 152.

(7) المصدر نفسه، ص 153.

ثانيًا: ثورات الربيع العربي: برنارد لويس والمنظمات الغربية غير الحكومية

ما الذي تغير على خريطة الشرق الأوسط وعلى القضية الفلسطينية التي كانت قبل عام 2011 قضية جوهرية لدى الدول العربية بالدرجة الأولى، وما تأثير هذه الثورات في التفاعلات السياسية والجغرافية للوطن العربي؟ ما يسمى الثورات العربية لم تزد الوطن العربي إلا فقرًا وتخلفًا عما كانت عليه من قبل، ولم تزد إلا تحقيقًا للمصالح الجيوستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. «وكما هو معلوم، فإن هذه المصالح تقوم على ثوابت ثلاثة: أولها: التحكم في تدفقات النفط والغاز، وثانيها: حماية إسرائيل، وثالثها: منع قيام زعامات إقليمية غير منضبطة (Leaderships Non Maitrisées) يمكن أن تهدد المصالح الغربية في المنطقة على غرار ما حدث في ظل الزعامة الناصرية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أو الزعامة العراقية في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات منه»⁽⁸⁾.

لم تزد هذه الثورات إلا زيادة الغطرسة الأمريكية واستحواذها على الأموال الخليجية تحت حجج واهية، كمحاربة الإرهاب، والمقصود به طبعًا هو محور المقاومة «سورية ولبنان واليمن»، وهي كلها حجج لا يقبلها العقل ولا المنطق، بل أضعفت الجيش العربي السوري وأدخلته في حروب مع داعش وجبهة النصرة، ولم تزد هذه الثورات إلا أمنًا وتفوقًا عسكريًا لإسرائيل، وفي الحقيقة هذه الثورات جسدت أو خدمت مشروع التقسيم (الذي أنجزه برنارد لويس بتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية، وأقره الكونغرس الأمريكي في جلسة سرية عام 1983) بوصفه مشروعًا تفكيكيًا للوحدات الترابية والدستورية لمجموعة من الدول العربية والإسلامية، تشمل المجال الجغرافي الممتد من شمال أفريقيا ومصر والسودان غربًا، إلى سورية ولبنان والعراق والخليج العربي وما وراءها شرقًا يتم بموجبه تفتيت المنطقة إلى مجموعات من الدويلات الكانتونية على مقياس الانتماءات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية. وقد أرفق لويس مشروعه التقسيمي هذا بخرائط جغرافية التقسيم الجديد⁽⁹⁾.

وقد انخرط في تفعيل هذه الاستراتيجية الناعمة الجديدة عدد من المؤسسات الأمريكية غير الحكومية لكن بتمويل حكومي أمريكي منذ عام 2005، من بينها «المعهد الجمهوري الدولي» و«الصندوق القومي الديمقراطي» و«المعهد الديمقراطي الوطني» ومؤسسة «بيت الحرية» و«مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية» (The Middle East Partnership) وغيرها من المؤسسات غير الحكومية. ولعل هذا الانخراط الإرادوي القوي لمنظمات غير حكومية أمريكية منذ عام 2005 بصفة خاصة في «تنوير» و«تحريك» الرأي العام في أقطار «الربيع العربي» في اتجاه إنجاز التغيير الديمقراطي،

(8) محمد الاخصاصي، «الحراك العربي»: سراب الثورة، واقع اللاثورة، «المستقبل العربي»، السنة 37، العدد 427

(أيلول/سبتمبر 2014)، ص 124.

(9) المصدر نفسه، ص 125.

هو ما دفع بمراقبين وخبراء في شؤون الشرق الأوسط إلى تقدير مفاده «أن المبادرة لتغيير الأنظمة العربية ليست منبثقة من داخل الوطن العربي» وأن الفكرة وصلت من الخارج، وأن من قام بتحريكها منظمة غير حكومية أمريكية اسمها «إدارة الأعمال للعمل الدبلوماسي» (Business for Diplomatic Action) كما جاء في تصريح الخبير الروسي فيتشيسلاف ماتوزوف لقناة روسيا اليوم في 3 آذار/مارس 2011⁽¹⁰⁾. يوجد سؤال جوهري في مسائل السياسات الجيو- استراتيجية لماذا تدخل الحلف الأطلسي بسرعة فائقة «لحماية الشعب الليبي من نظام معمر القذافي» وتغافل عن الشعب اليمني؟

لا بد من الاعتراف بأن الدافع الإنساني لا يمكن أن يكون مسوغاً أساسياً يسمح بالتدخل الدولي وإنما توجد في الحقيقة من الدوافع والمسوغات ما يمكن أن تحذر القوى المهيمنة على التدخل في المناطق الساخنة باسم حقوق الإنسان. ولعل تلك المسوغات هي المصلحة والمنافسة والحصول على مناطق النفوذ بين الدول القوية داخل الأمم المتحدة، وهي بطبيعة الحال الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة. وفي هذا المعنى يقول آدمز روبرت إنه لا بد من الاعتراف بأن الدافع الإنساني ليس هو الهدف العام للتدخل الدولي، وإنما هو ستار تخفي وراءه الدول القوية مصالحها وأهدافها الأساسية⁽¹¹⁾.

ثالثاً: احتواء الثورات بمشاريع التطيف وفق السياق السوسيو- تاريخي للمجتمعات العربية

هل بقيت الدول الغربية منذ انطلاق «الثورات» في موقف المتفرّج، أم حاولت تحويل مجرى «الثورات» لمصالحها وتكييفها وفق أجنداتها؟
القواسم المشتركة التي تميزت بها هذه الثورات العربية هي:
أولاً، العمل بحالة الطوارئ؛ عادة ما تلجأ الجيوش العربية إلى فرض حالة الطوارئ، وفرض مرحلة انتقالية حتى يمكن ترتيب الأمور وفق ما تصبو إليه.

ثانياً، صوغ دستور جديد: فالدستور الجديد هو الذي يكون دائماً مطلباً للشعوب المحتجة على المستوى النظري فقط، أما الواقع فيعيد صوغه بطريقة أو بأخرى وفق الوضع ما قبل «الثورة» وبطريقة تدريجية تتمشى مع سياسة التهدئة باستغلال عامل الوقت للتحكم في الوضع.

ثالثاً، تجديد النظام وعدم تغييره. لكي يساهم هذا التغيير في عودة المحتجين إلى منازلهم وإفراغ الفضاءات العمومية من «الثوار» لاحتواء موجات التغيير خلال ثورات الربيع العربي، اتجه النظام الحاكم في البحرين مثلاً نحو نفق الطائفية الدينية وتحويل الأحداث من ثورة شعبية وطنية

(10) الاخصاصي، «الحراك العربي»: سراب الثورة، واقع اللاثورة»، ص 125.

(11) محمد عبد الحفيظ الشيخ، «أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا، وسورية

نموذجاً)»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 43-44 (خريف- صيف 2014)، ص 136.

تنادي بالديمقراطية والعدالة والحرية إلى صراع سياسي قائم على فتيل الطائفية وإدخال المجتمع البحريني في الانقسام الطائفي وتطيف الثورة وتحويلها من ثورة تطالب بالديمقراطية وبصورة سلمية إلى صراع مذهبي ذات أبعاد محلية وإقليمية. وهدفت استراتيجية تطيف الصراع إلى إرجاع معادلة التوازن السياسي إلى سياق التخندق الطائفي.

ونتيجة لسياسات السلطة لاحتواء موجة الربيع العربي باتت الدولة تعاني إشكالية فقدان السيادة الجزئية والاستقلالية، حيث فقدت البحرين بعض سيادتها في صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي، وانتقلت مسؤولية عملية صنع القرار السياسي للشؤون السياسية إلى القوى السياسية الإقليمية بصورة غير مباشرة. وقد جاء ذلك نتيجة تبعية السلطة للقوى الأجنبية الإقليمية والدولية. والأهم من ذلك إشكالية فقدان الثقة الشعبية التي هي من أهم الدعايات التي تصيب السلطة بعد خروجها من عنق زجاجة الصراع السياسي خلال ثورات الربيع العربي. ومن أجل بناء النظام الحاكم واستمراره في البحرين واحتواء الثورة وامتصاص التحركات السياسية للمعارضة، تخلت السلطة

عن هيئة الدولة والقانون بسبب زيادة التصادم بين النظام الحاكم والقوى المعارضة. وبذلك كان تجاوز القانون أحد أهم دعايات السياسات التي رسمتها السلطة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من وحدات النظام السياسي البحريني⁽¹²⁾؛ فقد تغافل الغرب عن وصول الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم ليس بهدف تشجيع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وإنما في نظرنا لتهيئة الجو الملائم لخلق صراع مذهبي على الأمد البعيد، ونحن هنا لا نتهم الحركات الإسلامية بالتواطؤ في هذا المشروع وإنما هي استراتيجية الغرب تعمل على الأمد القريب والبعيد. فالمرحلة الأولى تتمثل بمساعدة الإسلاميين السنة في المنطقة العربية للوصول إلى الحكم - حالة مصر والمغرب وليبيا - ثم على الأمد البعيد العمل على اختيار حكام متعصبين ذوي قابلية في إشعال الفتنة بين الشيعة والسنة.

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إضعاف الدولة السورية وجعلها قوة رخوة أمام إسرائيل من طريق تسليح «المعارضة السورية» بحجة الوصول إلى الديمقراطية. أما روسيا فأرادت تفويت الفرصة على الولايات المتحدة بعدم بتمير مصالحها كما فعلت في ليبيا.

والوضع في سورية لا يختلف تمامًا عنه في مصر، فبالنسبة إلى الأنموذج السوري رغم تركيز ليلى فينال على أهمية البعد الجمعاني في إنتاج الثورة السورية، إلا أن العنف الشديد الذي قوبل به «الربيع السوري» يجعل من الصعب تحديد الأنساق الفاعلة بصورة مباشرة في إنتاج المشهد الانتقالي. إن الثورة السورية، رغم أنها ثورة الحرية، لم تنخرط في سياق مظلوم في مواجهة ظالم (الانتفاضة الشعبية في مواجهة النظام الدكتاتوري) بل تم تحريفها نحو أبعاد دينية وإثنية أكثر

(12) إسماعيل راشد، «سياسات بلدان التعاون الخليجي تجاه دعايات أزمة الربيع الثورات العربية (البحرين نموذجًا)»، «المجلة العربية للعلوم السياسية»، العددان 43-44 (خريف- صيف 2014)، ص 125

منها اجتماعية وسياسية؛ الأمر الذي وجب معه التريث في إصدار الأحكام والتوصيفات الجاهزة والتركيز على تحليل الوضع الاجتماعي والثقافي السوري وليس الوضع السياسي فقط⁽¹³⁾. تحولت سورية من شأن داخلي متمثل بمطالب الشعب السوري بالحرية ضد النظام إلى شأن إقليمي ودولي، حاولت كل الأطراف أن توجه هذه الأحداث لصالحها. فقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إضعاف الدولة السورية وجعلها قوة رخوة أمام إسرائيل من طريق تسليح «المعارضة السورية» بحجة الوصول إلى الديمقراطية. أما روسيا فأرادت تفويت الفرصة على الولايات المتحدة بعدم بتمرير مصالحها كما فعلت في ليبيا.

رابعاً: تدخل الدول الغربية: دافع إنساني أم دافع استراتيجي؟

بررت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلها في العراق على أنه يحمل أهدافاً إنسانية: «حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية». هذه الثنائية هي التي تتخذها الدول الغربية كذريعة؛ فهل فعلاً هذه التدخلات هي قيمة أم تحمل دلالة منفعية؟ فليبيا الدولة الوحيدة التي تدخلت فيها الدول الغربية بمباركة مجلس الأمن عسكرياً، أما في مصر فاكتمت الغرب بالضغط السياسي على مبارك لتنحيته لأن استقرار البلد شرط أساسي لأمن إسرائيل، فلاحتماء المؤطر والممنهج وفق المصالح الغربية كان واضحاً. وفي سورية، بالرغم من إصرار الولايات المتحدة والدول الغربية على التدخل فيها بهدف إسقاطها بوصفها أكبر دولة عربية تعادي إسرائيل في المنطقة والقضاء على عنصر أساسي من عناصر المقاومة، إلا أن هذا التدخل قوبل بالرفض من طرف روسيا والصين لأنه لا يتوافق مع مصالحهما الجيو- سياسية.

إن التسليم باستجابة العالم لدعوات المعارضة الليبية إلى التدخل لوقف نظام القذافي عن قتل المدنيين وتجهيزاته لمذبحة كبرى في بنغازي فيه نوع من التسطيح لمسألة التدخل، إذ لا يمكن التغافل عن أن دعم الثورة في ليبيا يتصل بما لها من أهمية استراتيجية أيضاً، فهي تمتلك واحداً من أهم احتياطات النفط والغاز العالمي وهو حيوي لأوروبا بالذات وللسوق العالمية إجمالاً وهو لا يمكن عزله عن التنافس بين القوى العالمية الكبرى. ليبيا لديها فوائض مالية هائلة أيضاً في وقت تعاني كل الدول أزمة مالية تقريباً، وكان ترك هذه الأموال ليتصرف فيها القذافي كما يحلو له غير مناسب لمصالح دولية مختلفة، وبخاصة بعد إطلاقه لسياسة الأفريقية القائمة على محاربة النفوذ الغربي والأمريكي الذي يواجه تغلغل الصين في أفريقيا⁽¹⁴⁾.

فمسألة التدخل ليست مسألة حقوق الإنسان وحماية الشعب الليبي إنها «لعبة المصالح» لا غير. والسؤال الجوهرى الذي يفرض نفسه: لماذا الغرب لم يحاسب القذافي على أحداث سجن أبو سليم

(13) انظر: بن قاسم بن زيان، «الانتفاضات الشعبية وإعادة تشكيل التركيبة السياسية في الوطن العربي»، «المستقبل

العربي»، السنة 39، العدد 451 (أيلول/سبتمبر 2016)، ص 169.

(14) الشيخ، «أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا، وسورية نموذجاً)»، ص 131.

فور حدوثها سنة 1984؟ لماذا انتظر حتى سنة 2011؟ حكم على الرئيس صدام بالإعدام في قضية الدجيل التي وقعت أحداثها عام 1981، فلماذا لم يحاسب على حقوق الإنسان في حينها؟ لماذا الغرب انتظر حتى سنة 2003؟ إذاً الولايات المتحدة

إن الولايات المتحدة الملقبة بشرطي العالم لا يمكن أن تقبل بنظام ديمقراطي يخدم الشعوب العربية، ومن يؤمن بأن خروج موجات من البشر تهتف وتبنت في العراق لبضعة أيام وتطالب بإسقاط النظام سوف تتحصل على التغيير المنشود بكل هذه البساطة فهو واهم.

تنفذ مشاريعها وتدعمها ولا ترتبط بالأشخاص مدى العمر، إذ ستبقى المصالح هي التي تحكم السلوك الأمريكي المتعلق في المنطقة، وبحسب تعبير بيكر (James Backer) وزير الخارجية السابق، في حديثه لفريد زكريا في قناة سي إن إن (CNN) «ستبقى المدرسة البراغماتية المثالية، تحكم السياسة الأمريكية بوجه عام والثورات الشعبية بوجه خاص». وفي هذا المضمار، فإن فعل وتأثير المتغير الخارجي في مجرى التحولات الجارية في أقطار «الربيع العربي» لا يشكلان حالة استثنائية بل أمسياً ثابتاً (Constance) في سياسات الغرب إزاء التحولات السياسية الحاصلة، منذ انتهاء مرحلة «الحرب الباردة» بصفة خاصة. وقد اكتسب المتغير

الخارجي في حركية التحولات السياسية طابعاً مكشوفاً في أزمة البلقان لكسر قوة صربيا وشوكتها، وفي الشرق الأوسط في ظل «مشروع الشرق الأوسط الكبير». ثم الوضع الجديد في منطقة جنوب وشرق أوروبا تحت شعار «الانتقال الديمقراطي»⁽¹⁵⁾.

إن الولايات المتحدة الملقبة بشرطي العالم لا يمكن أن تقبل بنظام ديمقراطي يخدم الشعوب العربية، ومن يؤمن بأن خروج موجات من البشر تهتف وتبنت في العراق لبضعة أيام وتطالب بإسقاط النظام سوف تتحصل على التغيير المنشود بكل هذه البساطة فهو واهم. نعم تغير رأس النظام في تونس ومصر وليبيا واليمن، ولكن لم تتأثر المصالح الأمريكية بهذا «التغيير المزعوم». فالديمقراطية التي تؤدي إلى مزيد من التشنيت والتفتيت للمنطقة هي في الحقيقة ليست ديمقراطية؛ هي مشاريع تخطط في الغرب وتنفذ بأدواتنا، فلنسمي الأسماء بمسمياتها، فالديمقراطية الحقيقية هي التي تؤدي إلى تطور الشعوب وتقدمها، وليس إلى ضعفها. وبدلاً من أن نتكلم على التنمية في المنطقة العربية، أصبحنا نتكلم على الصراع السني - الشيعي في العراق، والصراع السني - العلوي في سورية، واضطهاد الطائفة الزيدية بعدما كان هذا البلد رمز التعايش بين جميع الطوائف والأديان، وأصبحنا نتكلم على الحروب الأهلية في ليبيا وعلى إعادة إعمار في سورية والعراق والصومال...، فتحطيم المنطقة العربية ثم إعمارها بصفقات مع الشركات الغربية ثم إيجاد مبررات لتحطيمها مرة أخرى هو طريقة أخرى لاستنزاف ثرواتنا. نحن نعيش تحت مشروع ممنهج يعمل على تحقيق المعادلة الآتية: تفتيت المنطقة وتطيفها واستنزاف ثرواتها

وتحقيق أمن إسرائيل وإشعال حروب وهمية بين الدول العربية فيما بينها (السعودية - اليمن) كنموذج وكمقدمة لتهيئة مشروع صراع «سني- شيعي» على الأمدن المتوسط والبعيد.

هناك مبدآن أساسيان تعتمد على تطبيقهما الولايات المتحدة الأمريكية في سياستهما الخارجية

وهما مبدأ السطوة، ومبدأ الترابط، فالجانب الأول

ينحى منحى المخاطر، والجانب الثاني يوفر

الفرص، وقد تصل السطوة إلى حد التدخل في

شؤون الدول لإجهاض التحولات الديمقراطية التي

لا تتفق مع مصالحها، كما حدث للتشيلي عندما

فاز سلفادور ألييندي في التسعينيات من القرن

العشرين، وساعدت الولايات المتحدة على تأجيج

الناس وإحداث انقلاب عسكري. كما يمكن أن

تتضمن آليات السطوة استخدام سلاح المقاطعة

السياسية والاقتصادية للعمل على إسقاط الحكومات

المنتخبة، كما حدث لحركة حماس في إطار السلطة

الفلسطينية. من جانب آخر، نلاحظ أنه في حالة

أوروبا الشرقية كان العامل الخارجي في أغلبه بمثابة

الفرص المساعدة، حيث ضمت الانتقال الآمن للتحولات السياسية التي انهارت فيها النظم الشيوعية، باستثناء يوغسلافيا التي مثل العامل الخارجي في تحولاتها عنصر السطوة⁽¹⁶⁾.

إلا أن الأمر لم يكن كذلك، في دور العامل الخارجي في التحولات الاقتصادية لدول أوروبا الشرقية، فقد كان بمثابة السطوة الواضحة من جانب الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في فرض علاج الصدمة لإجراء إعادة الهيكلة والتكيف الاقتصادي لتلك الدول، الأمر الذي انعكس سلباً وإلى حد يومنا هذا، على مؤشرات التنمية البشرية، حيث تدنى معدل توقع الحياة وازدادت معدلات الوفيات بين الأطفال والرضع، وتدهورت القدرة الشرائية لشرائح واسعة من تلك المجتمعات، وازدادت معدلات الجريمة والانتحار والمخدرات والدعارة⁽¹⁷⁾.

خامساً: دور النخبة المرتزقة داخل منطقتنا العربية

في تنفيذ سياسات الهندسة الكولونيالية

لولا هزيمتنا النفسية وقابليتنا للاحتلال والاستعمار على كل المستويات النفسية والاجتماعية

والاقتصادية... لدى أغلب نخبنا ممن باعوا أنفسهم ووطنهم للاستعمار الإمبريالي

(16) دارم البصام، ورقة قدمت إلى: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خريطة الطريق:

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، تحرير عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 67.

(17) المصدر نفسه، ص 67.

والصهيوني، لما تجرأ الغرب على تمرير مشاريعه في المنطقة كمشروع صفقة القرن ومشروع «الضم» و«قانون قيصر» الجائر ضد سورية ولبنان وما يسمى كذباً الربيع العربي.

تشير تجربة غزو العراق في آذار/مارس 2003 إلى أن الغزاة اعتمدوا في البداية على الشطر المهاجر من المثقفين والخبراء، وكل من عرض نفسه للبيع من العراقيين⁽¹⁸⁾. ومن أجل اختراق جبهة مقاومة الغزو، والتهينة لإشاعة الاستسلام له، جرى إعداد وجبات كبيرة من المثقفين والمتقنين والخبراء في الإعلام والاقتصاد والاستخبارات وحتى في علوم الشريعة الإسلامية، في دورات مركزة أعدت لهم في الخارج لأداء الأدوار المرسومة لهم عند الاحتلال وبعده⁽¹⁹⁾.

وهذا ما حصل كذلك في سورية، حيث راح جيش من المفكرين والدعاة السوريين (النخب المرتزقة) وغيرهم من البلدان العربية، يصورون ويحللون بهتاناً وزوراً بأن ما يجري في سورية هو مقاومة ضد الاستبداد، وهي أمر «مشروع وجائز» من أجل تغيير النظام، حيث أغرقوا سورية بمئات الألوف ممن سموهم «مجاهدين»؟ أو «معارضين مسلحين»؟

وبدأت الفتاوى المزيفة تدعو إلى «الجهاد المزعوم»، و«التنظير المزور» الذي يصور أن ما يحدث في سورية هو «ثورة»، حيث يقدمون فكرة أن «الاستبداد هو الواقعة الموضوعية للاحتلال الأجنبي»، ويكون في مقدمة ما يرمون إليه هو «رفع المسؤولية عن الاحتلال وصولاً إلى اعتباره عامل خلاص من الاستبداد». إن المثقفين المرتدّين الذين ملأوا بالأمس المكتبات ومنابر الندوات بالفكر التقدمي وبفكر الرفض والمقاومة للغزو الخارجي وللإستبداد الداخلي، وحتى بالمزايدات اليسارية لبعضهم، راحوا هم والأحزاب المرتدة التي كانت وطنية بالأمس يبدعون اليوم بنشر فكر الهزيمة والاستسلام وبيع الأوطان⁽²⁰⁾.

انقلب كل شيء رأساً على عقب، فمن هو مقاوم أصبح في نظر النخبة المرتزقة عدواً للإسلام وخائناً للعروبة والقومية وينعت بشتى أنواع الأسماء بهتاناً وزوراً، وأصبحت المقاومة «مغامرة» وأصبحت الهرولة إلى التطبيع تتسابق عليها بعض البلدان العربية وتتسابق في إجراءاتها، وأصبحت إسرائيل دولة صديقة وسورية وإيران دول عدوة؟ بأي منطق ديني أو تاريخي يفكر هؤلاء النخب المرتزقة الذين لا يهمهم سوى الدنيا الزائفة مقابل فتاوى مزيفة أو تحاليل ومناظرات مغلوطة ومشوّهة للرأي العام العربي.

أصبحت تتفق المليارات من الدولارات في قتل الآلاف من الأبرياء في اليمن بدلاً من إعمارهم وترقيته اقتصادياً، والنخبة المرتزقة يجدون كل المبررات المنطقية والفتاوى الدينية لتزيين سياسات خاطئة لا تعود على المنطقة إلا بمزيد من التشتيت والانقسام.

ندع لبنان وسورية يلجآن إلى القرض من صندوق النقد الدولي الذي لا يرحم وندعهم تحت رحمة قانون قيصر المجحف، والنخبة المرتزقة في بلادنا تزين سياسات من يصرفون أموالاً طائلة

(18) باقر إبراهيم، «الغزو عدوان واستبداد وتعميق للشقاق»، المستقبل العربي، السنة 28، العدد 316 (حزيران /

يونيو 2005)، ص 157.

(19) المصدر نفسه، ص 158.

(20) المصدر نفسه، ص 158.

على شراء القصور في أوروبا وأمريكا ولا يسكنونها إلا مرة أو مرتين في السنة، وينفقون أموال شعوبهم على نوايا كروية أوروبية من أجل تحسين صورتهم الملطخة بالأبرياء في سورية واليمن. أصبح الفساد بمختلف أشكاله ومظاهره ثقافة سائدة في الدولة الجزائرية، على سبيل المثال، حيث يبين الجدول الآتي أن الجزائر تعدّ من أكثر الدول فساداً في العالم، فحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية خلال المرحلة 2003-2013 شهد ترتيب الجزائر تذبذباً بين التراجع والتحسين الطفيف، فالجدول يظهر أن أحسن ترتيب كان في سنة 2006 باحتلالها المرتبة 84 عالمياً، أما أسوأ ترتيب فكان خلال سنة 2011 باحتلالها المرتبة 112⁽²¹⁾.

الجدول الرقم (1)
مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (2003-2013)

السنة	الدرجة / 10	الترتيب دولياً
2003	2.7	88
2004	2.7	97
2005	2.8	97
2006	3.1	84
2007	3.0	99
2008	2.2	92
2009	2.8	111
2010	2.9	105
2011	2.9	112
2012	24 من 100	105
2013	26 من 100	94
2014	26 من 100	100

فبدلاً من أن تصرف المليارات من الدولارات في زمن البحبوحة المالية في الجزائر نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية أودعت النخبة السياسية المزيفة في الجزائر ملايين الدولارات في البنوك الأوروبية والأمريكية. ويكاد يُجمع خبراء الاقتصاد في الجزائر على أن استرجاعها يعد من سابع المستحيلات؛ وبالتالي أصبحت الجزائر تمثل لغزاً حائزاً: «بلد غني وشعب فقير»، والفضل يرجع إلى النخبة المزيفة في الجزائر التي كانت تهلل وتصفق على سياسات النهب والسلب وتصف الجزائر أنها في المراتب الأولى اقتصادياً. فعلماء الغرب يدرسون ما بداخل بيتنا العربي من رجولة ناقصة أصيب بها الكثير من نخبنا المزيفة، فهي تعمل عمل الشيطان تزين الباطل وتشوّه الحق، تزين التطبيع وتشوّه المقاومة.

(21) لقرع بن علي، «أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر: 1989-2014»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 45-46 (شتاء - ربيع 2015)، ص 65.

النخبة المرتزقة في منطقتنا العربية، أو كما يسميها غرامشي النخبة التقليدية، ساهمت بصورة كبيرة في تسهيل السياسات الكولونيالية ومشاريعها، كاحتلال العراق ونشر الفوضى الخلاقة في ليبيا وسورية واليمن...

النخبة المرتزقة في منطقتنا العربية لا يهتمها إلا تغذية الصراعات الطائفية والمذهبية والإثنيات المتنوعة بدلاً من تقريبها واعتبارها الكل المتناغم.

النخبة المرتزقة تسعى لتحطيم كل دولة عربية مشرقة ضد التطبيع، ولو بالتدريج، وهذه النخبة هي تعمل وفق أجندات مدروسة.

النخبة المرتزقة هي أشد خطراً من الاستراتيجيات الغربية، لماذا؟ لأن هذه النخبة تمارس «عملية التخدير للرأي العام العربي» وتساهم في تسهيل مرور أجندات الغرب. تصوّر في مبنى واحد في بريطانيا، هناك من السنة من يشتم الشيعة، وهناك من الشيعة من يشتم السنة ويتقاضون أجورهم من وزارة المالية البريطانية وأجهزة الاستخبارات البريطانية. هل هؤلاء يمثلون آل البيت أو الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أم يمثلون اشتعال الفتنة بين المسلمين؟

فالنخبة المزيفة هي أداة وظيفية تكمن وظيفتها في تهئية الرأي العام نفسياً واجتماعياً وإعلامياً وسياسياً لتبني مشاريع الغرب «خطة الضم، قانون قيصر، صراع سني- شيعي، صراع مسيحي الأقباط في مصر مع المسلمين، تقسيم سورية...».

والنخبة المزيفة وظيفتها «الدفاع» عن سياسات الحاكم الظالم واسترضائه وتزويق مشاريعه من تشتيت المعارضة الصادقة والهادفة إلى بناء الأوطان.

وفي حقيقة الأمر تحتاج هذه «النخبة المزيفة» إلى كتاب أو بحث مطوّل وليس إلى مجرد جزء في مقال لكشف أدوارها في منطقتنا العربية.

ولكن هناك النخبة الصادقة من تقاوم بالكلمة الصادقة وحاملة لمشروع تنويري يقف ضد مشاريع الهندسة الكولونيالية مثل صفقة القرن وخطة الضم وقانون قيصر، وتكشف أكاذيب النخبة المرتزقة، ومن بين هذه النخب «قناة الميادين» ببرامجها المتنوعة «ألم»، «ندوة الأسبوع» والتحليلية والمشهدية ولعبة الأمم...، هذه القناة ومن يسير على خطاها تزعم «النخبة المرتزقة» لأنها تكشف زيف تحاليلهم وأكاذيبهم، هذه القناة كشفت أن المسلمين والمسيحيين «الأحرار» قضيتهم واحدة، وهذا ما جسده من خلال تسليط الضوء على شخصية الأب «إيلاريون كبوجي» حارس القدس، والمناضل المقاوم الصاعد بالحق في وجه الظلم وغطرسة الاحتلال والأب الياس زحلاوي الرجل المبدأ ورفيق دربه.

الثورة الحقيقية التي نؤمن بها هي ثورة بناء الإنسان العربي بكل أطيافه (الدينية والثقافية والمهنية والطبقية) على الجهل والتخلف والكسل، فالثورات التي تؤدي إلى مزيد من التفطيت والتطيف والتشتيت والتفكيك هي ليست ثورات، بل هي مشاريع تطبخ في المخابر الأوروبية والأمريكية.

ولا تقتصر النخب الصادقة على المفكرين والإعلاميين في القنوات التلفزيونية بل كذلك على المستوى الفني مثل الفنانة الأصيلة جوليا بطرس المدوية ضد الاحتلال مثل: الحق سلاحي، وين الملايين، نحن: الثورة والغضب....، والتي كثيرا ما تعرضت لحملة تشويه من طرف النخبة المرتزقة، وهناك الفنانة القديرة الراحلة ميادة بسيليس صاحبة أغنية جنريك مسلسل حارس القدس الذي عرض على قناة الميادين.

هناك نخبة صادقة لم تبع شرف الكلمة كعبد الباري عطوان، ويحيى أبو زكريا وغيرهما، وهناك عبير كايد، الأكاديمية والباحثة الفلسطينية، مواقفها جريئة لا يساويها أي رجل من النخبة المرتزقة التي تهادن الحكام بفتاوى مضللة وتحاليل كاذبة بغية إرضاء الحكام الخاضعين لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

خاتمة

الثورة الحقيقية التي نؤمن بها هي ثورة بناء الإنسان العربي بكل أطيافه (الدينية والثقافية والمهنية والطبقية) على الجهل والتخلف والكسل، فالثورة التي تؤدي إلى مزيد من التفتيت والتطيف والتشتيت والتفكيك هي ليست ثورات بل هي مشاريع تطبخ في المخابر الأوروبية والأمريكية. الثورة الحقيقية هي من تقود المجتمع إلى التماسك الاجتماعي وإلى روح الانتماء إلى الوطن الواحد وليس إلى القبيلة والطائفة والمذهب، وإلى حب الوطن بالعاطفة الصادقة. فحب الوطن لا يختزل بشعارات داخل ميادين كرة القدم بل بما يقدمه المواطن العربي اتجاه بلده.

الإنسان العربي ينقصه الصدق في العمل، ينقصه ربط أقواله بأفعاله تجاه وطنه، وعدم المتاجرة بالدين والوطن، يحتاج إلى نخبة تعمل وفق ضميرها وأوطانها، وليس وفق مصالحها الذاتية الضيقة ووفق المصالح الأمريكية والغربية.

والسؤال المطروح هو كالاتي: كيف نواجه أضاليل النخبة المرتزقة؟ نواجهها بالوعي والإعلام الصادق، والأهم من ذلك تدريس علم اسمه «علم الرجولة» نعلم فيه أبناءنا كيف يكونون صادقين مع الله، صادقين مع وطنهم. كيف أفهم أن «المنصب» هو مسؤولية وتقديم واجب وطني وليس «مكسب غنيمة للفساد المالي والأخلاقي»، كيف أفهم أن التنوع هو إضافة وليس عائقًا، وأن تكون المحبة هي الأساس. ف«القيم والمبادئ» و«الخيانة والنذالة» لا تعرف دينًا أو عرقًا أو مذهبًا، فالكل من هذه الطائفة أو تلك منها النخبة الصادقة ومنها النخبة المزيفة □

آفاق تدريس الشعر العربي التقليدي في الصين

بسام يانغلو لي(*)

طالب الدكتوراه في كلية الدراسات الآسيوية والأفريقية،
جامعة الدراسات الدولية - شانغهاي.

مقدمة

إن الصداقة العميقة القائمة بين الشعبين الصيني والعربي كالأذهب النقي الذي يستحيل تغيير لونه بعد صهره في الفرن، فتكون أوامر الصداقة بينهما عريقة ينبوع وطويلة المجرى. في عام 651 بعد الميلاد، أرسل الخليفة الثالث عثمان بن عفان أول وفد إلى الصين في عهد أسرة تانغ الملكية الصينية. وساهمت كل التبادلات الودية في التاريخ في وضع أساس متين لتنمية العلاقات الحديثة بينهما. وفي الخمسينيات في القرن الماضي، شرعت البلدان العربية الواحدة تلو الأخرى بالاعتراف بهوية جمهورية الصين الشعبية. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، فقد بادلت الصين البلدان العربية بالتأييد والتضامن في قضاياها وبخاصة في ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي. ونشهد اليوم نموًا مطّردًا في العلاقات الثنائية بين الصين والبلدان العربية في مجالات شتى، بحيث تحققت إنجازات متعددة في الثقافة والسياسة والاقتصاد والتعليم والعلوم والتكنولوجيا وغيرها. وتعدّ العربية من أوائل اللغات الأجنبية التي انتشرت في الصين. ويمكن القول إن العربية هي أداة تواصل. أما الشعر العربي التقليدي، فهو جوهر لعلوم هذه اللغة وآدابها وثقافتها. لذا يساعد إجراء هذا البحث طلابًا صينيين على فهم الثقافة العربية وترغيبهم في قراءة الشعر العربي التقليدي ودراسته، كما يساهم في تشجيع تدريسه في جامعات ومعاهد صينية، وتعزيز انتشار ثقافته في الصين، وزيادة تأثيراته دوليًا، فضلًا عن تعزيز التبادلات في أعمال الترجمة في مجال الشعر بين الطرفين.

الإطار المنهجي

موضوع البحث وحدوده؛ ينقسم هذا البحث إلى سبعة أجزاء. أصبحت كيفية نشر اللغة العربية وتدرّس شعرها وتعميم ثقافته في الصين قضية ساخنة، وذلك لأجل توطيد التواصل والصداقة الودية القائمة بين الصين والوطن العربي في ظل العولمة، فيتناول المبحث الأول من هذا البحث خلفية عامة لتدريس الشعر العربي التقليدي في الصين. يحمل هذا الشعر

حضارات عربية إسلامية، فله تأثيرات واسعة في أنحاء العالم. ويتحدث المبحث الثاني عن أهميته. وفي المبحث الثالث يتطرق البحث إلى آراء الأوروبيين والأمريكيين في هذا الشعر. وفي المبحث الرابع يتطرق إلى مكانته في عيون العرب في العصرين القديم والحديث. وفي المبحث الخامس يتطرق إلى دراساته في الصين، رغم أهميته ووجود بعض الدراسات المعنية به، لم يتم فتح مقرر في تدريسه في جامعات أو معاهد صينية، فيناقش المبحث السادس تحديات التدريس لهذا الشعر في الصين. أما المبحث الأخير، فيتحدث عن كيفية تدريس هذا الشعر في الصين في المستقبل القريب.

أسئلة البحث: يتركز هذا البحث حول بضعة أسئلة كما يلي: أولاً، ما مكانة الشعر العربي التقليدي في مشرق الشمس ومغربها؟ ثانياً، ما هي خلفية وأهمية تعزيز نشر الشعر العربي التقليدي في الصين؟ ثالثاً، كيف يمكن تدريس الشعر العربي التقليدي في الصين وتوسيع تأثيراته دولياً؟

منهجيات البحث: لأجل الإجابة عن الأسئلة المذكورة أعلاه، يسعى الباحث إلى دراسة الوثائق الموجودة بين يديه حالياً، بما فيها وثائق مكتوبة بالعربية والإنكليزية والصينية. وفي ضوء ذلك، يعتمد على المنهج التحليلي الوصفي، بحيث يعرض بعض قضايا متعلقة بتدريس الشعر العربي التقليدي في الصين كقضية فوائد نشر ثقافته وتدرسه، ثم يشرح تلك القضايا بتحليل بعض المظاهر والمشاكل وأسباب ظهورها وحلولها في الصين، فسيستضيء أيضاً بشيء من المنهج المقارن.

فرضيات البحث: ما يقدمه البحث من الفرضيات الجوهرية أن بين الصين والبلدان العربية صداقة عميقة، فعلى الجانبين تعميق التعاون والتضامن في شتى المجالات، بما فيها مجال التعليم والثقافة. ولم يحظَ الشعر العربي التقليدي باهتمامات كافية في الدول الأوروبية والأمريكية. أما في البلدان العربية، فكثرت دراساته بكل أنواعه. ولكن هذا الشعر غير معروف لدى معظم الطلاب الصينيين، مثلاً قلة قليلة من الناس تعرف ما هو علم العروض والقافية أو كيفية تحليل نصوص الشعر. لذا يحتاج هذا الموضوع إلى دراسات متزايدة لترغيب الأساتذة والطلاب في معرفته في جامعات ومعاهد صينية. ثانياً، يعد تدريس هذا الشعر في الصين عملاً للمشاركة في ثمار التنمية البشرية، فهو أمر يستحق الاهتمام في أوساط تعليم اللغة العربية في الصين. ثالثاً، على الأساتذة والطلاب إيجاد علوم خمسة أساسية قبل كتابة أو ترجمة هذا الشعر، وهي الصرف والنحو وعلم العروض والقافية والبلاغة والنقد، فيجب إتمام تصميم المقررات ذات الصلة حسب خصائص هذه العلوم. رابعاً، نظراً إلى بيئة التدريس في الصين، لا يستغني الطلاب عن استخدام الصينية في دراستهم في حجرة الدرس بوصفها أداة تعلم، فإذا أرادوا إتقان هذا الفن بصورة أفضل حتى يقتدروا على كتابة الشعر وترجمته، فإنهم بحاجة إلى استخدام كتب مكتوبة بالصينية والعربية على حد سواء. لذا على الأساتذة أن يفكروا في تأليف أو اختيار تلك الكتب.

أدبيات البحث: يفتقر المجتمع الدولي إلى فهم متعمق في تنمية تخصص اللغة العربية في الصين، فلم توجد الدراسات المعنية في تصميم مناهج التدريس أو مقرراته، بما في ذلك مناهج ومقررات متعلقة بالشعر العربي التقليدي. أما في الصين، فلم تكن هناك دراسات كثيرة تتناول الشعر العربي التقليدي. ولا تظهر معظم هذه الدراسات إلا في نهاية القرن الماضي في بعض

الكتب التي تتحدث عن موضوعات أخرى. وتلجأ هذه الدراسات عمومًا إلى دراسة وثائق تاريخية وتتطرق إلى جوانب عديدة للشعر كأسلوبه وتركيبه وثقافته، مثلًا كتاب **أسلوب العربية** الذي ألفه يويونغ وانغ (Youyong Wang) في جامعة الدراسات الدولية في شانغهاي عام 2000، وكتابه **المعنون قراءة الأدب العربي** الذي ألفه عام 2006؛ وتتطرق بعض الدراسات إلى تاريخ الشعر

ونقده، مثل أطروحة الدكتوراه **نقد الشعر العربي القديم** التي كتبها جي تشن (Jie Chen) عام 2005، و**تاريخ الأدب العربي** الذي ألفه ويليانغ تساي (Weiliang Cai) في جامعة الدراسات الدولية في شانغهاي عام 1998؛ وفي بعض الدراسات يتحدث الكاتب حول موضوعات الشعر وحياة الشاعر، مثل كتاب **المعلقات** لشيواوشيو لو وفو وانغ (Xiaoxiu Lu and Fu Wang) عام 2015؛ وتتطرق بعض الدراسات الأخرى إلى ترجمة الشعر، مثل كتاب **مائة قصيدة عربية قديمة** التي ترجمها الأستاذ المرحوم جيكونغ تشونغ (Jikun Zhong) عام 2019؛ كما تعمل بعض الدراسات على توضيح الثقافة القومية والظواهر الاجتماعية والعلوم اللغوية والفلسفية

الكائنة في الشعر، مثل كتاب **حديقة الأدب العربي** الذي ألفه تشينغقوه شيويه (Qingguo Xue) عام 2006، وهو أستاذ في جامعة الدراسات الأجنبية في بكين، وكتاب **الدراسة المقارنة بين الأدبين الصيني والعربي** الذي كتبه فينغمين لين (Fengmin Lin) عام 2011، وهو رئيس قسم العربية في جامعة بكين.

خلاصة القول إن عدد البحوث الصينية حول تحليل نصوص الشعر العربي التقليدي وتدريسه قليل إلى حد ما. وفي عام 2005، استعرض جون دينغ (Jun Ding) تاريخ تدريس العربية في الصين في القرن العشرين، حيث قدم مقدمة موجزة لمقررات العربية في جامعات ومعاهد صينية، ولكنه لم يذكر أي مقرر لتدريس الشعر، ولم يناقش أهمية نشر الشعر العربي التقليدي وثقافته في الصين. ويستكشف كتاب **تاريخ التبادل الأدبي بين الصين والدول الأخرى** عن أهمية ترجمة الشعر العربي التقليدي في العصر القديم وفوائدها للمسلم الصيني، ولكنه لم يناقش أهميته لغير المسلم. في ضوء ذلك، سيتمحور هذا البحث المتواضع حول كيفية إجراء التدريس وتعزيزه في الشعر العربي التقليدي، ومناقشة آفاقه التدريسية في الصين.

أولاً: خلفية تدريس الشعر الصيني العربي التقليدي

يشهد العالم اليوم عمليات تبادل وتكامل بين الثقافات في ظل العولمة، وإذا ازدهرت الثقافة في دولة ما، فستنهض هذه الدولة. ولا ينفصل نشر الثقافات عن وسيلة اللغة، لأنها جسر تواصل بين الثقافات، وتعدّ قوة ناعمة لا غنى عنها لجميع الدول. وتعدّ العربية لغة أجنبية مهمة في العالم.

لأنها إحدى لغات العمل الرسمية الست للأمم المتحدة؛ وهي من بين اللغات العشر الأكثر استخدامًا في العالم التي ذكرتها مجلة رسالة اليونسكو (*The UNESCO Courier*) لعام 2000؛ وهي من اللغات الأجنبية التي أشارت إلى قلة مترجميها وزارة الدفاع الأمريكية في الدعوة إلى اتخاذ التدابير لإعداد القدرات الوطنية للغات الأجنبية لعام 2005 (*A Call to Action for National Foreign Language Capabilities*)؛ كما أنها اللغة الأجنبية التي أشارت إليها الأكاديمية الوطنية البريطانية في المشروع التجريبي لرسم خرائط اللغة: توفير اللغة العربية في المملكة المتحدة لعام 2018 (*Language Mapping Pilot Project: Arabic Language Provision in the UK*)، إذ إن 21 جامعة قادرة على منح درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها أو درجات الماجستير ذات الصلة. وفي عام 2011، اقترح أ. د. تشيغوه تشانغ (Zhiguo Zhang) من جامعة الشؤون البحرية في شانغهاي مفهوم اللغات الأجنبية المهمة في الصين، فوضع العربية في المستوى الأول من بين تلك اللغات. ومع توسع التأثيرات لمبادرة «الحزام والطريق»، تتعزز التبادلات بين الصين والدول العربية تدريجًا، فطرح كيوفانغ وين (Qiufang Wen) من جامعة الدراسات الأجنبية في بكين في مشروع الصندوق الوطني للعلوم الاجتماعية لعام 2014 اقتراحات استراتيجية وطنية لإعداد أكفاء «الحزام والطريق» الذين يجيدون لغات أجنبية، ومنهم من يجيدون العربية.

واستغل عدد من الدول موارد مالية ومادية وقوى بشرية في دراسة اللغة العربية وآدابها وما يتصل بها من معارف. ولا تقوم بتلك الأعمال بسبب العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها فحسب، بل تجد العربية سفينة شراعية ضخمة تحمل حضارة عربية إسلامية، وهي مليئة بتراث روحي وثقافي للعرب. ويمكن القول إن دراسة هذه اللغة وتلك المعارف هي بمنزلة عمل مفيد للكشف عن الإنجازات التاريخية للبشرية، ومشاركتها وحماية حضارتها.

**كان للشعر العربي أثر في تطور
شعر الدول الإسلامية، ولا يزال
تقليد تأليف الشعر مستمرًا حتى
يومنا هذا في مجتمعات عربية
وإسلامية، فأصبحت كتابة الشعر
وقراءته علامة حياة في هذه
الدول.**

في نظرة على الحقب الماضية في التاريخ، حيث أرسل الخليفة الثالث عثمان بن عفان أول وفد إلى الصين في السنة الثانية من حكم الإمبراطور تشي لي (Zhi Li) في أسرة تانغ الملكية (Tang Dynasty) (651 م)⁽¹⁾. وأوفد العرب تسعًا وثلاثين بعثة ما بين السنة الثالثة من حكم ليوي يي (Lvyi Ye) في عهد أسرة لياو الملكية (Liao Dynasty) (924 م) والسنة الثالثة من حكم الإمبراطور كوه تشاو (Kuo Zhao) في عهد أسرة سونغ الجنوبية الملكية (Southern Song Dynasty) (1207 م)، فقد عززت هذه الزيارات الرسمية تنمية الصداقة الصينية - العربية. وفي الكثير من

(1) جبالو شو، التاريخ الجديد لأسرة تانغ الملكية (شانغهاي: دار النشر لمعجم اللغة الصينية، 2004) (بالصينية)،

الكتب للعلماء العرب أنواع من الأوصاف للصين، مثلًا كتب المؤرخ العراقي المسعودي (ت 956م) في كتابه **مروج الذهب ومعادن الجوهر** أن مدينة قوانغ تشو (Guang Zhou) هي مدينة عظيمة على نهر عظيم أكبر من دجلة يصب في بحر الصين، وبين هذه المدينة وبين البحر مسيرة ستة أيام أو سبعة. تدخل هذا النهر سفن التجار الواردة من بلاد البصرة وسيراف وعمان ومدن الهند وجزائر الزابج والصنف وغيرها من الممالك بالأمّعة والجهاز⁽²⁾.

وفي العصر الحديث، كان الشعب الصيني والشعوب العربية تتعاون بعضها مع بعض في النضال المشترك ضد الإمبريالية والاستعمار في سبيل تحقيق استقلال الوطن وتحريره. وفي

يتميز الشعر العربي التقليدي بإيقاع واضح وشكل جميل ومعان ثرية وألفاظ وجيزة، فأصبحت كيفية قراءته ونشره من الموضوعات المهمة التي تجذب المزيد من المناقشات في الأوساط الأكاديمية على مر العصور.

الخمسينيات من القرن الماضي، شرعت البلدان العربية تعترف بجمهورية الصين الشعبية واحدة تلو الأخرى، وأدت دورًا مهمًا في مساعدة الصين على استعادة مقعدها القانوني كعضو دائم في مجلس الأمن في الأمم المتحدة. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، فقد بادلت الصين البلدان العربية بالتأييد في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وفي هذا العصر، زار قادة الصين والبلدان العربية بعضهم بعضًا، حيث وقعوا عددًا كبيرًا من الاتفاقيات الهامة، فعززت التعاون بين الجانبين في مجالات الثقافة والسياسة والاقتصاد والتعليم والعلوم والتكنولوجيا وغيرها، وذلك يقدم مساهمات مهمة في تقدم المجتمع البشري أيضًا.

ثانيًا: أهمية الشعر العربي التقليدي

ظهر الشعر العربي التقليدي القابل للتحقق في نهاية القرن الخامس الميلادي، ويعدّ جوهرًا لعلوم اللغة العربية وآدابها يتبلور من العقل العربي، فحظي بمكانة عليا في الوطن العربي منذ القدم، كما حظي باهتمام كبير من جانب شعبه أيضًا. وهو له خصائص متعددة مثل الأعداد الكبيرة والأنواع الكاملة والتطبيقات الشاملة والدلالات الواسعة وغيرها، وانسجمت فيه العادات الاجتماعية والملاحم التاريخية والتغيرات الدينية والظواهر الثقافية للدول العربية. وكان للشعر العربي أثر في تطور شعر الدول الإسلامية، ولا يزال تقليد تأليف الشعر مستمرًا حتى يومنا هذا في المجتمعات العربية والإسلامية، فأصبحت كتابة الشعر وقراءته علامة حياة في هذه الدول.

في شبه القارة الهندية، على سبيل المثال، بدأت التوصلات الكثيفة بين العرب وشعب المنطقة هذه قبل ظهور الإسلام. وبعد انتشار الإسلام في بعض الأماكن، أصبحت العربية رائجة فيها مع

(2) أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، بشرح مفيد محمد قميحة (بيروت: دار الكتب العلمية، 1971)، ص 139.

وجود لغات محلية. وعندما سافر الجغرافي الإصطخري إلى منطقة السند في شبه القارة الهندية، وجد أن الثقافة الإسلامية لها تأثير كبير في السكان المحليين، وقدرة بعض الهندوس والبوذيين على التكلم بالعربية. وأشار المقدسي إلى أن العربية كانت متداولة بين تجار السند⁽³⁾. وكان بعض الكتاب يستخدمون العربية لخلق أعمال أدبية مثل أبي عطاء السندي، فظهر اسمه وأعماله مسجلة في ديوان الشاعر العربي الكبير أبي تمام⁽⁴⁾. فضلاً عن ذلك أدى ظهور القوى الجديدة في هذا المكان إلى التصادم والاندماج بين ثقافات ولغات مختلفة، وهو ما أدى إلى ظهور اللغة الأردية. وهناك الكثير من الأدلة التي تؤكد وجود علاقة وثيقة بين الشعرين العربي والأردني. ودرس شعراء الأردية علم العرض والقافية في الشعر العربي، فأخذوا مصطلحاته الأصلية، فاستخدموه في علم العروض والقافية في شعرهم الأردني، ولا سيما في تسمية البحور والموضوعات وغيرها.

يتنوع الشعر العربي من عدة جوانب، فيمكن انقسامه إلى أنواع مختلفة من حيث الموضوع ومذهب كاتبه وغيرهما. ويعد الوزن والقافية من أبرز سمات الشعر العربي يمكن أن تميزه من غيره في سائر اللغات. وكتب معظم الشعراء القدماء أو المعاصرين شعراً له وزن وقافية، ولكن بعضهم كتب ملتزماً بصرامة بالقوانين الخيلية وبعضهم الآخر لم يكتب على هذا النحو. ومن بين الأشعار ما لا تلتزم تماماً بهذه القوانين، الشعر المزدوج والشعر المسمط وشعر الموشح والشعر الحر والشعر الذي ليس له وزن ولا قافية... إلخ. جملة القول إن الشعر العربي إما ليس شعراً قائماً على البحر الواحد، وإما ليس شعراً قائماً على القافية الواحدة، وإما له أعداد مختلفة للتفاعيل في كل بيت أو في كل شطر، وإما ليس له وزن ولا قافية على الإطلاق. ويتميز الشعر العربي التقليدي بإيقاع واضح وشكل جميل ومعان ثرية وألفاظ وجيزة، فأصبحت كيفية قراءته ونشره من موضوعات مهمة تجذب المزيد من المناقشات في الأوساط الأكاديمية على مر العصور.

ثالثاً: الشعر العربي التقليدي في عيون العلماء الأوروبيين والأمريكيين

بسبب الاختلافات الكائنة في القيم واللغة والأفكار والدين وغيرها، فإن الكثير من العلماء الأوروبيين والأمريكيين، مثل بليس كارمان (Bliss Carman) ولين كوبر (Lane Cooper) وباربرا غراتسيوسي (Barbara Graziosi) وغيرهم، لم يفتخروا إلا بالثقافة الشعرية الغربية، فلم يثنوا إلا على أرسطو وكتاب الشعر (Poetics) والملاحم اليونانية والرومانية القديمة وأساطير البطولة الغربية... مثلاً كالمان هو شاعر كندي، وألف كتابه الأشعار الفضلى في العالم (The World's Best Poetry)، الذي يتضمن شعراء بريطانيين وأمريكيين مشهورين مثل بايرون (Byron)، ويبدو أن عنوان الكتاب قد أهمل شعراء دول أخرى. ولم يكن عدد الكتب التي لها عنوان مشابه قليلاً.

(3) سفيان ياسين إبراهيم، الهند في المصادر البلدانية (عمان: المعتمد للنشر والتوزيع، 2017)، ص 170.

(4) أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، بتحقيق غريد الشيخ (بيروت: دار

الكتب العلمية، 2003)، ص 566.

انطلاقاً من الحاجة إلى الدراسات الشرقية، بدأ المستشرقون منهم استكشاف الشعر العربي التقليدي منذ القرن التاسع عشر تقريباً، على الرغم من حرصهم على دراسة القصائد العربية، إلا أن الكثير منهم - مثل دايفيد صموئيل ماغليوس (David Samuel Margoliouth) وإريك برونليش (Erich Braunlich) وغيرهما - إما قدروها بدرجة منخفضة، وإما ازدروا بها، وإما شكّوا فيها... مثلاً شك ماغليوس في بعض الشخصيات أو النصوص مثل نبي الإسلام محمد وشعر الجاهلية والقرآن، فسأل مثلاً هل يمكن الحفاظ على شعر الجاهلية بالرواية الشفهية؟ وهل تحتاج الرواية إلى متخصصين؟ وقد مات بعض الشعراء غير المسلمين في الحرب مع المسلمين، فمن روى أشعارهم؟ الرواية ليست مهنة في المجتمع العربي القديم، لكن العرب لديهم هذا التقليد، فمن أراد أن يصبح شاعراً، فسيتبع أحد كبار الشعراء لدراسة قصائدهم، مثلاً كان زهير بن أبي سلمى راوية لأوس بن حجر⁽⁵⁾، وهذا الأمر ربما لا يتحقق بسهولة في أمكنة أخرى. وظن برونليش أن الشعر المروي يبتعد عنا لفترة طويلة، وقد يؤدي هذا إلى ضياع بعض محتوياته، وإن كان الراوية يتمتع بذاكرة قوية. ولكن هذا النوع من الفرضيات لا أساس لها، لأن معظم الشعر العربي التقليدي - كما ذكرنا سلفاً - هو شعر له وزن وقافية دقيقان. وإذا كان من يرغب في تأليف القصائد المتعددة لبضعة شعراء التي تحتوي على أبيات كثيرة في وقت قصير محدود، فلم يكن هذا العمل سهلاً. إذا كان يستطيع، فهو شاعر موهوب، إلا أن كتب التاريخ والأدب لم تسجل هذا الأمر.

في يومنا هذا، لا تزال معايير العلماء الأوروبيين والأمريكيين في نقد جميع الأعمال الأدبية العربية، بما في ذلك الشعر، تحتاج إلى إعادة النظر فيها، وبخاصة تلك الأعمال الحديثة التي تركز دائماً على جوانب مظلمة، مثل رواية **فساد الأمكنة**، و**ليثيوم**، التي لجأ كاتبها إلى تصوير ملامح اجتماعية في منطقة ما في محاولة لتلفيق «صور حقيقية» للعرب. فهل هذه الأعمال تضلل القراء، وهل تهدف إلى إرضاء شهوة النفس؟ وما خلفية ودوافع المؤلف؟ وما الدافع الذي يجعل بعض الهيئات تمنحه الجوائز؟ فهذه الأسئلة جديرة بالتحقيق والتفكير من جانب القراء.

رغم ذلك، لا يزال هناك عدد كبير من العلماء الأوروبيين والأمريكيين الذين أثنوا على الشعر العربي. ذكر المستشرق الإسكتلندي السير وليم موير (Sir William Muir) ذات مرة أن الشعر العربي المبكر ينضح بسحر لا يوصف، وعند التجول بين إبداعات الشعراء القدماء، سوف تنغمس في المشاهد وتدخل حياة جديدة، حيث ترى المدن والحدائق والقرى والبرية التي لا نهاية لها، وستشعر بحرية صحراء. وستترك أغلاً وتقاليده للمجتمع الحالي وراءك، وتتجول أنت مع الشاعر في كل ركن من أركان الطبيعة وتتشارك في النضارة والبساطة والحرية.

(5) الطاهر أحمد مكي، دراسة في مصادر الأدب، ط 2 (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص 13.

رابعاً: مكانة الشعر العربي التقليدي في المجتمع العربي قديماً وحديثاً

في نظر العرب، يعدّ الشعر العربي التقليدي جوهرًا لفن الأدب العربي قديماً وحديثاً، يتلأأ مثل الألماس اللامع في العالم الشرقي، ويظل غذاء روح للأمة العربية. ويمكن القول إن العرب مُجيدون في كتابة الشعر أو تلاوته أو نقده. في العصر الجاهلي في القرن الخامس الميلادي، أصبح الشعر جزءاً مهماً من ثقافتهم وعاداتهم، وهم أمة معروفة بهذه الثقافة. وكان بعض الأسواق التي كانت تباع فيها البضائع في شبه الجزيرة العربية مكاناً مهماً للأدباء لنظم شعرهم وتلاوته ونقده أثناء الحج، ومن أشهرها أسواق ثلاث معروفة، وهي سوق عكاظ والمجنة وذو المجاز، حيث اجتمع فيها الشعراء لعرض القصائد لاختيار أفضلها.

وأصبح الشاعر المشهور قاضياً فيها، وكان من أحدهم النابغة الذبياني. وقيل إن الناس أقاموا له قبة في سوق عكاظ، ووفد عليه الشعراء، فأتاه الشعراء لعرض شعرهم، فمن أشاد به طار اسمه⁽⁶⁾. وقد سجلت العديد من الكتب القديمة في الأدب العربي واللغويات وغيرها هذا الجو الأدبي النشط، مثل كتاب الأغاني، وكتاب شرح الرضي لكفاية ابن الحاجب، وكتاب خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب.

من شعراء المعلقات في العصر الجاهلي، وشعراء الإسلام في بداية نزوله، إلى شعراء الخمر في الدولة العباسية... ظهر الشعراء البارزون جيلاً بعد جيل، كما ظهرت الأبحاث الغزيرة في الثقافة

الشعرية وتغيراتها في الوطن العربي. ومن بينها يعدّ تحليل الشعر ونقده من المجالات التي علقوا عليها أهمية كبيرة. وفي نحو القرن الثالث الهجري، ظهرت الكتب الكثيرة مثل كتاب طبقات الشعراء وكتاب الشعر والشعراء وكتاب عيار الشعر وغيرها، فكلها تمثل لعقل العرب عصرئذ.

لا يزال للشعر العربي التقليدي دور مهم في العالم العربي والإسلامي اليوم، ففي مراسم الافتتاح أو المؤتمرات الأكاديمية لبعض الأنشطة الثقافية والدينية، غالباً ما نسمع من يتلو الشعر العربي، ومن عادة المتحدثين الاقتباس من الشعر كذلك، فلا تنقص خطبهم أمثلة شعر. ويوجد عدد غير قليل من الدول مثل الإمارات العربية المتحدة التي تولي أهمية كبيرة لتراث الشعر، حيث بدأ تدريس الشعر في هذه الدول عند الأطفال. وفي المؤتمر الدولي للغة العربية الذي يقام سنوياً في دبي، أصبحت مسابقة الشعر للأطفال جزءاً مهماً من المؤتمر، ويذهلنا مستوى تلاوة الشعر من جانب هؤلاء الأطفال، وعمرهم نحو عشر سنوات.

**بحلول عهد أسرة مينغ الملكية
في القرن الرابع عشر الميلادي،
تم تصنيف الإسلام بشكل أساسي
في الصين، حيث ظهرت القوميات
المسلمة الجديدة، وتنوّل تقليد
دراسة العربية والمعارف الدينية
من جيل إلى جيل بين هذه
القوميات التي تشكلت حديثاً.**

(6) شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي: العصر الجاهلي (القاهرة: دار المعارف، 1960)، ص 77.

في الدول الإسلامية مثل باكستان وأفغانستان، لا يكفي المسلمون بتلاوة نصوص دينية مثل القرآن والحديث، بل يقضون الوقت في قراءة الشعر العربي، لأنهم يعتقدون أن الشعر هو مفتاح لفهم الدين. مثلاً قال نبي الإسلام إن من الشعر لحكمة، فإذا ألبس عليكم شيء من القرآن فالتمسوه في الشعر، فإنه عربي⁽⁷⁾. وذكر أبو الخطاب القرشي ذات مرة أن القرآن نزل بالسنة العرب، واشتقت العربية من ألفاظهم، واتخذت الشواهد في معاني الحديث من أشعارهم⁽⁸⁾. وأكد ابن عباس أهمية الشعر قائلاً إن الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن، الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديواننا، فالتمسنا معرفة ذلك منه...⁽⁹⁾. لذلك غالباً ما تستخدم الأشعار كأمثلة لشرح موضوعات دينية.

لا يكفي العرب بالاقتراس من الشعر في مجال الدين، بل يبدو أن كل جوانب حياتهم لا تنفصل عنه، فلا غرو أن في القواميس والكتب التاريخية قصائد مختلفة، وذلك مثل كتاب تاريخ مدينة دمشق وكتاب الكامل في التاريخ وكتاب المقدمة... إلخ. وهذه الظاهرة ليست شائعة في كتب التاريخ الصينية على الأقل، فلم تظهر أي قصائد في الأعمال العظيمة مثل كتاب التاريخ الصيني الرسمي، فيمكن القول إن عدد الشعر العربي لا يحصى حتى يمكن وضعها في كل مكان.

مهما كن في أي عصر، نجد شعراء يكتبون شعراً. فضلاً عن الدوافع الدينية إلى كتابة ودراسة الشعر العربي التقليدي، يحب أكثرهم أن يكتبوا هذا الشعر للسعي إلى القدرة الفنية، مثل الشاعر المسيحي ناصف اليازجي والشاعر المصري أحمد شوقي المعروف بـ «أمير الشعراء»، والشاعر المصري سامي البارودي وغيرهم، فكتبوا الكثير من القصائد المعروفة مثل معارضة أشعار القدامى. وبعد اندلاع فيروس كورونا الجديد عام 2019 في مدينة ووهان بالصين، كتب الشاعر اليمني إبراهيم عبد الرحمن وفقاً لقواعد الشعر التقليدية شعراً بعنوان «إلى ووهان الحبيبة». وشبه مدينة ووهان بامرأة جميلة يشنق إليها منذ مدة طويلة. وفي مواجهة الموت والصعوبات، اختار الشاعر بحزم أن يحرسها واقعاً إلى جانبها، ويشاهدان معاً العالم الحقيقي في ظل فيروس كورونا الجديد، وهذا يعبر عن مشاعره العميقة تجاه المدينة. وأخيراً آمن الشاعر إيماناً راسخاً بأن الفجر لن يتأخر، وأنه لا بد من طلوعه بعد الليل المظلم.

خامساً: الدراسات في الشعر العربي التقليدي في الصين

بحلول عهد أسرة مينغ الملكية في القرن الرابع عشر الميلادي، تم تصنيف الإسلام بشكل أساسي في الصين، حيث ظهرت القوميات المسلمة الجديدة، وتنوّل تقليد دراسة العربية والمعارف الدينية من جيل إلى جيل بين هذه القوميات التي تشكلت حديثاً. وخلال هذه الفترة التاريخية، أنشئ النظام

(7) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، بتحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، 6 ج (القاهرة: دار المعارف، 1998).

(8) أبو زيد محمد بن الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، بجمع وضبط وشرح علي محمد البجاوي (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1981)، ص 11.

(9) رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ط 6 (القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 111.

التعليمي الجديد للمدرسة الدينية في الصين أيضاً، بحيث تم تعميمه تدريجاً إلى أماكن مختلفة مثل مقاطعة يوننان (Yunnan) ونيونغشيا (Ningxia) ويكين وغيرها من الأماكن التي عاش فيها المسلمون. وواصل الجيل الجديد في بيئة اللغة الصينية تعلم تلك الكتب في الدين والنحو والبلاغة التي كتبت بالعربية... وكما ذكرنا أعلاه كان يوجد في معظمها الشعر العربي. وقال محمد الشافعي: لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلا رجل عارف بكتاب الله، بناسخه ومنسوخه، وبمحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيّه، وما أريد به وفيما أنزل، ثم يكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث ما عرف من القرآن، ويكون بصيراً باللغة، بصيراً بالشعر...⁽¹⁰⁾ فمن قوله يمكن الملاحظة أن فهم الشعر يساعد على تحسين المستوى اللغوي لمن يفتي في الدين حتى يتمكن من شرح ما هو الناسخ والمنسوخ بشكل أفضل وفقاً للقرآن والحديث وغيرها من الكتب الدينية. إضافة إلى ذلك، حرص المسلمون الصوفيون في الصين على تلاوة قصيدة «بانث سعاد» لكعب بن زهير و«البردة» للبوصيري مثلما فعل الصوفيون في دول أخرى. ومن أجل توضيح معنى الشعر، ظهرت ترجماتها الصينية في القرن التاسع عشر في الصين، وهو ما دفع عجلة دراسة الشعر العربي. وترجم قصيدة البردة دهشين ما (Dexin Ma) وأنلي ما (Anli Ma) العالمان المسلمان الصينيان إلى الصينية. أما أنلي ما، فنشرها بعد ترجمته، وأطلق عليها اسم قصيدة الكعبة السماوية⁽¹¹⁾، وكان لترجمته تأثير كبير في تفهيم المسلمين الصينيين في صفات الشعر العربي.

بدأ تدريس العربية على المستوى الشعبي في الصين منذ القرن الرابع عشر، فشهد تنمية بطيئة خلال أكثر من 5 قرون. ونظراً إلى تداول هذه اللغة مدة طويلة في الصين، يمكن القول إنها من أوائل اللغات الأجنبية التي انتشرت في الصين في العصر القديم. أما شعرها، فهو من أوائل الآداب الأجنبية التي دخلت الصين. ولكن فتح تخصص في اللغة العربية في التعليم العالي في دولتنا ليس له مدة طويلة، فبدأ قبل أكثر من نصف قرن تقريباً. لذا يمكن القول إن تطور تدريس العربية في الصين لم يكن سريعاً في معظم تلك القرون، ودلائل ذلك هو أن عدد البحوث المتعلقة بالعربية غير كثير، بما فيها البحوث في الشعر العربي. مقارنة بالدول الغربية والعربية، بدأت دراسة الشعر العربي في الصين متأخرة، فلا توجد في هذا المجال إلا بعض الترجمات الصينية للشعر الديني أو تفسير قصائد في محاضرات مدرسة دينية.

بعد القرن العشرين، قطعت دراسة الشعر العربي شوطاً طويلاً تحت كفاح عدد كبير من العلماء من جامعة بكين، وجامعة الدراسات الأجنبية في بكين، وجامعة الأعمال والاقتصاد الدولية، وجامعة اللغة والثقافة في بكين، وجامعة الدراسات الدولية في بكين، وجامعة الدراسات الدولية في شانغهاي وغيرها، فتم تحقيق الكثير من الإنجازات المؤثرة، إذ أصبحت مجموعة من الكتب

(10) محمد شرحبيلي، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي (الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2000)، ص 340.

(11) تشي بوهاو، تاريخ التبادل الأدبي بين الصين والدول العربية (جينان: مطبعة شانغدونغ للتعليم، 2014)، ص 27 (بالصينية).

مصادر ومراجع مهمة لدراسة الشعر العربي وثقافته لطلاب تخصص اللغة العربية في جامعات ومعاهد صينية، بحيث أدت دورًا مهمًا في تطوير تدريس الشعر العربي التقليدي على المستوى العالي، ومن تلك الكتب التاريخ العام للأدب العربي لـ جيكون زونغ (Jikun Zhong)، والحديقة الكبرى للأدب العربي لـ تشينغقوه شيويه (Qingguo Xue)، ومختارات من القصائد العربية القديمة لـ شياوباي يانغ (Xiaobai Yang)، وتاريخ الأدب العربي لـ ويليانغ تساي (Weiling Cai)، والأدب العربي القديم لـ بيونغ لو (Peiyong Lu)، وتاريخ النقد الأدبي العربي القديم لـ يويونغ وانغ (Youyong Wang)، ومعلقات السيدة فو وانغ (Fu Wang) وغيرهم. وتركز هذه الأعمال بصورة أساسية على حياة الشاعر وهيكल الشعر وترجمته ونقده وتاريخه وما إلى ذلك من الجوانب التي تحدد ملامح الشعر العربي التقليدي.

يتأثر الشعر في الفارسية والبشتونية والأوردية والأويغورية والأوزبكية وغيرها بالشعر العربي وعلومه تأثيراً كبيراً، ويسهل على الذين يتكلمون بهذه اللغات أن يجدوا بينها العديد من الروابط الطبيعية.

سادساً: تحديات تدريس الشعر العربي التقليدي في الصين

لم يتم تناقل اللهجات العربية القديمة إلى عصر اليوم إلا لهجة قریش التي اختيرت لتكون الفصحى بين تلك اللهجات. ولدى الفصحى نظام كتابة، فهي مكتوبة بالحروف العربية. وإذا قورنت بالصينية من عائلة اللغة الصينية التبتية، باينتها كل مباينة من حيث تكوين الكلمات وبناء الجملة. وللعربية تغيرات مورفولوجية صارمة نسبيًا، في حين أن الصينية ليست لديها هذه التغيرات. تنقسم الجملة العربية إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية. وفي حال وجود المفعول به، تتكون الجملة الفعلية من الفعل والفاعل والمفعول به. ويمكن التعبير عنها بحسب اصطلاح نحو الإنكليزية كـ «VSO»، أي «الفعل والموضوع والكائن». أما الجملة الاسمية، فإذا كان مبتدؤها الاسم وخبرها مكونًا من الفعل والفاعل المستتر والمفعول به، يمكن التعبير عنها كـ «SVO»، أي «الموضوع والفعل والكائن». في ضوء ذلك، يمكن القول إن العربية لها متطلبات صارمة لأبنية الجملة ومكوناتها، وتنتمي إلى اللغات الاشتقاقية (Inflectional Language) في اللغات التركيبية (Synthetic Language)، وتتصل قواعدها إلى حد كبير بتغييرات داخلية في بنية كلمة للتعبير عن المعاني النحوية المختلفة⁽¹²⁾. أما الصينية، فهي لغة تحليلية، تعبر عن معان نحوية مختلفة من خلال ترتيب كلمات وكلمات وظيفية وكلمات مركبة وغيرها.

(12) تشو ونجيو، دراسة مقارنة بين اللغتين العربية والصينية (شانغهاي: دار النشر لتعليم اللغات الأجنبية، 2007)، (بالصينية)، ص 2.

ومن منظور علم الأصوات، يعدّ رسم الصينية رسماً لفظياً (Logogram). بعبارة أخرى، لا علاقة بين الرموز المكتوبة والأصوات المنطوقة. أما اللغات الألفية في الصين، مثل الأويغورية، فرسمها رسم صوتي (Phonogram)، فتكون الحروف المكتوبة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنطق، فتشبه العربية في هذا الصدد. في الأويغورية 32 حرفاً معظمها من الحروف العربية والفارسية، مثل «الباء» و«التاء» وما إلى ذلك. أما بعض اللغات الألفية، مثل السالارية، فقد فقدت نظام الكتابة، إلا أن نطقها يشابه العربية في جوانب متعددة، فيمكن العثور على نطق بعض كلماتها في العربية. لذا يمكن تحليل سبب استخدام الحروف العربية والحروف الفارسية لكتابة شاورجن (نوع من الكتابة الدينية الصغيرة) لقومية السالار حسب هذه الخاصية.

إضافة إلى النطق، تشترك تلك اللغات المذكورة أعلاه والعربية في كثير من الأقوال المأثورة والمفردات بذات المعاني أو المعاني المتشابهة، مثل «سياسي» و«كتاب» و«إن شاء الله» في الأويغورية. عموماً لا يوجد تشكيل لهذه الكلمات مثلما في العربية أصلاً، ونطقها هو نفسه كما في الكلمة العربية الأصلية في محل الرفع، ولكن آخرها ساكن غير متحرك. وغالباً ما يؤمن من يتكلم بهذه اللغات بالإسلام، مثل الأقليات القومية الأخرى التي تؤمن بالإسلام في الصين - مثل قومية دونغ شانغ (Dong Xiang) وقومية باو آن (Bao An). وقد تلقى الأطفال لدى هذه القوميات تعليماً دينياً منذ سن مبكرة، وربما درسوا القرآن والحديث وغيرهما، فقد يدرس شيء من العربية. وفي هذه المرحلة الحرجة لاكتساب اللغة (Critical Period) قد تحدث ظاهرة اكتساب اللغة الثانية، فقد يكتسبون بصورة طبيعية جزءاً من الصوتيات والمفردات لهذه اللغة دون وعي. وهذه المحتويات مطبوعة بعمق في ذهنهم ويمكن استخدامها في أي وقت مثل لغة الأم. بناء على هاتين النقطتين، من الأسهل أن يدرس الذين يتكلمون بهذه اللغات ويؤمنون بهذا الدين العربية في جامعات أو معاهد صينية.

أما بصدد الاختلاف اللغوي، فتختلف الصينية عن لغات الأقليات القومية هذه، وبينها والعربية فرق شاسع كذلك. وعلى الضد من ذلك، يمكننا أن نوضح سبب انتشار الشعر العربي وسهولة قبوله ورواجه في الدول الإسلامية من جوانب التشابه اللغوي والتماثل الثقافي. فضلاً عن ذلك، كما نرى أن الفارسية والبشتوية والأردية وغيرها مثل تلك اللغات في الصين كالأويغورية والأوزبكية هي مكتوبة بالحروف العربية، ولكن اليابانية والكورية وغيرها هي مثل الصينية تختلف عن العربية كل اختلاف. لذا سيجد الذين يتكلمون باللغات الأخيرة صعوبة كبيرة في دراسة العربية أكثر مما يجده الذين يتكلمون باللغات الأولى. ويتأثر الشعر في الفارسية والبشتوية والأردية والأويغورية والأوزبكية وغيرها بالشعر العربي وعلومه تأثراً كبيراً، ويسهل على الذين يتكلمون بهذه اللغات أن يجدوا بينها العديد من الروابط الطبيعية، وليس أدل على ذلك من العثور على بعض المصطلحات الشعرية والقواعد الإيقاعية فيها.

تم تناقل العربية الفصحى المتأثرة بالقرآن إلى اليوم، وفي ما يتعلق بالاختلاف بين العربية الفصحى قديماً وحديثاً، يبدو أن هناك فرقاً بينهما من حيث بنية جملة ومفردات بعد الملاحظة، رغم

أن هذا الفرق ليس واضحاً جداً، على نحو ما، بين لهجاتها المختلفة قديماً وحديثاً. ويكتب الشعر العربي التقليدي بالعربية الفصحى القديمة، وبنية الجملة فيه معقدة والكلمات غريبة بالنسبة إلى الدارسين الناطقين بغير العربية، وهذا هو السبب الذي يشعرهم بالدوار عند قراءة هذا الشعر. أما بعض العرب المعاصرين الذين تلقوا التعليم في العربية جيداً، فيقدرون على قراءة القصائد العربية التي وضعت قبل ألف سنة. هذا يعني أن العاديين الذين تنقصهم التدريبات المعينة والمهارات الثقافية العميقة لا يستطيعون فهم إبداعات أسلافهم، بما في ذلك القصائد القديمة. لذا اضطروا إلى البدء بدراسة قواعد الصرف والنحو والبلاغة والعروض للعربية الفصحى، بحيث يمكن تحسين قدراتهم في الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة والترجمة خطوة بعد خطوة. وبناء على هذه العلوم، يمكنهم مواصلة دراسة العربية الفصحى القديمة وشعرها. وبسبب وجود اختلافات بين العربية الفصحى القديمة والحديثة وبين لغات الأقليات القومية الصينية الحديثة وبين الصينية الفصحى الحديثة، يجب على المدرّس أو دارسي الشعر العربي أن يراعي البيئة الفعلية للدراسة والتدريس وأن يفهموا هوية أنفسهم تماماً، ويقوموا بأنشطة الدراسة أو التدريس وفقاً لمستوى وسرعة القبول وغيرهما.

بدأ طلاب تخصصات العربية بدراسة العربية في جامعات ومعاهد صينية في سن متأخرة نسبياً، وعموماً بعد سن الثامنة عشرة تكون هذه السن متأخرة عن الفترة الحرجة لاكتساب اللغة. قد يكون مصطلح اكتساب اللغة الثانية الذي ذكر سلفاً مناسباً للطلاب الذين يتكلمون بلغة مشابهة للعربية، ولكنه غير صالح لوصف عملية الدراسة لمعظم الطلاب الذين يدرسون العربية في حجرة الدراسة في الصين، لأن المقصود هو عملية بداية دراسة اللغة الأخرى بعد اكتساب اللغة الأولى⁽¹³⁾. لذا من الأحسن القول إنهم يدرسون اللغة بدلاً من اكتسابها. وفي ما يتعلق بالفرق بين الاكتساب والتعلم، ذكر كراشين (Krashen) في فرضية التعلم أن هناك فرقاً أساسياً بين الاكتساب والتعلم، فيقصد بالاكتساب عملية لاواعية، وهي تحدث بشكل طبيعي خارج الوعي. أما التعلم، فهو عملية فهم معارف ظاهرة مثل معرفة النحو، والحصول على هذه المعارف هو عملية هادفة وواعية تتطلب جهداً مبذولاً⁽¹⁴⁾. في ضوء ذلك، يعدّ مصطلح تعلم اللغة الأجنبية أكثر ملاءمة لوصف عملية الإتيان للعربية لدى الطلاب. ويقصد بتعلم اللغة الأجنبية أن الدارسين يعيشون في بيئة لغة الأم ولكنهم يفتقرون إلى فرص تواصل مع أهل اللغة التي يدرسونها⁽¹⁵⁾. ويعكس هذا الوصف تماماً الوضع الحالي لطلاب جامعات ومعاهد صينية، وهم يدرسون هذه اللغة وشعرها في حجرة الدراسة، سواء كانوا يتكلمون بالصينية أو لغات الأقليات القومية الأخرى، ففي معظم الأحيان، ليست العربية لغتهم الأولى ولا الثانية بالنسبة إليهم.

Kristen M. Hummel, *Introducing Second Language Acquisition: Perspective and Practice* (West Sussex: John Wiley and Sons Inc., 2014), p. 1.

Bill VanPatten, "Early Theories in SLA," in: Bill VanPatten and Jessica Williams, eds., *Theories in Second Language Acquisition: An Introduction*, 2nd ed. (New York: Routledge, 2015), p. 25.

Hummel, *Ibid.*, p. 2.

سابعاً: اقتراحات في تدريس الشعر العربي التقليدي في الصين

يمكن القول إن نظام الشعر العربي أدق من نظام الشعر الصيني في بعض النواحي كالعروض والقافية، فيحتاج الطلاب إلى تدريبات طويلة الأمد لفهمه وتحليله ونقده في جامعات ومعاهد. أما مضامين مقررات التدريس، فيمكن اختيارها من الشعر العربي من العصر الجاهلي إلى نهاية الإمبراطورية العثمانية، فضلاً عن الشعر العربي من القرن التاسع عشر إلى نهاية القرن العشرين، فتمتد الأشعار المختارة نحو 12 قرناً من دون تقييد مكان إبداعه، فيمكن اختيارها من إيران والسعودية واليمن وغيرها. والغرض من ذلك هو استخدام طريقة عشوائية للاختيار لإبراز الاستمرارية التاريخية والتوسع المكاني لهذه أمثلة الشعر الأصلي.

وفي حجة الدراسة يمكن الأستاذ أن يرشد الطلاب إلى تحليل البيئة التدريسية وصعوبات دراسة الشعر العربي التقليدي أولاً، واستكشاف أغراض تعلمه من جوانب فوائد القراءة والتدريس والاتصال والترجمة.

على الأستاذ استخدام أساليب تحليل عام للغة والأدب لدراسة عناصر داخلية للشعر العربي، والمقصود بالعناصر الداخلية هو شكل الشعر ومضمونه. بناء على علم العروض والقافية، يعلم الأستاذ طلابه أن يقوموا بمقارنة الإيقاعات الداخلية والخارجية، والإيقاعات الأفقية والرأسية في الشعر، كما يعلمهم كيفية استخدام البلاغة وعلم الأسلوب والنقد لتفسير خصائص الشعر وفهم معانيه الجوهرية وتحليل محتوياته والكشف عن دلالات السياق والأفكار والعواطف. وعليه أيضاً استخدام الصرف والنحو لتحليل خصائص بنية الشعر لإظهار صيغته. ويعني بذلك الدراسة في شكل الشعر وإيقاعه، ودراسة المحتويات التي تتضمن المعاني والأفكار والعطف وعناصر أخرى. وعليه أيضاً استخدام العلوم الاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية لدراسة العناصر الخارجية للشعر العربي، ونعني بالعناصر الخارجية موضوع الشعر وأحوال قرائهم وظروف تأليفه وغيرها. وفي النهاية يعلم الطلاب استكشاف العلاقة بين العناصر الخارجية والداخلية للشعر من منظور الديالكتيك المادي.

على المدرّس والدارسين أن يدرسوا هذا الفن دراسة عميقة لكي يفهموا الحياة الشعبية والظواهر الاجتماعية المنعكسة فيه، ويفهموا طبيعتها، وذلك لاستكشاف الثقافة القومية من منظور الاختلافات الثقافية، وتحليل الأفكار وأنظمة القيم المنعكسة في الشعر، وتقييم تأثيراتها، وفهم العلاقة بين الوعي الاجتماعي ونوع المجتمع. بعد ذلك يمكن الكشف عن ظواهر الاندماج الثقافي في عملية انتشار الثقافة العربية الإسلامية.

ويصعب على الدارسين تقليد العرب في كتابة الشعر أو ترجمة الشعر الصيني إلى العربية بحسب قواعد الشعر العربي أو على العكس من العربية إلى الصينية بحسب قواعد الشعر الصيني، فعليهم دائماً قراءة القصائد العربية أو الصينية الكاملة ومحاولة تقليد التعبيرات الأصلية واستخدام علوم الصرف والنحو والعروض والقافية والبلاغة والنقد وغيرها من المعارف الأساسية بمهارة. ويمكن القول إن الترجمة هي طريقة لفهم الشعر وتوظيفه، وتحتاج الترجمة إلى إتقان استراتيجيات

عديدة مثل التدجين (Domesticating Translation) والتغريب (Foreignizing Translation). لأجل بيان إمكان كتابة وترجمة الشعر العربي للطلاب الصينيين، أقدم ثلاثة نماذج متواضعة للمراجعة كما يلي، والأولان هما ما كتبتهما، أما الآخر، فهو ما ترجمته من الصينية:

أُغْنِيَةُ الْوَفَاءِ

[بَحْرُ الطَّوِيلِ]

لَقَدْ أَحْزَنْتُنَا هَذِهِ الْأَزْمَةُ الطَّوِيلُ لَةَ الضَّيْرِ إِذْ إِنَّ الْكَثِيرِينَ قَدْ تُوَفَّوْا
وَلَمْ نَقْوِ إِلَّا فَعْلَ فِعْلِ الْمُسَاهِمِ نَ فِي مَنَعِهَا وَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ أَوْفَوْا

أُمْنِيَّةُ الصَّبَاحِ

[بَحْرُ الْخَفِيفِ]

زَادَ أَثْنَاءَ فَتْرَةِ الْوَبَاءِ هَذَا وَدُنَّا فَلَنَسْعَ إِلَى الْوَاجِبَاتِ
لَا نَتَظَارِ الصُّبْحَ الَّذِي قَادِمٌ فَلْ نَجْتَهِدْ كَيْ نَكْتَسِبَ الْمُنْجَزَاتِ

صَبُوءَةُ اللَّيْلَةِ الْهَادِئَةِ

[بَحْرُ الرَّجَزِ]

بَائِي لِي - أُسْرَةٌ تَانِغُ الْمَلِكِيَّةِ
قُدَّامَ تَحْتِي شُعْعٌ مِنْ بَذْرِ مِثْلَ صَقِيَعَاتِ أَرْضِي التَّغْرِ
وَأَرْفَعُ الرَّأْسَ إِلَيْهِ ثُمَّ أَحْ نِيهِ وَأَنَا أَصْبُو لِمَا فِي مِصْرِي

ويجب أن يكون تدريس الشعر تدريجيًا، واتباع مبدأ التدريس من السهل إلى الصعب، فيجب إتقان الأجزاء السهلة من المعارف الخمسة، ثم الأجزاء الصعبة منها. ويجب استخدامها بصورة شاملة لتحليل الشعر من دون إهمال جانب من جوانبه. إذا أهمل الدارس أي جانب، فسيرى جزءًا من الأشجار دون الغابة كلها.

خاتمة

بدأت مؤسسات التعليم العالي في أوروبا والولايات المتحدة في دراسة الشعر العربي التقليدي تقريبًا في القرن التاسع عشر، وتستحق طرائق بحثها أن ندرسها، إلا أن تقييم هذه الهيئات أو الشخصيات للشعر العربي التقليدي لا يناسب حقيقة عمومًا. أما العلماء العرب، فيقومون بتحليل ومقارنة عناصر الشعر العربي بصورة ناضجة. خلاصة القول إن تلك البحوث تستضيء بعلم الاجتماع والتاريخ واللغويات والإحصاء وغيرها لتحليل نصوص الشعر. أما طرائق البحث، فتشتمل على الملاحظة والتحليل الكمي والتمثيل والمقارنة والمسح الميداني وأحيانًا على كوربوس. والوثائق في بحوثهم مكتوبة إما بالعربية وإما بالإنكليزية. ويمكن القول إن لمضامين هذه البحوث

قيمة مرجعية لتلخيص طرائق تدريس الشعر العربي التقليدي لتخصصات العربية في جامعات ومعاهد صينية. وغالبًا ما تكتب تلك البحوث بلغات أجنبية، فيكون قراءها هم الذين يتكلمون بلغات أجنبية. وتعدّ الترجمات الشعرية التي تظهر فيها بساطة نسبيًا، ومعظمها مكتوبة بلغات أجنبية أيضًا، وتفتقر الجمل المترجمة إلى الموسيقى الشعرية بسبب عدم وجود الوزن والقافية وغيرهما من الإيقاعات الموسيقية، فهي ليست مواد تدريسية مثالية لتدريس المبتدئين الصينيين. ولم تكن بعض مصادر الاقتباس واضحة، مثلًا الإشارة إلى عدد الأبيات تمنع المبتدئين من معرفة اسم ديوان هذه الأمثلة. ولم تكن الكثير من الدراسات والترجمات والتفسيرات والمصادر مكتوبة بالصينية، وهو ما يزيد الصعوبات على المبتدئين الصينيين للفهم والدراسة، ولغتهم الصينية. ويجب على الجامعات والمعاهد الصينية اختيار الكتب الأجنبية بنسبة معينة، لأن هناك حاجة إلى الكتب الصينية بالنسبة إلى المبتدئين. باختصار، فإن ترويج تدريس الشعر العربي التقليدي له آفاق واسعة في الصين، فيجب تنويع طرائق التدريس ومواده، ويحتاج هذا العمل إلى الممارسة العملية المستمرة في المستقبل القريب □

دستور «إسرائيل» اللامكتوب: دراسة في الأبعاد الدينية السياسية

ليندة طرودي^(*)

دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر.

«إذا كنا نملك التوراة، وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب التوراة،
فمن الواجب علينا أن نمتلك جميع الأراضي التوراتية»

موشي ديان⁽¹⁾

مقدمة

انطلاقاً من هذه المقولة يمكن القول إن سياسات الاحتلال الإسرائيلي نابعة من البعد الديني الذي لا يخلو من التعصب للأصل اليهودي، وعلى مدى سنوات تداخلت العديد من القضايا التي لم تخلُ من التطرّف والعدوان الذي تم تبريره بمعتقدات ترسخت في أذهان الإسرائيليين الذين لم يلبثوا لحظة واحدة بغية السيطرة على جميع الأراضي الفلسطينية تحت مسميات كثيرة يُرجعونها إلى التوراة وأوامر الله، كلّها مزاعم تخدم الصهيونية السياسية وتستغل تعصب المتدينين اليهود لتحقيق مصالحها. فنجد مثلاً حياً من التاريخ، إذ إنه في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995 اغتال إيغال عامير إسحاق رابين بأمر من الرب ومن جماعته المسلحة، التي تنادي بإعدام كل من يفرط في الأرض الموعودة «ليهودا وسامرا» (الضفة الغربية حالياً) ويسلمها للعرب⁽²⁾.

ومنذ إعلان قيام دولة «إسرائيل» المزعومة في أيار/مايو 1948 تتأرجح فكرة كتابة دستور قوامه اليهودية بين القبول والرفض. والجادب في الأمر أنّ الأقليات المعارضة إسرائيلية، وقد شمل الانقسام الأحزاب السياسية أيضاً. وعليه جاءت فكرة دراستنا للتعمّق في الأسباب والدوافع السياسية

lindatrod5@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) جيزواليم بوست، 1947/8/10. نقلاً عن: رجا جاردوي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية،

قسم الترجمة بدار الغد العربي (القاهرة: دار الغد العربي، 1996)، ص 35.

(2) المصدر نفسه، ص 35.

والدينية التي جعلت قيام الدستور مجرد فكرة، لم تدوّن بعد. رُغم ذلك وافق الكنيست عام 1950 على قانون هراري بوصفه دستوراً قائماً على عدة فصول لكنه لم يأخذ المعنى الرسمي، وظل الأمر محصوراً في دستور «إسرائيل» المسمّى قوانين الأساس.

الطرح الديني- السياسي الذي سنتناوله في ورقتنا البحثية سيّشل الدوافع والأسباب التي عرقلت كتابة الدستور الإسرائيلي، بالرغم من أنّها تغلّغت داخل فلسطين واغتصبت أراضيها بالقوة، والكثير من الدول الغربية منحتها شرعية قيام مؤسساتها، وكذا بعض الدول العربية التي طبّعت علاقاتها مع هذا الكيان علناً. وعليه، تُعدّ السياسات الداخلية والفواعل الاجتماعية التي تتبنى معتقدات معينة سبباً في البحث الدائم عن بدائل للدستور تقوم بالأدوار نفسها. فالانقسام أخذ أبعاداً دينية مُسيّسة في وجود أقلّيات تُطالب بالعلمانية، فأين هو الوجود اليهودي بوصفه المقوم الأساسي لبلوغ أرض الميعاد؟

الإشكالية: تدور إشكالية دراستنا حول الغموض الذي يكتنف السياسات الإسرائيلية، فكيف للمؤسسات الرسمية أن تعجز عن فرض قراراتها أمام أقلّيات وجب أن تكون تابعة للقومية اليهودية، والأمر الآخر يتمحور حول أبعاد ما يُعرف بقوانين الأساس، وهل اختلال التسميات دليل على اختلاف المضامين، أم هي مجرد تفاصيل تمويهية لتعزيز فكرة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وأنّ للديمقراطية أبعاداً أخرى لا تنحصر فقط في وجود دستور مكتوب؟ ورغم هذا التناقض أصرت بعض الدول على مُساندة قيام «إسرائيل» وحققها التاريخي المزعوم في اغتصاب فلسطين والتركيز بالأكثر على مقوماتها الدينية، كالمسجد الأقصى مثلاً ومنه لماذا لم تضع «إسرائيل» دستوراً يحفظ قوميتها من التزعزع؟ أم أن هناك أقلّيات من داخل المستوطنات ترفض من الأساس الوجود الإسرائيلي وفي الوقت نفسه تسعى للحفاظ على يهوديتها؟

الفرضية: يُعدّ الدستور أولى لبنات الأنظمة الديمقراطية، وعليه «إسرائيل» دولة لادستورية فرضت بالقوة من أجل ترسيخ أبعاد أخرى للاستبداد في المنطقة العربية.

المنهج: تعتمد دراستنا على المنهج البرغماتي الذي تمخّض عن مذهب البرغماتية الذي يرجع بدوره إلى مؤسس المنطق الرمزي (تشارلز ساندرس بيرس)، والذي ينطبق بدوره على عالم الفكر الذي يتفق مع المنطق العملي عند «كانط» في ما يُعرف بالقوانين الأخلاقية، الذي في النهاية يقودنا إلى فن التفكير الواقعي عند «بيرس» الذي اهتم فيه بالمنهج البرغماتي، فهو الفن الذي يجعل التصورات واضحة⁽³⁾.

هذا ما سيتم إسقاطه على دراستنا، فد «إسرائيل» تعتمد المنهج البرغماتي الواقعي، إذ إن مصالحها ذات أولوية مهما كانت النتائج، وهذه الأخيرة تخدم نفوذها وسيطرتها، ما يقودها إلى تحقيق تصوراتها بشأن أرض الميعاد، لكن الفكر الإسرائيلي لا يعتمد على البعد السياسي بمعزل عن البعد الديني، بل يُقيّده بالبعد الديني والأخلاقي الذي يخدم أولوياتها أيضاً.

(3) رافد قاسم هاشم، «جون ديوي والمنهج البرغماتي»، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية،

الدراسات السابقة: تناولت عدة دراسات أهداف قانون الأساس الإسرائيلي والمبادئ التي قام عليها، لكنها لم تتطرق إلى الأسباب التي منعت «إسرائيل» من إدراج دستور مكتوب، ومن بين الدراسات المهمة في هذا السياق:

- مقال للكاتب والسياسي المتخصص بالشأن الإسرائيلي برهوم جرايسي تحت عنوان: «تقلبات صيغة قانون القومية تكشف تنمُّر وتمدد اليمين الاستيطاني»، **قضايا إسرائيلية**، العدد 71: تطرق الكاتب في مقاله إلى قانون القومية من حيث تاريخ ظهوره وبالضبط خلفيته التاريخية ومتى تمَّ طرحه لأول مرة والمبادئ التي قام عليها والتي تتمركز في أساسها على اعتبار أرض «إسرائيل» الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وموقف الأحزاب الصهيونية السياسية والدينية من هذا القانون، وكذا قانون وثيقة الاستقلال الذي يُعدُّ الأساس والمنطلق. وما يُميز دراستنا عن هذا المقال هو التطرق إلى الأبعاد السياسية والدينية التي دفعت «إسرائيل» إلى إدراج قانون الأساس عوضاً من الدستور، هذا الأخير الذي يُعدُّ حجر أساس في صيرورة العملية الديمقراطية وهو ما يطرح نقاطاً كثيرة متناقضة باعتبار أنَّ «إسرائيل» هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط بحسب الطروحات الغربية البرغماتية.

- Mark Goldfeder, «The State of Israel's Constitution; A Comparison of Civilized Nations», *Pace International Law Review*: vol. 25:

هذا المقال للكاتب مارك غولدفيدر، محاضر أول في كلية الحقوق بجامعة ولاية جورجيا، تحت عنوان: «دستور دولة إسرائيل، مقارنة بين الدول المتحضرة»: حاول الكاتب في مقاله التطرق إلى دور القضاء الإسرائيلي في تطبيق القانون، وكذا عن مشروع الدستور الذي لم يكتمل إلى اليوم، انطلاقاً من نهاية الانتداب البريطاني وحتى النقاشات التي أدت إلى اتفاق عملي عرف باسم «قرار هراي». وعليه، تمَّ الاعتماد على جزئية محددة من المقال التي تخدم دراستنا من دون التطرق إلى بقية الجزئيات. وما يُميز دراستنا هو التطرق إلى الأسباب التي جعلت الديمقراطية هشة ومدى ارتباطها بعدم صوغ الدستور واللجوء إلى قانون الأساس كبديل يخدم «إسرائيل» للتغطية على انقساماتها الاجتماعية ومشاكلها الداخلية.

أولاً: البعد السياسي لدستور «إسرائيل» اللامكتوب

تؤسس البنود المختلفة لقانون الأساس الإسرائيلي لفوقية قومية رسمية شمولية في القاعدة الدستورية في إسرائيل، من خلال تحديدها أنَّ الأصل القومي اليهودي يُمثِّل قاعدة التمتع بالامتيازات التي تنبع من هذا البند أو ذاك، من دون توفير ترتيبات موازية للمواطنين الفلسطينيين، أي حسم

النقاشات القيمية والأيدولوجية حول بلورة دستور مستقبلي في «إسرائيل» من خلال قطع الطريق على النقاشات الجماهيرية، وكذلك توسيع حالة التمييز العميقة بين اليهود والفلسطينيين في البلاد، أو إعادة إنتاجها من خلال إطار دستوري رسمي فوق قانوني، أي أنّ القانون يُعمّق التمييز بين اليهود والفلسطينيين في «إسرائيل» من خلال إرساء تشريعات تمييزية في ترتيبات دستورية رسمية، ولا يقتصر التمييز على المجالات الرمزية كتعريف الدولة ورموزها فحسب، بل يمضي إلى ما هو أخطر بتغلغله في المجالات التي تلامس جذور المكانة القانونية للفلسطينيين: تقرير المصير؛ الهجرة؛ المواطنة؛ الأراضي؛ الثقافة؛ الدين، وغيرها⁽⁴⁾.

إنّ قانون الأساس هو بمنزلة شماعة تُعلّق عليها «إسرائيل» الامتيازات التي تولّد المزيد من العنصرية من خلال منح الأولوية لليهود على حساب الفلسطينيين الذين لهم الأحقية في الأرض، لكن الاحتلال الإسرائيلي اختار العمل على سياسات مختلفة لا تخضع للدستور المكتوب.

ما يمكن استنتاجه هنا أنّ قانون الأساس هو بمنزلة شماعة تُعلّق عليها «إسرائيل» الامتيازات التي تولّد المزيد من العنصرية من خلال منح الأولوية لليهود على حساب الفلسطينيين الذين لهم الأحقية في الأرض، لكن الاحتلال الإسرائيلي اختار العمل على سياسات مختلفة لا تخضع للدستور المكتوب

الذي يفرض عليها تطبيق القواعد الديمقراطية وتقاسم الحقوق مع الشعب الفلسطيني، وحتى لو تمّ وضع الدستور فلن يُعدّ دستوراً، لأنّ «إسرائيل» لن تخرج عن نطاق كونها مُستعمراً سلب الكثير تحت مسميات أيديولوجية وأفكار مغلوطة.

وعليه سنحاول في هذا المحور التطرق إلى عنصرين أولهما خاص بالمشكلة الديمقراطية التي تحاول «إسرائيل» التغطية على انتهاك مبادئها وكذا محاولة تبني سياسات عنصرية لإخفاء حجم الانقسامات التي تعيشها داخل المستوطنات.

1 - إشكالية الديمقراطية

في الأنظمة الديمقراطية يتم اللجوء إلى الدستور بوصفه الوسيلة الأولى التي تحمي الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف أطراف الدولة، لكن في الحالة الإسرائيلية نجد تملّصاً من كتابة الدستور والاعتماد على قوانين منبعها وثيقة الاستقلال، هذا ما يُثبت أنّ الاحتلال الإسرائيلي يتبنى الدكتاتورية بحذافيرها من خلال طمس حقوق الفلسطينيين في مقابل حماية اليهود والدفاع عن أحقيتهم في أرض الميعاد بوضع تدابير واتخاذ قرارات تحمي الأساسات التي قامت عليها «إسرائيل» الكولونيالية.

(4) يوسف تيسير جبارين، «قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية»، مجلة جدل، العدد 23 (حزيران/يونيو 2015)،

وقد استخلص عالم الاجتماع اليهودي جرشون شفير في مقال له بعنوان «أرض وعمل وسكان في الاستعمار الصهيوني: جوانب عامة وخاصة»، أن الحركة الصهيونية احتقنت، ومنذ البدايات الأولى لمشروع الاستيطان اليهودي في فلسطين، بطابع استعماري - كولونيالي، إزاء الفلسطينيين سُكَّان البلد الأصليين. ومن الإثباتات المبكرة على هذا الاحتقان يستشهد المؤلف بوقائع المواجهة التي حدثت بين آباء الهجرة اليهودية الأولى وآباء الهجرة اليهودية الثانية (وهما الهجرتان اللتان ترتَّب عليهما مشروع الحركة الصهيونية لسرقة فلسطين) حيال ما ينبغي أن تكون عليه المقاربات الصهيونية إزاء شعب فلسطين، أي توصل إلى نتيجة مفادها أن تلك الوقائع لم تكن، في جوهر الأمر، أكثر من مجرد اختلاف بين بدائل مختلفة للاستعمار الكولونيالي في سبيل اعتماد «البديل الأفضل» لإنجاز استعمار فلسطين، كولونياليًا، من طرف الحركة الصهيونية وتيارها الرئيسي المتمثل بـ «حركة العمل»⁽⁵⁾.

كما قال المعلّق القضائي زئيف سيغل في مسألة الديمقراطية التي لا تستند إلى قانون مكتوب أو إلى دستور: «إنّ الدفاع عن حقوق الفرد في مهمة المحاكم العليا، حتى في غياب قانون مكتوب... والمحكمة تقوم بذلك، إذ تتوجه إلى إعلان الاستقلال، الذي يشكل المصدر القضائي الأساسي الذي يحدد واجبات الدولة في الدفاع عن حقوق الفرد الأساسية»، أي الاعتماد على الوثيقة الأولى لإعلان الاستقلال في كل قوانينها، وذلك في غياب قانون مكتوب حتى اليوم⁽⁶⁾.

يمكن القول إنّ المرجع الأوّل للسياسات الإسرائيلية وقوانينها التي تتنافى ومبادئ الديمقراطية العالمية هو وثيقة الاستقلال، فـ«إسرائيل» فرضت بمنطق القوة والتحاييل على القوانين الدولية، وها هي «إسرائيل» اليوم تتحاييل على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بما يتمشى وسماتها الكولونيالية التي منذ نزولها على الأراضي الفلسطينية وهي تُحاول فرض أيديولوجياتها استنادًا إلى أبعاد سياسية ودينية بعيدة كل البعد من سمات الديمقراطية، وقريبة كل القرب من السمات العنصرية والإمبريالية.

2 - الانقسام الاجتماعي والسياسي

أُجريت أول انتخابات وطنية إسرائيلية في أوائل عام 1949، بهدف تكوين الجمعية التأسيسية بدلاً من الهيئة التشريعية الوطنية. كانت النية المعلنة في ذلك الوقت للممثلين الذين تم اختيارهم لصوغ دستور فوري للوطن القومي اليهودي الذي ولد من جديد. وبرغم ذلك أظهرت التجربة بسرعة كبيرة أنّ التوقعات كانت غير واقعية من أجل الاتفاق على دستور، إذ كان من الضروري حل القضايا ذات الأهمية الأيديولوجية، لأنّ مناقشة تلك الأسئلة بالذات ستشدد على الجدل في وقت كان الانسجام الوطني ذا أهمية حيوية، وكذا التخوّف من اصطدام الأرثوذكس المتدينين بالعلمانيين.

(5) جرشون شفير، «أوجه الشبه بين الكولونيالية الصهيونية والكولونيالية الأوروبية»، في: أنطوان شلحت، دراسات عن إسرائيل، رقم 3 (حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2020)، ص 3.

(6) زئيف سيغل، «الديمقراطية الإسرائيلية: الحكم في دولة «إسرائيل» (بالعبرية)، قراءات»، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 1، العدد 1 (شتاء 1990)، ص 5.

وكان الليبراليون على النمط الغربي يتجادلون بلا نهاية مع الاشتراكيين العقائديين، إلى أن أدركوا أنه لا توجد طريقة للتوصل إلى اتفاق على المبادئ الأساسية⁽⁷⁾.

هذه الفقرة تُعدّ بمثابة حجة للتهرب من صوغ الدستور، وأسهل طريقة هي التشبّث بالصراع السياسي والأيدولوجي بين مختلف الفئات بالمجتمع الإسرائيلي، إذ دائماً ما يتم اللجوء إلى الجدل والاحتقان في الآراء من أجل مواصلة السياسات غير الشرعية بالاختباء تحت عباءة زعزعة الاستقرار الوطني، هذا الأخير الذي تم اختلاسه من مواطنيه الأصليين، من الشعب الفلسطيني الذي سُلِبَت منه حقوقه.

إضافة إلى الجدل السياسي الحاصل هناك تخوُّف دائم من انحسار التضامن في المجتمع الإسرائيلي، فالانقسام الذي طال أمده بين اليهود والعرب لا يزال يُمثّل أعمق هوة في إسرائيل، في حين أنّ المواطنين ينظرون إلى الانقسام بين اليسار السياسي واليمين، وهذا الصراع المتصور بين اليسار واليمين هو نتيجة لتقلص المجال العام الناجم عن نزاع الشرعية عن المعارضة، إذ انتقلت على مدى السنوات الست الماضية أصوات من هوامش الجناح اليميني إلى مركز السلطة، وأعادت تشكيل الخطاب العام، وقد خلق هذا مناخاً ينزع الشرعية عن انتقاد سياسة الحكومة، وفي استطلاع معهد الديمقراطية الإسرائيلي لعام 2014 أظهر أنّ 46 بالمئة من الإسرائيليين يعتقدون أنه يجب منع الانتقادات العلنية القاسية⁽⁸⁾.

يعود عدم وجود دستور مكتوب في «إسرائيل» تلافياً لتحديد حدود الدولة بحيث تبقى مفتوحة للتوسع والضم، وتلافياً لتحديد العلاقة بين الدولة ومواطنيها حيث تعتبر «إسرائيل» نفسها دولة

الشعب اليهودي بعامة، من يسكن فيها ومن لا يسكن فيها، في حين لا تعدّ دولة مواطنيها الأصليين من غير اليهود أي العرب بالرغم من أنهم السكان الأصليون، يحملون جواز سفر الدولة الإسرائيلية منذ قيامها عام 1948⁽⁹⁾.

منذ نشأة دولة «إسرائيل» عام 1948، وهي من دون دستور إلى يومنا هذا، على الرغم من طرح هذه القضية في الكنيست، إلّا أنّ الأحزاب غير الدينية لم تتمكن من اعتماد ذلك الدستور، نتيجة معارضة الأحزاب الدينية بشدة وضع دستور جديد، بحجة أنّ العقيدة الدينية اليهودية ممثلة بالتوراة.

Israel's Written Constitution: Verbatim English Translations of the Declaration of Independence and (7) of the Basic Laws, Consolidated and Updated as of March 1, 1995, 2nd ed. (Haifa: A. G. Publications Ltd., 1995), p. 3.

«Challenges to Democracy and Social Cohesion», Friedrich-Ebert-Stiftung, 20-21 April 2016, p. 3, (8) <<https://library.fes.de/pdf-files/bueros/israel/13107.pdf>>.

(9) عاطف عودة الرفوع، الإعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع: الصحافة نموذجاً (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 142.

وضع دستور يعني أن يتم تقبل التعايش بين العلمانيين والمتدينين وتقاسمهم للسلطة، هذا ما يمكن استخلاصه من كل ما سبق. لكن التصادم في الآراء والرغبات منع تحقيق ذلك، رغم أن هذه لا تعدّ أسباباً مقنعة أكثر منها تهرباً من الاعتراف بحق الفلسطينيين في رسم حدودهم، وتقاسم أرضهم مع الاحتلال الإسرائيلي، علماً أنّ الطرف الفلسطيني لم ولن يعترف بدولة «إسرائيل» المزعومة، والصراعات الداخلية خادمة للمصالح الإسرائيلية، فنهجها البرغماتي يفرض عليها عدم وضع دستور يُقيّد تحركاتها بسلسلة من السياسات التي تعيق مخططاتها الاستيطانية، والجدل حول الدستور اليوم هو بمثابة غطاء أمام العالم لتشتيته عن انتهاكات «إسرائيل» في حق الشعب الفلسطيني، وتحويل الرأي العام العالمي حول المشاكل السياسية والتحديات التي تُعرقل مسارات الديمقراطية.

ثانياً: البعد الديني لدستور «إسرائيل» اللامكتوب

منذ نشأة دولة «إسرائيل» عام 1948، وهي من دون دستور إلى يومنا هذا، على الرغم من طرح هذه القضية في الكنيست. إلا أنّ الأحزاب غير الدينية لم تتمكن من اعتماد ذلك الدستور، نتيجة معارضة الأحزاب الدينية بشدة وضع دستور جديد، بحجة أنّ العقيدة الدينية اليهودية ممثلة بالتوراة يجب أن تكون هي الدستور، حيث قال أحد نواب الكتلة الدينية في الكنيست: «إذا كان الدستور مطابقاً للتوراة فإنه يكون دستوراً طيباً ولكن وضعه يصبح ضرباً من ضروب العبث... وإذا لم يكن مطابقاً للتوراة كان دستوراً سيئاً»⁽¹⁰⁾.

أي أنّ المتدينين يرفضون فصل الدين عن الدولة من أجل علمنتها، هذا ما يتم كشفه وتداوله، وعليه سنحاول في هذا المحور التعمّق أكثر في البعد الديني وعلاقته بالانقسامات والصراعات العرقية والأيدولوجية داخل المستوطنات الإسرائيلية، ولماذا تعدّ عائقاً أمام كتابة الدستور؟

1 - الانقسام الديني العرقي

أوضح بن غوريون فيما مضى أنّ موقف المجتمع الإسرائيلي تجاه مسائل الدين والتقاليد معقد، إذ كان من الضروري مراعاة، لا الأحزاب الدينية فقط ولكن الجمهور عموماً أيضاً، الديني والعلماني، وكذلك يهود العالم مع الفصائل الدينية المختلفة، إضافة إلى حساسية المشاكل الثقافية ومشكلات الهوية. كما شدّد بن غوريون على خطر محاولة حلها بطريقة رسمية وقانونية، بل فضّل الوصول إلى ترتيبات مرنة مكّنت من تحقيق المشروع الصهيوني، مع استمرار الهجرة وبناء المجتمع والدولة، وغرس أفكار الشراكة المدنية والمسؤولية بين الإسرائيليين⁽¹¹⁾.

(10) أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الزغبى، العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها (الرياض: مكتبة العبيكان، 1998)، ص 339.

(11) Nir Kedar، «Ben-Gurion's Opposition to a Written Constitution،» *Journal of Modern Jewish Studies* (11) (21 March 2013)، pp. 5-6.

وعلى هذا رأى بن غوريون أنَّ الدستور لن يَفشل في تعزيز بناء المجتمع والدولة فقط بل سيصبح وسيلة للحجج الأيديولوجية والثقافية، والخطر الملموس الذي يحمله الجدال الدستوري للصهيونية. ورأى بن غوريون أيضًا أن الدستور مشروع - مغامرة، واعتقد أنَّ الحياة المشتركة ستنتج «شعورًا بالأمة» وتعزز المسؤولية والشاركة على المستويات الاجتماعية والثقافية والمدنية أكثر من أي دستور مكتوب. ولم يقلق بن غوريون من تحقيق الصهيونية فحسب، بل خشي أيضًا أن الجدال الدستوري سيضر بشدة بالأطر المؤسسية والمدنية، التي يعتقد أنها شرط لا بد منه لوجود الشعب اليهودي وثقافته⁽¹²⁾.

هذا وقد حدثت تحولات سريعة وجذرية بعد حربَي 1967 و1973، حيث أدت حرب 1967 إلى إيجاد أزمة أيديولوجية بدلاً من أن تكون حلاً لهذه الأزمات، ومن أهم نتائج هذه الحرب دمج فكرة التحرر القومي العلماني بفكرة الخلاص الديني، أما حرب 1973 فتسببت في إضعاف العنصر العلماني في الصهيونية، ونجم عن ذلك حركة «غوش إيمونيم» التي دمجت الصهيونية بفكرة الخلاص الشامل، فبرز منذ ذلك الوقت الانقسام الديني العلماني على حساب الانقسامات الأخرى في المجتمع، وتحول إلى ظاهرة شرعية وصفة أساسية ودائمة، وأخذ هذا التناقض والانقسام يتغلغلان في جهاز الدولة، وحتى في جهاز القضاء، ما تسبب في مأزق الخيار بين الدولة اليهودية والدولة الديمقراطية⁽¹³⁾. فقد أصبحت الصهيونية عاجزة عن تقديم حلول للمشكلات التي يواجهها الإسرائيليون، وضعت قدرتها على حل المعضلات والقضايا الساخنة، وعلى بلورة الموقف السياسي للجمهور الإسرائيلي. والصهيونية عقيدة بلاغية، ورمز بلورة الهوية الشخصية للإسرائيلي، وأساس التعريف الرسمي للوجود السياسي اليهودي، على هذا الأساس يرى إريك كوهين عالم الاجتماع الإسرائيلي، «أنَّ الصهيونية تحولت من طوباوية ورؤية وخطة عمل مستقبلية لمجتمع مثالي إلى مجرد أيديولوجيا، أي وسيلة للدفاع عن مصالح النخب السياسية واستمرار الوضع القائم»⁽¹⁴⁾.

2 - العلاقة بين الدين والدستور اللامكتوب

يفسر الأستاذ والسياسي الفرنسي أوليفيه دوهاميل (Olivier Duhamel) الدستور بالدين قائلاً: «المتدينون لا يشعرون بالحاجة إلى دستور، من حيث المبدأ وبدافع الضرورة، من حيث المبدأ: لأنَّ القانون الأعلى يمكن أن يكون فقط القانون المقدس أو التوراة، وبحكم الضرورة: لأنَّ الإعلان الحديث لحقوق الإنسان من المحتمل أن يثبت العلمانية التي يمقتها الأصوليون...»⁽¹⁵⁾.

هذا يعني أنَّ الدستور بالنسبة إلى المتدينين، أو كما وصفهم «أوليفيه» بالأصوليين، هو بمنزلة إقرار علني بسيطرة العلمانيين الذين يتشبثون بمبادئ حقوق الإنسان، ومن هذا نفهم أنَّ الديمقراطية

Ibid., pp. 12-13.

(12)

(13) عزيز حيدر، «القرار السياسي في «إسرائيل» بين أزمة النظام وتطرف المواقف»، مجلة الدراسات الفلسطينية،

السنة 9، العدد 36 (خريف 1998)، ص 8-9.

(14) المصدر نفسه، ص 8.

(15) Adrien Ollat, «La Constitution d'Israël», Fiche technique, décembre 2004, p. 1, <<http://bit.do/fGtHx>>

(accessed on 8 juillet 2020).

لا تتناسب والعقيدة الدينية لهؤلاء، لأنها تعيق تطبيق تعاليمهم الدينية أو قانونهم المقدّس، وبما أنّ «إسرائيل» تعمل على حماية الحقوق الفردية لمواطنيها فإنها وقعت بين من يتمسكون بعقيدتهم بتشدّد وبين من ينادون بالليبرالية والحرية الفردية في التديّن من عدمه.

رغم تركيز الاحتلال الإسرائيلي على تنظيف جرائمه وكسب التأييد الدولي، تسعى قوى ومنظمات غربية للتغطية عليها وتقديم المساعدات إليها، وهذا الأمر لا ينفي أنّ «إسرائيل» متغلغلة في صلب النظام الدولي، واللوبيات الصهيونية منتشرة في أمريكا وبمختلف المدن الاقتصادية العالمية.

كما تحمي «إسرائيل» الحقوق الفردية مثل الحرية الدينية، ما يضيفي الشرعية على القيود المفروضة على الكلام أو العمل المناهض لليهود، وبالتالي فإن الأولويات المجتمعية قد «تقمع الميول الليبرالية لمواطنيها». وينص قانون العودة (Law of Return) لعام 1950 الأصلي على أنّ: «لكل يهودي الحق في القدوم إلى هذه الدولة من دون تحديد من يعتبر يهودياً»، وأكدت حكومة بن غوريون أنّ الوضع اليهودي هو مسألة تقرير المصير، ولكن بعد أن عُذّ المزيد والمزيد من المهاجرين إلى «إسرائيل» (بخاصة من بولندا وروسيا) ليسوا يهوداً بالميلاد تمّ تعديل قانون العودة في عام 1970 لتحديد من اليهوديّ: «أي شخص ولد من أم يهودية»، في الوقت الحالي هناك أيضاً مطالب لجعل المواطنة للأقلية العربية أقل شمولاً، وحتى تعديل قانون العودة لمنح الحاخامات الأرثوذكس سلطة تحديد من تعترف به دولة «إسرائيل» على أنه يهودي⁽¹⁶⁾.

ثالثاً: قانون الأساس كبدل للدستور الإسرائيلي

رغم تركيز الاحتلال الإسرائيلي على تنظيف جرائمه وكسب التأييد الدولي، تسعى قوى ومنظمات غربية للتغطية عليها وتقديم المساعدات إليها، وهذا الأمر لا ينفي أنّ «إسرائيل» متغلغلة في صلب النظام الدولي، واللوبيات الصهيونية منتشرة في أمريكا وبمختلف المدن الاقتصادية العالمية وهذا أمر لا يمكن إنكاره، ما يفسر تجاهل الضغط عليها لوضع الدستور وتطبيقه، فالثغر القانونية موجودة دائماً، وهذا ما تستغله إسرائيل. من هنا سُحّل في هذا المبحث التطرق إلى نقاط متعددة تُفسّر عدم كتابة «إسرائيل» لدستورها إلى اليوم وتعويضه بقانون الأساس المنبثق من وثيقة الاستقلال.

1 - ماهية قانون الأساس (القانون القومي)

عُقد في أوائل عام 1950 نقاش طويل حول مسألة سن الدستور، فعارض الأمر الائتلاف الحاكم برئاسة رئيس الوزراء دافيد بن غوريون، بما في ذلك الأحزاب الدينية. ومن بين أسباب بن غوريون الرئيسية لمعارضة الدستور هو التحوُّف من القيود على سلطات الحكومة والسلطة التشريعية والخوف من المراجعة القضائية على القوانين. كما اعتقد بن غوريون أنَّ الأمة الشابّة التي كانت تقاتل حربيًا من أجل حياتها ضد الأعداء الخارجيين، بينما تتعامل في الوقت نفسه مع الصعوبات الاقتصادية واستيعاب عدد المهاجرين الهائل، لا يمكنها أن تسمح لنفسها بترف القيود الهيكلية الشديدة على سلطة الحكومة، ومن ناحية أخرى أرادت المعارضة دستورًا لحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان⁽¹⁷⁾.

انتهى النقاش باتفاق عملي عُرف باسم قرار هراري (هو الخطوة الملموسة الأولى في الرحلة نحو الدستور الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه تعلق الأمر أيضًا بالسياسة الخارجية، إذ إنّه من وجهة نظر الحزب الحاكم: لكي يتم قبوله احتاجت «إسرائيل» أولاً إلى إثبات قدرتها على البقاء من خلال تحويل تركيزها بعيداً من الصراعات السياسية الداخلية مع الاستمرار في الدفاع عن نفسها من التهديدات الفورية) مع تأجيل عملية إنشاء دستور أعلى موحد وأنّ الكنيست سيقر بدلاً من ذلك عددًا من «القوانين الأساسية»⁽¹⁸⁾.

هذا يعني أن النموذج الدستوري الإسرائيلي يستند إلى دستور غير مكتمل بسبب القرار الأصلي بعدم إكمال التصميم الدستوري في وقت إنشاء الدولة، بل تركه كمشروع تدريجي يقوم فيه الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) بسن الدستور على مراحل من خلال سلسلة من القوانين الأساسية. بعبارة أخرى، يتمتع الكنيست بسلطات تشريعية وتأسيسية منذ السنوات الأولى للاستقلال حتى أوائل التسعينيات. علاوة على ذلك، فإن محكمة العدل العليا لديها تقليد محترم في الحماية القضائية على الحقوق والحريات غير المكتوبة في القانون العام⁽¹⁹⁾.

إنّ الداخل الإسرائيلي مزدهم بالمشاكل الاجتماعية والسياسية التي تنبثق من عدم القدرة على تحديد مواصفات المواطن والمواطنة الحقيقية، فالديمقراطية في هذا السياق لا تخدم «إسرائيل» لأنّها ستعترف حينها بالعرب كمواطنين.

وقد صادق الكنيست الإسرائيلي على قانون القومية بصورة نهائية في 2018/7/19، بأغلبية 62 عضو كنيست مقابل معارضة 55 عضوًا،

Mark Goldfeder, «The State of Israel's Constitution: A Comparison of Civilized Nations,» *Pace International Law Review*, vol. 25, no. 1 (Spring 2013), pp. 70-71.

Ibid, p. 71.

(18)

Nadiv Mordechai and Yaniv Roznai, «Jewish and (Declining) Democratic State? Constitutional Retrogression in Israel,» *Maryland Law Review*, vol. 77, no. 1, Article 11 (2017), pp. 247-248.

(19)

وامتنع نائبان عن التصويت، وجاءت المصادقة على القانون حين طرحه الرئيس السابق لجهاز الشاباك الإسرائيلي عضو الكنيست آفي ديختر، وصادقت عليه اللجنة الوزارية للتشريع في سنة 2017. يُعرّف القانون الذي عُرض أول مرة سنة 2011 «إسرائيل» بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير. وينص القانون على أن الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط، وأن الدولة تبقى مفتوحة أمام قدوم اليهود ولمّ الشتات⁽²⁰⁾.

مما سبق يمكن القول إنّ قانون القومية أو قانون الأساس ما هو إلّا واجهة لسن قوانين مُجحفة في حق الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، أي أنّ هذا القانون صورة طبق الأصل عن سياسات عنصرية امتدّت عبر التاريخ؛ فالهدف الأسمى للاحتلال الإسرائيلي هو طمس هوية الشعب الفلسطيني وحرمانه حقوقه كافة استنادًا إلى مغالطات تاريخية لا يستوعبها عقل سليم.

2 - العلاقة بين القانون القومي والديمقراطية

يُنظر إلى «إسرائيل» كإحدى الدول الديمقراطية القليلة التي ليس لديها دستور رسمي مكتوب، لكن الحقيقة ترجع إلى أحد الأسباب التاريخية للفشل في تأسيس دستور، المُتمثل بعدم القدرة على تحقيق رضا أو توافق في شأن مضمون المقدمة. وقد فضّل الكنيست الإسرائيلي تأسيس الدستور على مراحل، من خلال تبني قوانين أساسية مستقلة التي في إثرها يُبنى قانون الأساس: الكرامة الإنسانية والحرية والقانون الأساسي: حرية الاحتلال في 1992 الذي أعلن بواسطة المحكمة العليا الإسرائيلية، أنها تمثل ثورة دستورية ودستورًا موضوعيًا⁽²¹⁾.

تجدر الإشارة إلى أنّ المحاكم الإسرائيلية قد استخدمت إعلان الاستقلال الصادر عام 1948 كشيء مقدمة. وفي عام 1949، عدّل الكنيست قانون الأساس: حرية الاحتلال، والقانون الأساسي: الكرامة الإنسانية والحرية، وقد تضمنت هذه التعديلات قسمين مهمين يعلنان لأول مرة أنّ «إسرائيل» دولة يهودية ديمقراطية وأنّ حقوق الإنسان يجب احترامها في روح المبادئ التي ينص عليها إعلان الاستقلال. وجاء هذا التعديل متناغمًا مع معظم

(20) براء سليم زيدان وربيح محمد الدنان، قانون الدولة القومية اليهودية 2018، ملف معلومات: 25 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، ص 5.

(21) وليد محمد الشناوي، دور مقدمات الدساتير في التفسير الدستوري (المنصورة، مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2014)، ص 137.

المتطلبات الموضوعية للمقدمة، حيث يعترف التعديل بالقيم الأساسية لـ«إسرائيل» وطابعها الوطني. وقد كانت المرّة الأولى في التاريخ التشريعي لـ«إسرائيل» التي يتم فيها إدماج إعلان الاستقلال في القانون⁽²²⁾.

يمكن القول إنّ الداخل الإسرائيلي مزدحم بالمشاكل الاجتماعية والسياسية التي تنبثق من عدم القدرة على تحديد مواصفات المواطن والمواطنة الحقيقية، فالديمقراطية في هذا السياق لا تخدم «إسرائيل» لأنّها ستعترف حينها بالعرب كمواطنين، وهذا سيتسبب في احتجاجات رافضة للأمر، وبالتأكيد لن يقبل الطرف العربي بهذه المساومات لأنّه في الأساس يرفض الوجود الإسرائيلي ويرى أن دستوره وقوانينه باطلة لا تتجاوز خانة التطرف والوحشية بغية السيطرة والاستبداد.

كما أنّ جعل حق تقرير المصير حصرياً لليهود سيبرر التفريق في تحقيق الحقوق بين اليهود وغير اليهود، ويحوّله إلى تفريق شرعي، لا إلى تمييز مرفوض، في حين تعترف قواعد القانون الدولي المعنية بحقوق الإنسان بتحقيق تقرير المصير ضمن إطار «الدولة القومية» بشرطين: المعاملة المتساوية لجميع المواطنين، وفي حال وجود مجموعات عرقية وإثنية مختلفة، يجب الاعتراف المتساوي بحقوقهم الجماعية إلى جانب المساواة المدنية للجميع، أي أنّ هذا الاعتراف بحق تقرير المصير القومي يضمن من ناحية أولى حظر التمييز بين المواطنين/السكان وتميزهم عن أولئك الذين يعيشون خارج حدود الدولة، في مقابل ذلك يحدد قانون أساس القومية مجالات السيادة «الداخلية» و«الخارجية» على أساس عرقي عنصري⁽²³⁾.

أي أنّ الديمقراطية الإسرائيلية قامت على التطهير العرقي، لا على الدولة اليهودية فقط، لأنّ استبعاد أهل البلد من بلدهم وحرمانهم حتى المشاركة في تقرير مصيرها، هو بمنزلة فصل عنصري كولونيالي على الطريقة الصهيونية، وعلى أساس هذا الفصل الذي قام على التهجير ومنع العودة، نشأت «الأغلبية اليهودية» وقامت الدولة العبرية وقام نظامها وسنت قوانينها وشيدت ديمقراطيتها⁽²⁴⁾.

يمكن القول إنّ «إسرائيل» تتلاعب بمصطلحات كثيرة للحصول على الشرعية الدولية رغم ممارستها لسياسات تتنافى وما ينص عليه القانون الدولي، كما تسعى للدفاع عن حق اليهود في تحقيق المصير وفي الوقت نفسه تقمع الفلسطينيين داخل وطنهم وتُمارس في حقهم جرائم تتنافى ومنطق الإنسانية. على هذا الأساس أقامت ديمقراطية قوامها الاستبداد والتلاعب بالقوانين الوطنية وحتى الدولية من دون أن تقف أي قوة في وجهها. فأغلب المنظمات الدولية تُنذّر لكنها لا تقوم برد فعل حقيقي، بل أكثر من ذلك هناك قوى غربية متعددة تمنحها الدعم من أجل أن يُحقّق اليهود حلمهم في بناء الوطن القومي، وعودة المواطنين إلى أرضهم التي سلبوها من أصحابها.

(22) المصدر نفسه، ص 137-138.

(23) المصدر نفسه، ص 3.

(24) جمال زحالة، «قانون القومية: دستور الأبارتهايد الإسرائيلي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 29، العدد

116 (خريف 2018)، ص 17.

تعبير «الدولة القومية» (Nation – state) هو تعبير جديد في التشريعات الإسرائيلية، واستخدامه في هذا القانون ينطوي على جراءة لم يكن صناع التشريعات الإسرائيلية يجروون على استخدامها في الماضي. وتظهر أهمية هذا التعبير حين نقرأ الفقرة ج من المادة الأولى، التي جاء فيها أن تعبير الدولة القومية يعني ممارسة حق تقرير المصير للشعب اليهودي، وليس بالضرورة الشعب الإسرائيلي، وإعلان «إسرائيل» مثلما ورد في اسم القانون أنها الدولة القومية للشعب اليهودي⁽²⁵⁾، كقولنا على سبيل المثال إن ألمانيا هي الدولة القومية للشعب الألماني، محاولة لتسويق الشعب اليهودي في الأدبيات القانونية والسياسية، على أنه تعبير عادي لا ينطوي على أي آثار عنصرية⁽²⁶⁾.

ما نفهمه من هذا أن تعبير الدولة القومية يحمل الكثير من العنصرية في محتواه، لأنه يُعطي حق تقرير المصير لأقلية معينة من دون غيرها، وعليه فقانون الأساس الإسرائيلي وجه آخر للقمع والاستبداد الذي تتم ممارسته في حق الشعب الفلسطيني، ووضع دستور مكتوب لا يخدم الشخصية الاستعمارية والعنصرية الإسرائيلية، لكن الإعلام الإسرائيلي يُصوّر الأمر على أن قانون الأساس انبثق كحل وسط ليتجنب صانع القرار الإسرائيلي الصراعات الداخلية.

خاتمة

كإجابة عن ما ورد في إشكالية دراستنا يمكن القول بأنّ كتابة الدستور الإسرائيلي بمثابة تهديد لمخططاتها بإقامة الوطن القومي لليهود والصهيونية بمختلف أبعادها السياسية والدينية التي تتلاعب على الجهتين من أجل تحقيق مصالحها بمنتهى البرغماتية. فالجدل الحاصل داخل المستوطنات الإسرائيلية بشأن الدستور يُبين مدى هشاشة التماسك الوطني الذي يهدف إليه صانع القرار الإسرائيلي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن التنصّل من الجذور الدينية التي يؤمن بها اليهود المتشدّدون، ولا يمكن لهم التنازل عنها وهي منبعها التوراة كتابهم المقدّس، فالدستور بالنسبة إليهم لعبة سياسية تلغي الشخصية اليهودية وتعوضها بالعلمانية الغربية التي لا تدعو إلى فصل الدين عن الدولة فقط بل تهدف إلى طمس الهوية الثقافية والدينية لشعب الله المختار.

قامت فرضيتنا على أحقية الوصف الديمقراطي لـ«إسرائيل» التي تفتقر إلى مبدأ أساسي ألا وهو إقرار الدستور وحقوق المواطنين مهما اختلفت عرقياتهم، و«إسرائيل» لا تعترف بغير اليهودي، وتعمل منذ وقت طويل على طمس هوية الفلسطينيين وحرمانهم ليس أرضهم فقط بل حق ممارسة شعائرهم الدينية أيضاً. هذا الأمر يطرح جدلاً، فالدولة اليهودية المزعومة أساسها ديني مقدس لكنها

(25) قامت «إسرائيل» الناشئة في عام 1948 بانتخاب «مجلس تأسيسي» تم تفويضه بوضع دستور البلاد، ونظرًا إلى الخلافات والتناقضات المتعددة على الحل بين الأحزاب المختلفة (العمل، والدينية، والقومية)، لم يستطع المجلس التأسيسي التوصل إلى إجماع على مبادئ ونص دستور وطني، ومن ثم تحول هذا المجلس إلى برلمان وطني أو كنيسة، وقامت هذه الهيئة بعد ذلك بإصدار ما أصبح يعرف بالقانون الأساسي الذي يرسى الخطوط العامة الرئيسية لتشكيل الحكومة وأدائها مهامها. يتضمن هذا القانون المبادئ والمواد الخاصة بالكنيسة والرئيس ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء، ويحدد لكل منهم صلاحياته والعلاقة فيما بينهم، وقد خضع التعديلات عدة، انظر: بيتر جويسر، **النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 5.

(26) مأمون كيوان، **حصار العملية التشريعية للكنيسة العشرين: القوانين ومشاريع القوانين 2015-2019** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019)، ص 52-53.

في المقابل تحرم أصحاب الوطن الأصليين دينهم وأرضهم. وعليه فـ«إسرائيل» كيان مُستبد قائم على أبعاد سياسية ودينية متلاعب بها من أجل تحقيق المصالح والتغلغل أكثر ليس في فلسطين فقط بل في المنطقة العربية ككل من طريق نشر أفكارها وأيديولوجيتها وتحقيق توسّع أكثر للصهيونية التي تعدّ سياسة أكثر وحشية من الكولونيالية ومختلف أوجه الظلم والاستبداد.

«إسرائيل» هي احتلال مارس الكثير من الجرائم ولم تقف أية قوة كبرى لردعه، وفوق هذا يتساءل العالم عن عدم وجود دستور مكتوب لإسرائيل. هنا يمكننا طرح التساؤل التالي وختم دراستنا به: لماذا لا يتساءل العالم عن طرق لاسترجاع حقوق الفلسطينيين وإرجاع أرضهم إليهم؟ فالوجود الإسرائيلي هناك مبني على أساسات كولونيالية، من هنا في حال إدراج دستورها سيُعبّر عن سياسات أكثر عنصرية وكل الوثائق القانونية التي تُندد بها تُعدّ أيديولوجيات قوامها صهيوني مُتطرّف تابع للإمبريالية بمختلف أوجهها □

التاريخ وأزمة الحدث: مقاربة إبستمولوجية

عبد الرحيم الحسناوي(*)

باحث في التاريخ وعلوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط - المغرب.

مقدمة

تحاول هذه الورقة البحثية ومن زاوية إبستمولوجية إثارة بعض القضايا المرتبطة بالتطور الذي عرفتته المعرفة التاريخية عند الغرب ولا سيما فكرة الحدث التاريخي. فمن المعروف أن الحدث ظل على مدى قرن من الزمن المادة الأولية للتاريخ «الوضعي» (Positiviste) الموضوعي والماضي قبل أن يقع تشذيبه من طرف مدرسة «الحواليات» (Les Annales) وصهره في تواصل كبير. ومن أهم ما أفرزه هذا التطور هو التحول من التاريخ السياسي والعسكري إلى تاريخ الاقتصاد والبنى والمجتمع، ومن دور الفرد إلى الظاهرة الاجتماعية، ومن الوصف والسرد إلى التحليل ومن التغير إلى التنظيم والهيكلية والتمفصل. لكن، ومنذ السبعينيات من القرن الماضي عاد الاهتمام مجدداً بالحدث الذي اقتحم ميدان التاريخ في ارتباط وثيق بما سمي التاريخ الراهن أو الحاضر (Histoire du temps présent). فالاهتمام بالتاريخ المباشر هو عودة إلى الحدث، بما يعنيه من تحول في جهود المؤرخين التي انصبت في العقود الأخيرة على التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فما معنى الحدث الذي عاد؟ هل الأمر يتعلق بالعودة إلى التاريخ الحديث على الطريقة اللافيسية (نسبة إلى المؤرخ الوضعاني إرنست لافيس (Ernest Lavis) ⁽¹⁾؟ أم أن الأمر يتعلق بنظرة جديدة وبمقاربة مختلفة للحدث؟

أولاً: التاريخ الوضعاني وتمجيد الحدث

مثل الحدث أحد أهم العناصر الجوهرية في الممارسة التاريخية، وقد برز الاهتمام به كعنصر أساسي في الكتابة التاريخية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، مع التيار الوضعاني الذي حاول إبعاد الطابع الفلسفي عن التاريخ، وجعله شبيهاً بالعلوم التجريبية. «لقد آمن المؤرخ الوضعاني

lhasnaoui@hotmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) للمزيد من المعلومات حول إرنست لافيس وعصره يمكن الرجوع إلى كتاب: فرانسوا دوس، التاريخ المفتت من الحوالب إلى التاريخ الجديد، ترجمة محمد الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 59 وما بعدها.

بأن العلم الوحيد هو علم الطبيعة أي العلم القائم على الرياضيات وعلى التجربة، وأن المشكلات العلمية هي مشكلات يمكن اختزالها في تقنية بحث، والتاريخ هو أيضاً من هذا القبيل⁽²⁾. وهكذا أصبح التاريخ علمياً، بمعنى أن همّه الأول هو إثبات الوقائع وتركها تتكلم بنفسها؛ فمهمة المؤرخ الأساسية تتمثل بوصف ما وقع حقيقة في الماضي وليس في تقييم ذلك. بتعبير آخر فإن المؤرخ مطالب بالامحاء أمام الأحداث التي يمكنه نقلها من دون التدخل فيها؛ فالتاريخ هو كالمراة العاكسة للماضي، وعلى المؤرخ تسجيل الحدث بكل تجرّد وموضوعية وبالتالي على المؤرخ الحياد التام تجاه الأحداث التي يكتب عنها.

ينفر المؤرخ الوضعاني من الجزئيات والتفاصيل (التاريخ العادي)، وما يهمه أولاً وقبل أي شيء، هو كل ما هو أساسي (التاريخ الشامخ) (La Grand histoire)، وذلك في إطار نظريته التاريخية التي تشمل التاريخ الإنساني ككل⁽³⁾. لقد كان هم هذه المدرسة هو الوصول إلى معرفة الحوادث وكيفية حدوثها، ومن أجل ذلك عملت على تأسيس النقد والتحصيص الدقيق للوثائق المكتوبة⁽⁴⁾، فكان عملها بذلك هو إحياء الأحداث التاريخية من جديد، بغض النظر عن محيط الأشخاص والوقائع وهكذا سقطت من دون أن تدري في التاريخ الحدثي، وفي خلفيات التاريخ الوثائقي التي تؤدي إلى انحياز واضح لاستراتيجيات الدول القائمة وبالتالي إلى كتابة تاريخ جد رسمي.

ويولي المؤرخ الوضعاني كذلك أهمية بالغة للحدث التاريخي / السياسي، فهو بالنسبة إليه كالتجربة التي يمارسها عالم الطبيعيات في مخبره ويحرص أكثر على إثبات صحة الأحداث بالوسائل النقدية وفي نظره هناك مراحل لإنجاز العمل النقدي هي: تجميع الوثائق، ونقدها، وضبط الأحداث، وأخيراً تنظيم هذه الأحداث ضمن سياق سردي كرونولوجي⁽⁵⁾. واضح إذًا بأن المدرسة الوضعانية / الوثائقية تتصور مهمة المؤرخ على أنها تنظيم للوقائع وكشف لتفاصيلها وتثبيت الحقائق المتصلة بها وبظروفها⁽⁶⁾. إن هذا العمل هو في حقيقة الأمر عملٌ وصفيٌّ بالدرجة الأولى ويفتقر إلى مرحلة تالية ألا وهي تحليل وفهم الوقائع وتبيان ترابطها السببي وتتابعها الزمني.

(2) الهادي التيمومي، مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم في العالم الغربي من النهضة إلى العولمة (صفاقس: دار محمد علي للنشر، 2003)، ص 53.

(3) المصدر نفسه، ص 53.

(4) أي وثيقة الأرشيف وهي الوثيقة التاريخية بامتياز، وأرشيف الدولة هو وثيقة الأرشيف بامتياز وهو يسعى إلى أن تكون روايته للأحداث رواية موضوعية لا نجد فيها بصمات المؤرخ بما في ذلك بصمته اللغوية. انظر بهذا الخصوص: Olivier Dumoulin, «Document», dans: André Burguière, dir., *Dictionnaire des sciences historiques* (Paris: Presses Universitaires de France, 1986), p. 204-205.

(5) التيمومي، مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم في العالم الغربي من النهضة إلى العولمة، ص 53-54.

(6) شاكر مصطفى، «هل التاريخ علم؟»، عالم الفكر (نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 1974)، ص 184.

ثانياً: التاريخ النقدي الحديث ومقولة البنية بدلاً من الحدث

ينفتح كتاب أركيولوجيا المعرفة على رصد ملامح الثورة الجديدة في كتابة التاريخ القائمة على الانفصالية وتعدد مستويات التحليل وإعادة بناء مقولة الحدث ذاتها، ويوضح ذلك النص التالي: «ها قد مضت عشرات السنين واهتمام المؤرخين متركز بالدرجة الأولى على الفترات الطويلة، كما لو كانوا يسعون إلى أن يكتشفوا خلف تغيرات السياسة وتقلب أحوالها، والتوازنات القارة التي يعسر الإخلال بها، والتطورات التي ترد على عقبيها، والانتظامات الثابتة، والظواهر الميالة التي تنقلب عندما تصل إلى أوجها بعد أن تكون قد استمرت حقبة زمنية طويلة، وحركات التراكم والإشباع البطيء، والدعائم العظيمة الثابتة الخرساء التي كساها تشابك الحكايات التقليدية بغلاف سميك من الأحداث، من أجل القيام بهذا التحليل، لدى المؤرخين على أدوات صاغوها بأنفسهم في جانب منها وتلقوها في جانب آخر... لقد مكنتهم تلك الأدوات من أن يتبنوا داخل حقل التاريخ، طبقات رسوبية متباينة، فحلت مكان التعاقبية الخطية التي كانت حتى تلك الآونة تشكل موضوع البحث التاريخي، عمليات سبر الأغوار، بدءاً من الحركية التي تطبع السياسة حتى التباطؤ الذي يميز الحضارة المادية، تعددت مستويات التحليل، وتميز كل منها بانفصلاته الخاصة، وانطوى على تقسيم لا يخصصه ألا وهو وحده، وكلما اتجهنا نزولاً نحو أكثر الدعائم عمقاً ازدادت التقسيمات اتساعاً وشساعة، وارتسمت خلف التاريخ الذي يعج بالحكومات والحروب والمجاعات، تواريخ يكاد النظر لا يستبين حركتها. تواريخ بطيئة الحركة كتاريخ الطرق البحرية وتاريخ القمح، ومناجم الذهب وتاريخ الجفاف والري، والأراضي وتاريخ التوازن الذي يقيمه الجنس البشر بين العوز والرخاء»⁽⁷⁾.

يجمل هذا النص التحولات الكبرى في كتابة التاريخ والتي نشأت في أحضان مدرسة «الحواليات الفرنسية»⁽⁸⁾ وامتدادها في حقل العلوم الإنسانية. وتجسد تلك التحولات قطيعة حاسمة مع ما أصبح يدعى بالتاريخ الحدثي (Histoire événementielle) القائم على افتراض أحادية الزمن واتصاله على الاقتصار على التحولات السريعة والأحداث البارزة ذات الطابع

(7) ميشيل فوكو، *حقريات المعرفة*، ترجمة سالم يفوت (الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1986)، ص

(8) نشأت مدرسة الحوالبات (L'École des Annales) في إطار ثورة على التاريخ الوضعاني الذي كان سمة القرن التاسع عشر. لقد أراد رواد هذه المدرسة (الحوالبات) أن يكون التاريخ إبداعاً على مستوى المناهج والأفكار والموضوعات، وإبداعاً أيضاً في مستوى الأسلوب. وهو الأمر الذي فرض على المؤرخين اعتماد أنواع جديدة من المصادر وتبسيط الضوء عليها من زوايا جديدة ترتبط بنوعية التساؤلات المطروحة ونوعية القضايا المتناولة، إذ لم يعد تاريخ الأمة الذي يمثل تاريخ الجنرالات والشخصيات الذائعة الصيت هو الذي يهم المؤرخين، بل أقحم التاريخ كل المغبيين والهامشيين من خلال دراسة المتروك من المصادر والمغيب من الفئات الاجتماعية: تاريخ المجانين، وتاريخ الرعاية والشرائح الاجتماعية الغائبة في أكثر الحالات من النصوص المصدرة، كالحوالبات والسير والتراجم، حتى إنها أصبحت من أولوياته. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: Guy Bourdieu et Hervé Martin, *Les Ecoles historique* (Paris: Seuil, 1983).

السياسي والعسكري. كما أن التاريخ الجديد قد أقام قطيعة تامة مع التصور التجريبي للزمن القائم على وهم الوفاء للحدث في واقعه المباشرة، وإعادة تملكه، كما فند الخلفيات الوضعية لهذا التصور، الذي يدعي العلمية والموضوعية النظر في الميدان التاريخي بالقياس على الميادين التجريبية التي تستجيب للمقولات العلمية. ومن ثم نفهم المكانة المتميزة التي يحظى بها النموذج النظري في كتابة التاريخ الجديد، الذي أصبح يطلق عليه «التاريخ المفاهيمي» (Histoire Conceptualisante)، إذ نستخلص من الاعتبارات السابقة أن التحول الأساسي في كتابة التاريخ يرجع إلى إعادة النظر في بنية ودلالة الحدث ذاته. فالحقل الحدثي ليس كما يقول بول فاين (Paul Veyne) مجموعة من المواقع التي نزورها وندعوها أحداثاً. «إن الحدث ليس كائنًا أو موضوعات طبيعية أو جواهر، بل هي حصيلة اقتطاع حر نمارسه داخل الواقع وبالتالي فإنها لا تتمتع بأية وحدة أصلية»⁽⁹⁾.

إن المبدأ الأساس الذي يحدد المنهج التاريخي الجديد - قابلية كل موضوع أن يحول إلى حدث - يحيلنا إلى بعض المقتضيات الأساسية التي تتعلق بمفهوم الواقع نفسه والتي يتعامل معها المؤرخ. في هذا السياق يميز ميشيل دو سيرتو (Michel de Certeau) بين مفهومين للواقع: الواقع كما هو معروف أي ما ينطلق منه المؤرخ لكي يفهمه ويستعيده؛ والواقع كما يصاغ علميًا من خلال عمل المؤرخ الذي يظل محددًا بإشكالية الدارس وإجراءاته وأساليبه المنهجية ومنطلقاته الخاصة. فالواقع من

كان التجديد الأساسي الذي قدمته الحوليات هو تجاوز التاريخ الحدثي والتركيز على الحقب الطويلة، وصرف النظر عن الحياة السياسية نحو النشاط الاقتصادي وثوابت التنظيم الاجتماعي.

جهة هو نتاج التحليل وهو من جهة أخرى مصادره ومنطلقه، فهاتان صيغتان لا يمكن أن ترد إحداهما إلى الأخرى والعلم التاريخي يتكوّن عبر اقترانهما والتراوح بينهما⁽¹⁰⁾. إن الفكرة الأساسية التي نستنتجها هنا، هي انبناء النقدية التاريخية الجديدة على أنقاض وهم الموضوع التاريخي، إذ لا وجود لواقع تاريخي جاهز أمام المؤرخ، يكون المطلوب منه الاكتفاء بتسجيله بأمانة وورع؛ فالواقع التاريخي بوصفه واقعًا إنسانيًا هو واقع غامض لا ينضب غموضه كما يقول ريمون آرون. ويتجلى هذا الغموض في تعدد مناحي الوجود الإنساني وتنوع فضاءات الإدراك ومسوغات التأويل ومجالات الدلالة والمعنى⁽¹¹⁾.

Paul Veyne, *Comment on écrit l'histoire, l'histoire? Suivi de Foucault révolutionne l'histoire* (Paris: Seuil, 1971), pp. 38-39. (9)

Michel de Certeau, *L'Écriture de l'histoire* (Paris: Gallimard, 1975), pp. 46-47. (10)

Raymond Aron, *Introduction à la philosophie de l'histoire* (Paris: Gallimard, 1986), p. 147. (11)

لقد كان التجديد الأساسي الذي قدمته الحوليات هو تجاوز التاريخ الحديث والتركيز على الحقب الطويلة، وصرف النظر عن الحياة السياسية نحو النشاط الاقتصادي وثوابت التنظيم الاجتماعي. ولقد برزت هذه التوجهات باكراً في مقالات لوسيان فيفر (Lucien Febvre) ومارك بلوك (Marc Bloch)، فقد اهتم هذا الأخير بتحليل الوقائع الاقتصادية دأباً إلى ربط التاريخ بميادين أخرى وخصوصاً الأنثروبولوجيا واللسانيات، إذ لا بد للمؤرخ أن يلم بالعلوم المساعدة والمجاورة كالجغرافيا والإثنولوجيا... وهو الأمر الذي يتطلب العمل في إطار مجموعات بحث؛ وذلك بالضبط هو مشروع «الحوليات». أما لوسيان فيفر فقد دعا هو الآخر إلى ربط حقول الواقع الاجتماعي فيما بينها وإبراز اقترانها الضروري، كما ألح على الدعوة إلى قلب ترتيبها: الصعود من الاقتصادي إلى السياسي بدل الانطلاق من السياسة نحو الاقتصاد⁽¹²⁾.

ويعبر فرناند بروديل (Fernand Braudel) هو الآخر بوضوح عن انعكاسات هذا التصور الجديد للحدث على الكتابة التاريخية، عندما يشير إلى ما يقتضيه من تحولات في المنهج، وانتقال في مراكز الاهتمام وانبثاق تاريخ كمي لم يقل بالقطع كلمته الأخيرة⁽¹³⁾. على أن النتيجة الأساسية لهذا التحول الحاسم تبدو في تجاوز الزمن التاريخي التقليدي، الذي هو عبارة عن الزمن السياسي. إلا أن إدخال التحويرات الجديدة على فضاء الحدث وانفتاحه على أنماط التحليل في الميادين غير السياسية، سيفرزان بالضرورة مجالاً زمنياً متعددًا وثرياً، يختلف باختلاف نمط الحدث. ويعطي بروديل أمثلة على ذلك: زمن خطاطة الأسعار، أو النمو الديمغرافي أو حركة الرواتب أو تنوع قيمة الفائدة⁽¹⁴⁾.

وهكذا يقدم بروديل في مقدمة كتابه **البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني**⁽¹⁵⁾ تصنيفاً ثلاثياً للزمن يؤسس المنهج الجديد الذي طبقه في كتابه المذكور. ففي المستوى الأول نجد التاريخ الجغرافي وهو شبه راكم، يتعلق بتاريخ الإنسان من حيث علاقته بالوسط المحيط به، إنه تاريخ بطيء السير والتحول، تطبعه الدورات المتكررة والأوضاع التي لا تنفك تتجدد، إنه تاريخ يكاد يكون خارج الزمن في علاقة مباشرة بالأشياء الجامدة، لكنه شرط كل تحقيق يقوم به المؤرخ. نجد ما وراء هذا التاريخ الراكم، تاريخاً ذا إيقاع بطيء، يمكن أن نطلق عليه اسم التاريخ الاجتماعي، أي تاريخ المجموعات البشرية. ويتناول المؤرخ في هذا المستوى الاقتصادات والدول والحضارات والمجتمعات، ليبين مثلاً أن كل هذه القوى العميقة تفعل فعلها في ميدان معقد كالحرب، إذ الحرب ليست مجرد مسؤولية فردية. أما المستوى الأخير، فهو التاريخ التقليدي الذي يمكن أن نطلق عليه التاريخ الفردي الذي لا يتحدد من خلال بعد الإنسان وإنما الفرد فقط إنه التاريخ الحديث بتموجاته السريعة. وهكذا يتم تفتيت أحادية الزمن التاريخي لتقسيمه إلى

Lucien Febvre, *Combat pour l'histoire* (Paris: Armand Colin, 1953). (12)

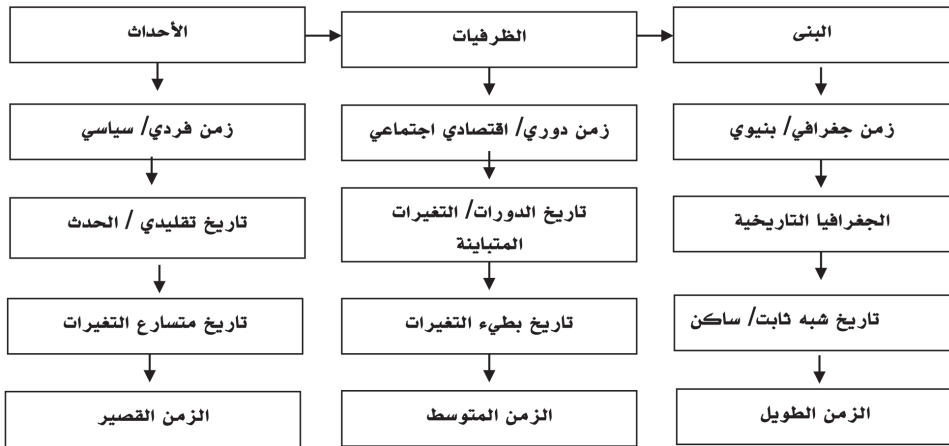
Fernand Braudel, *Ecrits sur l'histoire* (Paris: Flammarion, 1969), pp. 47-48. (13)

Ibid., p. 48. (14)

Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II (1558-1598)* (15) (Paris: Armand Colin, 1949).

مستويات ثلاثة تحدّها ثلاثة حقول من الواقع: الوسط والمجتمع والفرد، كما تنفتح على ثلاثة مناهج مختلفة: الجغرافيا وعلم الاجتماع والتاريخ التقليدي⁽¹⁶⁾.

الشكل الرقم (1) مستويات الزمن البرودي



المصدر (بتصرف): فرناند بروديل، قواعد لغة الحضارات، ترجمة الهادي التيمومي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 22-23.

من هنا تتم إعادة بناء المقاربة المنهجية للحدث التاريخي، باعتبار الوعي الجديد بدور النموذج النظري في كتابة التاريخ، التي لم يعد ينظر إليها من منظور الطريقة الوضعية المبسطة القائمة على وهم القراءة التجريبية المباشرة للحدث. أضف إلى ذلك تقويض مفهوم الحدث التاريخي ذاته، الذي كان منحصراً في التاريخ السياسي والعسكري.

لم يعد مجهود المؤرخ مجرد عملية توثيق مادي، أو تسجيل لوقائع تنتمي إلى الماضي المنتهي، ذلك أن العالم الذي يطبق منهجاً لا يعرف بنيته المنطقية وليس في إمكانه تحديد فاعليته يصبح كالعامل الذي يحرس آلة، يستطيع أن يراقب اشتغالها، ولكن ليس

بمقدوره إصلاحها أو بالأحرى صنعها كما يقول هنري إيريني مارو (Henri-Irénée Marrou) الذي يحمل شعار النقدية التاريخية الجديدة: «أن لا يدخل علينا من لا يكون فيلسوفاً ولا يعني الأمر

التاريخ هو وصف الفرد من خلال الكليات، وهذه الكليات هي مجموعة من المفاهيم الإجرائية ذات الطابع الإشكالي، ذلك بإنها تسمح بفهم الوقائع لأنها ثرية بما تحتويه من معنى يتجاوز كل تحديد ممكن، إلا أنها للسبب نفسه تغري دوماً بسوء الفهم.

هنا بناء فلسفة في التاريخ على النمط الهيغلي، وإنما بناء فلسفة نقدية أي تأمل حول التاريخ، يخصص لفحص الإشكالات ذات الطابع المنطقي والمعرفي التي تثيرها أساليب عقل المؤرخ»⁽¹⁷⁾.

إن المنحى النقدي الذي دشنته أيضاً أعمال وليام ديلتاي (Wilhelm Dilthey) وماكس فيبر (Max Weber) يكتسي اليوم أهمية متزايدة في الخطاب التاريخي الجديد الذي يطلق عليه بول فاين «التاريخ المفهومي». ويبين بول فاين في مقالة له تحت هذا العنوان، أنه لا سبيل لدينا أن نتحصل على معرفة مباشرة بالصيرورة التاريخية،

إذ المسالك الحديثة لا تقدم إلينا إلا بصفة غامضة ومشتتة. إن عبارات مثل التاريخ اللاحدي والتاريخ العميق والتاريخ المقارن والسوسيولوجيا التاريخية هي كلها صيغ مختلفة لتعيين عمل الصياغة المفهومية لهذا الكل المختلط الغامض الذي يتعامل معه المؤرخ في المنطلق. وهكذا فالمجهود التاريخي يشبه المجهود الفلسفي أكثر من المجهود العلمي⁽¹⁸⁾.

إن التحول الأساسي في الكتابة التاريخية يكمن في إرساء تصور جديد للحدث التاريخي الذي لم يعد ينظر إليه كواقع تجريبي معطى يطمح المؤرخ إلى استرجاعه في تفصيلاته وحيويته الأصلية، فإبستمولوجيا التاريخ الجديد تؤكد أن الواقع التاريخي واقع يتم بناؤه تصورياً من خلال الممارسة النظرية.

فالتاريخ وإن ظل لا محال حكاية وسرداً إلا أن هذا السرد لا يمكن أن يستغني عن أفق تصوري يؤسسه ويحدده، وإن كان أفقاً ضمناً غير واع بذاته في أحيان كثيرة. فالتاريخ هو وصف الفرد من خلال الكليات، وهذه الكليات هي مجموعة من المفاهيم الإجرائية ذات الطابع الإشكالي، ذلك بأننا تسمح بفهم الوقائع لأنها ثرية بما تحتويه من معنى يتجاوز كل تحديد ممكن، إلا أنها للسبب نفسه تغري دوماً بسوء الفهم⁽¹⁹⁾.

إن التأسيس الجديد للتاريخ لا يكمن في اكتشاف آليات أو محركات تفسر التاريخ، وإنما في تفسير اللاحدي (Le Non événementiel) وصوغه صورياً، لذا نجد لدى مؤرخ القرن العشرين من الأفكار والمفاهيم أكثر مما نجد لدى صاحب حوليات قديم لا يرى في التاريخ سوى الملوك والمعارك والأوبئة. فالأنشطة العقلية الطبيعية كانت أو نظرية، التي تتطلب الصياغة المفهومية لا تنحصر في العلم؛ والتاريخ ليس سوى أحد هذه الأنشطة. ويبرز جانبه المفهومي في مجهود النقد والتفسير والاستنتاج الذي يمثل نمطاً مفهوماً (Idéaltype) بحسب عبارة ماكس فيبر بفضلته يتم تجاوز الإحساس الغامض.

Henri-Irénée Marrou, *De la connaissance historique* (Paris: Seuil, 1975), pp. 9-10.

(17)

Paul Veyne, «L'histoire conceptualisante,» dans: Jacques Le Goff et Pierre Nora, dirs., *Faire de l'histoire, tome 1: Nouveaux Problèmes* (Paris: Gallimard, 1974), pp. 63-92.

(18)

Veyne, *Comment on écrit l'histoire, l'histoire? Suivi de Foucault révolutionne l'histoire*, p. 89.

(19)

نستنتج من عناصر التحليل السابق، التي حاولنا فيها تلخيص أهم الركائز المنهجية والنظرية التي تؤسس الحدث حسب الخطاب التاريخي الجديد:

- إن التحول الأساسي في الكتابة التاريخية يكمن في إرساء تصور جديد للحدث التاريخي الذي لم يعد ينظر إليه كواقع تجريبي معطى يطمح المؤرخ إلى استرجاعه في تفصيلاته وحيويته الأصلية، فإبستمولوجيا التاريخ الجديد تؤكد أن الواقع التاريخي واقع يتم بناؤه تصويرياً من خلال الممارسة النظرية. أضف إلى ذلك تقويض مفهوم الحدث التاريخي ذاته، الذي كان منحصراً في التاريخ السياسي والعسكري (التاريخ الوضعاني).

- إن النقد الحاسم الذي وجه لمفهوم الحدث التاريخي ووحدته وشفافيته قد قوّض النظرية التقليدية المبسطة للكتابة التاريخية التي لم تعد تسجيلاً مباشراً وأميناً لأحداث الماضي، فالتاريخ وإن كان سرداً ورواية فهو يستدعي الإطار النظري والأفق التصوري وإن كانت الأسس المفاهيمية مغيبة وغير واعية بذاتها.

- إن الثورة الجديدة في التأريخ قد قوضت النظرة الوضعية المبسطة التي تجعل من التأريخ

علماً لقوانين وثوابت الممارسة البشرية، وهي النظرة التي تجد اكتمالها في المقاييس الماركسية وزمنيتها الخطية.

- لقد تمت إعادة النظر في منزلة الحقيقة في التأريخ، إذ لم تعد تتماهى مع الإرادة المطلقة التي تحرك مسار التاريخ ولا هي غاية المسار، كما أن الخطاب التاريخي لا يدعي استعادة الحقيقة الأصلية للأحداث كما وقعت في الماضي، إنها لن تكون سوى حقيقة جهوية هي نتاج بناء الواقعية كما يتحدد في الممارسة المنهجية.

- إن التحول شمل مادة التأريخ أيضاً ألا وهي الوثيقة؛ بحيث اتسع مفهومها ولم تعد تقتصر على ما هو مكتوب فقط، وتخضع لعملية النقد بشقيه الظاهري والباطني، بل إنها أضحت تخضع لأسئلة المؤرخ الافتراضية ولثقافته الفكرية. إن ميزة المؤرخ الأساسية - التي تتأكد في التأريخ الجديد - هي أنه وثائقي عنيد، والعمل انطلاقاً من الوثائق يستدعي إرساء سلوك موضوعي ضروري، بمعنى أن استعادة الماضي تفترض مساءلة الوثيقة وبناء دلالاتها بتقديم فرضية عمل تمكن من قراءتها، وتسمو بها إلى مستوى الوثيقة الدالة؛ كما تسمو بالماضي ذاته إلى مستوى الحدث التاريخي. ولا معنى للقول بأن المؤرخ يطمح إلى استعادة الأشياء كما وقعت، إن هدفه ليس أبداً أن يجعلنا نعيش من جديد الحدث السابق، وإنما يعيد تركيب هذا الحدث ويعيد إنشائه من خلال نظام رجعي. فالموضوعية التاريخية تكمن بالضبط في نبذ ادعاء مطابقة الماضي الأصلي، إذ عمل المؤرخ هو بناء نسق الواقع انطلاقاً من فضاء المعقولة التاريخية.

إن ميزة المؤرخ الأساسية - التي تتأكد في التأريخ الجديد - هي أنه وثائقي عنيد، والعمل انطلاقاً من الوثائق يستدعي إرساء سلوك موضوعي ضروري، بمعنى أن استعادة الماضي تفترض مساءلة الوثيقة وبناء دلالاتها بتقديم فرضية عمل تمكن من قراءتها، وتسمو بها إلى مستوى الوثيقة الدالة.

- تم تحويل الاهتمام من الأحداث إلى البنى. إنه تحول في المرجعية ككل؛ فالتاريخ التقليدي، وهو يهتم بالأحداث والبلاطات والشخصيات، كان يقوم على مرجعية التطور والارتقاء والغائية: العقل، التقنية، الثورة. والحال أن التطورات السياسية والمعرفية، في منتصف القرن العشرين، خلقت نزعة تشكيكية في القيم. فمن جهة كان لمآسي الحرب العالمية الثانية ومآزق الحركات التحررية وأزمة الماركسية، كبير الأثر في زعزعة يقين المثقفين حول فكرة التقدم، حول مفهوم الارتقاء، حول منحى التاريخ. لذلك بدأ يتقلص اهتمام المؤرخين بالتاريخ السياسي. ومن جهة ثانية كان للإثنولوجيا مفعول كبير على التاريخ عبر توجيه اهتمامه نحو المستويات الباردة في المجتمعات أي نحو الثوابت السوسيو-ثقافية من موروثة وتقاليد وطقوس ومعتقدات وأنساق القيم. وهكذا بدأ الاهتمام يتحوّل شيئاً فشيئاً من البحث في الحاكمين إلى البحث في المحكومين وأساليب معاشهم وطبائعهم وأحاسيسهم، ومن البحث في البلاط إلى البحث في البوادي والمدن، ومن البحث في الأدبيات إلى البحث في العقليات، ومن البحث في الاستثنائي إلى البحث في النمطي، من البحث في قضايا الشأن العام إلى البحث في الحياة اليومية.

ثالثاً: التاريخ الراهن وعودة الحدث

يحيل التاريخ الراهن⁽²⁰⁾ أو الحاضر على الحدث. فالاهتمام بالراهن هو «عودة إلى الحدث»، أو ما سمّاه البعض «نهضة الحدث»⁽²¹⁾. ولقد ارتبطت عودة الاهتمام بالحدث بحسب عبد الأحد السبتي بجملة من التطورات أو العوامل التي أفسحت أمامه المجال لكي يلج حقل التاريخ. وفيما يلي عرض لأهم التفاصيل⁽²²⁾:

- أولاً، الدور الذي مارسه وسائل الإعلام والتي ساهمت في صنع الحدث ومن ثم جعله في وضع مميز بالنسبة إلى التاريخ المعاصر؛ فالحدث أصبح يفرض نفسه على مستوى عام بفضل وسائل الإعلام من جهة، ومن خلال التأثير الذي أصبح يمارسه على الرأي العام من جهة أخرى.

- ثانياً، إمكان الانطلاق من الحدث وعدّه كمؤشر على البنى ومبلور لها. ولعل أمثل الدراسات في هذا الصدد هي دراسة جورج دوبي حول معركة يوم الأحد في بوفين⁽²³⁾، حيث جعل من الحدث موضوعاً للتاريخ من خلال تحليل عميق وشامل لأطوار هذه المعركة مركزاً على الآثار التي خلقتها على مر الزمان، فالمعركة لا تعني ذلك الحدث المشهور ولكنها أيضاً أصبحت ذكرى في

(20) للمزيد من المعلومات حول هذا الحقل التخصصي (تاريخ الزمن الراهن أو الحاضر) يمكن الرجوع إلى François Bédarida, «L'Histoire du temps présent», *Sciences Humaines*, Hors-série, 18 (septembre-octobre 1997), p. 31; Patrick Garcia, «Histoire du temps présent», dans: Christian Delacroix [et al.], dirs., *Historiographies, volumes 1: Concepts et débats* (Paris, Gallimard, 2010), et Jean-François Soulet, *L'histoire immédiate historiographie, sources et méthodes*, Collection U (Paris: Armand Colin, 2009).

(21) عبد الأحد السبتي، **التاريخ وأزمة الحدث** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012)، ص 9.

(22) المصدر نفسه، ص 9-10.

Georges Duby, *Le Dimanche de Bouvines* (Paris: Gallimard, 1973).

(23)

المخيال الجماعي للأمة. فعند تحليله للمعركة يركز دوبي على آثار الحدث الذي بدأ يحتل مكانة أكبر، وهذا ما فعله بيير نورا في كتابه **أماكن الذاكرة**⁽²⁴⁾. ويرى جاك روفيل (Jacques Revel) أيضًا أن الحدث الذي يؤدي في الوقت نفسه دور الذاكرة والخرافة في المتخيل الاجتماعي، يسمح باستقراء هذا المتخيل الاجتماعي ذاته. وهذا المتخيل يؤدي في الوقت نفسه دور الذاكرة والخرافة بالنسبة إلى هذا المجتمع⁽²⁵⁾.

- **ثالثًا،** ازدواجية دور الأنثروبولوجيا التي اهتمت في أول الأمر بالمجتمعات الباردة التي لا تهتم بالحدث، ثم انتقلت في مرحلة ثانية إلى المجتمعات الساخنة لتدرس المستويات البطيئة أو الجامدة⁽²⁶⁾. وهكذا ساهمت في إقصاء الحدث في عصر أو مرحلة تاريخ البنى⁽²⁷⁾. لكنها ساهمت أيضًا في إغناء التجربة بخصوص الحدث وذلك من خلال إعادة النظر في مسألة البنى وما يعترئها مع مرور الزمن - ولعل هذا ما جعلها تقترب من أطروحات بروديل ولا سيَّما مسألة الحدث (الزمن السريع الإيقاع). ولهذا دخل الفرد والحدث في ورشة الأنثروبولوجيا بحسب التعبير الأمريكي أو الإثنولوجيا بحسب التعبير الأوروبي⁽²⁸⁾. لقد أسعف أيضًا علم الاجتماع السياسي، والإثنولوجيا السياسية في عودة الحدث. وبالتالي بناء نوع من التواصل بين السياسي والاجتماعي. أصبح الحدث يدل على سياق محدد وعلى حالة بعينها، أي عن تراكم أشياء صغيرة تتحول إلى حدث. كذلك هي المعركة، وكذلك هو الانتصار أو الهزيمة... إنها تعابير عن سياقات وحالات وأوضاع محجوبة وعلى المؤرخ نزع حجابها. ولعل هذا ما فعله بروديل في متوسطه⁽²⁹⁾.

- **رابعًا،** عودة الاهتمام بالتاريخ السياسي الذي شهد انتعاشة، منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي. ومن مظاهر هذا الاهتمام، اكتساح التاريخ السياسي مجالات جديدة؛ إذ لم يعد مقتصرًا على الظواهر الدبلوماسية والعسكرية، وإنما امتد لكي يشمل أحداث الساعة، في إطار ما يعرف

(24) Pierre Nora, dir., *Les Lieux de mémoire*, 7 vols. (Paris: Gallimard, 1984-1993).

(25) Jacques Revel, «Ressources Narratives et connaissance Historique», *Enquête: Les terrains de l'enquête*, vol. 1 (1995), [En ligne], <<http://enquete.revues.org/document262.html>>. (Consulté le 16 février 2013).

(26) كان كلود ليفي سترواس في كتابه **العرق والتاريخ** (*Race et Histoire*) قد فرق بين المجتمعات الساخنة والباردة وأخرج هذه الأخيرة من حقل المؤرخ. هذا الأخير وبحسب المؤلف نفسه يختص فقط بالظواهر الواعية في حياة المجتمع. وفي ذلك إشارة واضحة إلى هيمنة الأنثروبولوجيا الاجتماعية كما يراها ليفي سترواس على العلوم الإنسانية. فإذا كانت الأنثروبولوجيا قادرة على الوصول إلى لاوعي مجتمع ما وإعادة بناء ما هو كامن تحت الممارسات الاجتماعية، فإن المؤرخ محدود بالتعبيرات الواعية للمجتمع موضوع البحث وبالحقل المرئي الملموس أي أنه محدود بما هو إمبيرقي. بالتالي هناك اختلاف مطلق بين المنظورين مما يثبت تفوق الأنثروبولوجيا التي تستطيع الوصول إلى مستوى التوضيح والإفهام على حين أن التاريخ لا يتجاوز حدود الوصف. انظر: Claude Lévi-Strauss, *Race et histoire* (Paris: UNESCO, 1952).

(27) السبتي، **التاريخ وأزمة الحدث**، ص 10.

(28) جعفر نجم نصر، **الأنثروبولوجيا التاريخية: الأسس والمجالات في ضوء مدرسة الحوليات الفرنسية** (بغداد: دار أوما للطباعة والنشر، 2013)، ص 153.

(29) Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II (1558-1598)*, Trois tomes (Paris: Armand Colin, 1949).

بالتاريخ المباشر أو تاريخ الزمن الراهن، وكذا بفعل صعود موجة الذاكرة الفردية من خلال ما سمي «عصر الشاهد»⁽³⁰⁾. ولقد أظهر التاريخ القريب استقلالية الحدث ومكانته من خلال اقتحامه أي الحدث لصيرورات اجتماعية كتداعيات الحروب مثلاً.

تمثل عودة الحدث إذاً إحدى أهم خصائص تاريخ الزمن الراهن، ذلك بأن الحدث الذي عاد ليس هو ذلك الحدث الذي أبعدته الحوليات. بل إن الأمر

إن التبئير من جديد على الحدث، يأتي في سياق التناولات الجديدة التي تسعى منذ مدة إلى رد الاعتبار للتاريخ المسمى «الوقائعي». ويتم ذلك بواسطة مساءلات واستفهامات جديدة، ذلك أن مساءلة الحدث تظل مركزية في كل التأملات التاريخية ولا سيما مسألة الحقيقة.

يتعلق بإعادة اكتشاف عوضاً من عودة بروز على حد تعبير فرانسوا دوس (François Dosse)⁽³¹⁾ الذي لم يعط للحدث شكلاً خطياً أحادياً، وإنما وضعه ضمن سياق عام وهو تلك التحولات التي ما فتئت تشهدها المعرفة التاريخية ولا سيما خلال القرن العشرين. كما أن تجديد الخطاب التاريخي برأيه يمر عبر بوابة إحياء ما نبذته الحوليات منذ البداية، وهو الحدث الذي يشكل هوية التاريخ كما كانت في الماضي، فنفي الحدث وإقصاؤه يقود التاريخ على درب خطر انحلال ما كان يمثل قاعدة لخصوصيته ووظيفته، إن خروج التاريخ من نفق أزمنته الحالية لن يتأتى إلا بالاعتراف بالحدث⁽³²⁾.

وفي نظر فرانسوا دوس تعدّ مسألة إعادة الاعتبار

للحدث ضرورة لبناء تاريخ جديد يمر من خلاله العمل التاريخي عبر تجاوز القطيعة بين الحاضر والماضي وبعلاقة عضوية بينهما تهدف إلى أن تؤدي معرفة الماضي إلى فهم أوضح للحاضر. ولا بد من التأكيد هنا أن المؤرخ لم يعد ينظر إلى الحدث بنفس التصور السابق، كما أن الحدث كذلك ليس مهماً في حد ذاته بل بما يعلن عنه ويؤول إليه حسب ميشيل دوسيرتو. إنه صدى ومرآة للمجتمع، بل إننا نلاحظ علاقة بين نوع المجتمع ونوع الأحداث الذي تظهر فيه⁽³³⁾. المعنى نفسه تقريباً نجده عند الصحفي والمؤرخ الفرنسي جان لاکوتير (Jean Lacouture)⁽³⁴⁾ الذي رأى هو الآخر بأن أهمية الحدث تكمن في صداه أي النتائج والآثار المترتبة عنه، وهذا في نظره هو أكبر تجديد عرفه الحدث، الذي بفضل لا يمكن الحديث عن عودة بسيطة للحدث بالمعنى الكلاسيكي للمصطلح، ففي حين كانت العادة في السابق هي إعطاء القيمة لما قبل الحدث، فإن الأهمية الآن أصبحت لما بعد الحدث.

Annette Wieviorka, *l'ère du témoin* (Paris: Hachette, 1998).

(30)

François Dosse, *Renaissance de l'événement* (Paris: Presses universitaires de France, 2010), p. 361.

(31)

(32) دوس، *التاريخ المفتت من الحوليات إلى التاريخ الجديد*، ص 378.

(33) رضوان مبارك، «التاريخ وعلوم المجتمع»، *مجلة أمل التاريخ، الثقافة، المجتمع*، السنة 1، العدد 3 (1993)،

ص 28.

(34) جان لاکوتير، «التاريخ الآني»، في: *التاريخ الجديد*، إشراف جاك لوغوف؛ ترجمة وتقديم محمد الطاهر

المنصوري؛ مراجعة عبد الحميد هنية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 396.

سجل الحدث حضوره بقوة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي بعد أن تمت الاستعاضة من مفاهيم البنية والمدة الطويلة والتاريخ الساكن، بمفاهيم الفوضى الخلاقة ونظرية الكوارث، والقطيعة والتحول. ولم يستوعب هذا الانقلاب التاريخ وحده، بل كان عامًا وشمل كل العلوم الإنسانية وهو ما يشهد على اهتمام جديد بالمستجدات الطارئة⁽³⁵⁾. لقد تنبه المؤرخون، ولا سيما بعد التطورات التي عرفها العالم منذ سقوط جدار برلين سنة 1989 إلى الخطورة المتمثلة في التماهي في تبخيس الحدث. ولقد وجد هؤلاء أنفسهم في لجة وقائع ثورية وبالتالي لم يكن من بد لديهم سوى مراجعة قناعاتهم القديمة التي كانت تستخف بالحدث⁽³⁶⁾.

إن التبئير من جديد على الحدث، يأتي في سياق التناولات الجديدة التي تسعى منذ مدة إلى رد الاعتبار للتاريخ المسمى «الوقائعي». ويتم ذلك بواسطة مساءلات واستفهامات جديدة، ذلك أن مساءلة الحدث تظل مركزية في كل التأملات التاريخية ولا سيما مسألة الحقيقة. يقول إدغار موران (Edgar Morin) «إن كل شيء يقضي فجائية الحدث وعدم مناسبته هو شرح يستبعد المعلومة التي ينبغي أن تحمل إلينا الحدث»⁽³⁷⁾. وفي المعنى نفسه كتب جاك جوليار (Jacques Julliard): «إن الحدث خاصة في شكله السياسي لا ينبغي اعتباره مجرد نتاج. إن الحدث ليس حبة الرمل التي تحولت إلى لؤلؤة في جسد المحار- البنية بل على العكس من ذلك إنه بسبب تجسيده لنقطة تقهر التاريخ قد أصبح بدوره منتجًا لبنية»⁽³⁸⁾.

لم يعد يُنظر إلى البنيوي والظرفي والمدة البعيدة والحديثي، على أساس أنها ألفاظ متناقضة، فالحدث وفق الفهم الذي أعطاه عبد الأحد السبتي يمكن أن يفيد في معرفة ما تحت الحدث أي في الكشف عن البنية⁽³⁹⁾. بل إن الحدث أيضًا يمكن أن يحصل على صفة البنية في حالة إذا ما

François Dosse, «Événement», dans: Christian Delacroix [et al.], dirs., *Historiographies: Volumes 2: Concepts et débats* (Paris: Gallimard, 2010), p. 744. (35)

François Bédarida, «L'histoire du temps présent», *Sciences Humaines* (septembre-octobre 1997), p. 31. (36)

Ibid., p. 31. (37)

Jacques Julliard, «La Politique», dans: Jacques Le Goff et Pierre Nora, dirs., *Faire de l'histoire, tome 2: Nouveaux Problèmes* (Paris: Gallimard, 1974), p. 319. (38)

(39) ثمة توصيف عام للبنية (Structure) يستخرجه زكريا إبراهيم من مجموعة التعريف والأوصاف التي يقدمه كل من فرديناند دي سوسير (Ferdinand de Saussure) في اللسانيات وجان بياجيه (Jean Piaget) في إستمولوجيا العلوم الإنسانية، ولا سيما علم النمو لدى الطفل، وكلود ليفي ستراوس (Claude Lévi-Strauss) في الأنثروبولوجيا، وفوكو في حفرياتهما عما يكمن خلف الظواهر والوقائع الاجتماعية والسياسية والعقلية من بواطن مخفية. التعريف يتلخص كالتالي: «البنية هي القانون الذي يفسر تكوين الشيء ومعقوليته. إنها نسق من التحولات له قوانينه الخاصة، بوصفه نسقًا يتميز بثلاث خصائص: الكلية والتحولات والتنظيم الذاتي. وكل تحول في أحد عناصر البنية يحدث تحولًا في باقي العناصر الأخرى. البنية هي القانون الذي يحكم تكون المجاميع الكلية من جهة، ومعقولية تلك المجاميع من جهة أخرى، مفهوم البنية هو مفهوم العلاقات الباطنة الثابتة التي تقدم الكل على أجزائه بحيث لا يفهم هذا الجزء خارج الوضع الذي يشغله داخل المنظومة الكلية. دراسة البنية انحياز إلى السكوني (Synchronique) في مقابل التطوري (Diachronique)». انظر: زكريا إبراهيم، **مشكلة البنية**، سلسلة مشكلات فلسفية معاصرة (القاهرة: مكتبة مصر للطبعات، 1990)، ص 259. أما بالنسبة إلى البنية، بل لنقل البنى، لأن البنية في لغة المؤرخين لا توجد بصيغة المفرد، وإنما بصيغة الجمع، وهي من الظواهر الجغرافية والإيكولوجية والتقنية والاقتصادية والسياسية والنفسية، التي تظل ثابتة لمدة طويلة من الزمن، وحتى وإن تغيرت فإنها تتغير ببطء. انظر أيضًا: Roger Bastide, *Sens et usages du terme Structure dans les sciences humaines et sociales* (Paris: La Haye: Mouton, 1963).

تمكن الباحث من صياغة إشكاليات قد تساعده على إغناء قراءته للمصادر⁽⁴⁰⁾. وبعبارة أخرى «فقد يكون الحدث نقطة ملاحظة ملائمة لإدراك البنية، أو مؤشراً لها، أو انعكاساً لها، أو عامل تحولها، حيث يهدم الحدث بنى تقليدية ويؤسس مكانها بنى جديدة. وهنا يتعين لفت النظر إلى أن الأحداث تغادر سطحها التاريخي السردى حين تفصح عن منطقها الداخلي وهو منطق ينقلها من التناثر إلى الانتظام»⁽⁴¹⁾.

الشكل الرقم (2)

الامتدادات المنهجية لثنائية الحدث/البنية

الحدث	البنية
§ تاريخ سياسي، دبلوماسي، وعسكري	§ تاريخ الاقتصاد، والمجتمع، والتصورات
§ الوثيقة المكتوبة فقط	§ ضد الاقتصاد على الوثيقة المكتوبة، استثمار الحفريات، الرواية الشفوية... إلخ.
§ تاريخ الدولة، أيديولوجيا الدولة	§ استحضار ماضي المجتمع بكل فئاته
§ سياق تركيز الدولة وتأجج المشاعر القومية	§ سياق الأزمات الاقتصادية وتساعد الصراع الاجتماعي

المصدر: عبد الأحد السبتي، «التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج: ملاحظات أولية»، في: البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1989)، ص 49.

على سبيل الختام

بناء على كل ما تقدم من أفكار ومحاوَر هذه الورقة البحثية، أمكن لنا وضع بعض القضايا الأساسية لهذا البحث على النحو التالي:

- إن الهدف الحقيقي من دراسة التاريخ بحسب التيار الوضعاني هو المعرفة الخالصة البسيطة للموضوع الذي يدرس، وبالتالي يبقى هم المؤرخ الوحيد هو معرفة الأحداث والأحوال الماضية كما كانت بالضبط، كما أن الحدث التاريخي بالنسبة إليه فهو كالتجربة التي يمارسها عالم الطبيعيات في مخبره ويحرص أكثر فأكثر على إثبات صحة الأحداث بالوسائل النقدية وفي نظره هناك مراحل لإنجاز العمل النقدي هي: تجميع الوثائق، نقدها، ضبط الأحداث، وأخيراً تنظيم هذه الأحداث ضمن سياق سردي كرونولوجي. واضح إذاً أن المدرسة الوضعانية/الوثائقية تتصور مهمة المؤرخ على أنها تنظيم للوقائع وكشف لتفاصيلها وتثبيت الحقائق المتصلة بها وبظروفها. إن هذا العمل هو في حقيقة الأمر عمل وصفي بالدرجة الأولى ويفتقر إلى مرحلة تالية ألا وهي تحليل وفهم الوقائع وتبيان ترابطها السببي وتتابعها الزمني.

- إن مجمل التغيرات أو التجديدات التي عرفتها المعرفة التاريخية مسّت براديغم (Paradigme) العمل التاريخي في الصميم، وبخاصة في القرن العشرين، حيث لم يعد التاريخ مجرد مطلب

(40) عبد الأحد السبتي، «التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج: ملاحظات أولية»، في: البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1989)، ص 51.

(41) المصدر نفسه، ص 52.

نظري يستهدف البحث في الماضي من أجل ماض فحسب، بل صار التاريخ مطلباً اجتماعياً لا يعزل فيه الماضي عن حاضر الجماعة أو الفرد. وهكذا كان التجديد الأساسي الذي قدمه التاريخ النقدي الحديث هو تجاوز التاريخ الحدثي والتركيز على الحقب الطويلة، وصرف النظر عن الحياة السياسية نحو النشاط الاقتصادي وثوابت التنظيم الاجتماعي، وقد برزت هذه التوجهات باكراً في مقالات لوسيان فيفر ومارك بلوك، وفرناند بروديل الذي عدَّ التاريخ الحدثي مجرد «غليان سطحي» (Une agitation de surface)، وهو يكون بذلك قد نبه المؤرخين إلى خطورة الإغراءات الذاتية للتاريخ على النمط السردى.

- يعيد تاريخ الزمن الراهن الاعتبار إلى التاريخ الحدثي. بل إن فكرة عودة الحدث عُدت إحدى أهم الخصائص المميزة لهذا التاريخ (الزمن الراهن) بعدما كانت مفاهيم كالمدة الطويلة هي المهمة على حقل البحث التاريخي الفرنسي قرابة ربع قرن من الزمان. إن الحدث الذي عاد ليس هو ذلك الحدث الذي أبعدته الحوليات أي الحدث الذي يتناسب مع توجهات المدرسة الوضعانية. بل إن المقصود هو بعث الحدث المرتبط بالبنية. وبمعنى آخر الاهتمام بالحدث من زاوية تخطي التفسير السببي الخطي (Causalité unilinéaire) باتجاه مقارنة هيرمينوطيقية (Herméneutique) تحاول تفسير وتأويل الحدث وذلك بالنظر إلى ما يخلفه من آثار في الفكر والواقع. أصبح الحدث التاريخي إذاً يُتناول في سياقه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وهكذا ابتعد المؤرخون من السرد الصرف للواقعة أو الحدث إلى التحليل والشرح الوظيفي بدل الفهم والسرد، وفتحت هذه المسألة الباب أمام آليات وتقنيات أكثر دقة في البحث التاريخي. كما أن الأحداث التاريخية هي الموضوع في إطار تصور، وهو ما يعني أن المؤرخ يحوّل الحدث، أي حدث إلى مادة تاريخية عندما يضعه في تسلسل زمني معين. لذلك يجب التمييز بين الحدث كواقع ملموس وكتركيب نظري، يقوم المؤرخ بتأليفه إذ يرى المؤرخ التقليدي أن الحدث واقع ملموس، أما المؤرخ المعاصر فإنه يعترف بأن الحدث مركب نظري، قام بتأليفه تبعاً لهماومه التي هي هموم عصره وتساؤلاته. نحن إذاً أمام تصورات واستعمالات جديدة للحدث، فعوضاً من تاريخ اجتماعي يقصي الحدث، يمكن الحديث عن تاريخ اجتماعي للحدث □

كيف أصبحت بلاد البربر المغرب العربي؟(*)

غبريال كامب

ترجمة: محمد الحبيب بشاري(**)

قسم التاريخ جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله.

موسى هوارى(***)

قسم التاريخ جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله.

بلدان شمال أفريقيا هي اليوم دولٌ مسلمةٌ، تعلن انتماءها المزدوج: إلى المجتمع الإسلامي، والوطن العربي، وهي محقّةٌ في ذلك. غير أن تلك الدول ورثت بعد تقلباتٍ متعددة أفريقية (l'Afrique) التي كانت في أواخر العصر القديم تابعة بكل تأكيد للعالم المسيحي، والمجموعة اللاتينية، ومن الغريب أن هذا التحول الثقافي الذي يمكن عدّه جذرياً لم يُرقّق بأيّ تغييرٍ إثنّي مهم: إنهم الرجال أنفسهم، هؤلاء البربر الذين كانوا يعدون أنفسهم روماناً، وصاروا اليوم يشعرون أنهم عرب.

كيف يفسّر هذا التحول الذي يظهر عميقاً وبنسبٍ مختلفة في دولٍ من دون غيرها؟ لأنّ هناك في بعض الدول مجموعات بشرية كبيرة لا تعدّ نفسها عربية بالمرّة، وتعلن ثقافتها البربرية رغم أنها مسلمة إسلاماً تاماً⁽¹⁾.

يجب التمييز في المقام الأول بين مفهومين متقاربين جدّاً، وهما الإسلام والعروبة، أحدهما ديني والآخر إثنّي-اجتماعي، فالإسلام ظهر عند العرب، الذين نشروه في البداية، رغم وجود سكان عرب

(*) في الأصل، صدر هذا المقال باللغة الفرنسية: Gabriel Camps, «Comment la Berbérie est devenue le Maghreb Arabe», *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, vol. 35, no. 1 (1983), pp. 7-24.

nouicer_mostapha@yahoo.fr.

(**) البريد الإلكتروني:

moussa.houari@univ-alger2.dz.

(***) البريد الإلكتروني:

(1) تمت ترجمة المتن من دون تعليق أو تعقيب مع المحافظة على الهوامش والإحالات من المصدر.

Charles-Emmanuel Dufourcq, «Berbérie et Ibérie médiévales: آخرها من طرف: عولجت هذه النقطة أكثر من مرة،

Un Problème de rupture», *Revue Historique*, tome 240, Fasc. 2 (octobre-décembre 1968), pp. 293-324.

تتميز هذه الدراسة بنفوذ البصيرة العالية لزميلنا المرحوم جاء بعده عدة محاولات سواء من طرف: Emile F. Gautier, *Le Passé de l'Afrique du Nord: les siècles obscurs* (Paris: Payot, 1937); William Marçais, «Comment l'Afrique du nord a été arabisée», *Annales de l'institut d'étude orientale d'Alger*, tome 4 (1938), pp. 1-2 et tome 14 (1956), pp. 6 et 17; Christian Courtois, «De Rome à l'Islam», *RAF*, tome 86 (1942), pp. 24-55 et suite, et Georges Marçais, *La Berbérie musulmane de l'orient au moyen âge* (Paris: Aubier, 1946).

أو مُعَرَّبِينَ حافظوا على مسيحيتهم في الشرق الأدنى، وإلى جانبهم عشرات الملايين من المسلمين ليسوا عرباً ولم يتعرَّبوا (أفارقة، أترك، إيرانيين، أفغان، باكستانيين، إندونيسيين...).

كان يمكن أن يُسَلَّم البربر مثل الفرس أو الأتراك، وأن يحافظوا على لغتهم وتنظيمهم الاجتماعي وثقافتهم؛ ويبدو أن ذلك سيكون أسهل، وبخاصة أنهم أكثر عدداً من الشعوب التي احتفظت بهويتها داخل المجموعة المسلمة، كما كانت بلادهم أكثر بعداً من مهد الإسلام من بلاد تلك الشعوب.

من جهة أخرى، كيف نفسر أن المقاطعات الرومانية في أفريقيا، التي مُسَّحَتْ (Évangélisées) بذات الوتيرة التي مُسَّحَتْ بها مقاطعات الإمبراطورية الأخرى، والتي كانت تملك كنائس قوية، تحوَّلت كلياً إلى الإسلام في حين بقي سكانُ مسيحيون على أبواب شبه الجزيرة العربية، مثل الأقباط في بلاد النيل، والموارنة في لبنان، والنساطرة واليعاقبة في سورية والعراق؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، على المؤرخ أن يعود إلى ما قبل حدوث الغزو العربي في القرن السابع ميلادي، هذا الغزو الذي سمح بنشر الإسلام في المنطقة، لكنه لم يكن السبب الفاصل في تعريبها، فالتعريب الذي لم يتحقق إلا بعد عدة قرونٍ من ذلك وما زال لم ينته بعد؛ له أسبابٌ أعمق من ذلك كثيراً؛ في الواقع نحن نشهد منذ نهاية الإمبراطورية الرومانية سينااريو شبيهاً لما في الصورة التنبئية.

أولاً: نهاية العالم

سيطرت روما على أفريقيا وأنشأت فيها مقاطعات متمثلة بأفريقية التي قُسِّمَتْ إلى مقاطعات: المَزَاق (Byzacene)، وزغوان (Zeugitane)، ونوميديا التي اقتطعت منها طرابلس والموريطانيات السطايفية والقيصرية والطنجية. لقد «رُومنت» (Romanisées) هذه المقاطعات بدرجاتٍ متفاوتة، في الحقيقة كان هناك أفريقيتان رومانيتان؛ في الشرق مقاطعة أفريقية وامتدادها العسكري نوميديا، وكانتا كثيرتي السكان، مزدهرتين ومتحضرتين بشكل واسع، أما في الغرب فكانت الموريطانيات، مقاطعات من الدرجة الثانية، متحضرة في الأراضي الزراعية الثَّليَّة، وقد امتدَّ وجودها في نوميديا، وبخاصة في طرابلس حتى قلب الصحراء، تركزت فيها، بعد القرن الأول (الميلادي)، ثورات البربر التي هزَّت أفريقيا. رغم ذلك نجحت روما، ولدة أربعة قرونٍ، في مراقبة بدو الاستبس الصغار، حيث كانت تراقب وتنظم تحركاتهم في اتجاه التل والجهات المستصلحة بفضل نظام اللِّيمس المعقد، الذي كان يضمُّ خنادق وأسواراً تغلقُ المعابر المرتفعة، وأبراج ترصُّدٍ، وضيعاتٍ محصنة، وحامياتٍ مقيمة في حصونٍ، وقد وجد رونيه روبيفا (R. Rebuffat) (المؤرخ والأثري الفرنسي) الذي نقب في أحد معسكرات هذا النظام في «نجم» (Ngem) (قرب طرابلس) أرشيفاً متواضعاً لهذا المركز، تمثل بقطع فخارية بسيطة (Ostraca) سجَّل عليها في بعض الكلمات أحداثٌ منها: «أرسل فيلبي (Légionnaire) في مهمة لدى الغرامنتيين»، ومنها أيضاً: «عبور بعض الغرامنتيين يقودون أربع أحمر» (Garamantes ducentesasinos IV...).

ابتداءً من القرن الثاني، كان الغرامنتيون يستوردون منتجات رومانية مثل: الجرار، والأواني الزجاجية، والمجوهرات، وقد وصلت هذه المنتجات حتى قصورهم (Ksour) البعيدة بفزان، كما كان المهندسون الرومان يبنون أضرحةً للأسر الأميرية بغرامة (Garama/Djerma)، وكان جنود الفرق العسكرية والوحدات المساعدة يقومون بدورياتٍ على طول المسارات المجهزة بخزانات ومراكز عسكرية، تنتظم حولها مراكز فلاحية صغيرة.

انهارت السيطرة الرومانية بعد ثلاثة قرون، وتحولت هذه الصحراء الهادئة إلى فوهة جحيم، يندفع منها؛ في اتجاه المقاطعات القديمة؛ محاربون شرسون، وهم لفاتاي (Levathae). هؤلاء هم أنفسهم الذين يسميهم الكتاب العرب «لواتة» الذين ينتمون إلى مجموعة البتر. جاء هؤلاء البدو الجمالون من الشرق، ودخلوا إلى الأراضي الجنوبية للمزاق (البيزاسيوم / Byzacene) ونوميديا، التي استُصلحت بمجهودٍ مضى استمر لقرون، وتسببوا في تراجع الزراعة الدائمة ثم اختفائها، وبخاصة مزارع الزيتون التي أفلست معاصرها، تلك المعاصر المنتشرة آثارها اليوم في مناطق الاستبس المقفرة⁽²⁾. وكان لظهور حياة البداوة والترحال في أفريقيا «المفيدة» (L'Afrique utile) عواقب غير محسوبة، فقد غير نمط الحياة في هذه المنطقة بصفة دائمة، ومهد لحركة التعريب التي ستأتي فيما بعد.

أما الحدث الثاني الذي غير البنية الاجتماعية للعالم الأفريقي (مجتمع شمال أفريقيا) فهو الغزو العربي الذي سهله ضعف البيزنطيين الذين دمروا المملكة الوندالية، واستعادوا جزءاً من أفريقيا (سنة 533م)، لكن أفريقيا البيزنطية لم تعد أفريقيا الرومانية، فقد كان هذا البلد التعيس فريسةً للفوضى منذ قرنين، وكانت كل عوامل الاختلال والدمار الاقتصادي مجتمعةً، فمنذ نزول الوندال (سنة 429م) أفلت أكبر جزء من المقاطعات القديمة من إدارة الدولة التي ورثت روما، حيث لم تكن مملكة الوندال في أفريقيا تمتد إلا على تونس الحالية وجزء صغير من الجزائر الشرقية، التي يحدها من الجنوب الأوراس، ومن الشرق خط طول قسنطينة.

دخل البدو الجمالون الزناتيون بقيادة كباون (Cabaon)⁽³⁾ إلى بيزاسيوم (المزاق) منذ نهاية حكم ترساموند (Thrasamond) نحو 520م، وابتداء من هذا التاريخ اضطر الوندال ثم البيزنطيون إلى التصدي لتسرب الغزاة باستمرار.

(2) رغم ذلك لا يمكننا رسم لوحة موحدة لأفريقية في أواخر العصور القديمة، ولا المبالغة في تخريب البدو الرحل من البربر مثل الأوسترياني (Austoriani) والأرزوج (Arzuges)، وليفثاي (Levathae) أو لغوانتان (Laguantan)، الذين سيصبحون لواتة عند الكتاب العرب، فمزارع الزيتون لم تختف كلية في قرن أو قرنين، فوجود معاصر الزيت أو الضاغطات المعزولة في المدن المخربة تحمل الدليل على الحفاظ على إنتاج الزيت. نذكر كمثال على ذلك المعصرة الصغيرة لفترة متأخرة جداً بنيت على بلاط طريق سوفيتلة (Suffetula)، أو الضاغطة المقامة في أطلال مقر السلطة (Capitole) لتوبروميوس (ThuburboMajus). كما نعرف الحكاية التي رواها ابن الحكم التي ترجمها: Ibn 'Abd al-Hakam, *Conquête de l'Afrique: du Nord et de l'Espagne, texte arabe et traduction française avec une introduction et des notes par Albert Gateau* (Alger: Éditions Carbonel, 1942), p. 43.

في إثر حملة ابن سعد، استغرب هذا الأخير كثرة الأموال المتداولة عند سكان أفريقية، فطلب «من أين لكم هذه؟» فأخذ في إثرها أحد الأفارقة يفتش، وكأنه يبحث عن شيء ما، فوجد أخيراً حبة زيتون وأراها لابن سعد قائلاً «هذه مصدر أموالنا». بالنسبة إلى أهمية زراعة الزيتون في أفريقيا الرومانية، انظر: Henriette Camps-Fabrer, *L'olivier et l'huile dans l'Afrique romaine* (Alger: Imprimerie Officielle, 1953).

(3) Christian Courtois, *Les Vandales et l'Afrique* (Paris: Arts et Métiers graphiques, 1955), p. 350.

يحدد كريستيان كورتوا تاريخ ما قبل 523 أول بروز للبدو الصحراويين في المزاق (Byzacene). فالجمال، على الأقل الموجه للركوب، عرف في أفريقيا في الفترة التي سبقت هذه الغزوات، على عكس المهري الذي لم يعرف، ومن بين الشواهد التي تدل على ذلك، إشارة إلى لوحات ألبرتيني (Tablettes Albertini) التي جاء فيها (Via camellos) في قطاع تبسة - تيلبت (Thelepte). انظر: Christian Courtois [et al.] (Paris: Arts et métiers graphiques, 1952).

تعريف رادس، غير المؤرخة لسوء الحظ، تحدد بخمسة فول (Folles) الضريبة المفروضة على جمال المرقف بجمال محمل (C.I.L., VII, 24512).

وتروي ملحمة آخر الكتاب الأفارقة اللاتين «كوروبوس» (Corripus) «جوهانيد» (La Johannide)، المعارك التي اضطر قائد القوات البيزنطية جون تروغليتا (Jean Troglita) لخوضها ضد هؤلاء الأعداء الشرسين حلفاء موريي الداخل، هؤلاء البربر «لواتة» (Levathae /Laguantan)، الذين بقوا وثنين، كانوا يعبدون إلهاً ممثلاً بثور يدعى غورزيل (Gurzil)، وإلهاً محارباً يدعى سنيفر (Snifere)⁽⁴⁾، وكانت إبلهم تخيف الفرسان البيزنطيين، وهي منظمة في شكل دائرةٍ لتحمي نساءهم وأطفالهم الذين يتبعونهم في تنقلاتهم.

أما ما بقي من أراضي أفريقية، أو تلك التي أطلق عليها كريستيان كورتوا (Ch. Courtois) اسم «أفريقيا المنسية»، التي يقابلها بصفة عامة المقاطعات الموريتانية، فإننا لا نعرف عنها خلال هذه الفترة التي تمتد لمدة قرنين إلا أسماء زعماء وعدداً قليلاً من المعالم الجنائزية (جدار قرب سعيدة، غور، مكناس)، والنقوش المشهورة لماسيتيس (Masties) الذي أعلن نفسه إمبراطوراً في أريس (الأوراس)، وماسونة (Masuna) ملك القبائل المورية والرومان في ألتافا (Altava / أولاد ميمون) بالقطاع الوهراني، والمستنتج من المعلومات المحدودة التي وصلتنا من طريق بعض المؤرخين أمثال بروكوب (Procopé)، ومن محتوى النقوش نفسها، أن الخوف وانعدام الأمن كان الغالب في هذه الجهات «المحررة»⁽⁵⁾.

كما تعد الخلافات الدينية من العوامل الأخرى للاضطرابات في المنطقة، التي لم تكن أقل عنفاً عند مسيحيي أفريقيا منها عند مسيحيي الشرق، فقد ضعفت الكنيسة التي واجهت صعوبة في مقاومة

(4) إنه يصعب جداً تحديد النسبة المئوية للبربر المتنصرين بالنسبة إلى مجموع السكان، لكن المصادر العربية تسمح بتحديد نسبة تقريبية. ذكر أن البكري وهو يتكلم على أفريقية يقول إنه في الفترة البيزنطية كان البربر يعتنقون المسيحية. هؤلاء البربر المنصرون والمرومون أخضعوا للخراج من طرف حسان بن النعمان كخارجين عن الإسلام، EL-Bekri, Description de l'Afrique septentrionale, traduite par Mac Guckin de Slane (Alger: Adolphe Jourdan, 1913), p. 74, and Ibn 'Abd al-Hakam, Conquête de l'Afrique du Nord et de l'Espagne, p. 77.

ينقل النص نفسه بالنسبة إلى فترة الغزوة معلومة ثمينة جداً: «بربر يعتنقون الديانة المسيحية، أغلبهم من البرانس، وعدد قليل من البطر». بقي البطر (لواتة وزناتيين ...) وثنين (Corripus, Johannide, Passim)، جزء منهم هُود، لكنهم أيضاً الأكثر إسلاماً بشكل صارخ. انظر: Gabriel Camps, «Réflexions sur l'origine des Juifs des régions Nord-Sahariennes», in: Michel Abitbol, ed., Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb (Jérusalem: Institut Ben-Zvi, 1982), pp. 57-67.

(5) لا أشاطر كريستيان كورتوا رأيه بشأن العديد من الممالك المورية التي يقترح تحديد موقعها بين موريطانيا الطنجية وطرابلس مملكة ألتافا (Altava)، مملكة الونشريس، مملكة الظاهر، مملكة كابون (Cabaon) (...). انظر: Courtois, Les Vandales et l'Afrique, pp. 333-348.

أظن أن هذه الممالك كانت في نفس الوقت أقل عدداً، وأكثر اتساعاً، وبالتالي أحسن تنظيمًا، وأكثر قوة. فماسونة (Masuna) من المفروض أن يحكم كما سأحاول توضيحه في يوم ما، مملكتي ألتافا والونشريس. نجد رأياً مخالفاً كثيراً لما جاء به كريستيان كورتوا عند أ. دي فورغ. انظر: Charles-Emmanuel Dufourcq, «Berbène et Ibérie médiévales; un problème de rupture», Revue historique, no. 240 (octobre - décembre 1968), pp. 293-324.

بشأن ماستيس (Masties)، انظر: J. Carcopino: «Encore Masties l'empereur inconnu», Revue africaine, tome 48 (1944), pp. 339-348, et «Un empereur maure inconnu», Revue des études anciennes, tome 48 (1944), pp. 94-120.

وفي اعتقادي أن ديفورك يعطي أهمية مبالغاً فيها لهذه الشخصية (Dufourcq, Ibid., p. 296).

الانشقاق الدوناتى فى مملكة الوندال، بسبب الاضطهاد، لأن الأريوسية (l'arianisme) أصبحت دين الدولة، مع أن الأرثوذكسية انتصرت من جديد فى عهد الملك الوندالي هيلدريك (Hilderic). وتبرز قوائم الأسقفيات لمجمع سنة 525م، مدى معاناة الكنيسة الأفريقية خلال القرن الذى تلا وفاة القديس أوغسطين، ليس فقط باختفاء العديد من الأسقفيات كما يظهر، حيث أضيف إلى الأحداث الإقليمية والانغلاق، تصدع الدولة الرومانية.

إن الغزو العربى لم يكن محاولة استعمار بمعنى عملية استيطان (Peuplement)، فهو يظهر كسلسلة من العمليات العسكرية البحتة، التى يمتزج فيها حب الكسب مع روح التبشير، كما تبرزه الصورة المنتشرة بكثرة فى الكتب المدرسية، كما أن هذا الغزو لم يكن نتيجة أعمال بطولية تزيل كل معارضة بحد السيف.

إن الاستعادة (La Reconquête) البيزنطية للمنطقة، كانت أكثر كارثية فى المجال الدينى⁽⁶⁾، حيث أعادت إدخال صراعات جديدة إلى أفريقية حول طبيعة المسيح: فقد دشّن الخلاف حول الطبيعة الواحدة للمسيح (Monophysisme)، وخلاف الفصول الثلاثة فى ظل حكم الإمبراطور جوستينيان المرحلة البيزنطية فى أفريقية، كما انتهت هذه المرحلة بفشل محاولة الإمبراطور هرقل (Heraclius) التوفيق بين المذاهب، باقتراحه المونوثيلية (Monothélisme) (المشيئة الواحدة للمسيح أو القوة الفاعلة الواحدة للمسيح)، التى اعتبرت بدورها هرطقة جديدة.

فى الوقت الذى بدأ الغزو العربى كانت أفريقيا المسيحية تمزّق مرة أخرى، نتيجة مبادرة الإمبراطور قسطنطين الثانى (Constant II / 648م) المتعلقة بطبيعة المسيح.

تزامن كل هذا مع تضاعف التعقيدات الاجتماعية، وحتى الإثنية للبلد، إضافة إلى الرومان الأفارقة سكان المدن والأرياف، التى تقع أحياناً فى أقصى الجنوب مثل المجتمعات الفلاحية التى عرفتنا بها «ألواح ألبرتيني»، الأرشيف الوثيقي المسجل على خشب الأرز، الذى عثر عليه على بعد مسافة 100 كلم جنوب تبسة⁽⁷⁾، والموريين غير الرومانيين (non romanisés)، والمنحدرين من البربر الأوائل، نجد البدو الرحّل «الزناتيين» والأغوانتان (Laguantan) ومنافسيهم، وبقايا شعب الوندال وجنود الحملات العسكرية، والإداريين البيزنطيين الشرقيين. فأصبح هذا المجتمع يزداد يوماً بعد يوم انقساماً وانفصلاً عن بعضه، فى بلد تختفى فيه فكرة الدولة، وبالتالي ظهر الغزاة العرب فى منتصف القرن السابع ميلادى فى بلد مفكك، مقفر وممزق.

Charles Diehl, *L'Afrique Byzantine: Histoire de la Domination Byzantine en Afrique (533-709)* (Paris: (6) E. Leroux, 1896).

Tablettes Albertini: Actes privés de l'époque vandale (fin du Ve siècle).

(7)

ثانيًا: الغزو العربي

إن الغزو العربي لم يكن محاولة استعمارٍ بمعنى عملية استيطان (Peuplement)، فهو يظهر كسلسلةٍ من العمليات العسكرية البحتة، التي يمتزج فيها حب الكسب مع روح التبشير، كما تبرزه الصورة المنتشرة بكثرةٍ في الكتب المدرسية، كما أن هذا الغزو لم يكن نتيجة أعمالٍ بطوليةٍ تُزيل كلَّ معارضةٍ بحدِّ السيف.

توفي الرسول في سنة 632م، (11هـ) وبعد ذلك بعشر سنوات، استولت قوات الخليفة على مصر وقوريناية (Cyrenaïque)، (أنتابولوس / Antâbulus) وهي تحريف لكلمة بنتابوليس (Pentapolis) أو المدن الخمس، وفي سنة 643م. دخلت إلى طرابلس بقيادة عمرو بن العاص.

وتحت إمرة عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري حاكم مصر، وُجِّهت حملة نحو أطراف أفريقية (l'Ifrîqiya) وهي تحريف عربي للاسم القديم لأفريقيا (Africa)، التي كانت ضحية علاقة متشنجة بين البيزنطيين والبربر الثائرين، وبين البيزنطيين أنفسهم، وقد كشفت هذه العملية عن ثراء البلد وفي الوقت نفسه عن ضعفه، وهو ما أشعل شهيةً مُتقدِّدةً لدى العرب، فالمؤرخ النُويري وصف السهولة التي جُنِّد بها جيشٌ صغيرٌ مكونٌ من عناصر وفُرتها أغلب القبائل العربية، انطلقت من المدينة في تشرين الأول / أكتوبر سنة 647م. هذه الوحدة العسكرية التي لا يمكن أن يتجاوز عدد رجالها 5000، لكن أضاف إليها ابن أبي سرح في مصر عددًا من المحاربين الذين جندهم هناك، فارتفع عدد المقاتلين المسلمين إلى 20000 رجل.

حدث الصدام الحاسم مع الروم (البيزنطيين) الذين كان يقودهم البطريق جرجير (Grégoire) قرب سوفيتولا (Suffetula / سببيلة) بتونس، وقد قُتل جرجير، لكن العرب انسحبوا راضين سنة 648م، بعد أن نهبوا البلد السهلي، وحصلوا على غنيمةٍ ماليةٍ مرتفعةٍ من مدن المَزاق، حيث لم يكن لهذه الحملة التي دامت أربعة عشر شهرًا هدفٌ آخرٌ.

لم تُباشَر عملية الفتح الحقيقية إلا تحت حكم الخليفة معاوية، الذي عهد لمعاوية بن حديج قيادة جيشٍ جديدٍ سنة 666م. ويظهر أن عقبة [بن نافع] أسس بعد ثلاث سنوات من ذلك مدينة القيروان⁽⁸⁾، أول مدينةٍ إسلاميةٍ بالمغرب بحسب الروايات التي وصلتنا بصيغٍ متعددةٍ من طرف الكتَّاب العرب. وقد ضاعف عقبة خلال عهده الثانية الهجمات على المناطق الغربية، فاستولى على مدنٍ مهمةٍ مثل لمباز (Lambèse) التي كانت مقرًا للفرقة الأغسطية الثالثة، وعاصمة نوميديا الرومانية، وتوجه بعدها نحو تيهرت قرب تيارت المعاصرة، ثم وصل إلى طنجة، حيث وصف له المدعو يوليان (جوليانوس) بربر السوس (جنوب المغرب الأقصى) وصفًا سيئًا جدًا بقوله: «إنهم شعب لا دين لهم، يأكلون الميتة، ويشربون دم حيواناتهم، يعيشون كالحيوانات، لأنهم لا يؤمنون بالله ولا يعرفونه تمامًا»، فارتكب عقبة في حقهم مجزرةً استثنائيةً واستولى على نساءهم اللواتي كنَّ ذوات جمالٍ لا يُضاهى، ثم دخل

(8) يثير تاريخ تأسيس القيروان والمكان الدقيق لموقعها الأول جدلاً. فقد أسست «قيروان أولى» من طرف معاوية بن حديج، بينما حسب رواية عبد الحكم. غزا عقبة أهم مدن فزان. بنى أبو المهاجر بنفسه مدينة أخرى على بعد ميلين من القيروان التي بناها عقبة، انظر: H. Abdul-Wahab, «Sur l'emplacement de Qairawan,» *Revue Tunisienne*, nos. 41- 42 (1940), pp. 51-53.

المحيط على ظهر حصانه وأشهد الله على «أنه لم يعد هناك البتة أعداء للدين ليحاربهم ولا كفاراً ليقْتُلهم»⁽⁹⁾.

تبقى هذه الرواية أسطورية في جزءٍ منها، بينما تذهب أخرى إلى القول إنَّ عقبة وصل حتى أطراف فزان قبل أن ينتقل إلى الحرب في أقصى الغرب، وهي تُقلِّل من المقاومة التي واجهتها حملاته، المهم أنَّ حملة عقبة هذه انتهت بكارثةٍ هددت الهيمنة العربية على أفريقية لمدة خمس سنوات، فقد أعطى إشارة الثورة القائد البربري كسيلة الذي أسلم قبل ذلك؛ وهو من قبيلة «أوربة» التابعة لفرع البرانس؛ واستطاع أن يسحق كتيبة عقبة في طريق عودته من هذه الحملة في جنوب الأوراس⁽¹⁰⁾، فقتله بتهودة قرب المدينة التي تحمل اسمه، وتحوي ضريحه: «سيدي عقبة»، بعدها سار كسيلة نحو القيروان واستولى عليها، وانسحب ما بقي من جيش المسلمين حتى مدينة قوريناية (Cyrénaïque)، منذ ذلك الوقت تتابعت الغزوات والحملات العسكرية على أفريقية كلَّ سنة تقريباً.

مات كسيلة سنة 686م، ولم تنتزع قرطاجة من طرف المسلمين إلا سنة 693م، وتأسست مدينة تونس سنة 698م، بينما قادت المقاومة لمدة بضع سنوات امرأة من قبيلة جراوة، وهي إحدى قبائل زناتة، سيدة الأوراس، تدعى دهية (Dihya) وتعرف بالكنية التي أعطاها إياها العرب وهي الكاهنة (العرافة)، ويمكن عدَّ تاريخ وفاتها سنة 700م⁽¹¹⁾، نهايةً للمقاومة البربرية المسلحة ضد العرب.

عندما عبر طارق بن زياد سنة 711م، المضيق الذي يحمل اسمه (جبل طارق) لغزو إسبانيا، كان جيشه متكوناً أساساً من وحداتٍ بربريةٍ وموريةٍ (Maures). باختصار كان الغزاة العرب قليلين، لكن بواسل، كما أنَّهم لم يجدوا أمامهم دولة مستعدة للتصدي لغزوتهم، وكلُّ ما واجهوه هو معارضون متتابعون: البطريق البيزنطي ثم الزعماء البربر⁽¹²⁾، إماراتٌ بعد ممالك، وقبائلٌ بعد اتحادات، أمَّا السكان الرومان الأفارقة (Les Afariq)، المحبوسون داخل أسوار تلك المدن، فهم رغم كثرتهم لم يكن لديهم

(9) بحسب عبد الحكم، دفع عقبة حصانه حتى غمرت المياه لبانه فصاح «إلهي أشهدك! يستحيل عليَّ التقدم أكثر، لكن لو أجد ممراً، أو اصل التقدم على جوايدي». المقولة التي يقصدها هي قول عقبة «للهم أشهد أنني قد بلغت المجاهد، ولولا هذا البحر لمضيت في البلاد أقاتل من كفر بك، حتى لا يُعْبَد أحد فيها أحد سواك». انظر: Ibn 'Abd al-Hakam, *Conquête de l'Afrique du Nord et de l'Espagne*, texte arabe et traduction française avec une introduction et des notes par Albert Gateau, p. 69.

(10) يجب ألاَّ يحدد موقع هذه المعركة حدود مملكة كسيلة. كانت قبيلة أوربة متمركزة في أطراف الجزائر والمغرب، في جهة تلمسان، أين أَسْر كسيلة واعتنق الإسلام للمرة الثانية؛ وحسب فكرة رائعة للمؤرخ. انظر: Charles-Emmanuel Dufourcq, «La Coexistence des chrétiens et des musulmans dans Al-Andalus et dans le Maghrib du Xe siècle», papier présenté à: Occident et Orient au Xe siècle: IXe congrès de la Société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur, Dijon, 2-4 juin 1978, pp. 209-234.

كان كسيلة يحمل اسمًا لاتينيًا Caecilius حرّف من طرف العرب.

(11) بحسب ابن خلدون، فإن حسان بن النعمان؛ بعد أن هزم مرة أولى من طرف الكاهنة، عاد إلى أفريقية بدعم سنة 74 هجري (693 / 694م). لكن أحدثت سياسة الأرض المحروقة التي طبّقتها الملكة الجراوية انشقاقاً زاد حسان من تعميقه... هذه الأحداث تتطلب عدة شهور، أو عدة سنوات، فإن ديفوك يظن؛ بالاعتماد على روايات مأثورة؛ أن موت الكاهنة تكون بين 702 و703 م. انظر: Dufourcq, Ibid. p. 308.

(12) يصعب علي الموافقة على رأي ديفورك، الذي يرى أن كل البربر كانوا يكوّنون عند الغزوة كونفدرالية كبيرة، تمارس السلطة العليا فيها مرة قبيلة برانسية وأحياناً بطرية. انظر: Ibid., p. 297.

الإمكانية ولا الرغبة في مقاومة هؤلاء الأسياد الجدد الذين أرسلهم الله لمدة طويلة. فالجزية التي فرضها عليهم العرب لم تكن أبداً بالنسبة إليهم أثقل مما كانت تطلبه إدارة الضرائب البيزنطية، وقد عُدَّ تحصيلها - في البداية على الأقل - مساهمةً استثنائيةً في مآسي الحرب أكثر منها ضريبةً دائمةً، أما بالنسبة إلى النهب وأخذ الغنائم من طرف فرسان الله، فإنهما لم يكونا أكثر ولا أقل إرهاباً عما كان ممارساً من طرف قبائل المور منذ قرنين. احتلت أفريقيا إذاً؛ لكن كيف أسلمت ثم عُرِّبت؟

ثالثاً: طريق الهداية

ذكرنا سابقاً أنه يجب التمييز بين الأسلمة (l'islamisation) والتعريب (l'arabisation)، في الواقع تمت الأولى بوتيرة أكثر سرعةً من الثانية، حيث أصبحت بلاد البربر مسلمةً في أقل من قرنين (القرنين 7-8م) في الوقت الذي لا تزال فيه حتى اليوم وبعد 13 قرناً من الغزوة الأولى غير معربةٍ كلياً.

كانت الأسلمة (l'islamisation) وأولى عمليات التعريب حضرية⁽¹³⁾، فقد ترسّخت ديانة الغزاة

في المدن القديمة التي زارها الدعاة (Missionnaires) المحاربون، ثم علماء الدين الرّحالة المُتمرسون على المناقشات الدينية، كما ساهم تأسيس مدنٍ جديدةٍ التي كانت مراكز دينيةً حقيقيةً، مثل مدينة القيروان أول مدينة إسلامية شيدت (سنة 670م) ومدينة فاس التي أسّسها إدريس الثاني (سنة 809م)، في ترسيخ الإسلام في طرفي البلاد بشكلٍ متينٍ.

كان اعتناق بربر الريف من صنهاجة أو زناتة للإسلام أكثر غموضاً، فقد كانوا في الحقيقة جاهزين لعقيدة التوحيد (Monothéisme) المطلق في الإسلام بسبب التطور الحديث للمسيحية، والتبشير اليهودي في وسط القبائل الرحل بالجنوب، إضافة إلى ذلك بدا الإسلام للأفارقة كما كان الشأن بالنسبة إلى مسيحي الشرق كبدعةٍ مسيحيةٍ (كانت البدع كثيرةً) أكثر منه ديانةً جديدةً، وهذا ما قد يفسر حركات الردّة المتكررة،

ساهم اعتناق الزعماء المحليين للإسلام، الذي كان في كثير من الأحيان بدوافع سياسية أكثر منها إيمانيةً، في نشر الإسلام في أوساط الشعب، كما جلبت مشاركة الوحدات العسكرية البربرية بقيادة هؤلاء الزعماء في غزوات مربحةٍ باسم الإسلام، وبشكلٍ طبيعي الجنود البربر إلى اعتناق الإسلام.

التي كانت مرتبطةً أيضاً بالتقلبات السياسية⁽¹⁴⁾.

Marçais, «Comment l'Afrique du nord a été arabisée», *Annales de l'institut d'étude orientale d'Alger*, (13) tome 4 (1938), pp. 1-2 et tome 14 (1956), pp. 6-17.

(14) يؤكد ابن خلدون أن البربر ارتدوا عن الإسلام اثنتي عشرة مرة قبل أن يسلموا نهائياً (ترجمة دو صلان، ج 1، ص 215)، لكن هذه الردات، التي هي من دون شك هي ردات القادة مثل كسيلة، تتابعت بوتيرة سريعة جداً، لأن الأسلمة النهائية، بحسب الكاتب نفسه، كانت حصلت عند غزوة إسبانيا. فقد كتب كذلك أنه في سنة 101 هجري (720/719م) اعتنق باقي البربر الإسلام. هذه التأكيدات يجب تخفيفها، لأن الأدلة على بقاء المسيحية، وحتى الأبرشيات، بالمغرب لا تنعدم حتى القرن الحادي عشر.

وقد ساهم اعتناق الزعماء المحليين (les chefs de fédérations) للإسلام، الذي كان في كثير من الأحيان بدوافع سياسية أكثر منها إيمانية، في نشر الإسلام في أوساط الشعب، كما جلبت مشاركة الوحدات العسكرية البربرية بقيادة هؤلاء الزعماء في غزوات مربحة باسم الإسلام، وبشكل طبيعي الجنود البربر، إلى اعتناق الإسلام.

كما يمكن أن يكون أخذ الرهائن من بين أبناء الأمراء أو زعماء القبائل قد ساهم في تقدم الإسلام، حيث يعود الأطفال وقد أسلموا وتعربوا (islamisés et arabisés) إلى قبائلهم ليصبحوا قدوة لغيرهم، لأنهم عادوا مكللين بالهيبة التي تمنحها ثقافة راقية.

وكان للدعاة الخوارج الذين جاءوا من الشرق، فاعلية حاسمة في نشر الإسلام، رغم خطورة حركتهم على استقامة المعتقد الإسلامي في القرون الأولى لهذا الدين، إذ في الوقت الذي كانوا ينشرون فيه الإسلام بين القبائل، وبخاصة الزناتية منها، فصلوا جزءاً من البربر عن بقية المسلمين، وإذا كان انشقاق الخوارج قد تسبب مرات متعددة في أحداث دموية ببلاد المغرب، فهو له الفضل في محافظة أقلية دينية لكن مثالية على إيمانها وزهدها وعاداتها؛ في كل المراحل؛ بما فيها المرحلة التي نتحدث عنها.

ظهر فيما بعد دعاة آخرون ورحالة كبار؛ ومنهم الدعاة المكلفون بنشر المذهب الشيعي. ويجب القول إن هؤلاء كانوا ينتقلون في مرحلة يظهر لنا فيها الوضع في أوروبا، كما هو الشأن في أفريقيا، محكوماً بحياة المحتشدات بسبب انعدام الأمن، وكان رجال الدين يسافرون كثيراً وبعيداً جداً، ليتعلموا على أيدي أشهر علماء الدين، فيضعون أنفسهم؛ طواعية؛ في خدمتهم حتى اليوم الذي يدركون فيه معارفهم وسلطتهم، ويصبحون بدورهم معلمين مطورين لتعاليم جديدة أحياناً، ومن أمثلة هؤلاء قصة محمد ابن تومرت (المهدي) مؤسس حركة الموحيدين (1120م)، التي كانت وراء ميلاد إمبراطورية كبيرة.

اعتمد الدعاة (les missionnaires) المسلمون على تقديم المثال الجيد لكسب قلوب السكان في المدن وفي الأرياف بصفة خاصة، حيث كان عليهم أن يظهروا لهؤلاء المغاربة الذين كانت تقواهم دائماً عميقة، ما هو المجتمع الحقيقي للمدافعين عن العقيدة.

يعد الرباط (Ribat) خير مثال⁽¹⁵⁾، لأنه كان في الوقت نفسه مكان عبادة، ومقر الحامية ومركز عمليات ضد الكفار، أو الهرطقة (les hérétiques). يمكن إقامة الرباط في أي مكان على الساحل أو في الأراضي الداخلية مثل رباط «تازة»، وفي كل مكان يفرض الدفاع عن العقيدة.

كان رجال الدين - الجنود الذين يشغلون هذه الرباطات (Ribats) يتدربون على القتال، ويتعلمون

(15) الرباط في شكله الأول، مربع مدعم بقلع، مستنسخاً بأمانة نموذج التحصينات البيزنطية. انظر: Alexandre Lezine, *Le Ribat de Sousse: Suivi de notes sur le ribat de Monastir*, notes et documents; 14 (Tunis: Impr. La Rapide, 1956), et Georges Marçais, «Les Ribât de Sousse et de Monastir d'après A. Lezine,» *Les Cahiers de Tunisie*, no. 13 (1956), pp. 127-135.

يظهر لي إن الدراسة الأكثر دقة حول أربطة الغرب هي تلك التي أقامها مارسى. انظر: Georges Marçais, *La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen Âge* (Paris: Aubier, Editions Montaigne, 1946), pp. 395-450.

أصول الدين (Orthodoxie) الأكثر صرامة. ويُعدُّ القرن التاسع العصر الذهبي للرباطات (Ribats) في أفريقية، حيث تضاعف عدد هذه المؤسسات الدينية للأمرء الأغالية من طرابلس إلى بنزرت، وبخاصة على سواحل المَزايق القديمة (Byzacene)، وأشهرها، رباط المنستير (في اعتقادهم يكفي المراقبة ثلاثة أيام لكسب الجنة)، الذي بُني سنة 796م، ورباط سوسة الذي بُني سنة 821م، تركزت آخر الرباطات في الطرف المقابل لبلاد المغرب على ساحل المحيط الأطلسي، لضمان الدفاع عن الإسلام في المجال العسكري، وفي المجال الديني الخالص، وفي الوقت نفسه ضد اللصوص النورمان، وضدُّ الهراطقة البرغواطين (Bargwarta). ومن الرباطات المتأخرة ذلك الذي أسسه السلطان الموحي يعقوب المنصور، الذي سيصبح عاصمة المملكة الشريفة محتفظاً باسم «الرباط»، وقد أكمل مع رباطات أرسيل (Arcila) في الشمال، وآسفي (Safi) وكوز (Qoūz)، وبخاصة رباط ماسة (Massat) في الجنوب خط الدفاع الساحلي للمغرب الأقصى.

هؤلاء المرابطون هم في الوقت نفسه زهادٌ ورجال عبادة، لكنَّهم يعرفون التحول عند الضرورة إلى مُصلحين مُتحمسين وفعالين، مثل أولئك الذين ينتمون إلى قبيلتي لمتونة (Lemtouna) وجزولة (Guezoula) الصنهاجيتين من الصحراء الغربية، حيث أسَّسوا بقيادة الشيخ عبد الله بن ياسين رباطاً في جزيرة سينغالية، في بداية القرن الحادي عشر، وكانوا أصل الإمبراطورية المرابطية (l'empire Almoravide)، التي يعود اسمها إلى تحريف إسباني لكلمة «المرابطون».

فقدَ الرباط في المناطق غير المهذبة خاصيته العسكرية، فأصبح مقراً لرجال دين محترمين جداً، لكن من المبالغة تشبيههم بالجماعات الدينية المسيحية، فقد تنظمت في مراحل لاحقة، بالاعتماد على مراكز دراسة العلوم الدينية، مجموعات تعرف بالزوايا، التي تُعدُّ وريثةً الرباطات القديمة. اختلطت هذه الحركة الجديدة في أغلب الأحيان مع التصوف الشعبي، فكانت المرابطية (Maraboutisme)، وهو اشتقاق آخر من كلمة الرباط، وساهمت هذه الحركة الجديدة إلى حدٍ كبيرٍ في إتمام أسلمة الأرياف المغربية، مقابل تنازلاتٍ ثانويةٍ لبعض الممارسات السابقة للإسلام، التي لا تمس بعقيدة المؤمن.

رغم كل هذه العوامل وُجدت مناطق من بلاد البربر لم يدخلها الإسلام إلا مؤخراً، ليس وسط المجموعات المتماسكة للمستقرين الجبلين، فهؤلاء أدوا بسرعة - على عكس ما هو متوقع - دوراً مهماً في الإسلام المغربي، مثل كتامة من بلاد القبائل الصغرى، ومصمودة من جبل الأطلس المغربي، بل عند البدو الرحل الكبار في الهوقار البعيد والصحراء الجنوبية، ويبدو أنَّ الطوارق، إذا صدقت الرواية، عرفوا أسلمةً مبكرةً جداً، قام بها الصحابة (رفقاء النبي) منذ أيام الفتح الأولى، لكن هذه الأسلمة إذا لم تكن أسطورية، لم يكن لها أي نتائج، لأنَّ العادات الوثنية استمرت قائمةً حتى أعاد الدعاة إدخال الإسلام إلى الهوقار، من دون أن يُحقِّقوا نتائج كبيرة، حيث يظهر أنَّ الأسلمة الحقيقية لم تتم إلا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، ولا نزال نجد بلدًا ناطقًا بالبربرية لم يُسلم أبداً، وهو جُزر كناري التي بقي سكَّانها الأوائل «الغوانش» (Guanches)⁽¹⁶⁾، وثنيتين حتى غزو النورمانديين والإسبان في القرنين 14 و15 م.

(16) يعد توسيع اسم الغوانش (Guanches) لكل سكان جزر الكناري، مبالغة لغوية، لأنه في الأصل تعني عبارة غوانش (Guanche/Guan-chinec) سكان تنرفي (Tenerife)، Espinosa, *Historia de nuestra Senora de Candelaria*, (Tenerife, 1962)، يظهر أن كلمة غوان (Guan) تقابل بربري، ووان (Wan) تعني «الذي ل...»

لم تقضِ أسلمة البربر مباشرةً على كل آثار المسيحية في أفريقيا، فالجغرافيون والإخباريون العرب كانوا كتومين جداً في شأن بقاء كنائس أفريقية لبعض القرون بعد الغزو واعتناق البربر الإسلام بصورة مكثفة، حيث لم يهتم المؤرخون بهذا الموضوع إلا حديثاً.

كانت الممالك الرومانية-الأفريقية التي تكونت خلال الحقبين الوندالية والبيزنطية في أغلبها مسيحية، فالإمبراطور ماستيس (Masties) أعلن مسيحيته⁽¹⁷⁾، وكان ملك الأوكتامي (Ucutamani) الذين هم كتامة عند الكتاب العرب، يحسب نفسه «خادم الرب» (Servus Dei)⁽¹⁸⁾، كما كان الحكام الذين بنوا الجدارات (Djedjar) الضخمة، وهي معالم جنائزية بجهة فرندة⁽¹⁹⁾ مسيحيين كذلك، ومنهم على الأرجح ماسونة (Masuna) «ملك المور والرومان» بموريطانيا في نحو 508م، وماستيناس (Maŕstinas) وهو أمير موري آخر، يحتمل أنه سك عملة نحو عام 533م⁽²⁰⁾. ولم يبقَ على الوثنية إلا بعض الزعماء الرُّحل مثل تيرنا (Terna) الذي كان يعبد الثور غورزيل (Gurzil)⁽²¹⁾، فكلُّ شيءٍ إذاً يُشير إلى أنَّ جزءاً كبيراً من السكان البربر القدماء الموجودين في المقاطعات القديمة للإمبراطورية الرومانية تنصروا في القرن السادس.

تركت المدن الأثرية أكبر عددٍ من الشهادات على ذلك، فيجب ألا نستغرب من وجود كنائس فسحجة ومتعددة، ومقابر، ونقوشٍ جنائزية، وبخاصة المجموعة الرائعة لوليلي (فوليبليس / Volubilis) البعيدة، التي تغطي الجزء الأول من القرن السابع (595/655م)، ونقيشة ألتافا (Altava) الأقدم قليلاً (القرن الخامس)، وكذلك نقيشات بوماريا (Pomaria/تلمسان)، وألبولاي (Albulae)، وهي مدن كانت جزءاً من مملكة ماسونا، ويجب ألا نستنتج أن السكان الحضر فقط أصبحوا مسيحيين، لأنَّ عددًا كبيراً من البلدات المتواضعة في نوميديا، التي لم تكن في الحقيقة إلا قرى كبيرة، تملك كنائسها، وهو ما تبرزه نصوصٌ ثمينةٌ مثل نص بيكلار (Jean de Biclار)⁽²²⁾، الذي يعلن تنصّر قبائل بقيت وثنيةٌ مثل الماكورتاي (Maccuritae) في سنة 570م⁽²³⁾. هل يجب أن نستغرب مما يؤكده البكري أنَّ البربر كانوا في الحقبة البيزنطية يعتنقون الدين المسيحي؟

Carcopino: «Encore Masties l'empereur inconnu,» *Revue africaine*, tome 100 (1956), pp. 339-348, et (17)

«Un empereur maure inconnu,» pp. 94-120

C.I.L.VIII, 8379; 20216.

(18)

(19) M. R. de La Blanchère, «Voyage d'étude dans une partie de la Maurétanie : انظر في ما يتعلق بالجدار، Césarienne,» *Archives des missions scientifiques et littéraires*, vol. 3, série, tome 10 (1883), pp. 1- 131, et Stéphane Gsell, *Les Monuments antiques de l'Algérie* (Algeria: Fontemoing, 1901), tome 2, pp. 418-427.

وخاصة رسالة ف. خدة (Aix , 1974)، التي توجت عمليات كشف مهمة وحفريات.

P. Grierson, Mathasuntha or Mastinas a reattribution, *Numismatic chronicle* ,6° serie , XIX, 1959, (20) pp. 119-130

Corripus, Johannide, II, 106 et sq

(21)

Johanes Biclarensis, édition Mommsen, Monumenta germ. hist. Script. Antiq., XI, 1, et Diehl, (22)

$$(22)$$

L'Afrique Byzantine: Histoire de la Domination Byzantine en Afrique (533-709), pp. 327-328.

(23) على عكس ما كان يعتقد دباهل (Diehl)، لا يظهر أن الماكورتاي (Maccuritae) موريسن. حيث تقدمهم زرافة

إلى بازيوس (Basileus) يدفعنا إلى تحديد موطنهم في أفريقيا الشرقية عوض موريطانيا القيصرية

إنَّ الإبقاء على طوائف مسيحية في أوج المرحلة الإسلامية، قرونًا متعددة بعد الغزو، أمرٌ لا يشك فيه اليوم، حيث تُضاف إلى النقوش المكتشفة (Epigraphiques)، مثل النقوش الجنازية المشهورة للقيروان المؤرخة في القرن الحادي عشر⁽²⁴⁾، وتلك المتعلقة بالقبور المسيحية لعين زاره (Ain Zara) وإنجيلة (En Ngila) بطرابلس⁽²⁵⁾، يُضاف إليها التعاليق على نصوصٍ ظلت حتى اليوم مهملةً، فقد أبرز لويكي (T. Lewiki) وجود طائفةٍ مسيحيةٍ كبيرةٍ بين الإباضيين، أولاً في عهد الملكة الرسمية بتيهت، ثم بورقلة⁽²⁶⁾، كما نعرف أسقفية كستيلية (Qastiliya) جنوب تونس، في حين تحتفظ دائرة الختم البابوية بمراسلات بين البابا غريغوار السابع مع أساقفة أفارقة تعود إلى القرن العاشر⁽²⁷⁾، ويعترف هادي إدريس (H. R. Idriss) بالإبقاء على الاحتفال بالأعياد المسيحية في أفريقية في العهد الزيري⁽²⁸⁾، ويذكرنا دي فورغ (Dufourg) بالاعتماد على نص للبكري بوجود سكانٍ مسيحيين وكنيسةٍ بلمسان في القرن العاشر، حتى إنَّه يقترح العثور على إشارةٍ لحجٍ مسيحيٍّ إلى الأربطة في المدينة المدمرة شرشال-قيصرية⁽²⁹⁾، وقد ربط الكاتب نفسه، بحق، بقاء اللغة اللاتينية الأفريقية (اللاتيني-الأفريق / Al Afāriq Al -latini) مع بقاء المسيحية⁽³⁰⁾.

والظاهر أن اختفاء آخر طائفةٍ مسيحيةٍ كان في القرن الثاني عشر، أو أكثر من ذلك، ويبدو أنَّ هذا الانقراض يعود سببه إلى الاضطهاد أكثر منه إلى الاختفاء الطبيعي، فالخلفاء الموحدون كانوا غير متسامحين كليةً بعد الاستيلاء على تونس، فقد منح عبد المؤمن في سنة 1159م، اليهود والمسيحيين الاختيار بين اعتناق الإسلام أو الموت بالسيف، وقد تفاخر حفيده أبو يوسف يعقوب المنصور في آخر القرن بعدم بقاء أي كنيسةٍ في دولته⁽³¹⁾.

(24) Amar Mahjoubi, «Nouveau témoignage épigraphique sur la communauté chrétienne de Kairouan au XIe siècle», *Africa*, vol. 1 (1966), pp. 87-96.

(25) Paul Albert Février, «Evolution des formes de l'écrit en Afrique du nord à la fin de l'antiquité et durant le haut moyen âge», *Academia dei lincei*, no. 105 (1968), pp. 211-216, et G. Gualandi, «La Presenza cristiana nell' Ifriqiya: L'Area cimiteriale di En-Ngila (Tripoli)», *Félix Ravenna*, CV-CVI (1973), pp. 257-259.

(26) Tadeusz Lewicki, «Une communauté chrétienne dans l'oasis de au Xe siècle», *Études maghrébines et soudanaises*, vol. 1 (1976), pp. 79-90,

(27) Christian Courtois, «Grégoire VII et l'Afrique du nord», *Revue historique*, tome 195 (1945), pp. 97-122 et 193-226.

(28) H. R. Idriss, «Fêtes chrétiennes célébrées en Ifriqiya à l'époque ziride (IV siècle et l'Hégire-X° siècle après J.C.)», *Revue africaine*, t. 98 (1954), pp. 221-276

(29) Dufourcq, «La Coexistence des chrétiens et des musulmans dans Al-Andalus et dans le Maghrib du Xe siècle», pp. 209-234.

(30) Tadeusz Lewicki, «Une langue romane oubliée de l'Afrique du Nord : observations d'un arabisant, » *Rocznik orientalistyczny*, tome 17 (1953), pp. 415-480, et T. Canard, «Les travaux de T. Lewicki concernant le Maghreb», *Revue africaine*, tome 103 (1959), pp. 356-371.

(31) Dufourcq: «La Coexistence des chrétiens et des musulmans dans Al-Andalus et dans le Maghrib du Xe siècle», et «Berbérie et Ibérie médiévales: Un Problème de rupture».

رابعاً: أليات التعريب

اتبع التعريب طرائق أخرى رغم أنه مُهدّد له بإجبارية نُطق بعض الجمل الأساسية (الشهادتان) عند اعتناق الإسلام. كانت عملية التّعريب اللّغوية والثقافية في المرحلة الأولى (من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر) حضرية أساساً. لذلك احتفظت الكثير من المدن المغربية القديمة، مثل: القيروان، وتونس، وتلمسان، وفاس، بلغة كلاسيكية نوعاً ما، كذكرى لعملية التعريب الأولى، هذه العربية الحضرية التي تشبّعت بتركيبات مختلفة مستمدة من البربر، استمرت قائمة بحسب مارسى (W. Marçais) لدى الشيوخ من سكان الأرياف المستقرين، مثل سكان الساحل التونسي، أو المنطقة الساحلية القسنطينية، وكذلك سكان ترارة (Traras) وجباله (Jebala) في الريف الشرقي، مع العلم أن هذه الجهات الساحلية مثلت بوابة العواصم الجهوية القديمة المُعرّبة منذ زمنٍ طويل⁽³²⁾.

في أماكن أخرى، اكتسحت هذه اللغة القديمة - التي نجهل مدى انتشارها - لغة أكثر شعبية، هي العربية البدوية التي تبرز نوعاً من الوحدة تمتد من الجنوب التونسي إلى وادي الذهب، مع الاتجاه نحو الشمال، بسهول الجزائر الوسطى والقطاع الوهراني والمغرب، هذه العربية البدوية أُدخِلت في القرن الحادي عشر من طرف القبائل الهلالية، لأنها في الحقيقة، هي التي عزّبت جزءاً كبيراً من البربر.

ولفهم الوصول غير المنتظر لهذه القبائل العربية البدوية، يجب أن نعود إلى القرن العاشر، في الوقت الذي كانت تجري، في المغرب الأوسط أولاً ثم في أفريقية، مغامرة مدهشة ومعروفة جيداً، وهي وصول الفاطميين إلى الخلافة. وعندما كان البربر الزناتيون يَبْسُطون نفوذهم تدريجياً على السهول العليا، احتفظ البربر المحليون الصنهاجيون بالأراضي الجبلية للجزائر الوسطى والشرقية. وفي هذا الوقت استقبلت كُتامة إحدى القبائل الصنهاجية التي كانت تتمركز منذ العصر الروماني في بلاد القبائل الصغرى⁽³³⁾ أحد المبشرين الشيعة، وهو أبو عبد الله الذي كان يُبشّر بقدوم الإمام المهدي المنتظر المنحدر من علي وفاطمة. استقر أبو عبد الله في البداية في تافروت (Tafrouit) بمنطقة ميله، حيث نظّم جماعة تضمّ مؤيديه الأوائل، ثم حوّل إيقجان (Ikdjan) الواقعة شرق جبال البابور، إلى مركزٍ محصّن. لقد ظهر كاستراتيجي بارع وقائد فذ، إذ استولى على سطيف ثم بجاية، وقسنطينة، وفي آذار/ مارس 909م، أصبح الشيعة سادة القيروان، وأعلنوا عبيد الله الفاطمي إماماً لدولتهم، وهو لا يزال أسيراً في الطرف الآخر من المغرب الأوسط بالتحديد في سجلماسة البعيدة، وقد حرّره حملة كُتامية بقيادة أبي عبد الله الذي لا يكل؛ وأدخلته منتصراً إلى القيروان في كانون الأول/ ديسمبر (909م)، مدمراً في طريقه إمارات الخوارج، ونجحت الأسرة الفاطمية المنحدرة من عبيد الله في وقتٍ

Marçais, «Comment l'Afrique du nord a été arabisée», pp. 6-17.

(32)

(33) رغم الحذر المبالغ فيه لدى البعض، يصعب رفض هوية الكتامين، الأوكتامي (C.I.L., VIII,8379; ((cutamii) والكوداموسيو (Koidoamousioi) لبطليموس (Ptolémée) الذي احتلوا نفس المواقع عبر القرون. انظر: G. Camps, «Une frontière inexpliquée, la limite de la Berberie orientale de la Protohistoire au moyen âge.» *Melanges offerts à Jean Despois Maghreb et Sahara* (1973), pp. 59-67, et Lucien Golvi, *Le Magrib central à l'époque des Zirides: Recherches d'Archéologie et d'Histoire* (Paris: Arts et métiers graphiques 1957), pp. 23-26 et 51.

ما في السيطرة على الجزء الأكبر من شمال أفريقيا، لكن ثوراتٍ عنيفةٍ هزت البلاد، أخطرها كانت ثورة الخوارج التي قادها مخلد بن كيداد المعروف بأبي يزيد «صاحب الحمار»، لكن الفاطميين أنقذوا مرةً أخرى بعد تدخل صنهاجيي المغرب الأوسط بقيادة زيري بن مناد، لذلك ترك الفاطميون بعدما نجحوا في غزو مصر بمساعدة صنهاجة، وبعد أن أقاموا عاصمتهم الجديدة القاهرة (973م) حكم المغرب لمساعدتهم بلكين بن زيري؛ بهذا القرار الذي يعتبر صائباً؛ تولّت حكم البلاد سلالة بربرية.

حدثت في عهد هذه السلالة أسوأ كارثةٍ عرفها المغرب خلال مدة ثلاثة أجيال، فقد قطع الزيرون روابط تبعيتهم للخليفة الفاطمي، وفي سنة (1045م)، تخلّى المعز عن المذهب الشيعي الذي لم تقبله أغلبية رعيته، وأعلن ولاءه للخليفة العباسي ببغداد، ولعاقبة هذا الانشقاق قدّم الفاطميون المغرب إلى قبائل عربية كثيرة الشغب، نزحت من سورية وشبه الجزيرة العربية، واستوطنت بسايس في صعيد مصر، حيث عاشت حياة البداوة، وقد ارتبطت بعض هذه القبائل بجدٍ مشتركٍ، هو: «هلال»، ومنه جاء اسم: «الغزوة الهلالية»، الذي صار يُطلق على هذه الهجرة الشرقية الجديدة نحو شمال أفريقيا.

دخل بنو هلال، الذين تبعهم بعد وقتٍ قصيرٍ «بنو سليم»، إلى أفريقية سنة 1051م. في الحقيقة، إنّ إحصاء هذه القبائل وفروعها عمليةٌ طويلةٌ جداً، ولكن معروفةً نسبياً بفضل رواية ابن خلدون والتراث الشعبي القائم على الرواية الشفوية التي لا تزال حيةً حتى اليوم، وهي أغاني ملحمةٍ معروفةٍ باسم: «تغريبة بني هلال» (مسيرة بني هلال نحو الغرب).

وجدت مجموعتان أساسيتان: الأولى متكونة من قبائل زغبة وأتيج ورياح وجشم وربيعه وعدي، وهي تتصل ببني هلال، والمجموعة الثانية تكونت من بني سليم، وقد أُضيف إلى هذه الأمواج من الغزاة، بعد بضع العشرات من السنين مجموعة من العرب اليمنيين، وهم «المعقل» الذين اتبعوا طريقاً خاصاً بهم حيث توجهوا أكثر نحو الجنوب، فوصلوا إلى جنوب المغرب والصحراء الغربية. ويبدو أنّ قبائل يهوديةً بدويةً رافقت هؤلاء البدو، وساهمت في تقوية المجموعات اليهودية بالمغرب⁽³⁴⁾، تلك المجموعات التي ينتمي أغلبها إلى أصل زناتي.

إنّنا نخطئ إذا تصوّرنا أنّ تلك القبائل العربية وصلت مثل جيشٍ زاحفٍ احتل الأرض على نحوٍ دقيقٍ، وخاض حرباً لا ترحم ضد الزيريين، ثم أبناء عمومتهم الحماديين الذين أسسوا مملكةً متميزةً في الجزائر، كما أنّه من الخطأ الاعتقاد بحدوث صدامٍ شاملٍ أو نزاعٍ ذي طابعٍ عرقيٍ عنصريٍ أو وطني بين العرب الغزاة والبربر، فالقبائل التي دخلت المغرب احتلت الأراضي المفتوحة وكانت تجمع قواتها للاستيلاء على المدن التي كانت تنهبها بصورةٍ منهجية، ثم تتفرق من جديدٍ ناقلةً النهب والخراب بعيداً.

لم يتردد أمراء البربر الزيريون والحماديون، وبعد ذلك الموحدون ثمّ المرينيون، في استعمال القوة العسكرية التي كانت متوافرةً دائماً، والمتكوّنة من هؤلاء البدو الرُّحل، الذين كانوا يتوغلون تدريجاً في الأرياف المغربية.

Lucienne Saada, «Un type d'archive les chansons de geste,» pp. 25-38, et Camps, «Réflexions (34) sur l'origine des Juifs des régions Nord-Sahariennes,» pp. 57-67 both in: Abitbol, ed., *Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb*.

فكّر الحكام البربر، منذ وصول العرب البدو، في استعمال هذه القوة الجديدة في صراعاتهم الداخلية، وهكذا بعيداً من الانزعاج من دخول الهلاليين، بحث السلطان الزييري عن التحالف معهم لمحاربة أبناء عمومته الحماديين، وقدّم إحدى بناته زوجةً إلى شيخ قبيلة رياح، لكن هذا لم يمنع هؤلاء العرب من إلحاق الهزيمة بالجيش الزييري مرتين، في سنة 1050م في حيدرة، وفي سنة 1052م في القيروان، ولن يطول الوقت لتحتل أفريقيا وتسقط في الفوضى.

استغل بعض الزعماء العرب الفرصة لاقتطاع ممالك صغيرة المساحة، كان زوالها السريع في مستوى مساحتها الصغيرة، مثل إمارات قابس وقرطاجة منذ أواخر القرن الحادي عشر. كما حصل الحماديون، بصورة موازية، على مساعدة الأتبيج الذين حاربوا أبناء عمومتهم رياح، الذين كانوا بدورهم يحاربون الزييريين.

ساعد تشابه نمط الحياة بين العرب والبربر على الاتحاد فيما بينهم، فكان مغرباً بالنسبة إلى البدو الرحل البربر الادعاء أنّهم عربٌ، لكسب الاحترام ونيل مكانة الغازي، وقد وصل الأمر أحياناً حتى ادعاء نسب «شريف» بمعنى الانتساب إلى الرسول.

تجمّع بنو هلال في سنة 1152م، بعد مرور قرنٍ من وصول أولى المجموعات البدوية إلى المغرب، للتصدي لقوة الموحيدين الصاعدة، التي كانت تسيطر على المغرب الأقصى والجزء الأكبر من المغرب الأوسط، لكن الأوان كان قد فات، فقد سُحقوا في معركة سطيف، من طرف جيش الموحيدين، لكن المفارقة أن هذه الهزيمة لم توقف توسعهم في المغرب كما كان متوقعاً، بل غيرت السياق فقط، لأنّ الموحيدين خلفاء عبد المؤمن لم يتردّدوا في استعمالهم ضمن وحداتهم القتالية، والحادث الأكثر خطورة بنتائج، هو أمرهم بإبعاد عدّة فروع من قبائل رياح والأتبيج وجشم إلى مقاطعات عديدة بالمغرب الأقصى، مثل الحوز والسهول الأطلسية، وكان من نتائج ذلك أن عُرّبت هذه المناطق.

تحصّل الحفصيون، في الوقت الذي انهارت فيه الإمبراطورية الموحدية، على استقلالهم في أفريقية، وضمنوا مساعدة قبيلة الكعوب (Kooûb) أحد الفروع المهمة لبني سليم. في الحقبة نفسها أسّس يغمراسن الزناتي، مملكة بني عبد الواد في تلمسان بدعم من عرب زغبة، وهو نفس التاريخ الذي طرد فيه بنو مرين، وهم بربر زناتيون، آخر ملوك الموحيدين من فاس (1248م)، واعتمدت السلالة الجديدة على أسر عربية رحّلت إلى المغرب من طرف الموحيدين، ولأكثر من قرنٍ كان المخزن المريني يجند من قبيلة الخلط (Kholt).

تسببت المجموعات العربية، في الأماكن الجديدة التي أدخلت إليها، من دون إرادتها أحياناً، أو نُصبت على رأس سكانٍ مزارعين لم يستطع نمط معيشتهم مقاومة نهبهم طويلاً، في تدهور الأرياف. لكن رغم أنهم نهبوا القيروان والمهدية وتونس وأهم مدن أفريقية، ورغم أنّ ابن خلدون وصفهم بجيش من الجراد المدمر لكل شيء في طريقه، كان بنو هلال وبنو سليم، وفيما بعد بنو معقل، أكثر خطراً بإدخالهم عوامل الفوضى إلى المغرب من نهبهم.

إنها حكاية غريبة، وفي الوقت نفسه رائعة، تلك المتمثلة بالتحول العرقي والاجتماعي لملايين السكّان من البربر ببعض الآلاف من البدو، فعلاً، ومن دون مبالغة في الأهمية العددية لبني هلال، ومهما كان عدد الذين يعتقدون أنّهم ينحدرون منهم، فقد كانوا عند ظهورهم في أفريقية وفي المغرب، بعض العشرات من الآلاف على أقصى تقدير، ولم ترفع المساهمات المتتالية لبني سليم ثم معقل الذين استقروا في جنوب المغرب العدد إلى أكثر من 100 ألف فرد من دم عربي، دخلوا شمال أفريقيا في القرن الحادي عشر، بينما كان عدد الوندال 80 ألفاً عندما عبروا مضيق جبل طارق للنزول بسواحل أفريقيا في شهر أيار/مايو 429م (وربما ضعف هذا العدد إذا كانت الأرقام المقدمة من طرف فيكتور دي فيتا (Victor de Vita) لا تعني إلا الرجال والأطفال الذكور)، وهذا يعني أنّ الأهمية العددية للغزوتين متساوية تقريباً، ولكن ماذا بقي من التأثير الوندالي في أفريقيا بعد قرنين من عبورهم؟ لا شيء؛ فقد أزلت الغزوة البيزنطية كلياً وببساطة الوجود الوندالي، ومن العبث أن نبحث عن المنحدرين منهم أو الذين يدّعون ذلك.

لنتأمل الآن في نتائج وصول العرب الهلاليين في القرن الحادي عشر؛ فقد عُرّبت معظم بلاد البربر، واعتُبرت الدول التي قامت في المغرب نفسها دولاً عربية، ولا يمكن تفسير هذا التعريب الثقافي واللغوي العميق بخصوبة بني هلال، ولا بإبادتهم البربر في السهول.

صحيح وجّه القبائل العربية في البداية ضربة جديدة إلى حياة الاستقرار بالتخريب والتهديد الدائم للبلاد المفتوحة، وهكذا تدعم العمل الهدّام للبدو الرحل «البربر الجدد» الزناتيين، الذين توغّلوا في أفريقيا ونوميديا منذ القرن السادس الميلادي، وقد أدمج هؤلاء البدو الرحل الزناتيون السابقون بالوافدين الجدد بسهولة من طرف الوافدين الجدد، وهكذا كانت الوحدات البدوية العربية التي تتكلم اللغة المقدّسة، وتفتخر بها كثيراً، بعيدة من أن تذوب ثقافياً في الكتلة البربرية البدوية، بل حدث العكس، حيث جلبتها وتبنتها.

ساعد تشابه نمط الحياة بين العرب والبربر على الاتحاد فيما بينهم، فكان مغرباً بالنسبة إلى البدو الرحل البربر الادعاء أنّهم عرب، لكسب الاحترام ونيل مكانة الغازي، وقد وصل الأمر أحياناً حتى ادعاء نسب «شريف» بمعنى الانتساب إلى الرسول. وما سهّل عملية الاندماج بين العرب والبربر حيلة قانونية: تعطي لأي شخص أو مجموعة تصبح تابعة لأسرة عربية، الحق في أن تحمل اسم القبيلة السيدة، وكأنّها عملية تبني جماعية، وقد نجحت هذه العملية لوجود ممارسات مشابهة لدى البربر أنفسهم، وما قامت به الكاهنة معروف، وهو تبني أسيرها العربي خالد، كإبن ثالث هو مثال جيد على هذا النهج⁽³⁵⁾.

إن تداخل المجموعات البربرية والعربية البدوية أو نصف البدوية كان قائماً إلى درجة أن الظاهرة

(35) عمليات التبني والتحالفات هذه مؤكدة في المغرب بمواثيق تازا (Tata) التي تقيم بين المجموعات روابط عائلية خيالية، والتي ينظر إليها بدرجة من القوة إلى درجة أن هذه القرابة تعتبر حقيقية، حتى إن الزواج ممنوع بين الطرفين المرتبطين بهذا العقد. هذه القرابة مؤكدة بحركات رمزية، وبخاصة ما يتعلق بتبادل الحليب (Colactation)؛ فخلال مأدبة تقارب يستهلك الكسكسي مسقي بحليب المرأة، وفي نفس الوقت تتبادل النساء اللواتي ترضعن بين المجموعتين رضعهم، انظر: Georges Marcy, «L'alliance par colactation (tâd'a) chez les berbères du Maroc central.» *Deuxieme congrès de la fédération des Sociétés savantes du Nord* (Alger: Société historique algérienne, 1936).

العكسية، أي تبرّج فروع عربية أو ادعائها ذلك سجلت أحياناً، نذكر كمثال على ذلك؛ وهذه ليست حالةً منعزلة؛ القبيلة العربية لبني محمد التابعة لأحد الأخماس (أونوبغي / Ounebgi) الذي ينتمي إلى كونفدرالية آيت عطا القوية⁽³⁶⁾.

انتشر التعريب في البداية وسط القبائل البربرية البدوية، وبخاصة الزناتيون، وكانت العملية كاملةً، حتى إنه لم يبق اليوم لهجاتٌ زناتيةٌ بدويةٌ، وتلك التي تتمتع بنوع من الحيوية لا يزال يتكلمها الزناتيون المستقرون سواء في الجبال (الونشريس)، أو في واحات الصحراء الشمالية (ميزاب).

عُرّبت المجموعات البربرية البدوية القوية مثل هواره بتونس الوسطى والشمالية كليةً قبل القرن الخامس عشر، واندمجت مع بني سليم، كما يشير إلى ذلك مارسي (Marçais)، فاكستبت تونس منذ تلك المرحلة خصائصها الإثنية واللغوية الحالية، إنها أكثر بلدان المغرب تعرباً⁽³⁷⁾، أما في المغرب الأوسط فقد أزيح بربر مجموعة صنهاجة، الذين هيمنوا لمدةٍ طويلةٍ، شيئاً فشيئاً من طرف القبائل الزناتية المُعَرَّبَة، أو على وشك أن تُعَرَّب، التي كان من بين ما قامت به، تأسيس مملكة بني عبد الواد بتملسان، بينما أبعد زناتيون آخرون - بنو مرين - آخر ملوك الموحيدين بالمغرب.

كما يوجد عامل تعريبٍ آخر لم يؤخذ في الحسبان من طرف مؤرخي المغرب إلا نادراً، وهو انقراض القبائل التي كانت تؤدي دوراً مهماً، فشهدت أعدادها تراجعاً بسبب المعارك المتواصلة أو الحملات البعيدة. لقد وجّهت الانتباه منذ بعض السنوات إلى حالة كُتامة من القبائل الصغرى، المتمركزة جيداً في منطقتها الجبلية، والتي ساهمت - كما أشرنا - في تأسيس الإمبراطورية الفاطمية، وقامت بحملاتٍ في كل الاتجاهات: أفريقية، سـجـلمـاسة، المغرب الأقصى ثم صقلية ومصر، كل هذا متقطع بتمرد غالي الثمن ضد الخليفة الذي نصّبه، وبالتالي شُتت الكتاميون في الحاميات وأبيدوا في الحروب، فاختفوا كما لو كانوا في فخ، وأصبح موطنهم الذي يمتد من جبال الباور حتى الحدود التونسية اليوم مُعَرَّباً بشكلٍ عميقٍ⁽³⁸⁾.

يُضاف إلى ذلك، التشابه في نمط العيش بين المجموعات البدوية الذي يُعد عاملاً قوياً للتعريب، فنحن نرى المناورات السياسية للحكام البربر الذين لم يترددوا في استعمال القوة العسكرية والحركة الكبيرة للوافدين الجدد (العرب) ضد إخوانهم من عرقهم، عن طريق الضغط المزدوج للهجرات الرعوية والأنشطة العسكرية المصحوبة بالنهب والحرائق أو السرقات.

إن انتشار البدو الرحل يتطابق من الآن فصاعداً في معظم أجزاء المغرب مع التعريب البدوي، وهو يمتد باستمرار مفسداً الدول ومزيلاً الحياة المستقرة بالسهول، بينما تنحصر المناطق الناطقة بالبربرية، وبخاصة في بعض التجمعات الجبلية.

(36) في ما يتعلق بتنظيم السلطة المعقد لكن حكيم جدا عند آيت عطا، انظر: David M. Dart, «Segmentary System and the Role of «Five Fifths» in Tribal Morocco», *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, vol. 3 (1967), pp. 65-95; M. Morin-Berbe et G. Trecolle, «Atta (Ait Atta)», *Encyclopédie berbère*, cahier no. 14 (Aix: édition provisoire, 1975),.

Marcy, «L'alliance par colactation (tâd'a) chez les berbères du Maroc central», p. 7. (37)

Camps, «Une frontière inexpliquée, la limite de la Berberie orientale de la Protohistoire au moyen âge», p. 65. (38)

خامساً: المفارقات المغربية

إن هذا المخطط كثير التجزئة ليكون دقيقاً في التفاصيل، حيث لا يمكن أن يحدث مثل هذا التفرع الثنائي مع الواقع البشري للمغرب، فالبدو ليسوا كلهم مُعَرَّبِينَ، إذ لا يزال يُوجد جهاتٌ واسعةٌ يجوبها البدو الرُّحل الناطقون بالبربرية، كل الصحراء الوسطى والجنوبية في ثلاث دول (الجزائر، مالي والنيجر)، تحت رقابتهم، وفي جنوب المغرب تحافظ الكونفدرالية المهمة لأيت عطا المتمركزة حول جبل «صاغرو»، على نصف بداوة بربرية بين المجموعات العربية لتافلات مهد السلالة الشريفة، والرقبيات البدو الرحل للصحراء الغربية الذين يدعون الانحدار من قبائل معقل العربية، كما يجب الأخذ في الحسبان البدو الرحل الصغار من مجموعة برابر (Braber) في الأطلس الأوسط، والتي تضم زيان (Zaïan) وبني مغيلد (Beni Mguild) وأيت سيغوشان (Aït Seghouchen).

البربرية إذاً ليست لغةً حكرًا على المستقرين فقط، وليست كذلك لغةً جبليةً حصريّةً، فجزيرة في مثل انبساط جزيرة جربة، وإقليم المدن الخمس (Pentapolis) المزابية، وواحات توات وقورارة، والسهول الفسيحة الساحلية التي يتردد عليها طوارق كال غري (Kel grès) وكال دنيك (Kel Dinnik) وأوليمدان (Oullimiden)، كلها مناطق ناطقة بالبربرية مثلها مثل الكتل الجبلية للمغرب أو جبال القبائل.

كذلك يجب عدم تصور أن كل العرب في المغرب بدو رحّل، فقبل مدةٍ طويلةٍ من الحقبة الفرنسية التي شجعت الزراعة والحياة المستقرة ولو بإقامة الأمن، كانت هناك مجموعة ناطقة بالعربية تعيش منذ قرونٍ حياةً مستقرّةً حول المدن وفي الأرياف الأكثر عزلةً، ويتجلى ذلك بخاصة في سكان القبائل الصغرى، ومجموع الكتل والجبال المتوسطة الساحلية للجزائر الشرقية وشمال تونس، كل هؤلاء الجبليين وسكان الهضاب مُعَرَّبُونَ منذ زمنٍ طويلٍ، لكن بما أنهم يعتمدون في عيشهم على الغابة وعلى زراعة قريبةٍ من البستنة والزراعة الشجرية، فهم عاشوا دائماً حياةً مستقرّةً بالاعتماد على تربية الأبقار، ويمكن ذكر حالاتٍ أخرى كثيرةٍ مماثلة في الريف الشرقي وفي الونشريس الغربي.

لكن هذا لا يمنع أن المناطق التي يتحدث أهلها بالبربرية اليوم، في المغرب أو على الأقل في الصحراء، تقع كلها في المناطق الجبلية، وكأنها استغلت كحصون وملجأ للسكان الذين تخلوا تدريجياً عن الأرض السهلية للبدو الرحل وأنصاف الرحّل وصغار مربّي الماشية؛ عرباً أو مغربيين. لهذا السبب ظهرت أفريقيا الشمالية في القرن التاسع عشر بوضع عمراني غير عادي؛ فالجبال والهضاب ذات التربة الفقيرة التي يشغلها فلاحون هي ذات كثافةٍ سكانيةٍ أكثر ارتفاعاً من تلك التي نجدها في السهول والأحواض ذات التربة الخصبة، والتي تجوبها مجموعات صغيرة من الرعاة.

كما نجد أن بعض المجموعات الجبلية غير متكيفة بشكلٍ جيدٍ مع الحياة الجبلية، وهو ما يدفعنا إلى البحث عن أصلها في أماكن أخرى، فبعض تفاصيل البستنة، وجهلها بالممارسات الزراعية الجبلية مثل الزراعة في المدرجات بالأطلس التلي، يجعلنا نفكر أن الجبال لم تكن فقط حصوناً قاومت التعريب، بل كانت أيضاً ملجأ حقيقيّة اجتمع فيها المزارعون الفارون من السهول التي تُركت لنهب البدو الرحل.

وإذا كانت الزراعة في المدرجات مجهولةً لدى مزارعي الجبال التلية (رغم أنها منتشرة في الدول

والجزر المتوسطية بكثرة)، فإنها على العكس مُتحكِّمٌ فيها جيداً، من طرف بربر الأطلس الصحراوي والسلاسل الجبلية المجاورة، وهذا منذ القديم⁽³⁹⁾.

إن البربر الذين يقيمون في جبال التل، مهما كان أصلهم، اضطهرهم عددهم المرتفع في أرضٍ فقيرةٍ وضيقةٍ إلى الهجرة. هذه الظاهرة ذات الأهمية في بلاد القبائل ليست حديثة، فهم مثل سكان الصافوا (les Savoyards) في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فقد عمل القبائل باعةً متجولين أو تخصصوا في بعض المهن بالمدن، وقد أحدث النمو الديمغرافي الناتج من الاستعمار وصولاً مكثفاً للجلبين الناطقين بالبربرية إلى السهول المستصلحة وإلى المدن. كان يُمكن لهذه الحركة أن تؤدي إلى الاستعادة اللغوية والثقافية على حساب اللغة العربية، لكن لم يحدث شيءٌ، على العكس كان البربري الذي يصل إلى بلد عربيٍّ مهما كان، قبائلي، ريفي، شلحي، شاي (أوراسي)، يتخلى عن لغته وأحياناً عاداته ليجدها عند عودته إلى بلده.

وتكوّن هذه الكتل البربرية مجموع السكان مهما كانوا مُعربين أم غير مُعربين، وما هو أكثر روعة أنها تتميز بالجاهزية والاستعداد، فبقدمهم إلى البلد السهلي أو إلى المدن يبقى جلبيو المناطق البربرية - الخزان الديمغرافي الكبير للمغرب - يساهمون في تنمية هذه الظاهرة المتناقضة المتمثلة في تعريب شمال أفريقيا، ولا تتوقف بلدان المغرب عن رؤية نسبة دمها العربي الذي هو ضئيل، ويزداد تقلصاً كلما عُرِّبوا ثقافياً ولغوياً □

هجرة الكفاءات المغربية عوامل الطرد والجذب، وانعكاساتها التنموية

محمد الصافي(*)

أستاذ باحث في التاريخ المعاصر

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء - المغرب.

مقدمة

بالرغم من أن مصطلح هجرة الكفاءات لم يظهر إلا في الستينيات من القرن الماضي، بيد أن هجرة العقول هي ظاهرة موجودة قدم الوجود البشري، حيث تشير الشواهد التاريخية المستقاة من بناء الحضارة الإنسانية إلى أن العالم شهد عبر العصور المختلفة انتقالاً للكفاءات بين المناطق المختلفة، كما يشير التاريخ الإسلامي في عصره الذهبي إلى أن الدولة الأموية والدولة العباسية كانتا مركزاً لاستقطاب الكفاءات الأجنبية من أعاجم وإغريق ورومان، حيث ساهم هؤلاء في إدارة شؤون الدولة بما فيها جباية الضرائب وأمور الخزينة وتصميم البناء. كذلك شهدت أوروبا خلال العصور الوسطى انتقالاً واسعاً للعلماء والباحثين والدارسين بين جامعاتها من الدول التي كانوا يتعرضون فيها للاضطهاد والتعسف، إلى الدول التي كانت تساند وتقدر وتكرم جهود العلماء والمفكرين في البناء الحضاري التنموي. ولا يزال عدد الكفاءات المهاجرة بين مناطق العالم المختلفة في تنام مطرد حتى يومنا هذا، بسبب استمرار عوامل طرد الكفاءات من الدول النامية، وعوامل جذب واستقطاب تلك الكفاءات في الدول المتقدمة. وهكذا فإن ظاهرة هجرة الكفاءات هي ليست وليدة القرن العشرين ومحصورة في منطقة معينة من مناطق العالم، بل هي موجودة قدم الوجود الإنساني، حيث شهدت البشرية موجات من الهجرة عبر العصور المختلفة، لكن الأمر الجديد في هذه الظاهرة هو تصاعد حدتها أولاً ومن ثم انعكاساتها الخطيرة على اقتصادات البلدان المصدرة لها، والتي هي في أمس الحاجة إلى تلك العقول في عملية البناء والتقدم والتنمية.

تُرجع الأدبيات المهمة بمسألة هجرة العقول والكفاءات أسبابَ هذا النوع من الهجرات إلى تشابك جملة من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية، ومنها ضعف أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات، وضعف المردود المادي إن وجد الاستيعاب، يضاف إلى ذلك انعدام التوازن في النظام التعليمي أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية مع عنصر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والإشكالات التي تعترى التجارب التنموية والتحديثية، وهناك أيضًا التعقيدات الإدارية

والتنظيمية وبعض التشريعات. وتبقى مسألة الحرية بمعناها السياسي والعلمي من أهم الإشكالات التي تعيق التفكير والبحث والكتابة والتأليف، وهي قضية أساسية لأنها تدفع بالبعض إلى الشعور بالغربة في بلدهم وبالتالي، فهم يسعون للهجرة سعيًا وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقرارًا.

إن أهم الهجرات الإنسانية القديمة التي تركزت حول مفهوم هجرة الكفاءات العلمية هو ما حدث في الحقبة ما بين 600 ق.م و 300 ق.م عندما هاجر الفلاسفة اليونان من بلادهم قاصدين أثينا. وكانت نتيجة تلك الهجرة هو ازدهار أثينا ورقي علومها.

كما أن مشكلة هجرة الكفاءات أو ما يطلق عليه البعض نزيف العقول، تستحق الدراسة المتعمقة لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة وبعض الأبعاد المسؤولة عن تشكلها، وكذا انعكاساتها على مستوى التنمية. من هنا تأتي هذه الورقة البحثية

لتطرح بدورها عددًا من التساؤلات حول أسباب هجرة الأدمغة والآثار السلبية المترتبة عنها بالبلدان المغاربية من خلال نموذج المغرب وتونس والجزائر، فضلًا عن سؤال مضمونه: ما العمل لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة في وقت أصبحت المعرفة العلمية قوة لا يستهان بها ولا تقل في تأثيرها وسطوتها عن القوى الاقتصادية أو العسكرية؟ وإلى أي مدى يمكن رؤية هجرة الكفاءات المغاربية عائقًا أمام عملية التنمية الشاملة؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتعلق بتشخيص الأسباب الدافعة إلى هجرة الكفاءات المغاربية إلى الدول المتقدمة، وخلق البدائل الموضوعية والعملية لتثبيت العقول والكفاءات في مواقعهم، بهدف الحد من آثار تلك الظاهرة على مستقبل الأجيال الواعدة، والعمل الدائم من أجل إنجاح التنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية وصولًا إلى الأهداف المنشودة.

سنستعين في دراستنا هاته بالمنهج التاريخي من خلال استعراض قضية هجرة أو استقطاب الكفاءات بكونها تمتد في ظهورها إلى جذور الماضي، إضافة إلى الاستعانة بالمنهج الوصفي القائم على الدراسات التحليلية، وذلك من خلال الاستفادة من مختلف الأدبيات التي حلت ظاهرة هجرة الكفاءات، في محاولة للوصول إلى رؤية شاملة حول معطيات هذه الظاهرة وواقعها وآثارها والكيفية التي يمكن من خلالها مواجهتها بالبلدان المغاربية.

أولاً: مفهوم هجرة الكفاءات وأنماطها

1- نظرة تاريخية على نشأة ظاهرة هجرة الكفاءات

تعد هجرة العقول والكفاءات العلمية والفنية من أقدم المسائل التي واجهتها البشرية، وقد خلقت هذه الهجرات تفاعلاً خلاقاً بين الحضارات منذ القدم، حيث انتقلت بعض اختراعات الصين إلى العرب، وبعد أن عمل العرب على تحسينها انتقلت بدورها إلى أوروبا، وهكذا. غير أن هجرة العلماء والفنيين من الوطن العربي إلى الدول المتقدمة لا تقاس بهذا المقياس، حيث تؤدي تلك الهجرات إلى البطء الشديد في عمليات التطوير العلمي والتحدي الاقتصادي والاجتماعي التي يطلق عليها بعض الباحثين مصطلح النقل المعاكس للتكنولوجيا، وعلى هذا الأساس سنلقي نظرة مختصرة عن نشأة هذه الظاهرة.

إن أهم الهجرات الإنسانية القديمة التي تركزت حول مفهوم هجرة الكفاءات العلمية هو ما حدث في الحقبة ما بين 600 ق.م و 300 ق.م عندما هاجر الفلاسفة اليونان من بلادهم قاصدين أثينا. وكانت نتيجة تلك الهجرة هو ازدهار أثينا ورفي علومها. وفي حقبة حكم الإغريق لمصر كذلك اتجهت الكفاءات العلمية إلى مصر، فقد عمل البطالسة في مصر على إنشاء مراكز البحث العلمي المتطورة، وقد تمخض عن ذلك الإنجاز بناء أكبر مكتبة علمية عرفها العالم، حيث قدر عدد المؤلفات والمخطوطات والمجلدات التي كانت بداخلها ما بين 500 و 700 ألف كتاب ومجلد، وقد قيل إن أعظم نتاج الإنسانية الفكري تم في السنوات ما بين 300 ق.م و 500 ق.م في الإسكندرية.

كما كان لبغداد مدينة السلام نصيب طيب في تبني سياسة استقطاب العلماء والمفكرين في زمن العباسيين، حيث أخذت توجهاتهم واهتماماتهم إلى رفع شأن العلماء والمفكرين من دون تمييز جغرافي أو مذهبي أو عرقي، وبهذا تمكنوا من وضع آلية ناجعة في استقطاب المفكرين والعلماء من مختلف بقاع الأرض إلى مدينة بغداد والاستقرار فيها⁽¹⁾.

إن تاريخ الحضارة العربية يشير باعتراز إلى ما قدمه المفكرون العرب وغير العرب في تقدم وازدهار الحضارة الإنسانية بكل مشاربها العلمية والثقافية، وإن كان العرب قد أخذوا عن اليونانيين أسس بدء نهضتهم العلمية فإن الأوروبيين مدينون للحضارة العربية ونهضتها العلمية في بدء نهضتهم. ومع نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر بدأت تظهر الجامعات في أوروبا، وقد بلغ عدد الجامعات العلمية المتخصصة فيها ما يقارب ثمانين جامعة في نهاية القرن الخامس عشر، وبعد قيام الثورة الصناعية وانتشارها أدت هذه الثورة إلى تنشيط حركة الهجرة بين فئة العلماء والمتقنين، كما كانت سبباً مباشراً في حدوث هجرة عالمية واسعة النطاق شملت معظم بقاع العالم طلباً في الاطلاع والمعرفة والتعلم.

وبدأت ظاهرة هجرة العقول العربية بشكل محدد منذ القرن التاسع عشر وبخاصة من سورية ولبنان والجزائر، حيث اتجهت الكفاءات العلمية السورية واللبنانية إلى فرنسا ودول أمريكا اللاتينية،

(1) زهور مناد، «مسألة الهجرة في العلاقات الأورو مغاربية: الرهانات والآفاق»، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004)، ص 23.

بينما اتجهت الهجرة من الجزائر إلى فرنسا، وفي بداية القرن العشرين ازدادت هذه الهجرة ولا سيّما خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي السنوات الخمسين الأخيرة من القرن الماضي هاجر من الوطن العربي ما بين 25 بالمئة و50 بالمئة من حجم الكفاءات العربية⁽²⁾.

2 - تعريف هجرة الكفاءات

تناولت الدراسات هذه الظاهرة منذ مطلع ستينيات القرن الماضي بمسميات مختلفة، منها: هجرة الأدمغة، استنزاف الكفاءات، هجرة الأدمغة، النقل المعاكس للتكنولوجيا، وقد ابتدعه البريطانيون للتعبير عن فقدانهم الكثير من المهندسين والعلماء والأطباء بسبب هجرتهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية فأطلقوا على هذه الظاهرة مصطلح «Brain Drain»⁽³⁾ أو «Brain Gain». فبين عامي 1961 و1972 فقدت دول الجنوب ما يقارب 300 ألف من العمال والكفاءات المتخصصة باتجاه الشمال، وفي عام 1990 أحصت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها قرابة 2.5 مليون من الكفاءات المهاجرة إليها قادمة من الدول النامية، وفي مقارنة بين ما تفقده بعض الدول النامية من مخزون كفاءاتها خلال نفس السنة تشير الإحصاءات إلى ما لا يقل عن 15 بالمئة من أمريكا الوسطى، و6 بالمئة من أفريقيا، و3 بالمئة من أمريكا الجنوبية، ثم 5 بالمئة من آسيا⁽⁴⁾.

لقد تعددت التعريفات الخاصة بهذا المصطلح من قبل الهيئات العالمية والمختصين بغية إعطائه القدر الكافي من الوضوح، وفي ما يلي بعض التعريفات الواردة في كثير من الدراسات:

- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو): تعدّ هجرة الكفاءات أنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي غير أنه يتميز بالتدفق باتجاه واحد من الدول الأقل تقدماً نحو الدول الأكثر تقدماً، وهي ما يطلق عليها البعض النقل المباشر للتكنولوجيا وهي أيضاً النقل المباشر لأحد عناصر الإنتاج والمتمثل في العنصر البشري⁽⁵⁾.

- كما يعرف إلياس زين هجرة الكفاءات: «بأنها نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية، كالأطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين والمرضات والاختصاصيات وكذا الاختصاصيين في علوم الاقتصاد والرياضيات والاجتماع وعلم النفس والتربية والتعليم والآداب والفنون والزراعة والكيمياء والجيولوجيا، ويمكن أن يشمل هذا التحديد الفنانين والشعراء والكتاب

(2) فاطمة مانع وفاطمة الزهراء خبازي، «هجرة الكفاءات العلمية وآثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية»، ضمن الملتقى الدولي حول «رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة»، جامعة شلف، الجزائر، 13 - 14 كانون الأول/ديسمبر 2011، ص 3.

(3) محمد الربيع، هجرة الكفاءات العلمية (الكويت: جامعة الكويت، الكويت، 1973)، ص 11.

(4) Frédéric Docquier et Hillel Rapoport, Migration du travail qualifié et formation de capital humain dans les pays en développement: un modèle stylisé et une revue de la littérature récente,» Economie internationale, vol. 4, no. 4 (2005), pp. 5 - 26.

(5) عصام خوري، هجرة الكفاءات العلمية العربية مع إشارة للجمهورية العربية السورية (دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 65.

والمؤرخين والسياسيين والمحامين وأصحاب المهارات والمواهب والمخترعين وشتى الميادين الأخرى، أي أصحاب الكفاءات والمهارات الجامعية العلمية والتقنية»⁽⁶⁾.

- وفي تعريف آخر يقصد بهجرة الكفاءات: «سفر أو نزوح أو هجرة الرجال والنساء المؤهلين تأهيلاً جامعياً سواء في داخل البلاد أو خارجها بمحض إرادتهم، أو طلبوا أو قصدوا ذلك طلباً للعمل والاستيطان أو الدراسة وعدم عودتهم بعد إتمام الدراسة»⁽⁷⁾.

- كما ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هجرة الكفاءات ظاهرة تشمل أيضاً خريجي الجامعات والكليات الذين يذهبون إلى الخارج لمدة محددة من الزمن للدراسة والتخصص، وكذا الزائرين الذين يمددون فترة زيارتهم وإقامتهم بالخارج.

- ويرى جاك غيار (Jacques Gaillard) أن مصطلح هجرة الكفاءات يستعمل للتعبير عن هجرة الأشخاص المؤهلين من دولهم الأصلية نحو دول المستقبل (هجرة الكفاءات الخارجية) وللتعبير أيضاً عن هجرة الأشخاص العلميين والتقنيين نحو قطاعات غير علمية داخل نفس الدولة (الهجرة الداخلية للكفاءات)⁽⁸⁾.

انطلاقاً من التعريفات السابقة يمكن أن نعرف هجرة الكفاءات الوطنية على أنها انتقال الأفراد أصحاب الكفاءات والمهارات العلمية والتقنية ومن دولهم الأصلية وإيرادتهم الكاملة، والمؤهلين تأهيلاً جامعياً في مختلف الاختصاصات العلمية والفكرية، أو الراغبين في مواصلة دراستهم سواء كان هذا الانتقال من أجل الإقامة الدائمة في دولة أخرى أو بصفة مؤقتة، إضافة إلى العمالة الماهرة والتقنيين العاملين في القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية.

ثانياً: هجرة الكفاءات المغاربية بين عوامل الطرد وعوامل الجذب

تختلف الأقطار المغاربية من حيث المقومات وطبيعة أنظمتها السياسية وكذا الإمكانيات المادية والبشرية التي تتوافر لدى كل دولة، وهي كلها متغيرات تؤثر بوجه أو بآخر في استقرار المواطنين أو ميلهم إلى الهجرة، واليوم وقد أصبحت ظاهرة الهجرة عموماً هاجساً بالنسبة إلى الدول والحكومات، بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى البحث عن العوامل المؤدية إلى حصد الكفاءات وأصحاب الاختصاص والمؤهلات بسبب الهجرة ممن يعدّون بحق طرفاً فاعلاً في مسار التنمية، ونحن ندرك تمام الإدراك أن البحث في العوامل المؤدية إلى تفاقم هذه الظاهرة يصب في صميم البحث عن الحلول المناسبة للحدّ من استمرارها ومن ثمّ التقليل من آثارها على عجلة التنمية، وعموماً يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية (قطرية) طارئة وأخرى خارجية (جاذبة).

(6) الياس زين، هجرة الأدمغة العربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972)، ص 13.

(7) بهاء الدين أحمد، «المتقنون والسلطة في عالما العربي»، العربي (الكويت) (تشرين الأول/أكتوبر

1999)، ص 121.

(8) Jacques Gaillard, *Coopérations scientifiques internationales* (Paris: L'institut français de recherche scientifique et de développement en coopération, 1996), vol. 7, p. 76.

1 - العوامل الطاردة للكفاءات (العوامل الداخلية)

ترتبط هذه العوامل بالظروف السائدة في الدول النامية، التي تقف في مقدمتها ظاهرة التخلّف بأبعادها المختلفة، ويمكن إيجاز عوامل دفع الكفاءات المغاربية للهجرة إلى الخارج بما يلي:

أ - البيئة السياسية

تمثل الدول المغاربية في مجموعها بيئة طاردة لكفاءاتها بسبب الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها أغلبية السكان، من انتشار البطالة، والفقر، وانتشار الأمية، ثم تدني مستوى الدخل الفردي بسبب التدني في مستويات التنمية.

يمثل الواقع السياسي عنصراً مهماً من العناصر المسببة للهجرة الكفاءات، وهذا ما يمكن ملاحظته في أغلب الدول النامية التي تعاني الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية، الأمر الذي يدفع ذوى الكفاءات والمهارات إلى الهجرة خارج الوطن، فمشكلة حقوق الإنسان لم تحل في العديد من الدول النامية، فضلاً عن قضايا حرية الرأي والتعبير التي تعاني التقييد والقمع، وهي مسائل ذات أهمية كبيرة يحتاج فيها الباحث إلى الحرية في البحث والتحقيق وتعيين المعطيات وإصدار النتائج، ويمثل الوطن العربي نموذجاً

صارخاً للهجرة بسبب الواقع السياسي، وخصوصاً بعد نكسة 1967، والحرب الأهلية اللبنانية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وسنوات الجمر في الجزائر في العقد الأخير من القرن العشرين، والاحتلال الأمريكي للعراق الذي ساهم في تهجير خيرة العقول العراقية من مختلف الاختصاصات العلمية⁽⁹⁾.

وينبغي أن يضاف إلى كل ذلك الأوضاع السياسية المزرية في الكثير من دول المنطقة المغاربية، ونخص بالذكر تونس التي شهدت في الفترة الأخيرة انفلاتاً أمنياً وموجة من العنف والتقتيل نتيجة الأحداث والثورات الأخيرة التي تعرضت لها المنطقة في ظل ما يسمى الربيع العربي⁽¹⁰⁾، إضافة إلى كل هذا يُعَدّ القمع والظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي إحدى قوى الدفع القوية عبر العالم الثالث بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة. فانتهاكات حقوق الإنسان تدفع إلى طرد لا الطاقة البشرية المتعلمة فحسب، بل إنها تُخرس الطاقة الدماغية أيضاً، فأعظم إسهام يقدمه شخص متعلّم إلى

(9) عبد القادر رزيق الخادمي، الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص 165.

(10) التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية (القاهرة: جامعة الدول العربية، إدارة السياسة السكانية والمغربين والهجرة، 2014)، ص 52.

مجتمعه هو قدراته النقدية والتحليلية، والقمع يجعل من المستحيل على الأفراد الإسهام الإيجابي بمواهبهم في تطور مجتمعاتهم⁽¹¹⁾.

إن الحديث عن الكفاءات الوطنية يخص فئة من المجتمع أكثر إدراكاً لحقوقهم المادية والمعنوية، وأكثر مراعاة للحقوق السياسية والفكرية التي تضمن للباحث حرية اختيار موضوع بحثه، هذه الحرية تمثل حجر الأساس لتطور البحث العلمي وازدهاره، كما أنها حق تضمنه قوانين النظام السياسي القائم بمؤسساته المختلفة.

ب - البيئة الاجتماعية

تمثل الدول المغاربية في مجموعها بيئة طاردة لكفاءاتها بسبب الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها أغلبية السكان، من انتشار البطالة، والفقر، وانتشار الأمية، ثم تدني مستوى الدخل الفردي بسبب التدني في مستويات التنمية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن هناك 27 في المئة من الحاصلين على الشهادات الجامعية في المغرب يعيشون تحت وطأة البطالة من مجموع 16 بالمئة من المعطلين من العمل⁽¹²⁾، هذا في وقت أضحى فيه القطاع الخاص المغربي المشغل الأساسي والأول بنسبة ما يناهز 6.76 بالمئة بالوسط الحضري، كما أن 60 بالمئة من خريجي معاهد ومدارس المهندسين يهاجرون إلى الخارج.

وقد سجلت نسبة البطالة 24.9 بالمئة لدى الشباب البالغين بين 15 و 24 سنة، مقابل 7 بالمئة لدى البالغين 25 سنة فما فوق. وتصل هذه النسبة في صفوف الحضرين منهم إلى 39.2 بالمئة و 9.9 بالمئة على التوالي، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019، كما أن معدل البطالة يرتفع بصورة ملموسة مع مستوى التكوين، حيث ينتقل من 3.1 بالمئة لدى الأشخاص من دون شهادة إلى 15.7 بالمئة لدى حاملي الشهادات، و 12.4 بالمئة لدى حاملي الشهادات المتوسطة و 21.6 بالمئة لدى حاملي الشهادات العليا.

وفي الجزائر بلغ معدل البطالة 11.7 بالمئة في أيلول / سبتمبر 2018 مقابل 11.1 بالمئة في نيسان / أبريل 2018، بزيادة 0.6 نقطة خلال هذه الفترة، لكنها بقيت مستقرة مقارنة بأيلول / سبتمبر 2017 (11.7 بالمئة أيضاً) حسب الديوان الوطني للإحصاءات. وفي ما يخص معدل البطالة لدى الشباب من الفئة العمرية 16 و 24 سنة فقد بلغ 29.1 بالمئة في أيلول / سبتمبر الماضي مقابل 26.4 بالمئة في نيسان / أبريل 2018. وبلغ معدل البطالة لدى هذه الفئة 24.6 بالمئة بالنسبة إلى الذكور و 51.3 بالمئة بالنسبة إلى الإناث. وبخصوص توزيع نسبة البطالة حسب الشهادات المتحصل عليها فقد وصل المعدل إلى نسبة 45.7 بالمئة من مجموع البطالين.

أما في تونس فقد شهدت نسبة البطالة ارتفاعاً إلى حدود 18 بالمئة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020 حسب المعهد الوطني للإحصاء، وتقدر نسبة البطالة في صفوف الشباب من 15 إلى

(11) مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص 18.

(12) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية (نيويورك: البرنامج، 2009).

24 سنة بـ 36.5 بالمئة وتتنوع على 37.3 بالمئة لدى الإناث و36 بالمئة لدى الذكور. وفي ما يتعلق بحاملي الشهادات العليا فقد ارتفع عدد المعطلين من العمل ليصل إلى نحو 285.4 ألف في الثلاثية الثانية مقابل 258.6 ألف خلال الثلاثية الأولى من سنة 2020، مسجلاً بذلك ارتفاعاً في حدود 26.8 ألف، وارتفعت بذلك نسبة البطالة لتصل إلى 31.2 بالمئة مقابل 28 بالمئة خلال الثلاثية الأولى من السنة الجارية.

وعموماً ترجع أسباب ارتفاع نسب البطالة بهذه الدول حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 إلى عدة عوامل أهمها:

- الانكماش الذي أصاب القطاع العام نتيجة الإصلاحات الهيكلية كما حدث في الجزائر وتونس، حيث كان يستوعب أكثر من ثلث القوى العاملة.

- فشل القطاع الخاص في توفير مناصب عمل نتيجة لصغر حجمه أمام القطاع العام من جهة، ثم ضعف أدائه من جهة ثانية.

- محدودية النظام التعليمي وعدم مساهمته للتطورات الاقتصادية الحاصلة في هذه الدول، حيث أهمل التركيز على خلق المهارات التقنية والمهنية التي تتطلبها المرحلة الجديدة.

**بفضل العلم والتكنولوجيا
استطاعت المجتمعات المتقدمة
أن تحقق نمطاً عالياً من الحركة
التنموية بعدما استبدلت الاعتماد
على المواد الأولية ووسائل
الإنتاج التقليدية بالمعلومات
والمعارف تحقيقاً لمجتمع
المعرفة، ونتج من ذلك اتساع
حجم فجوة البحث والتنمية بينها
وبين الدول النامية.**

ثم إن التفاوت في حدة الفقر بين الدول المغربية أثر بشكل مباشر في تفاقم نسب المهاجرين عموماً وهجرة الكفاءات على وجه الخصوص، حيث يقدر معدل الفقر بـ 15.2 بالمئة في تونس سنة 2019 حسب تقرير «تسريع الحد من الفقر في إفريقيا» الصادر عن البنك الدولي لسنة 2019، و17.1 بالمئة بالمغرب حسب «مؤشر الفقر متعدد الأبعاد» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2019، لتتعدى 38 بالمئة في الجزائر حسب تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان لسنة 2019. كما أن أزمة الزيادة في معدل عدد السكان وإن كانت

لا تعدّ عامل طرد في حد ذاتها، ولكن العواقب المتركمة عن هذا النمو ماضياً ومستقبلاً تزيد من التأثير في قرار الهجرة لدى الأفراد ذوي المهارات العالية، إضافة إلى التراجع في وتيرة التنمية بالمنطقة المغربية الذي أصبح يمثل دافعاً حقيقياً للهجرة بمختلف أشكالها وهجرة الكفاءات بخاصة. وتتميز هذه الدول بارتفاع معدل النمو السكاني فيها مقارنة ببعض دول الاستقبال، حيث نجد هذه النسبة تتراوح بين 1.06 و1.10 بالمئة في كل من الجزائر، وتونس، والمغرب، وليبيا حسب دراسة نشرت في العدد 52 من «دفاتر التخطيط» الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب

سنة 2018، بينما تتميز بالانخفاض في كل من فرنسا وكندا، حيث تتراوح بين 0.2 و1.4 بالمئة سنة 2028 رغم ارتفاع تعداد سكانهما⁽¹³⁾.

ويتجلى اعتبار النمو الديمغرافي دافعاً إلى الهجرة في كونه يرتبط بعلاقة عكسية مع وتيرة التنمية البشرية، فكلما كان معدل الزيادة في عدد السكان مرتفعاً كان عائقاً أمام تسارع تجسيد مخططات التنمية بمختلف مستوياتها، فيترتب عن ذلك تدني الظروف الاجتماعية (بطالة، ضعف الرعاية الصحية، مشكل الغذاء...)، كما أن انخفاض نسبة المواليد بالنسبة إلى دول الشمال يعدّ محفزاً لرسم سياسات من أجل جلب الكفاءات والعمالة الماهرة من دول الجنوب تفادياً للندرة في سوق العمل المتخصص، والحديث عن البيئة الاجتماعية يقودنا إلى التطرق إلى معدلي البطالة والفقر.

(1) معدل البطالة: تنتشر البطالة أكثر فأكثر بين شعوب الأقطار المغاربية وهي مؤشر واضح على عدم قدرة هذه الدول على امتصاص الزيادة السنوية لمن هم في سن العمل وعدم التحكم في سوق العمل، فقد وصل معدل البطالة في المغرب إلى 9.2 بالمئة (المنووبة السامية للتخطيط)، والجزائر 11.4 بالمئة (الديوان الوطني للإحصائيات)، وتونس 15.3 بالمئة (المعهد الوطني للإحصاء) على التوالي سنة 2019، حيث تشير الأرقام إلى وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل هجرة الكفاءات الوطنية، فالدول الأكثر تعرضاً لترئيف كفاءاتها هي تلك التي ترتفع بها معدلات البطالة، وانتقال العقول هنا إلى خارج أوطانهم قد لا يكون سببه بالضرورة الخشية من عدم إيجاد مكانتها في سوق العمل، بل قد يكون أبعد من ذلك، فتتعدى الأهداف الشخصية لهذه الكفاءات إلى الخوف على مستقبل أبنائهم المهني⁽¹⁴⁾.

(2) معدل الفقر: تتداخل عوامل متعددة مؤدية إلى الزيادة في عدد الفقراء في المنطقة المغاربية، منها ارتفاع معدلات البطالة واختلاف مستويات الدخل، والحديث عن معدل الفقر ينصرف إلى تحديد نسبة السكان الذين هم دون مستوى معيشي متفق عليه (اصطلح على تسميته خط الفقر) يمكننا استخدامه مقياساً لعدم الاستقرار الاقتصادي. واستناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي والإحصاءات الواردة في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2019، وباحتساب خط الفقر على أساس 1.90 دولار للشخص الواحد في اليوم، نجد أن عدد الفقراء في المغرب يقدر بـ 8 ملايين، ويبلغ في تونس مليوناً و700 ألف، بينما يبلغ المعدل 15 مليوناً في الجزائر سنة 2019.

ج- البيئة العلمية والثقافية

لا يختلف اثنان في أنه بفضل العلم والتكنولوجيا استطاعت المجتمعات المتقدمة أن تحقق نمطاً عالياً من الحركية التنموية بعدما استبدلت الاعتماد على المواد الأولية ووسائل الإنتاج التقليدية بالمعلومات والمعارف تحقيقاً لمجتمع المعرفة، ونتج من ذلك اتساع حجم فجوة البحث والتنمية

(13) علي طراح غسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة: دراسة في آثار العولمة والتحول العالمية (بيروت: دار النهضة العربية، 2004)، ص 87.

(14) تامر علي أحمد وأحمد عاطف طه حسين، «هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب: واقع مخيف وآمال ممكنة»، ورقة قدمت إلى ندوة «الشباب والهجرة»، تونس، 2012، ص 76.

بينها وبين الدول النامية ومنها البلدان العربية عموماً والمغربية على الخصوص، وسنحاول أن نركز على أزمة منظومة البحث والتطوير في هذه المنطقة انطلاقاً من رصد حقيقة هذه الأزمة من خلال ثلاث مؤشرات رئيسة هي:

(1) المؤشر الأول: انطلاقاً من مؤشر حجم ما تخصصه الدول المغربية من مواردها المالية من الدخل الوطني الخام للإنفاق على البحث العلمي، حيث تفيد الإحصاءات أن ما ينفقه المغرب في مجال البحث والتطوير (حسب تقدير مرصد التنافسية الدولية للاقتصاد المغربي) لا يكاد يتجاوز 0.3 بالمئة من الدخل الوطني الخام، وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بما تنفقه الدول المتقدمة (فاليابان مثلاً 2.8، مقابل 2.4 في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم 2 بالمئة في الاتحاد الأوروبي)، أما كل من تونس والجزائر فتشير الإحصاءات إلى أن قدر الإنفاق فيها على البحث العلمي لا يتعدى 1 بالمئة، وهي تمثل الحد الأدنى المقبول لنفقات البحث، وحتى هذه المبالغ الضئيلة تأتي بالدرجة الأولى من القطاع الحكومي، بينما تكاد تنعدم مساهمات الشركات الصناعية وباقي مؤسسات القطاع الخاص.

(2) المؤشر الثاني: ينطلق من الإنتاجية العلمية المتمثلة بالإنتاج في مجال البحث والتطوير من المنشورات والدراسات، فمنظومة البحث العلمي العربية عموماً ومنها الدول المغربية قد ميزها ركود غير مسبوق في مجال المنشورات والأبحاث العلمية مقارنة بباقي الدول المتقدمة، حيث تفيد إحصاءات 2018 أن مجموع المنشورات بلغ نحو 528,263 بحثاً في الصين بنسبة 20.67 بالمئة من مجمل الإنتاج العالمي، في حين بلغ المعدل 422,808 بحثاً في الولايات المتحدة بنسبة 16.54 بالمئة⁽¹⁵⁾، و622,000 بحثاً في الاتحاد الأوروبي، و98,793 بحثاً في اليابان، بينما بلغ 26,914 بحثاً في المغرب، و37,137 بحثاً في الجزائر، و48,417 بحثاً في تونس، ثم 2,902 بحثاً في ليبيا و300 بحثاً في موريتانيا⁽¹⁶⁾، أي أن مجموع ما أنتجته الجامعات والمعاهد المغربية من منشورات خلال سنة 2018 هو 115,670. إن هذه الأرقام بقدر ما تظهره من تباين في الإنتاج العلمي بين بعض الدول المتقدمة والدول المغربية تظهر بوضوح اتساع الفجوة العلمية بين هذه الدول، وهو ما يكرس لسنوات قادمة إشكالية التبعية التي تعيشها الأقطار المغربية على غرار باقي البلدان العربية، ومن ثم فقدانها المستمر للكفاءات العلمية في غياب إجراءات وطنية فعالة للحد من هذه الظاهرة⁽¹⁷⁾.

(3) المؤشر الثالث: يتعلق الأمر بعدد مراكز البحوث العلمية والتكنولوجية وعدد العلماء والباحثين في هذه المعاهد، حيث تثير الإحصاءات مسألة التدني في تعداد الباحثين لكل مليون شخص من تعداد السكان في الدول المغربية مقارنة ببعض الدول الجاذبة للكفاءات (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وكندا)، ففي الوقت الذي تمتلك الولايات المتحدة لوحدها 4673.2 باحثاً

(15) تقرير المؤسسة الوطنية الأمريكية للعلوم، «الأبحاث العلمية والهندسية»، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018.

(16) خليل محمد الخطيب، واقع البحث العلمي في الوطن العربي 2008 - 2018: دراسة وصفية تحليلية (الدوحة: منشورات منظمة المجتمع العلمي العربي، 2020)، ص 4.

(17) عطوف محمود ياسين، نزيف الأدمغة: هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية (بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر، 1984)، ص 73 - 74.

لكل مليون أمريكي (2018)⁽¹⁸⁾، تتوافر الدول المغاربية (تونس 1862، المغرب 661، الجزائر 170) مجتمعة على 2693 باحثاً فقط لكل مليون شخص⁽¹⁹⁾.

د - العوامل الاقتصادية

تتجلى هذه العوامل من خلال عدم قدرة الاقتصاد المغربي على تلبية طموحات أصحاب

الكفاءات العالية بدءاً بغياب الصلة بين الجامعات والنسيج الاقتصادي، نتيجة النمطية في تسيير الشركات التي لا تولي اهتماماً لمجال البحث والتطوير، ففي المغرب على سبيل المثال الشركات الصغرى والمتوسطة التي تمثل 95 بالمئة من النسيج الصناعي المغربي، لا تحرص على التجديد في منتجاتها ولا تهتم بالأبحاث إلا بشكل محدود، ما عدا المجموعات الاقتصادية الكبرى التي تقوم بأبحاث تتوافق مع استراتيجيات التنمية في المغرب⁽²⁰⁾.

ومن العوامل المساعدة أيضاً على هجرة الكفاءات الوطنية المغاربية التطور الكبير في وسائل الاتصال الحديثة، حيث أصبحت شبكة المعلومات تأخذ مكان القنوات التقليدية للتوظيف، إذ أصبح بالإمكان بواسطة شبكة الإنترنت البحث عن الكفاءات المطلوبة حيثما توجد في وقت قصير وبأقل تكلفة.

ومن العوامل المساعدة أيضاً على هجرة الكفاءات

الوطنية المغاربية التطور الكبير في وسائل الاتصال

الحديثة، حيث أصبحت شبكة المعلومات تأخذ مكان

القنوات التقليدية للتوظيف، إذ أصبح بالإمكان

بواسطة شبكة الإنترنت البحث عن الكفاءات المطلوبة حيثما توجد في وقت قصير وبأقل تكلفة.

فقد تم الانتقال بفضل هذه الوسيلة من نشر 25,000 سيرة ذاتية عبر الشبكة إلى 7.6 مليون سيرة

خلال سنة 2000، لتنتقل إلى 14 مليوناً سنة 2002.

2 - العوامل الجاذبة للكفاءات (العوامل الخارجية)

إذا كانت البيئة الداخلية المتمثلة بالأوضاع الخاصة في دول المنشأ تؤدي دوراً مهماً في طرد

الكفاءات الوطنية من الدول المغاربية نحو دول الاستقبال، فإن مسؤولية هذه الأخيرة قائمة بوجه

أو بآخر على الزيادة في تفاقم هذه الظاهرة بفضل إجراءاتها الانتقائية لهذه الكفاءات من جهة،

(18) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير التنمية

البشرية 2013: نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع (2013).

(19) Donatella Giubilaro. *Migration from the Maghreb and Migration Pressures: Current Situation and*

Future Prospects (Geneva: ILO. 1997). p. 73.

(20) التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، هجرة العمل العربية: هجرة الكفاءات أم نزيف فرص؟ (القاهرة:

جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، 2008).

والمستوى المعيشي المرتفع من جهة ثانية، لتكوّن بذلك بيئة جاذبة بامتياز لطاقات جاهزة، وعمومًا يمكن تلخيص هذه العوامل بالآتي :

- توافر الفرص العادلة والمتكافئة للبحث العلمي: إن نجاح الدول المتقدمة، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو كوريا الجنوبية، في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إنما يرجع إلى توفير البيئة المناسبة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لكل المشغولين في الجامعات ومراكز الأبحاث المستقلة أو التابعة للقطاعين العام والخاص، بصرف النظر عن خلفياتهم العرقية والدينية والجنس واللون⁽²¹⁾، وهو المسألة التي تتيح الفرصة أمام الكفاءات المهاجرة على تفجير طاقاتها الإبداعية في مختلف المجالات والميادين العلمية، وخير دليل على ذلك حصول العديد من أبناء الدول النامية الذين استقروا في الدول المتقدمة على جوائز نوبل، على سبيل المثال عالم الكيمياء المصري أحمد زويل وعالم الاقتصاد الهندي لاماريتا سنج.

- التشريعات والقوانين والسياسات المشجعة للهجرة: رغم وقوف الدول المتقدمة في وجه هجرة أبناء الدول النامية إليها، غير أنها تتبنى سياسات مخططة ومدروسة لاجتذاب أصحاب الكفاءات والمهارات الخاصة من هذه الدول، الذين يتمتعون بخبرات متميزة. على سبيل المثال أصدر الكونغرس الأمريكي تشريعاً في عام 2000 يحمل اسم «موارد تكنولوجيا القرن العشرين والزعامة التجارية» الذي يهدف إلى المساعدة على تمتع الولايات المتحدة بالتفوق التكنولوجي بواسطة منح الأفضلية لحملة الشهادات العليا في الرياضيات والعلوم والهندسة والتكنولوجيا. وكان حصاد هذا التشريع أن ازدادت بطاقات الإقامة للخريجين الأجانب في مجالات التكنولوجيا المتطورة من 90 ألف بطاقة في السنة إلى 210 آلاف⁽²²⁾. وعمومًا، فبقدر ما عملت الدول المتقدمة على الحد من آثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهجرة الأفراد العاديين إليها القادمين من دول الجنوب، جاءت سياساتها للهجرة محفزة ومشجعة لكوادر وكفاءات الدول النامية ومنها تلك القادمة من البلدان المغاربية⁽²³⁾.

- التفاوت في النمو الاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب: إن التقدم الاقتصادي الذي تشهده الدول المتقدمة والذي يساعد على توفير مستوى معيشي ممتاز وضمانات اجتماعية، وتوفير جميع وسائل الاستهلاك والرفاه المادي وتسهلاته، تمثل إغراءً قويًا للعقول الموجودة في الدول النامية للتسرب والانتقال للعمل في الدول المتقدمة⁽²⁴⁾.

- الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول المستقبل: تتسم النظم السياسية في أغلب الدول المتقدمة بظاهرة الاستقرار السياسي نتيجة لسيادة وتطبيق الآليات الديمقراطية في إدارة الشؤون

(21) علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي (طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية، 2007)، ص 153.

(22) شتا السيد علي، هجرة العقول العربية والتخطيط لاستقطابها (القاهرة: المكتبة المصرية، 2007)، ص 153.

(23) عبد الرحمن منذر، الفجرة المعرفية بين الشمال والجنوب (بيروت: الدار الدولية للنشر والطباعة، 2012)، ص 126.

(24) سنوسي شيخاوي، «هجرة الكفاءات وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 1999 - 2010»، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أورو متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010 - 2011)، ص 67.

السياسية في البلاد، التي تتيح للجميع التعبير عن رأيه وبكل حرية وشفافية، فضلاً عن إتاحة الفرصة أمامه لتحقيق طموحاته العلمية في أجواء تنسم بالشفافية والمنافسة العلمية الشريفة⁽²⁵⁾.

من خلال مختلف العوامل التي تمّ طرحها في هذا المطلب والمتعلقة بهجرة الكفاءات المغاربية، تمّ توضيح وتقديم التفسيرات والأسباب التي تدفع

المهاجر المغاربي إلى اتخاذ مثل هذا القرار، إذ من غير الممكن حصر دوافع هذه الظاهرة في سبب أو أكثر، بحيث يُعدّ تدني أو ضعف المردود المادي لذوي الكفاءات العلميّة وانحدار المستوى المعيشي لهم أحد أهم عوامل دوافع الهجرة، إضافة إلى الانتشار المتزايد للبطالة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وذلك بسبب فقدان التنسيق ما بين حاجات السوق المحلية من العمالة وما بين أعداد الخريجين الذي يتضاعف عامًا بعد آخر مسببًا ارتفاعًا متزايدًا في أعداد المعطلين من العمل، حيث تُعدّ البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه البلدان العربية، كما أنه لا يمكن غضّ

النظر عن التشريعات والقوانين التي تتعامل بها أو تفرضها الدولة على أصحاب الخبرات. إضافة إلى هذا فإنّ تعسّف الإدارات والفساد الإداري وانتشار البيروقراطية تدفع بتلك الكفاءات إلى الشعور بالإحباط والغبن⁽²⁶⁾.

يضاف إلى ذلك أن البلدان المغاربية لا تولي اهتمامًا كبيرًا للبحث العلمي، إذ نجد قلة في الإنفاق على البحث العلمي، وذلك من خلال ضعف ميزانيات البحوث العلمية المخصصة من جانب الدولة، وهو ما يمثل عقبة أمام العلماء والباحثين في إنتاجهم العلمي وسبل معاشهم ووضعهم المالي وعدم استطاعتهم نشر أبحاثهم العلمية.

إضافة إلى أن نظام التعليم العالي السائد في الدول المغاربية ضعيف جدًا في البحث والدراسات العليا بعد التخرج، حيث إن تطوير التعليم الجامعي الرفيع المستوى في الدراسات العليا في الوطن العربي بطيء جدًا لأنّ الدراسات العليا لا يمكن تطويرها قبل أن يُوفّر الاقتصاد سوقًا للبحث والتطوير، كما أنّ الدول المغاربية تفتقر إلى سياسات تقنية ملائمة لتطوير المعاهد والمنظمات

(25) محمد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000)، ص 164.

(26) أشرف العربي، «نحو بيئة جاذبة لرأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة»، مجلة اقتصاد المعرفة (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006)، ص 154.

الوطنية التي بإمكانها مستقبلًا القيام بالخدمات التقنية والفنية المرغوب فيها، حيث تعد دفعة قوية وراء هجرة الكفاءات العربية⁽²⁷⁾.

ثالثًا: الآثار المترتبة على هجرة الكفاءات المغاربية وعلاقتها بمستقبل التنمية

إن هجرة العقول المغاربية إلى الدول الغربية تُفرز على واقع التنمية عدة آثار سلبية، ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المغاربية فحسب، ولكنها تمتد أيضًا إلى التعليم وإمكانات توظيف خريجه في بناء وتطوير قاعدة تقنية مغاربية. من هنا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى التداعيات المترتبة على هجرة الكفاءات المغاربية وأهم الانعكاسات لنزيف العقول، إضافة إلى التطرق إلى علاقة الهجرة بالتنمية.

1 - الآثار المترتبة على هجرة الكفاءات

لا شك في أن الجميع يعلم أن هجرة الكفاءات الوطنية ترجع بالآثار السلبية على تنمية الوطن في مختلف الميادين والمجالات، غير أن هناك قطاعات حساسة في البلد ينبغي الاهتمام بها كونها تعتمد على كفاءات علمية عالية ومتخصصة كقطاعي التعليم والصحة، ومن بين الآثار المترتبة عن هجرة الكفاءات المغاربية على التنمية نذكر:

- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه الكفاءات التي تصب في شرايين الدول الغربية، بينما تحتاج التنمية في البلدان المغاربية بخاصة والبلدان العربية بعامة إلى مثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتقني.

- تبديد الموارد الإنسانية والمالية التي أنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصلت عليها الدول الغربية من دون مقابل.

- تمثل هجرة الكفاءات استنزافًا لشريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمع المغاربي ولها دور بارز وبالذات في المرحلة الحالية، حيث شرعت الدول في تنفيذ خطط تنموية واسعة النطاق، وهي بلا شك في أمس الحاجة إلى الكفاءات العلمية والأيدي العاملة المدربة على النهوض بالأعباء الملقة على عاتقها إلى مستوى الطموح.

- تعد هجرة الكفاءات خسارة في مجال التعليم في جميع مراحله، إذ من المعلوم أن نسبة الأمية بالدول المغاربية لا تزال مرتفعة، بحيث تقف هذه الأمية عائقًا أمام التنمية في عصر تمثل فيه الكفاءات العلمية والتقنية والمعرفية المصدر الرئيسي للميزة النسبية وأساس التفوق والتنافس بين الأمم.

(27) نادر فرجاني، هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي (القاهرة: مركز المشكاة للبحث، 2000)، ص 3.

- تؤدي هجرة الكفاءات إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، لأنّ هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدّمة تُعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تمثل في المقابل خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء، وبخاصة أنّ التكنولوجيات والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرون تُعدّ مُلكاً خاصاً للدول الجاذبة لهم من دون الاستفادة من إبداعاتهم الفكرية والعلمية في مختلف المجالات⁽²⁸⁾.

- تتركّس ظاهرة هجرة الكفاءات إلى الدول المتقدّمة تأهيل هذه الكفاءات في اتجاهات خطط التنمية غير المدروسة، وتبرز مظاهر التبعية في هذا المجال بالاعتماد على التكنولوجيا المستوردة والتبعية الثقافية والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية من خلال تفضيل (الكم) على (النوع) في هذا الميدان، وهو ما يسبّب في اتساع المسافة بين مستويات تطور المجتمعات المغاربية بالمقارنة بمجتمعات الدول المتقدمة.

- تمثل هجرة الكفاءات المغاربية اقتطاعات من حجم القوة العاملة الماهرة المتوافرة في المجتمعات المغاربية، وهذا يؤدي إلى خسارته قسماً مهماً من القوى المنتجة في مختلف الميادين وبالتالي زيادة التوتر في سوق القوى العاملة العالية المستوى الذي يؤدي بدوره إلى التأثير في مستوى الأجور، فضلاً عن اضطراب الدولة إلى استيراد الخبرات العلمية الأجنبية لتلّافي النقص الحاصل جراء هجرة الكفاءات لديها بتكلفة اقتصادية مرتفعة ومبالغ فيها في كثير من الأحيان.

- ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في الدول المغاربية، مقارنة بالإنتاج العلمي للعرب المهاجرين في الدول الغربية.

- تقليص حجم قوة العمل الإنتاجية كمّاً ونوعاً واستنزاف الكفاءات الضرورية بواسطة هجرة العقول، التي تمثل اليوم أحد عوائق التنمية الشاملة المعتمدة على التقنيات والتكنولوجيات المتطورة الضرورية لهذه البلدان الصاعدة.

- ينجم عن هجرة فرد ما خسارة أولية لبلد الأصل تتمثل بالتكلفة التاريخية التي تكبدها المجتمع في تكوين وتعليم المهاجر بطريق مباشر أو غير مباشر حتى وقت الهجرة، وبالطبع يقابل التكلفة التاريخية لبلد الأصل حصول بلد المهجر على مكسب أولي يعادل التكلفة التي كان سيتكبدها لو كان المهاجر إليه قد تكوّن أساساً داخل حدوده.

- انخفاض المستويات التعليمية في البلد نتيجة تناقص عدد المؤهلين من أعضاء الهيئة التدريسية بالنسبة إلى عدد الطلاب في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية، وهذا يؤدي إلى تخرج دفعات ذات كفاءة محدودة⁽²⁹⁾.

(28) ولد الشيباني الصوفي، التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 87.

(29) عدنان فرحان الجوراني، «هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية»، الحوار المتمدن، العدد 3389 (7 حزيران/يونيو 2011).

2 - العلاقة بين هجرة الكفاءات والتنمية

تساهم الهجرة الدولية في التنمية من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي: تحويلات المهاجرين لأوطانهم الأصلية، ونقل المعارف والخبرات المكتسبة في بلدان المهجر إلى الوطن الأم، والتبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة التي يؤسسها المهاجرون، وهو ما سنحاول توضيحه في هذه الفقرة.

أ - تحويلات المهاجرين

تتمثل أهمية التحويلات وأثرها في التنمية بكونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية، وتأتي مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تمثل التحويلات إحدى الأدوات المهمة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية اقتصادات البلدان المستقبلية لها إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور. ومن الآثار الإيجابية للتحويلات في الاقتصاد الكلي في الدول المستقبلية لها الدور المهم الذي تؤديه في مساندة ميزان المدفوعات في تلك الدول واتسامها بالاستقرار النسبي، بما

إن هجرة الأدمغة تضعف اقتصادات البلدان المغاربية لأنها تحرمها إمكان التطوير المستقبلي، وتستنزف الاحتياطي الاستراتيجي من حيث الموارد البشرية، حتى إن نقل المواهب إلى مناطق أكثر استقراراً في البلد نفسه يكتف معضلة التنمية غير المتوازنة.

يساعد حكومات الدول المستقبلية على التيقن من الحجم المتوقع من التحويلات، كما تؤدي التحويلات دوراً مهماً في دعم احتياطات النقد الأجنبي للدول المستقبلية لها⁽³⁰⁾. إضافة إلى ذلك تؤدي التحويلات دوراً أساسياً في تكوين رأس المال اللازم للمهاجرين بما يُمكنهم من القيام بمشروعات اقتصادية غالباً لم تكن الفرصة سانحة لهم لإقامتها ما لم توجد هذه التحويلات، كما تمكن التحويلات حائزيها وذويهم من الارتقاء بمستوى المعيشة والإنفاق على خدمات التعليم والصحة ومواجهة النفقات الجارية للأسرة على نحو أفضل وأسرع مقارنة بالوضع في حال غياب هذه التحويلات⁽³¹⁾.

(30) التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 167.

(31) أحمد فاروق غنيم وحنان نظير، تقرير عن سياسات الهجرة في منطقة الإسكوا (تقرير مقدم لمنظمة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2010).

ب - نقل المعرفة والخبرات

تعد عمليات نقل الخبرة والمعارف والمهارات والأفكار والثقافة المكتسبة من دول المهجر إحدى الوسائل المهمة لاستفادة بلد المنشأ من المغتربين، التي تؤثر تأثيراً إيجابياً في رأس المال البشري في بلدان المنشأ، وتختلف قدرات المهاجرين على نقل المعرفة والمهارات والخبرات لبلد المنشأ باختلاف نوعية تلك الخبرات ومدى توافقها مع الخبرات المطلوبة في بلد المنشأ، وكذلك مدى جودة القنوات التي توفرها بلدان المنشأ لتسهيل نقل تلك الخبرات.

ج - التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة

أكدت الدراسات أن قيام بعض المهاجرين بدعم جهود التنمية في بلد المنشأ سواء بإقامة مشروعات متطورة فيه أو القيام بجهود تطوعية في مختلف المجالات، يمثل حلاً وسطاً بين صعوبة العودة والرغبة في رد الجميل للبلد المنشأ، فتلك الأنشطة تقلل من حدة الآثار السلبية لهجرة الكفاءات وتُسهم جزئياً في تحويل نزيف العقول إلى كسب لها، كما تُتيح تلك الأنشطة للمهاجرين دعم جهود التنمية في بلد المنشأ من جهة، مع الاحتفاظ بمقر إقامتهم في بلد المقصد، أضف إلى ذلك أن الانخراط في تلك الأنشطة قد يساعد هؤلاء المهاجرين على استكشاف فرص العودة إلى بلد المنشأ مستقبلاً⁽³²⁾.

رابعاً: نحو استراتيجية مغربية للتعامل مع هجرة الكفاءات

إن هجرة الأدمغة تضعف اقتصادات البلدان المغاربة لأنها تحرمها إمكان التطوير المستقبلي، وتستنزف الاحتياطي الاستراتيجي من حيث الموارد البشرية، حتى إن نقل المواهب إلى مناطق أكثر استقراراً في البلد نفسه يكتف معضلة التنمية غير المتوازنة، ويؤدي إلى وضع مزيد من الضغوط على استقرار الدولة وتماسكها، وكذلك تأكل رضا الجمهور عن الحكومة، وبالرغم من ذلك لا توجد مؤشرات على أن هذه الظاهرة سوف تتضاءل في وقت قريب. فخسائر رأس المال البشري تعني انخفاض الإنتاجية وتدهور التركيبة المهارية وتقليص الإيرادات الضريبية. وفي البلدان المضيفة يمكن لحدوث المهاجرين أن يحفز نشوء التوترات الاجتماعية والمخاوف الأمنية، بل وحتى ردود أفعال سياسية مفاجئة. غير أن الهجرة يمكن كذلك أن تحقق مكاسب اقتصادية من حيث رفع معدلات النمو والإنتاجية. إضافة إلى ذلك فإن المهاجرين يمكن أن يخففوا قليلاً من أثر شيخوخة السكان في هذه البلدان. غير أن الاندماج السريع في الأسواق يمثل مطلباً جوهرياً، وهنا يمكن المساعدة في ذلك من خلال تحسين سياسات أسواق العمل وإتاحة فرص التعليم وتقديم الدعم إلى مشروعات أعمال المهاجرين، ورغم أن هذه السياسات مكلفة على المدى القصير وتتسبب في زيادة الضغوط على المالية العامة في البلدان المضيفة، فإنها تسمح للمهاجرين بالحصول على فرص للعمل والاحتفاظ بها، والمساهمة بصفة متزايدة في حسابات المالية العامة، ومع تحسين الاندماج الاجتماعي يمكن للتوترات مع أغلبية المجتمع أن تتراجع.

(32) التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية، ص 55.

إن البحث في مسألة مواجهة هجرة العقول المغربية يطرح التساؤل التالي: لماذا تخفق البلدان المغربية في بذل الجهود اللازمة لجذب علمائها وفنييها ذوي المهارات العالية والدقيقة في حين نجحت دول أخرى في ذلك؟ إن جانباً من الإجابة عن هذا السؤال يكمن في الأسباب الدافعة إلى الهجرة التي أشرنا إليها أعلاه. ولكن ثمة جوانب أخرى يمكن توضيحها، وهي أن الدول المغربية تفتقد ما يمكن أن يطلق عليه «مشروع التنمية المتوازنة والشاملة»، الذي من أهم عوامله خلق وتعزيز البيئة الفكرية والعلمية والثقافية التي توفر مقومات العمل والاستقرار المعيشي والنفسي والإنتاج العلمي. ومن ثم فإن الخطورة التي تمثلها هجرة العقول المغربية على المخططات التنموية المغربية تتطلب إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة. وفي هذا الصدد لا بد من وضع استراتيجية عربية متكاملة للتصدي لمشكلة هجرة الكفاءات، وينبغي أن تشارك في وضعها كل من جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، والمنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بهذا الموضوع، مع الاستفادة من خبرات منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية التي تملك خبرات ودراسات جادة حول هذه المشكلة. وتقوم فلسفة هذه الاستراتيجية على مفهوم ربح الكفاءات من أجل تحويل هجرة الكفاءات إلى ربح الكفاءات وبالتالي جعل هذه النخب نافعة لجميع الأطراف، الدولة المرسلّة والدولة المستقبلة والمهاجر.

وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى بعض الآليات التي استطاعت أن تحقق بعض النجاح على المستوى القطري في بعض الدول المغربية من خلال تنفيذ بعض البرامج التي من شأنها الاستفادة من مهارات جاليتها المشتتة بالخارج، واعتماد آليات تحفيزية تنمي الرغبة لدى هذه الفئة في المساهمة المباشرة أو غير المباشرة في التنمية الاقتصادية والمعرفية للبلد الأم، ومن أهم هذه التجارب نذكر:

1 - الجهود المغربية

تعمل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج على تشجيع تعبئة الطاقات المغربية المقيمة في الخارج، واستخدام كفاءاتهم العلمية والمهنية من أجل دعم اندماج المغرب في اقتصاد المعرفة، وفي هذا الصدد تم اعتماد مجموعة من البرامج والآليات وهي كالتالي:

أ - برنامج توكتن

برنامج توكتن (TOKTEN) هو برنامج لهيئة الأمم المتحدة للتنمية يهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية لهجرة الكفاءات، وهو آلية تهدف إلى نقل المعرفة من طريق الكفاءات المهاجرة اعتماداً على وجود قاعدة بيانات متجددة عن الخبرات والكفاءات المهاجرة بحسب الدول المرسلّة والمستقبلة وبعض الخصائص المهمة، ويقوم بتلبية حاجات الدول المرسلّة من تلك الكفاءات من خلال تنظيم زيارات استشارية قصيرة على أساس تطوعي لتقديم الدعم الفني والعلمي في وطنهم الأم⁽³³⁾. ويختص هذا البرنامج بميزات متعددة مثل اللغة والتقاليد والثقافة المتبادلة وانخفاض

التكلفة، حيث يمنح الخبراء قيمة تذاكر السفر وتكلفة الإقامة فقط، ويوجد هذا البرنامج في 49 دولة تستقدم مغتربيها الأكفاء لتقديم الدعم العلمي والفني في وطنهم الأم، من بينها: المغرب والجزائر والسودان ولبنان وفلسطين، يتم توقيعه مع PNUD ومع وزارة الخارجية للدول المعنية من أجل إعداد لقاءات مع كفاءاتها المهاجرين برعاية الأمم المتحدة.

ب - مبادرة فنكوم FINCOME

يُعنى بهذه المبادرة المنتدى الدولي للكفاءات المغربية في الخارج، ويعدّ هذا المنتدى ثمرة الحكومة المغربية بشكل مستقل ولا وصاية للمنظمات الدولية عليه، تم تفعيله في 20 نيسان/أبريل 2004 من جانب لجنة مكونة من وزارة التعليم العالي والوزارة المنتدبة للجالية المغربية بالخارج، يتابع الأهداف نفسها التي جاء بها برنامج توكتن لكن من دون مساهمة الأمم المتحدة للتنمية، ضمن هذا البرنامج تم إنشاء خليتين أساسيتين: المركز الوطني للبحث العلمي (CNRST) وجمعية البحث والتطوير المغربية (RED)، تستهدف استخدام المغاربة المقيمين في الخارج في مهمات الخبرة، وتنظيم لقاءات من شأنها إقامة مشاريع للتنمية، حيث يعمل «فנקوم» على ربط علاقات بين المؤسسات المغربية الطالبة للخبرة والكفاءات المغربية المقيمة في الخارج والعارضة لخبرتها. ومن أهم ما تحقق ضمن هذا البرنامج عقد ثنائي اتفاقيات شراكة للكفاءات الألمانية المغربية ضمن جامعة الخريف للكفاءات المهاجرة المقيمة في الخارج، التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وهي تهدف إلى الاستفادة من التجارب والخبرات التي اكتسبتها الجالية المغربية في ألمانيا ولا سيما في مجال التكنولوجيات الحديثة.

ج - الملتقيات الجامعية

وهذه الملتقيات هي تجمعات لمختلف الكفاءات من الجامعيين على الخصوص المقيمين والمهاجرين خارج الوطن على حد سواء، تقام على هامشها ملتقيات علمية تناقش القضايا الوطنية، ويتم الاستفادة من خلالها من مساهمات الأساتذة والباحثين المهاجرين والتابعين لمراكز الأبحاث المتقدمة في الدول المتقدمة لتصبح بذلك آلية من آليات نقل المعرفة، وفرصة للقاءات بين الباحثين من داخل وخارج الوطن. وفي هذا المقام نذكر أولاً لقاءات الجامعة الخريفية بالمغرب من 20 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، التي جمعت على الخصوص الكفاءات المغربية الألمانية، وشارك فيها 300 باحث منهم 170 مقيمون في ألمانيا، لعرض وضعية البحث العلمي في المغرب، وتشجيع المبادلات العلمية بين الباحثين المغاربة في العالم. أما اللقاء الثاني الذي جاء بعد سنة من اللقاء الأول فتناول ثلاثة مواضيع أساسية: البحث العلمي في خدمة التنمية المستدامة، التكنولوجيات الحديثة المستخدمة في الميدان الفلاحي وعلوم الاتصال. أما اللقاء الثالث والأخير فقد اهتم بموضوعي التكنولوجيا النووية والعلوم الفضائية بمساهمة 180 باحثاً مغربياً، من بينهم 38 مقيماً في الخارج. وعلى الرغم من محدودية نجاح هذا البرنامج في المغرب إلا أنه ساهم بفاعلية في توضيح سياسة الدولة تجاه كفاءاتها المهاجرة⁽³⁴⁾، وانبثقت منه شبكة الكفاءات الوطنية بالخارج.

(34) أميرة محمد عمارة، «هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر»، بحوث اقتصادية عربية، العددان

2 - الجهود التونسية

أشار تقرير التنمية البشرية لسنة 2016 التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تونس تحتل المرتبة الثانية عربيًا بعد سورية في معدلات هجرة الأدمغة. وقد بلغ عدد الكفاءات التي قررت الانتقال خارج البلاد التونسية منذ سنة 2011 إلى حدود سنة 2017 نحو 94 ألف إطار⁽³⁵⁾ في جميع المجالات، ولا سيّما البحث العلمي والهندسة. وعليه عملت الحكومة التونسية على اعتماد برامج لتعزيز مساهمة الجالية المهاجرة بعامة، والكفاءات المميّزة، في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال توفير جملة من الحوافز والتسهيلات تستهدف توجيه تحويلات المهاجرين نحو الاستثمار كالإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة إلى التجهيزات والمعدات من دون اشتراط العودة النهائية⁽³⁶⁾، ومنح التونسيين المقيمين في الخارج امتيازات المقيم وغير المقيم. كما عملت الحكومة على تشجيع رجال الأعمال التونسيين على إقامة استثمارات داخل بلدهم الأم، بما ساهم في تطوير المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين في الخارج والصادرة عن هياكل الاستثمار، وعملت على ربط صلتها بكفاءاتها المقيمة بالخارج من خلال إنشاء «ديوان التونسيين بالخارج»، تتمثل مهمته العامة بتوفير العناصر والمعطيات التي تسمح للحكومة بوضع سياسة تأطير ومساعدة التونسيين المقيمين في الخارج، وإيلاء أهمية خاصة للكفاءات التونسية العاملة في القطاعات العلمية، التكنولوجية، الاقتصادية، الفنية، وتنظيم ملتقيات من شأنها تعريف رجال الأعمال بالامتيازات الاقتصادية ومناخ الاستثمار الملائم، وتستهدف تبادل الأفكار والخبرات بين الكفاءات في ما يتعلق بآخر الاختراعات والبحوث في المجالات العلمية والتكنولوجية⁽³⁷⁾.

ثمة حاجة ماسة في هذا الصدد اليوم إلى القيام بمسح لتغطية جغرافية الكفاءات المهاجرة الفاعلة ضمن النسيج الجمعياتي، فاقتصار هؤلاء الفاعلين على عمليات التحسيس وحضور الندوات لم يعد مجدّدًا، وثمة اليوم حاجة ماسة إلى ربط فعاليات شبكات «الدياسبورا»⁽³⁸⁾ بتحركات أو مشاريع فعلية يكون لها دور فيها. وتكمن أهمية الشبكات بناء على تجارب بعض دول آسيا في دورها في ربط العلاقات مع مؤسسات داخل البلد الأم، وهو ما يفترض تحسين التنافسية المهنية والاقتصادية داخل كل بلد أصلي.

(35) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير التنمية البشرية 2016: تنمية للجميع (بيروت: الإسكوا، 2016).

(36) Hacem Boubekri, «La Tunisie et ces migrations: Débats sur les moteurs de l'immigration,» (Université de Sousse, Tunisie, juin 2009), p. 134.

(37) mobilisation Abdelkrim Belguendouz, «Compétences marocaines expatriées: quelles politiques de (37) suivies pour le développement du Maroc?,» Série C.A.R.I.M, AS-2010/21, Robert Chuman centre for Advanced studies, San Domenico di fisol (FI), institut universitaire européen, 2010, pp. 19 - 20.

(38) عبد الوهاب حفيظ [وآخرون]، هجرة الكفاءات والفاقد المهاري في تونس: المخاطر، الفرص والاحتمالات (تونس: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، 2019)، ص 97.

3 - الجهود الجزائرية

برز مصطلح هجرة الكفاءات في الجزائر في بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث عرفت البلاد تدهورًا سياسيًا وأمنيًا حرجًا دفع كفاءاتها المكونة داخل أو خارج البلد إلى الهروب نحو الخارج. وتشير الإحصاءات إلى أن نحو 40 ألف إطار غادروا البلاد خلال هذه الفترة، من بينهم 10,000 طبيب استقروا في فرنسا، مقابل 3,000 في الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁹⁾. وحسب آخر الدراسات التي نشرت في شهر شباط / فبراير 2016 من جانب مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي في التنمية فإن الجزائر ما زالت تخسر كفاءاتها ولا سيما في قطاع الصحة، وهذا ما تشير إليه الإحصاءات، كما تشير إلى أن نحو 539 مختبرًا جزائريًا يعيشون في 23 دولة مختلفة، هذه الثروة التي تبقى مهدورة من جانب الجزائر⁽⁴⁰⁾.

وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي خلفها هذا النوع من الهجرة وعلى جميع الصعد، فإن الحكومة الجزائرية لم تتجاهل ضمن مخططات عملها كفاءاتها المهاجرة، وأبرزت ضرورة الاستعانة بها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا الجانب نذكر:

أ - إنشاء جمعية الكفاءات الجزائرية

تتمثل مهمة هذه الجمعية بجمع الكفاءات الجزائرية وتسهيل التعاون بينها داخل الوطن وخارجه، للمساهمة في تطوير العلوم والتكنولوجيا وتقديم الخبرة في كل المجالات: العلمية، الاقتصادية، الاجتماعية للمساهمة في تطوير الجزائر، وتستهدف المحاور الأساسية الآتية⁽⁴¹⁾:

- **العلاقات العمومية:** تحفيز الكفاءات داخل الوطن وخارجه على المساهمة في تنمية العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد، من خلال اتصالات مباشرة مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات العلمية الدولية.

- **التطوير المهني:** تعمل الجمعية وبمساهمة الجامعات في الجزائر وفي الخارج، على إعداد وتقديم دروس مكثفة، وتكوين مهني في العلوم التكنولوجية والاقتصاد موجهة إلى الطلبة الجزائريين والمجتمع التقني والاقتصادي.

- **شبكة المهنيين:** تنظيم أنشطة (مؤتمرات، محاضرات، ورش عمل، ملتقيات وجامعات صيفية وخريفية) في البلاد وخارجها، بغرض إعداد قاعدة نشر المعرفة بين أعضائها الطلبة والمجتمع.

(39) نادر فرجاني، هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي (بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، 1987)، ص

145.

(40) التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية، ص 54 - 56.

(41) فاطمة الزهراء أفريحا، «عوامل هجرة الكفاءات في الجزائر»، ورقة قدمت إلى: هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكوا) الأمم المتحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981)، ص 198.

- البحث والتطوير: تساهم هذه المهمة في تطوير مختلف فروع العلوم والبرامج الاقتصادية، كإنشاء مراكز التميز التي تعمل على إعداد برامج بحثية تتمشى والحاجات الاستراتيجية المحددة من طرف الحكومة.

ب - إنشاء مكتب الاستشارات والدراسات والتوظيف

وهو مكتب متخصص في اختيار الكفاءات الجزائرية المهاجرة وتوفير فرص عمل مناسبة لتخصصاتها في الجزائر، بغرض تشجيعها على العودة والمساهمة في تطوير الاقتصاد، كما عمل هذا المكتب على تنظيم عدة ملتقيات ومنتديات بغرض تعريف هذه النخبة بفرص العمل المتوفرة، وكذا تشجيع المؤسسات الجزائرية الخاصة على استقبالها وأهمية استغلالها.

ج - انعقاد جامعات صيفية وخريفية

انعقدت أول جامعة صيفية في شهر تموز/ يوليو 2009 في الجزائر العاصمة، ضمت 490 مشاركاً من مختلف الجهات، أغلبها من فرنسا، أخذت طابعاً علمياً وعولجت من خلالها موضوعات تخص مساهمات الجالية في التنمية المحلية والبحث العلمي والمرأة والتطور.

خاتمة

تتمثل النتائج الخطيرة لهجرة الكفاءات العلمية بفقدان الوطن إمكانات هذه الكفاءات العلمية والفكرية والتربوية التي أنفقت على تعليمها وإعدادها أموالاً وجهوداً كبيرة، حيث تؤدي هذه الهجرة إلى إعاقة عملية التقدم وإبطاء حركة التنمية وإضعافها، وإلى إبطاء عملية الإنتاج العلمي والتكنولوجي. لقد تزايدت هجرة العقول المغاربية في العقود الأخيرة لأسباب كثيرة، منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقاً من العيش، إضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة، إلى جانب المشاكل السياسية والاجتماعية، وعدم الاستقرار الذي تعانيه أقطار عربية مختلفة.

إن وجود الإنسان المفكر والعالم في مجتمعه يمثل عامل قوة وعنصرًا مهمًا في ركيزة البناء الاقتصادي والمعرفي لبلده، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي يتحمل عبئًا ليس بالقليل في استقطاب الكفاءات العلمية، فهو من دون شك لا ينظر إلى مصالح الكيانات البشرية في الجانب الآخر من العالم على أنها كيانات بشرية تستحق أن ترقى إلى المستويات نفسها التي يتمتع بها العالم المتقدم، وبالرغم من أن ظاهرة الأدمغة أو هجرة العقول أو هجرة العلماء وما يطلق عليها بنزيف العقول ليست بالظاهرة الحديثة، إلا أنها ما زالت تستأثر بالاهتمام الكبير للدول النامية ومن جانب الدول المستضيفة وهي الدول الصناعية المتقدمة، وذلك لما لهذه الظاهرة من آثار وانعكاسات خطيرة بالنسبة إلى مستقبل البلدان الأقل نموًا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولما تجلبه من مكاسب لا يمكن تقديرها بثمن بالنسبة إلى الدول المتقدمة، بل أكثر من ذلك، فرغم شعور الدول النامية بأخطار استمرار هذه الظاهرة بل ميلها إلى التعاضد والتفاقم، فإن الجهود التي تبذلها لاحتفاظ بعلمائها ومفكرها والاستفادة من قدراتهم الخلاقة ما زالت ضحلة ومتواضعة جدًا، وفي كثير من الأحيان تمارس على هذه الفئة مواقف وتصرفات تمثل عوامل نبذ تدفعهم إلى مغادرة

أوطانهم والبحث عن أوطان أخرى يسهمون في تطويرها وتقدمها، ولا سيما أن هذه الدول توفر لهم كل الدعم المالي والمادي والمعنوي.

يضاف إلى ذلك أن هجرة العقول والخبرات العلمية والفنية من الدول المغاربية، سواء كانوا مهندسين، أطباء مختصين، فيزيائيين وكيميائيين، أدت إلى عرقلة الجهود التنموية ومشاريع التنمية الشاملة وحرمتها عناصرها الأساسية. ليس هذا فحسب، بل ألحقت هذه الهجرة بالدول المغاربية والدول العربية بعامة خسائر جسيمة من ناحية المبالغ والكلفة التي قدّمت لتكوين هذه الأدمغة والكفاءات أثناء الدراسة. كما أن لهجرة الكفاءات العلمية الكثير من الآثار والانعكاسات السلبية على الدول المغاربية، فكثير منها فشلت في الاستثمار في مواردها البشرية والحفاظ عليها، فهجرة العقول تعد أحد العوامل الرئيسية المؤثرة التي أدت إلى تخلف اقتصاداتها وتعميق الفجوة بين الدول النامية والدول المتخلفة، كون هذه العقول هي المخطط للمجتمع والمجدد له وهي دعامة التنمية.

في ضوء ما تقدّم، فإنّ ظاهرة هجرة الكفاءات أضحت مشكلة مزمنة تعانيها الدول المغاربية والوطن العربي، ولا سيما أنّ المعرفة العلمية في دول العالم المتقدّم اعتبرت كثرة وقوة وحددت أطر التعامل معها بقوانين شاملة في الإدارة المالية وخضعت لإجراءات صارمة، لذلك يتطلب من جهات صنع القرار العلمي والسياسي والاقتصادي في البلدان المغاربية أن تعمل ما في وسعها لتقليل تأثير هذه الظاهرة تدريجاً وبتضافر جهود المؤسسات العلمية المغاربية. والغريب في ظل هذا كله أنّه مع تزايد معدلات هجرة العقول والكفاءات المغاربية إلى الغرب يزداد اعتماد أغلبية الدول المغاربية على الكفاءات الغربية في ميادين شتى بتكلفة اقتصادية مرتفعة. بعبارة أخرى، إنّ الدول المغاربية تتحمل بسبب هذه الهجرة خسارة مزدوجة لضياع ما أنفقته من أموال وجهود في تعليم وإعداد الكفاءات المغاربية المهاجرة، ومواجهة نقص الكفاءات وسوء استغلالها من طريق استيراد الكفاءات الغربية بتكلفة كبيرة ومبالغ فيها □

السياسة الخارجية المغربية والتنمية: العلاقة والإشكاليات

مصطفى أمزيان(*)

باحث في سلك الدكتوراه.

مقدمة

بدأت أزمة صحية في مقاطعة ووهان الصينية في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر 2019 وانتهت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية تجاوزت جميع الحدود في زمن قياسي، ذلك ما أنتجته جائحة «كورونا» (COVID-19) عبر العالم.

أبانت هذه الأزمة مسألتين أساسيتين: المسألة الأولى خارجية تتعلق بحالة الانفتاح الدولي وفتح الحدود بين الدول وعلاقات التبادل والتفاعل والتلاقي في إطار العولمة. المسألة الثانية داخلية تنصب، من جهة، على العلاقة الوطيدة الموجودة بين أعمدة التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة ثانية كشف الفيروس التاجي عن هشاشة هذه الأعمدة وطنياً وعدم تحقيق أهداف التنمية المنشودة. إن الفيروس هنا عامل كاشف وليس منشئاً، بتعبير أهل القانون، حيث لم يكن السبب المباشر في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المغرب والعالم حوله، لكنه عمل على تضخيم الاتجاهات القوية التي سادت كل البلدان والتي كانت جارية بالفعل ووسع خطوط الأعطال الموجودة مسبقاً⁽¹⁾.

تؤدي السياسة الخارجية دوراً كبيراً في تعزيز فرص نجاح مشروع التنمية الداخلية، ويمكن لوسائل السياسة الخارجية أن تحقق مكاسب للبيئة الداخلية. نسجل هذه الخلاصة انطلاقاً من افتراض استعصاء التنمية كمسألة معقدة وذات استراتيجيات متعددة من أن تعالج من خلال تركيز جهود مؤسسات الدولة على العوامل والعناصر الداخلية بصورة مكثفة وكاملة. هنا تظهر السياسة الخارجية كمكمل لإنجاح المشروع التنموي الوطني، فالسياسة الخارجية تأخذ على عاتقها عبء توفير الشروط الخارجية المطلوبة ويكون عملها هو تكييف توجهات وأهداف السياسة الخارجية

ameziane.mustapha@hotmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) مايكل كلير، «من العولمة إلى الأقفلة»، شبكة النبا الإلكترونية، <<https://annabaa.org/arabic/iraqipress/22723>>.

مع متطلبات التنمية عبر مراحلها المختلفة. ومن المنطقي أن تقوم السياسة الخارجية بهذا الدور ما دام يُنظر إليها على أنها استمرار للسياسة الداخلية.

هذه العلاقة الوطيدة بين السياسة الخارجية والتنمية تجعلنا نطرح مجموعة من الأسئلة، وخصوصاً في سياق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها اليوم والتي كشفت عنها أزمة كورونا، من قبيل: لماذا فشلت مشاريع التنمية في المغرب؟ لماذا لم تصل أهداف التنمية إلى المواطن المغربي؟ وما حدود السياسة الخارجية المغربية في «تمويل» مشاريع التنمية الوطنية؟ سنحاول أن نجيب عن هذه الأسئلة من خلال المبحثين التاليين:

أولاً: التنمية المغربية، إشكالات وقضايا

تتمثل التنمية بتلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة وبالعلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر حقبة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية⁽²⁾، وعليه ليست التنمية مجرد تنمية الموارد البشرية فقط وإنما هي تنمية إنسانية شاملة⁽³⁾.

1 - التنمية، إشكالات المقاربة

تطرح التنمية كموضوع للبحث والدراسة، قبل أن تطرحها كممارسة، عدة إشكالات سواء على مستوى مضمون التنمية أو مبادئها، أو على مستوى المنهج أو مداخلها، أو على مستوى المجالات أو حدودها.

أ - مبادئ التنمية

تقوم التنمية على مجموعة من العناصر أو المبادئ، أهمها:

- **مبدأ النمو:** استخدم تعبير «النمو الاقتصادي» في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ليشير إلى التنمية، وهو ما جعل هدف التنمية الاقتصادية يقتصر على تحقيق تغير كمي في الناتج القومي الإجمالي⁽⁴⁾. ولهذا جاءت نظريات التنمية في تلك الفترة لتحديد الخطوات التقنية والمشاريع الاستثمارية القادرة على تنشيط اقتصادات الدول ورفع معدلات نموها⁽⁵⁾. لكن في

(2) أماني عبد الهادي الجوهري، «الدور التنموي للدولة»، مفاهيم (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية)، العدد 35، السنة 3 (تشرين الثاني/نوفمبر 2007)، ص 8.

(3) محمد بوبوش، «الحكامة والتنمية: العلاقة والإشكاليات»، الدولية (مراكش)، العدد 3 (2007)، ص 10.

(4) عبد الناصر جندلي، «الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تفعيل التنمية الاقتصادية في عصر العولمة»، في: كتاب جماعي، الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار، إشراف وتنسيق إدريس لكروني والحسين شكراني (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2019)، ص 15.

(5) محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة (عمّان: اليازوري للطباعة والنشر، 2014)، ص 4.

ضوء ارتفاع معدلات النمو ظهر تيار فكري يقول باستحالة أن يحافظ العالم على تلك المعدلات من النمو وبذلك السرعة لأنها تستنزف الموارد الطبيعية المتوفرة بسرعة أكبر وتهدد بذلك الحياة البشرية، فظهر مبدأ الاستدامة⁽⁶⁾.

- مبدأ الاستدامة: تلبي التنمية حاجات الحاضر من دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة وبقدرة على تلبية حاجاتها الخاصة، وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة. لقد اهتمت الدول والمنظمات الدولية بموضوع التنمية المستدامة لأهميتها في استقرار المجتمعات واتفقت الدول على خطة في مسيرة التنمية أطلق عليها «أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر» التي وضعت لها آجال عام 2030 لتحقيقها⁽⁷⁾. ويتطلب مبدأ الاستدامة تحقيق التوازن التلقائي بين الموارد الطبيعية والتكنولوجيا والسكان والثقافة، وأي خلل يعني تعطيل المسيرة النهضوية.

تسعى التنمية إلى تحرير الإنسان وإطلاق طاقاته؛ تحريره من كل ما يكبله من قيود سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. كما تسعى إلى تمكين الفرد من تحقيق أهدافه الحياتية ضمن أطر سياسية وقانونية مشروعة وسليمة تكفل له العدالة وحرية الرأي والحفاظ على كرامته واستقلاله.

- مبدأ التقدم والنهضة: تستهدف التنمية حدوث تغيير كمي في الاقتصاد وتغيير نوعي وكيفي في حياة الإنسان. ونتيجة لهذا المبدأ أصبح مفهوم التنمية مفهوماً مجتمعياً وعالمياً معقداً يصعب الاتفاق على تعريف محدد له. يشمل كمية الاقتصاد ونوعية الحياة والبيئة والعدالة الاجتماعية وغير ذلك من القضايا المهمة. التنمية عملية مجتمعية تشمل أوجه الحياة وتستهدف توظيف الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لنقل مجتمع تقليدي يعاني عوارض التخلف إلى حالة تتصف بتحرير الإنسان وتغيير مستوى الحياة⁽⁸⁾. إن التنمية هي رؤية استراتيجية لواقع أفضل وبرنامج عمل لتغيير الواقع والنهوض به.

- مبدأ الاستقلالية والاعتماد على الذات: تسعى التنمية إلى تحرير الإنسان وإطلاق طاقاته؛ تحريره من كل ما يكبله من قيود سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. كما تسعى إلى تمكين الفرد من تحقيق أهدافه الحياتية ضمن أطر سياسية وقانونية مشروعة وسليمة تكفل له العدالة وحرية الرأي والحفاظ على كرامته واستقلاله. كما تحيل التنمية أيضاً على ضرورة وجود المبادرة الفردية والمجتمعية بمعنى الاشتغال من داخل المجتمع (جمعيات ومنظمات تنموية مستقلة)

(6) المصدر نفسه.

(7) إعلان الألفية الثالثة بشأن التنمية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2000. تتضمن أهدافه: القضاء على الفقر والجوع، تحقيق الصحة الجيدة، التعليم الجيد، المياه النظيفة، المساواة بين الجنسين، تأمين العمل، الطاقة...

(8) قول أحمد حسين الشهاوي في دراسته حول تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين عن التنمية أنها: «إنسان يعمل، ومصانع تقام، وآلات تدور، وطرق تعبد، وعمارات تبنى، ومال يستثمر، وأرض تُستصلح، ونبات يُزرع ويُحصد، وحيوان يرعى، ودخل يزيد، ورفاهية تتحقق...».

واعتبار المجتمع وحدة عمل يتحرك جماعياً نحو الهدف المنشود ويساهم الجميع في اختيار نموذج التنمية ويشترك في صوغ أهدافه مع الاعتماد على الإمكانيات الداخلية المتاحة.

ب - إشكال المنهج أو المدخل للتنمية

برز في المغرب بعد استقلاله اتجاهان اقتصاديان سياسيان: يركز الاتجاه الأول على إنتاج الثروة وليس على توزيعها ويُعد انعكاسها على المجتمع عموماً منتجاً ثانوياً وهو تيار «التنمية بمدخلها الاقتصادي»؛ في حين يهتم الاتجاه الثاني بمدى انعكاس التنمية على المجتمع ككل ومدى تقدم العدالة الاجتماعية إلى جانب النمو الاقتصادي، إنه تيار «التنمية بمدخلها الاجتماعي البشري».

يرى أنصار التنمية الاقتصادية أن أي تدخل في السوق هو اعتداء على الملكية ويضر بالقدرة الاقتصادية التنموية، وهم ينظرون إلى التنمية البشرية كنتاج طبيعي وتابع للتنمية الاقتصادية وهو يتحقق من دون تدخل أو توجيه من الدولة، فزيادة الاستثمار تعني خلق فرص عمل جديدة ودخول أفضل وإنتاج المزيد من السلع والخدمات والمزيد من المداخل الضريبية للخزينة العامة... والسوق الحرة هي ذاتية التنظيم عبر يدها الخفية، وكل هذا ينتج منه زيادة الرفاه الاجتماعي وإن تفاوتت مستوياته فهو أمر طبيعي يعود إلى طبيعة الأشياء. ولا يعد انعكاس التنمية على المجتمع أولوية بل هو تابع وتحصيل حاصل⁽⁹⁾. بينما يؤمن المدافعون عن المدخل الاجتماعي والبشري للتنمية بضرورة تدخل الدولة في السوق وتصحيح عيوبها وبخاصة عيوب توزيع المداخل والثروة. إنهم يؤمنون بسياسة إعادة التوزيع ويدعون إلى الاهتمام بالطبقات الهشة والضعيفة ويدعون إلى تمويل الخدمات الأساسية والضرورية لجعلها في متناول الجميع وبخاصة الصحة والتعليم⁽¹⁰⁾. وداخل المغرب هناك قوى اجتماعية وسياسية ومراكز بحث ذات التوجه الاجتماعي تنحاز إلى العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والاجتماعية.

المغرب بحاجة إلى الاستثمار وتشجيع المستثمر في عالم مفتوح تنافسي، ومهتم بتحقيق التنمية الاقتصادية لأنها الأساس للتنمية البشرية، وعليه تجده يندفع إلى صوغ تشريعات ومطابقة قوانين وقواعد لمصلحة رأس المال ومبدأ تعظيم الربح وما يصاحب ذلك من إجراءات وتدابير ضريبية وإدارية. وفي الوقت نفسه يهتم المغرب كذلك بالاستقرار الاجتماعي؛ ما يعني الاهتمام بالتنمية البشرية وتبني مفاهيمها. إن تحقيق المعادلة يتطلب تحقيق التوازن بين ضغوط الرأسمال المستثمر وبين احتجاجات المجتمع والمطالبة بالتنمية البشرية الواجب أن تصل إلى كل مواطن مغربي. وبالتالي هو صراع يخضع لمنطق القوة السياسية ولخيارات القيادات.

(9) دولياً، يتبنى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات الشبيهة وكذلك معاهد ومراكز بحوث ومنظمات قطاع الأعمال هذا التوجه، إنه التوجه الليبرالي. وتصدر هذه المؤسسات تقارير دورية تعظم من نتائج هذا المدخل للتنمية.

(10) تتبنى منظمة الأمم المتحدة هذا المنظور وتدافع عنه في برامجها الدولية، انظر برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة لعام 2000.

ج - إشكال مجالات التنمية أو حدودها

استناداً إلى التحليل السابق يتضح لنا أننا أمام مجالين للتنمية في المغرب: تنمية وطنية موجهة للخارج وأخرى وطنية موجهة للداخل أو لنقل عنها إنها محلية. ولتنفيذ التنمية اتبع المغرب سياسة المخططات وهي تعبير عن الاستمرارية في الاشتغال بمنطق المخططات شكلاً، مع تسجيل «قطيعة» في المضمون والتصور، وهي مخططات قطاعية واكبتها ورش كبرى نستعرضها وفق التقسيم التالي:

وجه المغرب مشروعه التنموي نحو تلبية مطالب البيئة الخارجية المتمثلة بمطالب الشركات العالمية والمؤسسات الدولية الممولة، فجّل القطاعات التي استثمر فيها تنصبّ حول ما تتطلبه السوق العالمية والنظام الاقتصادي العالمي، ولم يتمكن من النجاح في التنمية البشرية التي تهم المواطن المغربي.

- **المهن العالمية الجديدة:** حددها الميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي في ست مهن عالمية جديدة وهي: السيارات، صناعة الطائرات، ترحيل الخدمات، الصناعة الإلكترونية، النسيج والجلد، والصناعة الغذائية. يهدف هذا المخطط الذي يغطي المرحلة من 2009 وحتى 2015، إلى النهوض بالقطاع الصناعي عبر توجيه الاستثمارات نحو الفروع التي يمتلك فيها المغرب ميزات تنافسية واضحة وقابلة للاستغلال.

- **قطاعات الحظوة:** هي تلك القطاعات التي يحظى فيها المغرب ومنذ عقود بمجموعة من ميزات المقارنة وبخاصة الفلاحة والصيد البحري والسياحة والصناعة التقليدية. واعتمد المغرب

صيغة المخططات القطاعية لتطويرها، تسندها استراتيجيات تحدد وسائل العمل وأجال التنفيذ المدققة والأهداف المدعمة بالأرقام والإحصاءات وتواريخ الإنجاز وطرائق تمويلها. ويتعلق الأمر أساساً بمخطط المغرب الأخضر في القطاع الفلاحي (مخطط ماكينزي)، والمخطط الأزرق (مخطط هاليوتيس) للصيد البحري، ورؤية 2020 للسياحة، ومخطط الصناعة التقليدية، إضافة إلى السياسة الجديدة لتثمين الفوسفات⁽¹¹⁾.

- **قطاعات الجيل الثالث:** نعني بها القطاعات الاستراتيجية ذات الصلة بالتحديات التي يتعين على المغرب أن يواجهها في المستقبل. وسنذكر منها ثلاثة مخططات وازنة، ويتعلق الأمر بمخطط الطاقة الشمسية، وميثاق البيئة والتنمية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية لمجتمع الإعلام والاقتصاد الرقمي. تتعلق هذه القطاعات بالماء والطاقة والمحافظة على الثروات الحيوانية والنباتية والبيئة بكل مكوناتها إضافة إلى قطاع الإعلام والاتصال الجديد.

(11) رضوان زهرو، نموذجنا التنموي: منشورات مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2019)، 99-107.

- **القطاع المصرفي والمالي:** تشهد قطاعات المصارف والمالية والبورصة دينامية كبيرة بفعل اجتماع ثلاث ظواهر متضاربة وهي: التحديث المستدام والتركيز والتمركز الضروريان فضلاً عن التدويل الحتمي⁽¹²⁾.

- **البنى التحتية:** هي الورش الكبرى المتعلقة بالأرضيات الصناعية المندمجة والطرق السيارة والموانئ الجوية والبحرية وسكك الحديد وأرضيات اللوجستيك إضافة إلى شبكات الربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء...

- **القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** وهي تمثل بديلاً لحل مشاكل القطاع غير المهيكل والمساعدة على تنمية مقاولات ذات بعد اجتماعي وتضامني المرتبطة بحل إشكالية البطالة والتفاوتات الاجتماعية. نذكر منها على الخصوص استراتيجية النهوض بالأنشطة المدرة للدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية⁽¹³⁾ وأنشطة جمعيات ومؤسسات القروض الصغرى وأنشطة التعاضديات والتعاونيات وجمعيات المجتمع المدني.

لدينا ملاحظات على هذه المجالات التي استثمر فيها المغرب لتحقيق نموذج التنمية، وسنحاول أن نتطرق إلى بعضها في العنوان الموالي. لكن قبل ذلك نسجل الخلاصة التالية: لقد فكر المغرب في الانفتاح والعولمة والبيئة الداخلية غير منظمة ومرتبطة وعشوائية.

2 - التنمية المنشودة: نموذج «الخمس الكبار»

وجه المغرب مشروعه التنموي نحو تلبية مطالب البيئة الخارجية المتمثلة بمطالب الشركات العالمية والمؤسسات الدولية الممولة، فجّل القطاعات التي استثمر فيها تنصبّ حول ما تتطلبه السوق العالمية والنظام الاقتصادي العالمي، ولم يتمكن من النجاح في التنمية البشرية التي تهم المواطن المغربي في كل ربوع المملكة. وهذا نلاحظه جلياً اليوم ونحن نعيش أيام امتحان لسياسة الدولة في القطاعات الاجتماعية وأنظمتها الصحية والتعليمية والخدماتية الأخرى.

نجح الفيروس التاجي كوفيد-19 في إبراز الاختلالات التي تعرفها بعض السياسات العمومية التي تدخل ضمن آليات تحقيق أهداف التنمية، بل بيّن بصورة واضحة فشل النموذج التنموي الذي كان قائماً إلى حد اليوم. تبين اليوم ضعف التغطية الصحية وخدمات «الرميد» لفئات كبيرة من المغاربة والأشد وطناً هو عدم تسجيل عدد من المستخدمين في مجموعة من المقاولات والمؤسسات الصناعية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، وكذا ضعف قطاع التأمينات والتعويضات عن فقدان الشغل أو التوقف عنه اضطرارياً وفي ظروف الطوارئ. تبين اليوم، بعد توقيف الدروس الحضرية وتعويضها بالتعليم من بعد، غياب استراتيجية وطنية استباقية علاجية ليستفيد جميع التلاميذ من حصصهم في إطار تكافؤ الفرص، لوحظ كذلك توقيف مؤسسات وشركات ومقاولات من دون إعطاء البديل، وعدم توافر المغرب على معطيات دقيقة حول

(12) إدريس الكراوي، التنمية نهاية نموذج؟ (الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، 2018)، ص

33.

(13) زهرو، المصدر نفسه، ص 97.

العمال والمستخدمين بمختلف المؤسسات، إضافة إلى عدم وجود مخططات للطوارئ استباقية ولا لقوانين وتشريعات تتناسب مع هذه اللحظات... وغيرها من الأعطاب. وإذا تساءلنا عن الأسباب قد نجد بعض الإجابات في النقاط التالية:

- مع الانفتاح على ظاهرة العولمة تم التراجع على الدولة الراعية التي تهدف تنمية الإنسان والاستثمار في القطاعات الاجتماعية والتضامنية.

- ما زالت المقاربة للتعامل مع المغرب الداخلي والمحلي هو «الأمن مقابل التنمية» - والدليل هو الظهور البارز لوزارات السيادة كالدخالية في الساحة، وبخاصة مع إخراج قانون الطوارئ الصحية. تضم الحكومة المغربية وزير الفلاحة ووزير الماء ووزير التعليم ووزير النقل ووزير الصحة ووزير الأشغال العمومية... وغيرهم، وهم مفوضون لمعالجة العجز في التنمية، وبالرغم من ذلك نجد أن «الحكومة» نادرًا ما تؤكد أهمية هذه الوزارات بصدق حتى قبل هذه الجائحة، بل - وبوجه عام - نجد «الحكومة» أكثر انشغالاً بوزارة المالية والدخالية والأمن (شغل الوظائف بها، مواصلة التوظيف بها كاستثناء، المكافآت، الترقيات...).

- غياب الالتقاء الواضحة بين المخططات التنموية القطاعية والمخططات التنموية الجهوية والمحلية وكذا برامج وكالات التنمية بالجهات.

- الدولة المركزية تضع التنمية البشرية على عاتق الجهات والجماعات الأخرى في إطار الدستور الجديد وفي إطار تنزيل الجهوية المتقدمة. وتختص هي في الاستثمار الذي تفرضها عليها وضعيتها داخل المنتظم الدولي.

- التنمية الاقتصادية بالمنظور الذي أدرجناه سابقًا والقطاعات التي حددناها في الفقرات السابقة تدخل ضمن نتائج التقسيم العالمي الحالي للعمل. فلكي ينخرط المغرب في النظام الاقتصادي العالمي عليه أن يفتح حدوده للاستثمار الأجنبي الرأسمالي والليبرالي.

وبالتالي نتساءل: ما هو النموذج البديل، أو كيف تصل التنمية إلى المواطن؟

نعتقد أن الإجابة تكمن في الكشف والتشريح اللذين قامت بهما «جائحة كورونا» للوضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمواطن المغربي، والاختلالات التي سبق لنا أن تطرقنا إليها في الفقرات السابقة. نعتقد أن أبسط مواصفات التنمية المنشودة التي يمكن أن نبدأ منها مشروعنا التنموي هي التي حددها عالم الاقتصاد جيفري ساكس، مدير معهد الأرض (Earth Institute) بجامعة كولومبيا في نيويورك في نموذجه الذي سماه «الخمس الكبار» وهي مجموعة من الاستثمارات المتعددة الجوانب في التنمية التي يمكن أن تساعد المجتمعات المحلية على صعود السلم للخروج من الفقر والتخلف والدونية وتكمن في المستلزمات الزراعية، والاستثمارات في الصحة الأساسية، وتحسين التعلم، وخدمات الطاقة والنقل، واتصال أكثر كفاءة وانتظامًا وتوفير الماء الشروب وصرف صحي مناسب⁽¹⁴⁾.

(14) وانغاري ماثاي، أفريقيا والتحدى، ترجمة أشرف محمد كيلاني، عالم المعرفة؛ 410 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، ص 69.

تتم هذه الاستثمارات الحقوق الأساسية للإنسان، فالاستثمار في الزراعة يعني توفير الغذاء بصورة متواصلة مع تنظيم الخزين من المؤونة وتلبية الأسواق وحاجات المواطن. الاستثمار في الصحة الأساسية يعني ضمان اللوج المبراني إليها والاستفادة من خدمات قطاع الصحة من علاجات وتغطية صحية والخدمات الشبه الطبية. تحسين التعليم يحيل على نشر الوعي وتنوير المجتمع وتوعيته مع وضع مخططات تنبئية للطوارئ في كل المجالات وتشجيع البحث العلمي. خدمات النقل تعني فك العزلة عن المناطق النائية ووضع اللوجيات الجغرافية والاجتماعية. أما الاستثمارات في الصرف الصحي المناسب فهو يحيل على ضرورة المحافظة على كرامة الإنسان، أول الحقوق وأهمها بل وأقدسها، إذ نقول إن السكن والعمل والتعليم ما هي إلا تقسيمات لكرامة الإنسان.

ثانياً: السياسة الخارجية أداة لتحقيق التنمية

تؤدي السياسة الخارجية المغربية دوراً كبيراً في تعزيز فرص نجاح مشروع التنمية الداخلية، ويمكن لوسائل السياسة الخارجية أن تحقق مكاسب للبيئة الداخلية. نسجل هذه الخلاصة انطلاقاً من افتراض استعصاء التنمية كمسألة معقدة وذات استراتيجيات متعددة من أن تعالج من خلال تركيز جهود مؤسسات الدولة على العوامل والعناصر الداخلية على نحو مكثف وكامل. هنا تظهر السياسة الخارجية كمكمل لإنجاح المشروع التنموي الوطني. فالسياسة الخارجية تأخذ على عاتقها عبء توفير الشروط الخارجية المطلوبة ويكون عملها هو تكييف توجهات وأهداف السياسة الخارجية مع متطلبات المشروع والنموذج التنمويين عبر مختلف مراحلهما، ومن المنطقي أن تقوم السياسة الخارجية بهذا الدور ما دام يُنظر إليها على أنها استمرار للسياسة الداخلية.

1 - آليات السياسة الخارجية لتحقيق التنمية

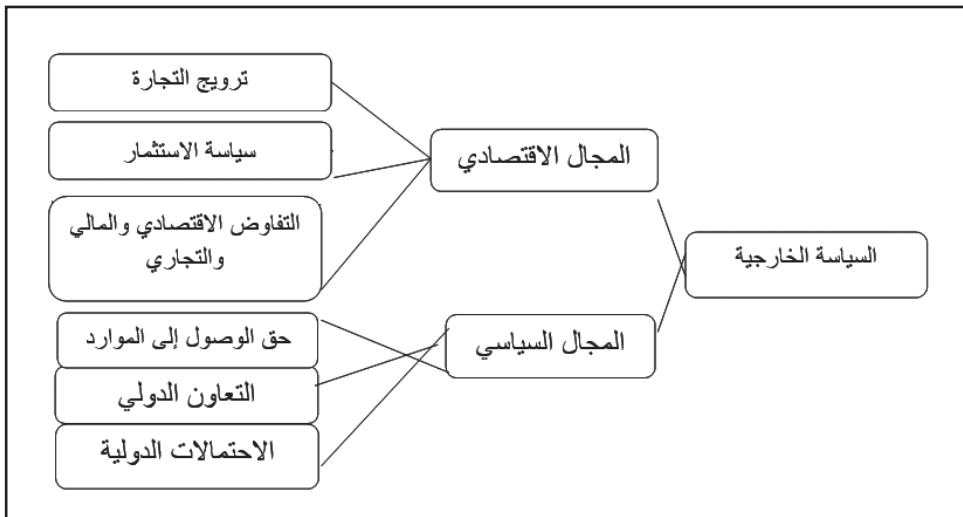
يحيل مفهوم التنمية، وفق منظمة الأمم المتحدة، على جملة من العمليات التي تمكن من توحيد جهود كل من الحكومات والأفراد لتحسين الشروط والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر المستطاع⁽¹⁵⁾، تتطلب التنمية إذاً رفع جهود الدولة لتتخطى مجمل أنشطة وفواعل السلطة السياسية في خدمة التنمية. من هنا يبرز إسهام السياسة الخارجية كسياسة عمومية داخلية في خدمة استراتيجية التنمية، وذلك من خلال إعداد الشروط الخارجية المعززة لفرص نجاح أهداف التنمية. إذاً يلاحظ وجود تقاطع بين أهداف السياسة الخارجية من جهة وأهداف عملية التنمية من جهة أخرى، فتظهر جلياً أهمية تعزيز قدرات الدولة على تنفيذ السياسة الخارجية تحقيقاً لمصالحها ودفعاً لعملية التنمية الشاملة، بمعنى آخر توظيف قدرات دبلوماسيتها واستثمارها للنهوض بالدولة في محيطها الإقليمي والدولي.

(15) تعريف هيئة الأمم المتحدة على الموقع: <<https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/index.html>> (accessed on 9 May 2020).

هناك دراسة للأمريكي ألكسندر جيرشينكرون (A. Gerschenkron) سنة 1961 أثبتت أن هناك صلة قوية جداً بين الواقع الاقتصادي وما يتعين على الدولة أن تقوم به لتعزيز التنمية. خلصت الدراسة إلى أنه كلما كان البلد أكثر تخلفاً، زاد الدور الذي يتوجب أن تؤديه الدولة لتحقيق أهداف مشروعها التنموي⁽¹⁶⁾، وبعدها أنجزت دراسات كثيرة لتحليل العلاقة بين السياسة الخارجية والتنمية في حالات متعددة مرتبطة بدول العالم الثالث أساساً، سواء بفعل دورها الحاسم في تحقيق أهداف استراتيجيتها التنموية أو بفعل استحالة تحقيق هذه الأخيرة من خلال آلية الاعتماد على الذات، وكما ثبت في عدة حالات، هناك فرص حقيقية لإنجاح التنمية من خلال التكامل وبالاعتماد على دول أخرى⁽¹⁷⁾، ومن أمثلة ذلك التجارب الناجحة للاتحاد الأوروبي وتركيا والصين والبرازيل وهي مسألة ملقاة على عاتق السياسة الخارجية في الدرجة الأولى.

تنقسم السياسة الخارجية عند استحضار الدور الذي تقوم به في تحقيق التنمية إلى مجالين كبيرين: السياسة والاقتصاد، ولكل مجال طريقته وآلياته للتأثير في التنمية الداخلية للبلد، وقد وضحاها كل من أندري لويس دا سيلفا وألكسندر سبوه كالتالي:

آليات السياسة الخارجية لتحقيق التنمية



المصدر: Alexandere Piffero Spohr et André Luiz Reis de Silva, «Foreign Policy's Role in Promoting Development: The Brazilian and Turkish Cases,» *Contexto Internacional*, vol. 39, no. 1 (January-April 2017), p. 160.

(16) Alexandere Piffero Spohr et André Luiz Reis de Silva, «Foreign Policy's Role in Promoting Development: The Brazilian and Turkish Cases,» *Contexto Internacional*, vol. 39, no. 1 (January-April 2017), p. 159.

(17) نذكر دراسة كل من **الرشاين** سنة 1988 ودراسة **أريغي** سنة 1990 التي أكدت العلاقة بين ضرورة تدخل الدولة سياسياً من أجل تجاوز الصعوبات التي تخلقها تحديات البيئة الخارجية على التنمية الداخلية.

يعرض النموذج الذي وضعه الباحثان البرازيليان أندري لويس دا سيلفا وألكسندر سبوه، وفق المخطط أعلاه، لتفسير الطريقة التي تعمل بها السياسة الخارجية على تطوير المشروع التنموي للدولة. إن انتهاج سياسة تجارية منفتحة يعزز على الأغلب النمو الاقتصادي سواء من خلال رفع حجم الصادرات أو من خلال حزمة التدابير والإجراءات المتخذة لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات. كما تضطلع السياسة الخارجية بمهمة استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وخصوصاً في المراحل الأولى من عملية التأسيس والبناء للمشروع التنموي، أو

في توسيع الاستثمار الوطني في الخارج في حين تتولى السياسة الخارجية تهيئة الظروف الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية للاستراتيجية التنموية للبلاد عبر آلية التفاوض والدبلوماسية⁽¹⁸⁾. فعند التعامل اقتصادياً مع السياسة الخارجية لأي بلد تبرز أهمية هذه الأخيرة في ربط علاقات تجارية منسجمة مع الأهداف التنموية للبلاد. إن استحضار هذا البعد يساهم في رسم صورة إيجابية عن الدولة في ما يتعلق بالمفاوضات المالية والتجارية والاقتصادية وبالتالي استقطاب الاستثمارات الأجنبية. وحين التعامل سياسياً مع السياسة الخارجية أي المجال السياسي من السياسة الخارجية، فهي هنا تضطلع بمهمة توفير الظروف التي تسمح بالاستغلال الأمثل لمقومات الاستراتيجية التنموية وإعداد وتهيئة الأرضية السياسية والمناخ الاقتصادي المناسبين لاشتغال وتفاعل كل العناصر الاقتصادية، وباعتماد

انتهج المغرب في عهد الملك محمد السادس سياسة منفتحة تجارية عززت النمو الاقتصادي سواء من خلال رفع حجم الصادرات، أو من خلال حزمة الإجراءات التي انتهجتها الدولة لتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها، أو من خلال عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي وتوسيع الاستثمار المغربي الوطني في الخارج.

آليات التعاون الدولي وتوظيف الحق في اكتشاف والوصول إلى الموارد، وكذا حساب وتقدير كل الاحتمالات الدولية من فرص ومخاطر⁽¹⁹⁾. تقوم السياسة الخارجية على هذا المستوى من النضال ضد الممارسات التجارية غير العادلة وتحسين صورة البلاد في الخارج والرفع من القدرات التفاوضية في المحافل الاقتصادية الدولية، وكذا تعزيز فرص التعاون والتفاهم مع الدول الأخرى بما يسمح بتبادل التجارب الاقتصادية ونقل الخبرات والتكنولوجيا، وهذا كله ينعكس إيجاباً على التنمية التي تنتهجها الدولة.

يحاول المغرب رفع جهوده بصورة تتخطى مستوى التحدي التنموي، من خلال انخراط مجمل أنشطة وفواعل السلطة السياسية في خدمة الهدف الأسمى الذي يتمثل بالتنمية الشاملة والمستدامة. برزت السياسة الخارجية المغربية كنشاط سياسي تحتكره الدولة وكسياسة عمومية في خدمة

Spohr et de Silva, Ibid., p.160.

(18)

Ibid., pp. 159-160.

(19)

الاستراتيجية الوطنية للتنمية، وذلك من خلال توجه المملكة المغربية إلى تهيئة الشروط الخارجية المعززة لفرص نجاحها، ولا سيما ما تعلق بتأمين الموارد وتقديم البلد في صورة جذابة للاستثمار الأجنبي وتوفير مناخ إقليمي سلمي ومستقر. فالمغرب مدرك تمامًا أن تحقيق غايات التنمية يستلزم إعداد بيئة مسالمة ومستقرة يسودها طابع الاعتدال والانفتاح خطابًا وممارسة.

انتهج المغرب في عهد الملك محمد السادس سياسة منفتحة تجارية عززت النمو الاقتصادي سواء من خلال رفع حجم الصادرات، أو من خلال حزمة الإجراءات التي انتهجتها الدولة لتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها، أو من خلال عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي وتوسيع الاستثمار المغربي الوطني في الخارج وبخاصة في أفريقيا ونقل التجارب الاقتصادية والخبرات.

2 - القروض والاستثمارات الأجنبية وسؤال الجدوى؟

تعد التنمية الهدف الأساسي لجميع الدول التي تسعى إلى تحقيقها عبر مختلف السياسات الاقتصادية الوطنية الداخلية، أو في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، عبر مجموعة من الآليات أبرزها جذب الاستثمار الأجنبي والحصول على القروض من الدول والمؤسسات المالية الدولية والسعي للانضمام إلى المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية أو إلى المنظمات الإقليمية، وكذلك من طريق الترويج لمنتجاتها الوطنية في الخارج وفتح أسواق خارجية. ولا تتحقق كل هذه الإجراءات إلا من خلال السياسة الخارجية للدولة.

كانت الورش التنموية الكبرى والمخططات القطاعية التي تبناها المغرب نتيجة لأسباب داخلية وخارجية. لكن وبسبب العجز الموضوعي للدولة المركزية كفاعل وحيد عن إنتاج الثروات وتمويل الاستراتيجية التنموية للمغرب، وفي ظل ما يعرفه الاقتصاد العالمي من تحول كبير في معالمه⁽²⁰⁾، من ذلك انفتاح الاقتصادات وتحرير المبادلات والحركية المتزايدة للرساميل وتدفق الأموال والمعاملات المالية وغيرها من الخصائص، جعل المغرب ينفذ على الاستثمار الأجنبي.

يُنظر إلى التنمية بالمغرب على أنها تأتي منعقدة بصورة جلية بالاستثمار الأجنبي وبالمساعدات الدولية أو المعونات وكذلك بالقروض. لكن ما الجدوى؟

كانت لعملية الاقتراض، وعلى مدى سنوات طويلة، مخرجات سلبية ومعيقة للتنمية والتطور، فحسب وزارة الاقتصاد والمالية بلغ إجمالي الدين الخارجي العمومي للمغرب عند متم 2019 أزيد من 35.4 مليار دولار، أي 339.8 مليار درهم ضمنها 161.5 مليار درهم كدين على الخزينة العامة. وبإضافة 3 مليارات دولار التي سحبتها السلطات المغربية والحط من السيولة والوقاية نتيجة جائحة كورونا ليكون منسوب الدين الخارجي قد فاق 38 مليار دولار⁽²¹⁾. تعود أسباب تفاقم أزمة الديون أساسًا إلى العجز المستمر في الموازنة العامة، وإلى تبني المغرب مخططات طموحة تحتاج إلى رؤوس أموال وخدمات تفوق الموارد المتاحة داخليًا، وكذلك إلى العجز في ميزان المدفوعات نتيجة تدهور شروط التبادل التجاري. وكذلك يعود السبب إلى آثار التقسيم العالمي للعمل حيث

(20) إدريس الكراوي، التنمية نهاية نموذج؟ (الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2018)، ص 30-31.
(21) عماد عادل، «كوفيد 19 يرفع الدين الخارجي للمغرب فوق 38 مليار دولار»، الاتحاد الاشتراكي، 13/4/2020.

يتخصص المغرب في إنتاج مواد أولية موجهة إلى التصدير مقابل استيراد السلع الاستهلاكية والمصنعة⁽²²⁾. على الاقتراض أن يوضع ضمن تصورات مستقبلية يكون الهدف منها استخدام القرض من أجل تحقيق المصلحة العامة، وذلك من خلال وضع أولويات تنمية محددة تعكس الأهداف المنشودة من عملية الاقتراض. لقد أرهقت ميزانية الدولة بسبب الحصص الكبيرة التي تذهب لسداد الديون الخارجية بطريقة من الطرق عوض أن تذهب في اتجاه التنمية.

نوع المغرب شركاءه الدوليين وعقد اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف هدفها التنمية. فالوضع المتقدم مع أوروبا يعني أن المغرب انتقل من المساعدة إلى الشراكة العادية إلى الشراكة التفضيلية، حيث تقدم أوروبا إلى المغرب سلّة من الامتيازات كشريك استراتيجي لكنها ليست امتيازات مجانية، بل هي مشروطة بشروط سياسية واقتصادية وحقوقية وقانونية⁽²³⁾ وهي تسدل ظلها على قضايا سيادية كملف الصحراء الغربية وملف الفلاحة والصيد البحري وترسيم الحدود وقطاع النسيج والملابس وغيرها. الاقتراض بشروط يعني توجيه أهداف التنمية من الجهة المقرضة ويعني أن «الحكومة» غير جديرة بالائتمان، وعلى الجهة المقرضة أن تملي شروطها لتحصل على دفعات السداد في وقتها. وفي محاولة لسد هذا العجز سارع المغرب إلى خصخصة مجموعة من المؤسسات العمومية وهذا يتنافى وأهداف التنمية البشرية.

من الشروط اللازمة لتستطيع الدول أن تحقق التطور هو السياسة الخارجية المواكبة للمساعدات الأجنبية وللاستثمار الأجنبي، لكن مع ضرورة وجود بيئة داخلية منظمة ومؤهلة وأمنة للثقة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وفي هذا الإطار وقّع المغرب مجموعة من اتفاقيات للتبادل الحر مع مجموعة من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فدخل المغرب ضمن البرامج التنموية الأمريكية كبرنامج أيزنشتاين وكان قبلة للاستثمارات الأمريكية والمساعدات الأمريكية. وما يقال عن الولايات المتحدة الأمريكية يقال عن باقي الدول الغربية الكبرى الأخرى.

صحيح قد تكون هذه المساعدات مفيدة للتنمية لكن قد تأتي بنتائج عكسية هادمة بذلك لأهداف التنمية المنشودة، كون أن المجتمع الدولي «المستثمر» ينتظر عائدات سريعة من استثماراته التنموية⁽²⁴⁾، ونظراً إلى أن المساعدات تأتي من الدول التي كانت مستعمرة، أي استعمارية، حيث يمكن أن نخلص إلى أن هذه المعونات هي آليات استعمارية جديدة. كما تأتي هذه المساعدات من مؤسسات هدفها الربح المادي وليس التنمية، فكل دولار يوضع في مشروع تنموي هدفه خلق ربح أكبر عند نهاية الدورة التنموية.

في هذا السياق نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية طرحت في إطار الأدوات الذكية لدبلوماسيتها الخارجية القائمة على المعونات والمساعدات المالية والتقنية آليات كفيلة بتعظيم القيمة الاستراتيجية لتلك المساعدات، وقد نادى خبراء للتنمية من داخل أمريكا إلى إعادة النظر

(22) زهرو، نموذجنا التنموي: منشورات مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد ص 77.

(23) تكون القروض بشروطيات اقتصادية وسياسية وقانونية مثل: تخفيض الإنفاق الحكومي، فتح الأسواق أمام البضائع الأجنبية، تقييد عرض النقود، خفض ميزانيات التعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى للمواطن.

(24) ماثي، أفريقيا والتحدى، ص 74.

في التشريع الذي يحكم تلك المعونات بالضغط لإصدار قانون جديد للمساعدات الخارجية⁽²⁵⁾، إذ لاحظ هؤلاء الخبراء أن المساعدات الخارجية الأمريكية موزعة على 20 وكالة و50 برنامجًا بصورة متداخلة وفوضوية. كما توزع على الدول من دون فاعلية إذ أصبح انتقائيًا بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، إضافة إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها أصبحت «عسكرية»⁽²⁶⁾. أضحت المؤسسات الأمنية والعسكرية هي المتحكمة في السياسة الخارجية الأمريكية وفي أدواتها كالمساعدات الخارجية. هنا تظهر العلاقة الثلاثية بين الأمن والتنمية والسياسة الخارجية في نظر الدول الكبرى المانحة، فهي تقارب هذا الثالوث من منظور الأهداف العسكرية⁽²⁷⁾، إذ تخصص هذه الدول مساعدات كبيرة للأنظمة والدول التي تساهم في تحقيق أمن أمريكا وليس لتنميتها، والدليل هو أن الجيش الأمريكي هو الذي يقدم هذه المساعدات. فكلما اقتربت السياسة الخارجية من الأمن ابتعدت من التنمية.

خاتمة

في آخر هذه الورقة التحليلية نخلص إلى:

- قضية التنمية ترتبط بصورة واضحة بطروحات المغرب بالعلاقة بالخارج وتبدو جلية ومحورية في مقاربات القيادات السياسية والاقتصادية المغربية.

- السياسة الخارجية تخدم أهداف التنمية في هذا العصر أكثر من أي وقت مضى، ولذلك ينبغي تنظيم السياسة الخارجية للبلد بطريقة تمكنه من تعبئة الموارد الداخلية والفرص الخارجية من أجل التنمية من خلال التفاعل البناء والذكي مع النظام الدولي على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو الدولي.

- لقد أصبحت الديون الخارجية تهدف إلى الربح وتقدم إلى الدول بشروط تعرقل دوران عجلة التنمية المحلية لتصبح تنمية لصالح الخارج. وأضحت المساعدات المالية الخارجية مجرد معونات تقدم إلى الأنظمة والدول الصديقة أو بشروط وبمقاربة أمنية، انتقائية واختيارية. وتكون بالتالي أدوات السياسة الخارجية للدول المانحة والتي يصطلح عليها بأدوات القوة الناعمة والذكية، أدوات للاستعمار الناعم والذكي.

- التنمية الحقيقية والواقعية لا تتطلب إلى حد كبير المال الأجنبي بل هي تدخل ضمن اختصاصات الحكومات. فلماذا من الضروري لمجموعة من المؤسسات الدولية إعلام الحكومة المغربية بأهمية «الخمس الكبير» بتعبير ساكس، ولماذا يقوم الخبراء الدوليون بوضع آليات التدخل وسياسات العلاج ويضعها رهن إشارة الحكومة المغربية وهي في الأصل وظيفية أصلية لحكومة الدولة المركزية والمحلية (الجهات) وعلى هذا الأساس يتم انتخابها.

(25) يعود القانون السابق إلى جون كينيدي الذي وقعه عام 1961 لتفعيل دبلوماسية المساعدات الخارجية الأمريكية.

(26) بشير عبد الفتاح، «أزمة الهيمنة الأمريكية» (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص

328.

(27) لمزيد من المعطيات الكمية والكيفية الاطلاع على التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2011 بعنوان: «الأزمة

الخفية النزاعات المسلحة والتعليم»، الأونيسكو (UNESCO)، نشر *Le Monde diplomatique*.

- إن السبيل الوحيد للتغيير يكمن في ثلاث نقاط أساسية: رجة على مستوى الثقافة، تغيير على مستوى الإدارة والتدبير، إرادة على مستوى القيادات. فيجب عدم اختزال المشروع التنموي فيما هو اقتصادي، ويجب عدم العمل على الزيادة في حجم المعونة الخارجية لأن من شأنها أن تقلل الحوافز المشجعة على تعبئة الموارد محلياً، وأن تخفف الضغوط على الحكومات لمعالجة القصور في توفير الخدمات العامة.

- تتميز الظرفية اليوم بكثير من التغيرات والتطورات على جميع الصعد، ستترب عنها انعكاسات من دون شك على آفاق التنمية في مغرب ما بعد كورونا. «أزمة كورونا» تدعونا إلى إعادة النظر بشأن وسائل تحقيق أهداف التنمية □

الميول الراديكالية وخطاب الهوية: المدرسة فضاء للتشكّل

شهاب اليحياوي(*)

أستاذ مساعد للتعليم العالي
المعهد العالي للعلوم الإنسانية، جامعة تونس المنار.

تقديم: ملامح خطاب الهوية بما هو خطاب متشابك⁽¹⁾

ثمة زاوية غموض تتسع مع تواصل تلهيّ التناول السوسيولوجي للفكر الراديكالي بالحقل النظري والتنظيري عن مساءلة المدرسة كمجال للتنشئة وبناء التصوّرات، وتشكّل صورة الذات عن نفسها من خارجها؛ أي عبر الفعل التعليمي للمدرّس بما هو فعل يمتنع عن أن يُسيج في مضامينه التعليمية. فالمدرّس فاعل رئيس في بناء شخصية المتعلّم وعالمه الاجتماعي الذي تتحدّد به وعبره روابطه الاجتماعية مع الآخر بمتعدّد أشكال حضوره في المجال العام والمشارك. فمجال الدرس، أي الفصل الدراسي، هو حقل رمزي موسوم بدينامية تتسلّل إليها وعبرها مرجعيات القيمة للمدرّسين وتصوّراتهم لمكانتهم وأدوارهم وللمضمون السياسي لفعلهم التعليمي.

نحتاج اليوم إلى أن تنتبه السوسيولوجيا إلى خطاب الهوية الذي تنتجه المدرسة وأن تستشكل مسؤوليتها في نشأة الميول الراديكالية الدينية أو اللادينية لدى الشباب المتعلّم. ويستوجب استشكل العلاقة مدخلاً تفكيكياً لبنية خطاب الهوية الذي تنتجه مكوّنات الفعل التعليمي المتعددة في المدرسة التونسية انطلاقاً من واضعي البرامج التعليمية والمنهاج التعليمي إلى المدرّسين كفاعلين محورين في نقل مضامين هذه البرامج التعليمية، ولكن أيضاً وبالأساس تشي رؤية المتعلّم لذاته ولروابطه الثقافية والتاريخية بالآخر وتمثّلاته لغيريته واختلافه التي يستنفر سلطة الفرض المعترف له بها في ممارسة تعسّف ثقافي تجاه المتعلّم⁽²⁾.

yahyaouichiheb08@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) Charles Taylor, «Le Fondamental dans l'histoire», dans: Charles Taylor et l'interprétation de l'identité (1) moderne (Centre culturel international de Cerisy-la-salle cerf, et les presses de l'université Laval, 1998), p. 40.

(2) بيار بورديو، العنف الرمزي: بحث في أصول علم الاجتماع التربوي، ترجمة نظير جاهل (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1994)، ص 7.

غاية هذا المبحث هي تفكيك خطاب الهوية بوصفها آليات إثبات وجود فردية وجماعية مكتسبة⁽³⁾ تُصبغها وعياً أو لا وعياً المضامين التعليمية والمناهج الدراسية، كما ينقلها ويكيّفها المدرّس بوصفه فاعلاً مركزياً في تشكّل تمثّلات وتصوّرات المتعلّمين لذواتهم وللغير ضمن المدرسة التونسية اختباراً لفرضية اعتبار المدرسة مجالاً من مجالات تشكّل وتغذية الميول الراديكالية في بعدها الديني وبخاصة لدى الشباب المتعلّم وهيئته للاستقطاب ضمن المجموعات الإرهابية. فالتنبّه إلى خطورة المدرسة، ولفت الانتباه إليها لا يعني نفي أدوارها التنويرية والتحديثية، أو أنّها أيضاً وفي الآن ذاته أحد أكثر أهم سياقات وآليات التحديث ومقاومة الهويات المغلقة والقاتلة⁽⁴⁾. غير أنّ تلبّس الفعل التعليمي والبيداغوجي بالأيديولوجي وعدم ارتقاء الرقابة البيداغوجية والإدارية إلى القابلية أو القدرة على الضبط الكلّي لهذا الفعل، وتسييج أثره النفسي والفكري والعقائدي، هو ما يضخّم مقبولية هذا المدخل وأهمية استشكله واستحواذه على حيّز مهم من البحث السوسيولوجي بالذات. فالمدرّس لا ينقل المعرفة حيادياً بقدر ما يسقط، وعياً أو لا وعياً، رؤيته للعالم والأشياء على ما يمرّره للمتعلم من مضامين معرفية تصاغ بشكل يجعلها ناقلة لرسائل ومواقف ورؤى وسردية ما، تؤثر في بناء الذات المتعلّمة لتصوّرها لذاتها وللآخرين وللعالم ولروابطه المجتمعية، وبناءً عليه في تشكّل هويته. فعبّر التفاعل تتم عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد عبر نقل قيم ومعايير الجماعة⁽⁵⁾ المرجعية لناقل المعرفة عبر عملية التأويل المتبادل الذي يحكم العلاقة الاجتماعية التفاعلية. فالفرد داخل المجال الاجتماعي يتعامل ويتفاعل ويعمل وينشط ككائن اجتماعي يوجد عبر عمليات التفاعل الاجتماعي ويكتسب السلوكيات والتصرفات والأفعال الجماعية. لكن علاقة التفاعل ليست متساوية بين الطرفين، بل تضع أحدهما في موقع أعلى مثل المسير أو المشرف أو المدرّس في الفعل التعليمي والعلاقة التربوية والآخر (المتعلّم هنا) في موقع التابع؛ أي المروّوس أو المنفّذ بحسب الموقف الشخصي لكل منهما؛ أي إحساسه بالتفوّق أو عكس ذلك الإحساس بالدونية. فالفرد يتعلّم القيم والاتجاهات السائدة في حياته لكل الأيام⁽⁶⁾ ويدمجها في تركيبته النفسية بطريقة تجعله قادراً على تطوير اتجاهاته الاجتماعية تلقائياً وتطوير خبراته ومشاعره وتواصله الاجتماعي، وهو ما يتحقّق من خلال العلاقات الاجتماعية والاتصالات المتبادلة بين الأفراد، التي تحصل في كثير منها عبر الرموز وتبادل معانيها وتأويلها بين المتفاعلين في جماعة اجتماعية أو في موقف اجتماعي ما.

(3) Pierre Moessinger, *Le Jeu de l'identité* (Paris: Presses Universitaires de France, 2000), p. 97.

(4) أمين معلوف، *الهويات القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة*، ترجمة نبيل محسن (بيروت: ورد للطباعة والنشر، 1999).

(5) Céline Bonnicco, «Goffman et l'ordre de l'interaction: Un exemple de sociologie compréhensive,» *Philonsorbonne*, vol. 1 (2007), pp. 31-48.

(6) Pina Lalli, «Interaction sociale et sociologie,» Actes du colloque international «La systémique qualitative,» Portugal, les 4 -6 septembre 2008.

أولاً: خطاب الضدية والهوية المغلقة

يوضع الخطاب الضدي الآخر المختلف ثقافياً ضدّاً (من خلال ما تختزنه البرامج من عبارات على شاكلة الغرب المسيحي/العالم الغربي/الحروب الصليبية/الفتوحات الإسلامية ...) يتعارض بل يتغاير مع الذات المدركة. فيحضر هذا الآخر في الوعي الهوي للذات مهدداً هوية الأنا والنحن المتلازمين في هذا الخطاب التوجسي أو المبدع للتوجس والرهاب من الآخر (فوبيا الآخر). وعليه، فإنّ سرديّة الاصطفاف والتصنيف هذه تنتج خطاب هوية لا يقبل ولا يحترم غيرية الآخر، من خلال مضامين تعليمية متعدّدة (التاريخ/التربية الإسلامية، نصوص أدبية) أو ما ينقله المدرّس عبرها من تمثّلات وتصوّرات ودلالات وتأويلات ومواقف من التاريخ الثقافي للـ«نحن» ومن متعدّد الإثنيات والقوميات والأترخة الثقافية المغايرة أو المتمايضة. فالفعل التعليمي هو فعل ثقافي بامتياز يشي سرديّة هوية ما للمدرّس، ينقلها وعياً أو لاوعياً عبر الفعل البيداغوجي بما هو عنف رمزي⁽⁷⁾ يغلف الدلالات الذاتية التي يمرّرها عبر المضامين التعليمية بالدلالات الشرعية في توظيف لسلطة اللغة وسلطة المعرفة التي يعترف له بها المتعلّم مجتّعياً؛ غير أنّ ما يستفزّ التفكير ويستشكل الفعل التعليمي في علاقة بالراديكالية والإرهاب، هو هذا النمط من الخطاب. فطالما قدّم لنا المدرّسون المذهب الشيعي مثلاً بسرديّة رافضة ومبخّسة لحقه في التخالف والاختلاف. فأن تكون شيعياً هو أقرب ضمن هذا النمط من الخطاب إلى الخروج عن النحن «السنية» الأصيلة والمحتركة بأحقّيات متعدّدة للخطاب الأصيل للإسلام. إن خطاب الاصطفاء هذا بعبارة علي حرب يمارس وصاية على الذات وعلى الهوية بمنطق ثبوتي اصطفافي يمثّل «اعتداء رمزياً على الآخرين»⁽⁸⁾. ويتكرّر يومياً وبدرجات متفاوتة التواتر والكثافة في المدرسة كعالم اجتماعي من دون أن يكون للرقابة البيداغوجية أو الرسمية منفذ للإحاطة به وتوجيهه. فنحن أمام مجال تنشئة اجتماعية غير مراقب وغير خاضع للرقابة يتوجّب تنبّه البحث السوسيولوجي إلى كفاءات وأشكال توجيهه لشخصيات المتعلّمين وبناء تصوّراتهم وتمثّلاتهم ومواقفهم، وبالتالي كفاءات اندماجهم الاجتماعي وروابطهم المجتمعية.

يخلق هذا الخطاب هوية متأزّمة تغدّي التنافر وتهدم التعايش بين جماعة الانتماء والجماعات الأخرى⁽⁹⁾ بما تولّده من خوف وقلق وهلع على الذات ينتصب كسبب كافٍ لسيولة شرّ⁽¹⁰⁾ تقّات من السياجات المغلقة التي تموضع فيها الذات المتعلّمة في علاقتها بالعالم الخارجي وديناميات التغير التي تحكم منطق التاريخ. فأن يجتهد المدرّس في تمجيد «النحن» من خلال إحصاء انتصاراتها التاريخية ومجدها ضمن دورة حضارة⁽¹¹⁾ انقطعت عن أسباب نهضتها وتبرير تراجعاتها

(7) بورديو، العنف الرمزي: بحث في أصول علم الاجتماع التربوي، ص 5.

(8) علي حرب، تواطؤ الأضداد: الآلهة الجدد وخراب العالم (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2008)، ص

125.

(9) أمارتيا صن، الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، عالم المعرفة؛ 352 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008).

(10) زيجمونت باومان وليونيداس دونسكيس، الشرّ السائل: العيش مع اللايدل، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص 27-28.

(11) مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة عبد الصبور شاهين (دمشق: دار الفكر، 2002)، ج 1، ص 28.

وانكساراتها وتخلفها عن سيرورة العصرنة والحادثة بهجمة الآخر (الغرب المسيحي) وهيمنتها على مقدّراتها وارتهاان إرادتها عبر ضرب مقوّمات هويتها، فإنّه يدفع إدراك⁽¹²⁾ التلميذ نحو تمثّل هذا الآخر المختلف عدوًا ونقيضًا يتوجّب استعداءه لاستعادة شروط نهضته، وهو ما يمثّل مدخلًا مناسبًا لتمرير سلس ومخاتل لمفهوم الجهاد ووجوبية المقدّسة والموضوعية استنادًا إلى هذا التمثيل العضوي بين الهوية وجاهد الآخر النقيض والمهدّد لتملك عناصر الخلاص والنهضة.

ثانيًا: خطاب تذويبي: الأنا الجماعية وقتل الفرد

تتأتى عنونة هذا الخطاب من أنّه يتّجه إلى تذويب الذات الفردية في الجماعة؛ بمعنى أنّ تشكّل الهوية الفردية للشخص لا يتمّ إلاّ في سياق الهوية الجماعية (الأمة التي تتلاشى معها خصوصية الذات الفردية...) التي تعيد إنتاج نفسها في تحفّظ شديد من التغيّر، وهو ما يتّضح في علاقات القوة بين المعلّم والمتعلّم التي تشي الاعتراف الجمعي بسلطة المعلّم وكذا في علاقة هوية المسلم بسلطة الفقيه في التاريخ العربي الإسلامي. ذلك أنّ صلة المسلم بدينه متخارجة تمرّ على صراط الفقيه بما هو حارس الهوية الذي يجسّر رابط المسلم بالنص التأسيسي. وكذا نتمثّل حضور المعلّم وسيطًا يجسّر بين الذات المتعلّمة والمعرفة بذاتها وبماضيها وحاضرها.

يتعارض هذا الخطاب مع براديغمات الحداثة المتصلة أساسًا بالفردانية وتراجع احتواء الجماعة للفرد أو تغيّر العلاقة بين الفرد والجماعة الاجتماعية خصوصًا والمجتمع عمومًا. وتتسع خطورة هذه السردية في ما تصنعه من ارتباط عاطفي غير قائم على المعرفة الاستدلالية بمجتمع متخيّل بعبارة أوليفيه روا⁽¹³⁾ يستحضره هذا الخطاب الهويي ك لحظة مهمة وفارقة في تاريخ الأنا الجماعية التي تدفع الهوية الفردية إلى الذوبان فيها كشكل أرقى للوعي الجماعي. فوعي الفرد بذاته وتشكّل هويته الفردية يمرّ حتمًا بخطاب كهذا عبر صراط ثقافة النهي والتحريم والمنع والتحذير والممانعة والتعالّي التي ترسم للذات مسارها الوجودي ومسار بناء وعيها بنفسها داخل الحدود التي تتركسها الهوية الجماعية من أجل ديمومتها واستمراريتها. فتبني بذلك هذه السردية الواقعة في الرمز⁽¹⁴⁾ عالمًا غير واقعي للفرد يسجّ قدرته على فهم ما يحيط به من تغيّرات وتحولات تمسّ مختلف مناحي حياته الراهنة، فتوهن بذلك صلته بواقعه وبحاضره وهو ما يضع الفرد في عزلة اجتماعية نتاج انحلال الروابط الاجتماعية بعبارة كاستل (Castel). وقد تخلق تبعًا لذلك ميول صدامية مع ما يحمله محيطه الحاضر من تباينات واختلافات مع النموذج الرمز الذي حوصرت ضمنه الذاتية الفردية.

(12) الزواوي بغوره، «الهوية وسياسة الاعتراف شارل تايلر نموذجًا»، مجلة الموقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 9 (2014)، ص 19.

(13) أوليفيه روا، الجهاد والموت، ترجمة صالح الأشمر (بيروت: دار الساقى، 2017)، ص 74.

(14) علي حرب، خطاب الهوية: سيرة فكرية، ط 2 (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2008)، ص 25.

ثالثاً: خطاب ماضوي تمجيدي: نحو سلفنة الحاضر وارتهاؤه

يشغل تمجيد الماضي ضمن هذا الخطاب كبراديعم توليدي لمختلف الأفكار التمجيدية لتاريخ سلف كافر بحدود ماضويته وسلفنة حاضر مؤمن بماضويته كشرط لاستعادة القابلية للنهضة. وعليه، فإنّ السمة الفارقة في هذا الخطاب هي براديعم الإحيائية الذي يستنفر المضامين المعرفية التي تقدّمها دروس التاريخ أو التربية المدنية أو مادة العربية أيضاً لتمجيد تراث صنمٍ مقدّس ينتصب في راهن الذات مدوّنة رسمية مغلقة بعبارة أركون⁽¹⁵⁾. ويمرّر عبر خطاب الهوية أنسية قديمة تمنح الذات المتعلّمة هوية غير منتجة، بوصفها سرديّة تختزل الهوية إلى انتماء واحد⁽¹⁶⁾ ثابت وغير متحوّل وتنتج ميولاً متحيّزة ومتعصّبة لسلف غائب فيزيقيّاً، ولكنه حاضر رمزيّاً بعامل قوّة الارتباط الهوي في التصرّو والممارسة والفعل المؤسس بأفضلية النحن وتفوقها الأخلاقي على الآخرين⁽¹⁷⁾؛ ذلك أن سلفنة الحاضر توهم قدرة الذات على فهم مكانتها في سياق تطوّري ومتحوّل بما أنها سرديّة تمجيدية لا تعترف بالهئات ومناطق الضعف أو التخلف أو التراجع بقدر ما تحاول دائماً أن تجد للحاضر موطن قدم في الثقافة الأم المصنّمة أو في النص التأسيسي الذي هو مرتكز الهوية. فأنّ تحدّث عن الديمقراطية على أنّها وجه آخر للشورى التي أسس لها السلف وأهمّلها الخلف، وأن نرى أنّ العقلانية ما هي بغريبة عن المكوّن الرئيس للهوية الجماعية المرجع بادّعاء أن الإسلام قائم على العقل وداعٍ إلى إعمال العقل، أو أن نبخّس سبق الثقافة الغربية في إعلاء شأن الإنسان وعلوية حقوقه وحرّياته على كلّ الحقوق بمقولة أن الإسلام كرّم الإنسان وأعلى من شأنه ومن شأن المرأة، وما إلى ذلك فمعناه أنّنا نصنع نستلب الذات المتعلّمة المتأثّرة بهذا الخطاب التمجيدي أو منطق المدافعة بعبارة علي حرب⁽¹⁸⁾ ونصنع قطيعتها وانقطاعها عن منطق التاريخ ومعقولة التغيّر. فتأصيل مفاعيل الحداثة المنبثقة من سياقات تاريخية وثقافية مغايرة للتاريخ العربي الإسلامي بمنطق الانتصار لماضٍ يختزن في تراثه المجيد أصول كل الحداثات المزعومة وينتصب بذلك السبيل الأمثل للتطوّر، يوهن حظّ الذات المتعلّمة من الخلق والتوليد المشروط بتوافر منطق النقد من أجل إعادة البناء والتشكّل. فإذا كانت النصوص والمضامين التعليمية لا تحمل دائماً هذه الرسالة ومثل هذه المعقولة في فهم الذات والاختلاف مع الغير، فإنّ ممكن الخطر إذاً في الفهم الذي يحمله المدرّس والخطاب الذي يمرّره من خلال هذه المضامين. هذا الخطاب لا يكتشف عبر المتابعة البيداغوجية أو الإدارية بما أن المدرّس لا يدوّن بكرّاس الدروس أو بجذاذاته البيداغوجية إلا المضامين الرسمية والأهداف العامة والخصوصية للدرس كما هو متفق عليه، ولكن

(15) محمد أركون، قضايا في نقد العقل الديني، كيف نفهم الإسلام اليوم؟، ترجمة وتعليق هشام صالح (بيروت: دار الطليعة، 1999)، ص 232.

(16) معلوف، الهويات القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة، ص 31.

(17) رول ميير، محرر، السلفية العالمية: الحركات السلفية المعاصرة في عالم متغيّر، ترجمة محمد محمود التوبة (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 30.

(18) علي حرب، حديث النهايات: فتوحات العولمة ومازق الهوية، ط 2 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص 65.

الإشكال يكمن أساساً في الشفوي والضماني والمبطن من الفعل التعليمي للمدرّس الذي يحيل إلى تمثّلاته وتصوّراته ومواقفه غير المعلنة أو المصرّح بها. لذلك، فإن السيطرة على مفاعيل التربية والفعل التعليمي وهمّ يجب التفطن إليه وتحويل وجهة البحث إلى اللامّقال واللامدوّن وغير القابل للمراقبة الرسمية والشكلية للسلطة التربوية بما هو بوابة نحو استدراج المتعلّم إلى ملعب لا يملك مفاتيح الخروج منه، ولا يحتكم على فهم لعبة الأيديولوجيا والأدلجة المبطنّة.

رابعاً: خطاب تبخيسي: تجسير نحو الكراهية

وهو خطاب يصنع دونية الذات الجماعية والفردية خارج سور دين الفقيه (والسلفي بالذات) من جهة، وتبخيسي للهوية الجماعية في حضرة الآخر المتفوّق (الغربي الذي ينتصب في الخطاب المروّج لا كغير بل كضدّ) من جهة ثانية. وفي كلتا الحالتين، يولّد هذا البراديغم مرجعية قيمية ومعارية تُنبت وتغذي ميولاً راديكالية تجد في خطاب الكراهية وفي العنف الموجّه لهذا الضدّ الهوي المنصب كتهديد لكيانه وهويته المتمحورة حول مكّون الدين، مبرّراً للمرور إلى الفعل؛ أي إلى ممارسة العنف بأشكال تتلوّن بحسب السياقات والمراحل والتحوّلات التي تعيشها أو تحتلها الذات المتلبّسة بمنظومة قيم ومعايير منتجة ودافعة لمعقولية غير قادرة وغير قابلة للتأقلم والتكيف مع محيط التنوّع والتعدّد والاختلاف الذي يسجّ عوالمنا اليومية ومجالات التفاعل الاجتماعي.

فالمدرّس الذي يقدّم نقداً غير موضوعي للتاريخ الجماعي في أبعاده السياسية والثقافية والحضارية ويفرغ التراث الجماعي من قابليته وقدرته على مراكمة شروط النهضة مقارنة بالتاريخ الحضاري والسياسي للآخر الأكثر تناسباً مع مقوّمات الحداثة والتطور، إنّما يولّد لدى المتعلّم تمثّلاً توضعياً وتبخيسياً للذات من جهة، وعدائياً للغير ومعقولية تحمّل هذا الغير المتقدّم مسؤولية تخلفه وتراجع الحضاري. فتبخيس الذات وتجريح مكانتها في مقارنة بالآخر، إنّما هو تأويج لخطاب ثقافي مأزوم يؤسّس لكراهية، إمّا للتراث الحضاري والثقافي للهوية المرجع، وإمّا كراهية الآخر ورفضه تجسّر نحو العنف والتطرّف بأشكاله الفردية أو الجماعية.

تنشأ الراديكالية عن هذه القطيعة الثقافية التي تحدّث عنها جيل كيبال (Kepel) وبخاصة إذا وجدت في الدين ما يغذيها ويمنحها أدوات التوسع والاستقطاب. على أن هذه القطيعة لا توجّه إلى مجتمعات معينة، بل إلى نموذج حضاري ومجتمعي ومن ينتصر إليه أو يتبناه فكرياً وحياتياً. فالاعتقادات تتشكّل لدى المتعلّمين هنا عبر فكرة ينجح المدرّس في تمريرها وترسيخ الإيمان بها ويترتب عنها لدى جيرالد برونر (Gérald Bronner) ⁽¹⁹⁾ رابط ما بهذه الفكرة ومشاعر وأحاسيس تجاه الذات والأنا الفردية والجماعية وتجاه الغير المنتصب في هذا الخطاب كدالّ على دونيته وضعفه وتخلفه. ينكشف خطر هذا الخطاب التبخيسي للهوية الجماعية ومرجعياتها الدينية والحضارية والتاريخية في ما يولّده لدى المتعلّم من حساسية غير معلنة تجاه الغير المختلف

Gérald Bronner, *La Pensée extrême: Comment des hommes ordinaires deviennent des fanatiques* (19)
(Paris: Denoël, 2009), p 130

ومرجعياته القيمية تصنع الأرض المناسبة لنمو الميول الراديكالية، وتنبني مدخل العنف والإقصاء في التعاطي مع هذا التنوّع الحضاري والثقافي.

خاتمة

إنّ مقارنة خطاب الهوية في سياق الفعل التعليمي غير القابل للرقابة والمتابعة هو صناعة قلق منتج للمعرفة السوسولوجية الميدانية حول صلة ما مفترضة بقوة بين الميول الراديكالية لدى الفئات المتعلّمة والمنخرطة في موجة التطرّف بأوجهه الدينية واللاينية، وبخاصة الإرهاب الديني وبين المدرسة ومخرجاتها وما تعتمد من منظومة تعليمية وبيداغوجية وإدارية لتحقيق أهداف معلنة وموثقة غير أنّها لا تعني ميدانياً أنّها منجزة أو متحقّقة. وعليه، فإن هذا المقال هو دعوة إلى التنبّه إلى فضاء الدرس كمجال يتّصف بكثير من الضبابية والغموض والانفلات من الرقابة التي يمكن أن تمارس إدارياً أو بيداغوجياً. فالفصل الدراسي ينكشف حقلاً دينامياً تميل قوى التأثير فيه لمصلحة المدرّس بما يملكه من سلطة المعرفة وسلطة التقييم وتأثيره القويّ في تشكّل شخصية المتعلّم⁽²⁰⁾. وما يمارسه من عنف رمزي عبر الفعل البيداغوجي⁽²¹⁾. هنا تكمن النقطة العمياء في البحث السوسولوجي حول الميولات الراديكالية عند الشباب التونسي المتعلّم. فالبرامج التعليمية الخاضعة لمسارات مراكمة للإصلاح وإعادة الإصلاح التربوي تعلق عن تهمة خلق فكر تطرفي أو خطاب هوية قابل لريكة ميول المتعلمين ومواقفهم وتصرفاتهم. فهذا الخطاب الهوي المنتج للراديكالية يتسرّب للمتعلّم إذن عبر ناقل المعرفة الذي هو المدرّس المتأدلج والحامل لمشروع يعمل على تمريره عبر الفعل التعليمي. وهنا تكمن أهمية المقال في لفت انتباه البحث السوسولوجي حول التطرف والراديكالية إلى غموض هذا الحقل الذي هو الفصل الدراسي، وما يحمله من قوى تأثير وتوجيه لتفكير المتعلّم ولرؤيته لذاته وللعالَم ولعلاقته بالآخر المتعدّد الذي يفرض وجود ضمن مختلف مناحي الحياة الجماعية والاجتماعية. وتحمل بعض هذه القوى المؤثّرة في تشكّل ميول المتعلّم مخاطر حقيقية وجادّة تدفعنا الى استشكال فعل المدرّس/المكوّن الباث قصداً أو لاقصداً لمضامين تعليمية مؤدلجة أو قابلة للأدلجة والتي تفلت من رقابة السلطة التربوية بأبعادها ومستوياتها المتعدّدة □

Philippe Perrenoud, *Métier d'élève et sens du travail*, 6^{ème} éd (Paris: ESF, 2010).

(20)

Natalie Rigaux, *Introduction à la sociologie par sept grands auteurs*, coll. «Ouvertures Sociologiques» (21)

(Paris: Edition de boeck, 2011), pp. 25-27.

إشكالية العلاقة بين العلم والثقافة في الوطن العربي

مفيد الزيدي(*)

أستاذ التاريخ المعاصر- جامعة بغداد.

يتطلع العرب اليوم إلى تجاوز الأزمات التي يعانونها على مختلف الصعد، ومنها أزمة الثقافة وارتباطها بالعلم، وكيف يمكن أن تتلاقح الثقافة مع العلوم ونحتكم في العقل العربي إلى الانتقال بالثقافة إلى معايير العلم، تلك الإشكالية التي ربما ظلت تواكب ثقافتنا المعاصرة كموروثات تحمل صفات الرتابة وعدم الإبداع والكلاسيكية. وقد أخذ المثقفون العرب في طرح تساؤلات جدلية حول دورهم في حل أزمة الثقافة وعلاقتها بالعلم، وبالتالي محاولة طرح الحلول للإشكاليات البنوية في الواقع العربي الراهن.

تهدف هذه الدراسة إلى تقصّي واقع الثقافة العربية في ظل ثورة العلوم، ومدى العلاقة الجدلية بين العلم والثقافة أو الثقافة بالعلم، التي أفرزت في الغرب ما يعرف بـ «الثقافة العلمية». ولا شك في أن للعلم أهميته المتزايدة في عالم اليوم، مع ضرورات تفعيل العقلية العلمية لتقدم الشعوب والأمم، إذ إنه من دون العلم لا يمكن تحقيق النهضة، ومن دون العلم والمعرفة لا يقوم النمو ولا يقوى التقدم وإن العكس منه هو التخلف والجهل، وبذلك يصبح العلم أساس الحضارة فهو يضبط بمنهجيته العلمية تطور المجتمعات الإنسانية.

نطرح في هذه المقالة عدة تساؤلات جوهرية من أجل حل الإشكالية حول مفهوم الثقافة وماهية العلم، وما علاقة الثقافة بالعلم، وأثر المجتمع في خلق العلم وشروطه، وهل أن العلم نخبوي أكاديمي أم أن العلم للجميع، ثم كيف يفهم المثقف العربي أهمية «الثقافة العلمية»⁽¹⁾.

mufeed2003@hotmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة: 276

(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 34.

إن الوصول إلى الحضارة، وتلك هي الغاية التي يسعى إليها العرب في حاضرهم، يحتاج إلى ركائز الثقافة وجانبها التمدن، وإن التمدن يحتاج إلى العلم وهذا بحاجة إلى بيئة مجتمعية، وبالتالي تقدم الثقافة بدورها إلى الحضارة الشكل النهائي.

يعدّ العلم ظاهرة بعيدة عن الثقافة في البلدان العربية ويتم التعامل معه بصورة منفصلة، وهذا يحرم الثقافة من البنية العلمية التي تعتمد عليها أفكارنا ونظرتنا إلى التعامل مع الحياة. فالعلم بحاجة إلى بيئة حاضنة تفهمه وتفهم شروطه ومركزاته، وإقامة بيئة علمية تتجاوب مع العصر بتغييراته المتسارعة. فالثقافة لا تنمو إلا بالعلم ونسعى كنخب علمية في تأسيس «الثقافة العلمية» تحدث تغييرات في ذهنية الإنسان العربي، وتغيير في آلية تفكيرنا وأساليبنا التقليدية ونظرتنا إلى الحياة لتحل محلها أطر جديدة كدعائم يمثل العلم العامل الأساسي لها.

أولاً: في مفهوم الثقافة والمثقف

تعرف الثقافة بأنها حرث الأرض ونماؤها، وأطلق الفلاسفة القدماء تعريفاً لها بأنها زراعة العقل وتنميته. وهناك الكثير من التوصيفات لمفهوم الثقافة، فتعرّف بأنها منظومة معايير وقيم تمثل المنطق الأساسي للفكر، ويمثل النظام الثقافي بنية التصورات الخاصة بإدراك الكون والرموز الثقافية والقيمية. يرى إدوارد سعيد أن الثقافة ممارسات واقعة ضمن الوصف والاتصال والتمثيل. ويصف محمد الرميحي الثقافة كمفهوم تطور حيث إن إدوارد تيلور في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر قد أعطى للفظ «الثقافة» معنى أنثروبولوجياً سيطر عليها، ثم تطور المفهوم لدى المفكرين الألمان لجعله يتعلق بالإنسانيات. ولكن الإنكليز نظروا إلى الثقافة بوصفها تطبيقاً عملياً أي القيمة العلمية للثقافة في محاولة الوصول إلى الكمال بالحياة عن طريق العلم⁽²⁾.

إن كلمة «الثقافة» تستخدم في محدودية المعارف التي يحتاج إليها الفرد في مجتمع ما لتكون لها أهمية في مجتمع النخبة أو المثقفين عامة، وهذه هي مفردة الثقافة. أما «المثقف» فيعرف بأنه المتعلم أو المتنور الذي يتمتع بروح فلسفية أو نقدية لمراجعة الماضي والتأمل في الحاضر وتفسير الظواهر الإنسانية، وهو المبدع الذي يجهد بعقله وفكره عالماً ومتعلماً، باحثاً وأديباً وكاتباً في مجالات الحياة والإبداع المختلفة. فالمثقف هو المبدع والموسوعي وهو العارف بالقضايا الجزئية في الموضوعات العامة.

وتبرز «الإنثليجنسيا» التي هي النخبة المثقفة القادرة على التأثير في المجتمع إذا ما توافرت لها الظروف والوسائل، وتتميز بالإبداع والتعامل بعمق مع الأفكار ونقد الأوضاع السائدة، وهي الداعية إلى حرية الإنسان والالتزام بالقيم العليا. فالمثقف العضوي هو المؤثر في حياة المجتمع من خلال إنجازاته الإبداعية. إلا أن عبد الله العروي يؤكد أن انكفاء الإنثليجنسيا لا يدل على تخلف الأمة بل

(2) محمد غانم الرميحي، «المعوقات الثقافية للتنمية»، مجلة البحرين الثقافية (المنامة)، السنة 7 (تشرين الأول / أكتوبر 2000)، ص 97.

نهضتها لكونه يعرض مشكلاته الخاصة، وإن أزماته ومشكلاته ما هي إلا انعكاس لأزمات مجتمعه فيصبح بذلك دوره مؤثراً وفعّالاً⁽³⁾.

لقد جاء بروز الإنتليجنسيا العربية في ظل التطور الأيديولوجي الذي عرضه العرب تعبيراً عن عملية التفاعل والاحتكاك مع أوروبا وبخاصة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وظهور المتنورين الذين سعوا إلى سلك طريق النهضة، والانتقال نحو أوروبا في خط العلم والصناعة بعد قرون طويلة من التخلف أبعدتهم عن ركب العلوم الأوروبية⁽⁴⁾.

إن كونية الثقافة اليوم تطرح أمام المثقف العربي مهمة الابتعاد من حماية الثقافة المحلية في عزلها أو حمايتها من المؤثرات الخارجية ولا سيّما في ظل ثورة العلم والتكنولوجيا، لأن الثورة المعلوماتية امتدت إلى الثقافة والمطلوب مساندة حركة الإبداع الثقافي الكوني ولكن بلغة العلم⁽⁵⁾.

ثانياً: في مفهوم العلم والمنهج العلمي

إن للعلم تأثيراً كبيراً في تاريخ الإنسان، لذلك نطرح تساؤلاً بديهياً: ما هو العلم؟ ثم ما هو المنهج العلمي؟

إن العلم مثل أي نشاط بشري لا يمكن تقسيمه أو تصنيفه إلى أنماط. إلا أن أهم خاصيتين تميزان العلم هما الملاحظة والاختبار. تطور العلم من خلال حوارات علمية منذ عدة عقود من الزمن فبلغ هذا التطور الهندسة الوراثية والخلايا الجذعية، وما لا نعرفه أو ندركه سيصل إليه العالم في المستقبل، ولا بد من الإشارة في خلفية تاريخية إلى أن ما وصل إليه العلم اليوم يعود في جذوره إلى التقدم العلمي الذي حصل في أوروبا، والذي وصف بأنه «برجوازي» لأن من صاغوه كانوا ينتمون إلى طبقة البرجوازية الأوروبية، واستخدمه كوبرنيكوس وغاليلي وكبلر ونيوتن ووظفته تلك النخبة لإثبات رؤيتها للعالم، وحملت العلم الحديث منذ نشأته في عصر النهضة الأوروبية، مؤكدة أن التقدم في القرن الثامن عشر والتغلب على التخلف مسألة ممكنة وفقاً لروابط تاريخية للوصول من التخلف إلى التقدم، والمفارقة إن صنع العلم الحديث لم يتم إلا بمشاركة وصنع العرب⁽⁶⁾.

(3) مفيد الزبيدي، قضايا العولمة والمعلوماتية في المجتمع العربي المعاصر (عُمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2003)، ص 95-98.

(4) المصدر نفسه، ص 79.

(5) محيي الدين صابر، «الثقافة العربية وتحديات المستقبل»، ورقة قدمت إلى: المثقف العربي: همومه وعطاؤه (ندوة)، إعداد أنيس صايغ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ مؤسسة عبد الحميد شومان، 1995)، ص 34-35.

(6) مصطفى التواتي، محمد بن احمودة وصديق جلال العظم، أثر الثورة الفرنسية في فكر النهضة العربية (تونس: محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، 1991)، ص 104-106.

تبدأ المعرفة العلمية بالملاحظة، والملاحظة العلمية محملة بالنظرية، والعلماء المتميزون هم الذين يصلون إلى الواقع، والنتائج حين لا تتطابق مع التوقعات المنتظرة، فإن العالم يسلم مقتنعاً بما تقوله الطبيعة، وأن العالم لم يغيّر تصورات وأفكاره عما كان يتوقع من النتائج، وأن هذه العملية التي تسقط الأفكار بناء على مدى صلاحيتها لتفسير المشاهدات ينقلها إلى الوجه الآخر للعلم أي «الاختبار».

أما الاختبار فهو الأهم في العلم في المقارنة بين التنبؤات التي تقول بها النظرية وبين ما يحدث بالفعل في الطبيعة، وهنا يكتسب العلم بصفة غير موجودة بأي مجال من الأنشطة البشرية، كحكم مرجعي خارجي غير متحيّز بل صارم في عدم تحييز لا يفرّق بين هذا وذاك، بين عالم ذرة أو طالب مبتدئ بالماجستير أو الدكتوراه. ويتفق العلماء أن أي خلافات في شأن أي نظرية هي الأفضل لتفسير المعطيات هي التي تحسم القضية في النهاية. ولا يتخلّى العلماء مهما طال الزمن عن البحث للإجابة عن التساؤلات المهمة. وإن اقترح نظرية واختبارها هو عملية يتم تنفيذها على نحو جيد، ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق العملي لاستنباط التّأويل الصحيح عن الطبيعة. ولكن ما لا يمكن أن تفعله هو إثبات تلك التّأويلات ونقلها وفق برنامج عمل محدد والذي يسبب الكثير من الإشكاليات⁽⁷⁾.

إن العلم ليس هو المعارف الخاصة بالعالم الطبيعي، لأن تاريخ العلم يشير إلى استخدام المعرفة العلمية من أجل تغيير العالم وبناء عوالم جديدة يعيش فيها الإنسان حياته، ويحيط به أشخاص يحاطون من كل جانب بعالم اصطناعي أنشأته التكنولوجيا، وأدى انتشارها في العالم إلى تغيير في حياة البشر وسمّي لدى العلماء «الانفجار التكنولوجي» الذي يعتمد على البحث العلمي ويشجع عليه⁽⁸⁾. ويرى الأمريكي جيروم كيغان أن أغلب العاملين في العلوم التطبيقية والعلمية الصرفة ينظرون إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية بطريقة الاستخفاف والاستعلاء، ويعدون نتائج العلوم هذه مجرد أحكام إنسانية لا تستند إلى منهجية علمية موثقة مثل الأحكام التي تستند إلى السلوكيات أو التقارير الشفهية⁽⁹⁾.

أصبحت الوسائل التكنولوجية الحديثة التي يمكن استخدامها في البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية في الوطن العربي مع ظهور طرائق جديدة لم تكن معروفة من قبل، مثل الإنترنت العلمي والفضائيات التعليمية والأقراص والفيديوات التعليمية والمواقع العلمية للدوريات المحكمة، والمواقع المتخصصة للمجلات العلمية بحسب التصنيفات العالمية الجامعية مثل سكوبس ومعامل

(7) جميس تريفيل، لماذا العلم؟، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 372 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010)، ص 21-31.

(8) لورنس إم برينسيبي، الثورة العلمية مقدمة قصيرة جداً، ترجمة محمد عبد الرحمن إسماعيل؛ مراجعة شيماء عبد الحكيم طه (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 127.

(9) جيروم كيغان، الثقافات الثلاث: العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة صديق محمد جوهري، عالم المعرفة؛ 408 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، ص 110.

التأثير كларيفيت، ومواقع التصنيفات لأفضل الجامعات في العالم مثل تصنيف شنغهاي الصيني والتايمز البريطاني وتصنيف جامعة بنسلفانيا الأمريكي وسيمافو الإسباني وغيرها، والتي هي عوامل مهمة تساعد طلبة التعليم الجامعي وطلبة الدراسات العليا والباحثين عمومًا على فهم نوعية وجودة وكفاءة العملية البحثية، وتقليل التدريس التقليدي والاتجاه نحو البحث المعتمد على الآليات الحديثة بحيث يجعلها في متناول الجميع، وتوفير فرص أهم وأسرع وأفضل نوعية وكفاءة للبحث العلمي والتكنولوجي.

هكذا فإن تطور العلم باستخدام القواعد العلمية والتطبيقات التكنولوجية في البحث العلمي والمعالجة الحياتية بات ضرورة عربية، وإن أزمة انتقال المعلومات والتقنيات حقيقة في الواقع العربي، وفي البحث العلمي والمؤسسات الأكاديمية والعلمية في ظل ثورة المعلومات والتقنيات يتطلب التناغم العربي للعلاقة الجدلية بين الثقافة والعلم⁽¹⁰⁾.

ثالثًا: في مفهوم الثقافة العلمية

إن الترابط بين الثقافة والعلم يصل بنا إلى مفهوم «الثقافة العلمية» والتي يطلق عليها في الغرب تسمية «محو الأمية العلمية»، وهي مجموعة المعارف والمفاهيم التي يفترض المتعلمون أن يعرفوها، وهي تحصيل المعارف الأولية عن العلم ومجال المعارف اللازمة لكي نفهم على نحو جيد ما يتعلق بالكون الطبيعي والتعامل مع قضايا تعترض آفاق ومفاهيم المواطن⁽¹¹⁾.

إن الحصول على هذه المعارف يلزم عمليًا المشاركة الإيجابية لخلق مجتمع ديمقراطي يحصل العلماء في العلوم التطبيقية على معرفة من علم التاريخ، ومعلومات في الفلسفة، ونتاجات العلماء في الثقافة العلمية والتي تمثل الحد الأدنى من الأهداف في أي عمل تعليمي، وأن تغير العلم بعد أن أصبح الحاسوب والإنترنت متاحًا للجميع وظهور الاختراعات والابتكارات العلمية، وإن العلم في المستقبل والبحوث العلمية التي تمثل النوع السائد في المباحث العلمية التقليدية والتي شكّلت أساس النظام التعليمي التقليدي، ليس في دول العالم الثالث فحسب بل في العالم الغربي أيضًا، والتي تستدعي مطالبة المعنيين بالعلم والبحث العلمي بتغيير هذا النظام⁽¹²⁾.

ربما لا يكون من السهل وجود تعريف واضح ودقيق للثقافة العلمية؛ فيصفها أسامة الخولي بأنها تتطلب تثقيف غير العلميين علميًا وتوعية العلميين ثقافيًا وعلميًا. وبات الكثير من العلماء

(10) فاروق سيد حسين، الإنترنت والشبكة الدولية للمعلومات (بيروت: دار الكتب الجامعية، 1997)، ص 15-16؛ صبحي قاسم، «أفكار في إصلاح مسيرة البحث العلمي والتطوير التجريبي في بلدان الوطن العربي»، المنتدى (عُكَّان)، العدد 139 (نيسان/أبريل 1997)، وهشام الخطيب، «أسباب التخلف العلمي في المجتمع العربي»، المنتدى، العدد 151 (نيسان/أبريل 1998)، ص 23-24.

(11) تريفيل، لماذا العلم؟، ص 13-14.

(12) المصدر نفسه، ص 13-16.

العرب بحاجة إلى تثقيفهم علمياً بالتححرر من تخصصاتهم الضيقة والفجوات الفكرية والثقافة الأحادية نحو ثقافة علمية أوسع وأعمق⁽¹³⁾.

إن الثقافة العلمية هي منصة للمعارف التي يُفترض أن يصل إليها العلماء والعاملون في البحث، وهي أساسيات في الثقافة، فهي حقائق وأشياء وعناصر مركبة، تصل إلى مفاهيم وأفكار جديدة. لذلك فخصوصية الثقافة هي في قدرتها على مواكبة الثقافة العالمية ذات التنوع في الاتصالات والعصر الإلكتروني وثورة المعلومات والحوار العلمي وحرية الآراء وتبادل المعلومات وتطور الإعلام الرقمي وسيادة الحريات الأكاديمية، وهو ما يحتم على العرب اليوم التوجه من «الثقافة» إلى «الثقافة العلمية» على قاعدة ترابط العلم مع الثقافة⁽¹⁴⁾.

استنتاجات

إن الثورة العلمية أو العلم له استمرارية وتغيير من الابتكار والتجديد، أضاف الأوروبيون الأوائل العلوم الطبيعية في سبيل إرساء المعرفة والمنهجية كأساس للعلوم⁽¹⁵⁾.

إن الرؤى التي تطرح في شأن حال الثقافة العربية، هي كيف يستطيع العرب تضيق الفجوة بين العلم والثقافة، أي بين العلمي والثقافي في أفق قرن جديد بات يتكون في إطار تسابق علمي وتكنولوجي متسارع في الضفة الأخرى من العالم الغربي. وإن تصور سيناريوهات عربية تعطي توصيفات وحلولاً ترفع الثقافة وتنهض بها وتوصل الجسور بين العلم والثقافة، وتؤكد دور المؤسسات العلمية العربية في التجديد العلمي والتحديث المعرفي والتكنولوجي والحريات الأكاديمية. فالعرب يتطلعون منذ سنوات للحاق بركب الثقافات العالمية وفتح أبواب الحوار العلمي مع الآخر⁽¹⁶⁾.

ويمثل العلم والتعليم جزءاً أساسياً في العلوم والتقانة العربية، وخلق البيئة العالمية والمجتمع العلمي المعرفي الذي هو في حالة من تجليات التغيرات والاختراعات العلمية، وتأسيس جيل من المربين والمتلقين لهم زمام العلم والمعرفة. فالعلم والثقافة أساس عملية التكوين الثقافي للمجتمعات بحاجة إلى آفاق للعلوم كأساس للنهضة العربية وبناء العقول، التي هي بناء للشعوب والأمم بالحصيلة النهائية.

إن العلم والمنهج العلمي مفاتيح الريادة في الألفية الثالثة، حيث ترتبط الثقافات العالمية مع العلم وتقبل الإنسانية على منعطف جديد في التعامل مع المنهج العلمي والعلوم الصرفة، ومتابعة المستجدات العلمية والتقنية الحديثة، وتطوير الثقافة العلمية وتضييق الفجوة بين الدول المتقدمة

(13) علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، ص 157.

(14) مفيد الزبيدي، «الخطاب الثقافي العربي وأزمة البحث عن مسار»، مجلة العروبة (المنامة)، العدد 20 (1999).

(15) برينسيبي، الثورة العلمية مقدمة قصيرة جداً، ص 149.

(16) مفيد الزبيدي، «إنتلجنسيا أم مثقفون من واقع الثقافة العربية في نهاية القرن العشرين»، مجلة اليرموك

(2001)، ص 12.

والدول النامية. وإن الغاية الأساسية هي تطور العرب في الألفية الثالثة والتحول إلى المجتمع التكنولوجي. ولكن هذا المجتمع يمكن أن يبقى متخلفاً في ظل تقاليد تراتبية غير محدثة، لذلك العلم والمنهج العلمي يعملان على تغيير في بنية المجتمع العربي الثقافية.

إن توافر العقل العلمي ضروري بغية تطور المعرفة والفكر باتجاه العلمية، فلا بد من شيوع العقلية النقدية والاختراعات والابتكارات والروح الناقدة، وهذا يدفع العلم والمنهج العلمي إلى الأمام بشيوع العلم والحضارة في العقل والبراهين والمنطق والحقائق، وإن التغيرات المتسارعة في العلم تحتاج إلى عقلية علمية بحاجة إليها العرب اليوم والغد⁽¹⁷⁾.

إن مجتمع المستقبل يستمد قوته من عالم التقنيات ليصبح العلم أساس التعليم مع ظهور أجيال من العلماء العرب الشباب، بحيث تبدو أزمة انتقال الثقافة إلى العلم والمنهج العلمي، فالعالم اليوم مقبل على مزيد من الثورات المعلوماتية والعلمية تتطلب مواكبة الثقافة العربية لها⁽¹⁸⁾.

إن الثقافة العربية أمام تحديات الثورة العلمية والمنهج العلمي تحتاج إلى ضرورات الإنتاج وامتلاك العقل والعلم في صوغ الثقافة العلمية، ولا بد من إدراك حقيقة أن التنمية والديمقراطية والعلم مقومات لـ« النهضة » أي « التجدد الحضاري »، لأن عملية التحديث أصابها الإخفاق ولم تستطع تحقيق النهضة الصناعية أو الثورة التكنولوجية (كالنموذج الياباني) ولا الثورة الشاملة (كالنموذج الصيني) ولا الديمقراطية مع الاحتفاظ بالتراث الروحي (كالنموذج الهندي) فهي أمم حققت التحديث بنجاح باهر.

ولكن الثقافة العربية استمرت في معركة ما بعد الحداثة على الرغم من التناقضات الفكرية والاختلافات المطروحة التي تسعى لتجاوزها، وبخاصة بعد انهيار المشروع الحداثي العربي في الواقع في عدة تجارب للبلدان العربية، ومحاولة إرجاع الثقافة العربية إلى دائرة التخلف بعيداً من التطور والنمو وانشغالها في إشكاليات خارجية وأزمات وصراعات داخلية كان المفترض أن لا يعرفها القرن الحادي والعشرون⁽¹⁹⁾.

إن المشكلة التي تواجه الثقافة العربية تتعلق بالتجديد والحداثة في بناء مجتمع علمي يستند إلى العلم، وإن الاعتماد عليه يخلق تنافسية بين الثقافات توصل إلى نقلة نوعية باستخدام العلم مع تعدد الثقافات واللغات والهويات والأديان والأجناس والثقافات الفرعية، وهو ما يمثل بالتأكيد تحدياً جدياً أمام الثقافة العربية في دخول « العلم » كمعطى له القوة والانتشار في الثقافة، لكون المستوى العلمي لأي مجتمع مرهون بامتلاك العلم والمنهج العلمي لكي تعطي القوة للثقافة والأرضية المتجددة، ويبين تلك الترابطية النحو التالي:

(17) محمد محفوظ، الإسلام والغرب وحوار المستقبل (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1998)، ص 100.

103.

(18) مروان راسم كمال ومحمد نبيل نوفل، «التعليم في عصر الكمبيوتر»، المجلة العربية (تونس)، السنة 11، العدد

1 (حزيران/يونيو-تموز/يوليو 1991)، ص 24-27.

(19) الزيدي، قضايا العولمة والمعلوماتية في المجتمع العربي المعاصر، ص 175-176.

الثقافة + العلم + المنهج العلمي = الثقافة العلمية

إن المثقفين العرب لا بد من أن يدركوا أن النهضة تبدأ بتلازم الثقافة والعلم، وولادة «الثقافة العلمية» بعيداً من النقل والاجترار، وفي إحلال لغة الابتكار والاختراع بفضل العلم والمنهج العلمي، وفي بناء الأسس العلمية للثقافة، التي ننشدها، وهي معرفة الناس بالجزئيات للوصول إلى الكليات أو العموميات في المعارف والثقافات والتي تخلق هذه الرؤية العلمية.

فهل يدرك العرب اليوم أهمية قراءة الثقافة العلمية وتجسيدها في الواقع العربي، إن الغد كفيل بالإجابة عن هذه التساؤل □

صالح بن يوسف من زعماء الحركة الاستقلالية في المغرب العربي

محمد رحاي(*)

جامعة سكيكدة - الجزائر.

مقدمة

شهدت تونس إبان الاستعمار الفرنسي مقاومة سياسية برز خلالها زعماء سياسيون، كان لهم دور بارز في تطور المقاومة السياسية، أمثال باش حامي وعبد العزيز الثعالبي والحبیب بورقيبة، وصالح بن يوسف وغيرهم هذا الأخير الذي عمل جنباً إلى جنب مع الحبیب بورقيبة في قيادة الحزب الدستوري الجديد. ومن خلال هذه المقالة سوف أسلط الضوء على دور صالح بن يوسف في الحركة الوطنية التونسية من خلال مشاركته في العمل الوطني، وإسهاماته في تنظيم هياكل الحزب الدستوري الجديد، وكذا موقفه من الاستقلال الداخلي لتونس وسعيه للاستقلال الكامل لتونس، ثم دعمه للثورة الجزائرية، ثم بيان نزعتة نحو العروبة والقومية.

أولاً: صالح بن يوسف: المولد والنشأة

ولد صالح بن سليمان بن يوسف يوم 11 تشرين الأول/أكتوبر 1907⁽¹⁾ في قرية مغراوة، التي تبعد أربعة كلم من مدينة ميدون شرق جزيرة جربة، وهي قرية تقع على مرتفع يطل على سهول جربة وحقولها⁽²⁾. والده هو سليمان بن يوسف، كان تاجراً يعمل بالعاصمة التونسية، وترك عائلته بجزيرة جربة، أين قضى بها صالح بن يوسف طفولته الأولى، فكان لهذه البيئة أثر في شخصيته، ومن أهم خصائص بيئته ما عرفته جربة من تنوع إثني ولغوي، وديني ومذهبي، فقد

mohamedrehai@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) الجيلاني بن الحاج يحيى، الزعيم الكبير صالح بن يوسف: حياته ونضاله (تونس: الشركة التونسية للنشر

وتنمية فنون الرسم، 2009)، ص 7.

(2) منصف الشابي، صالح بن يوسف، حياة كفاح، ط 2 (تونس: دار نقوش عربية، 2007)، ص 17.

حصل التعايش بين العرب والبربر، واليهود والمسلمين، فانعكس أثر ذلك على مستقبل صالح بن يوسف في إطار تواصله وانفتاحه على الآخرين⁽³⁾.

كانت بدايات تعليمه في مسقط رأسه بالكتاب الذي كان يعرف بـ«حاضر باش» فتعلم القراءة والكتابة، وحفظ جزءاً من القرآن الكريم، ثم انتقل إلى العاصمة برفقة أخيه وهو في سن الثامنة، من أجل مزاولة التعليم العصري، فواصل تعليمه بالمدرسة الابتدائية بنهج «التريبونال» وتحصل منها على شهادة التعليم الابتدائي سنة 1922، ثم التحق بمعهد كارنو، كما انتدب له والده مدرساً خاصاً للتعليم العربي يأتيه إلى البيت، وهو الشيخ الزيتوني محمد مناشو (1882-1933)، فأصبح يجمع بين التعليم العصري والتقليدي، وإلى جانب دراسته بالليسيه «كارنو» كان يزاوّل الدروس الليلية بمدرسة العطارين التي كان بها أساتذة ذات صيت أمثال: الصادق الزميرلي، والأصرم والفرنسيين أمثال ميرا مدير المعهد الصادقي، ومارسي مدير مدرسة العطارين. نال بن يوسف شهادة البكالوريا عام 1929، ثم التحق بجامعة السوربون في باريس لدراسة الحقوق، حتى يتمكن في المستقبل أن يعمل بمهنة حرة، وقد تحصل على إجازة في الحقوق عام 1933، ثم على دبلوم العلوم السياسية عام 1934.

كان بن يوسف ينشط في الوسط الطلابي في الجامعة، فقد كان من الطلبة النشّاط في جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين في عام 1931، وتولى مهمة كاتب عام مساعد رفقة تونسيتين هما محمد السقا رئيساً، وأحمد بن ميلاد كاتباً عاماً، والصادق الملولي أمين مال، إلى جانب المغربيين، محمد الفاسي، ومحمد الخلطي، والجزائري عبد الرحمان، كما حضر الكثير من مؤتمرات الجمعية في تونس وباريس⁽⁴⁾.

1 - التحاقه بصفوف الحركة الوطنية التونسية

التحق صالح بن يوسف بالعمل الوطني التونسي في الليسيه «كارنو»، حيث نظم رفقة زملاء له تظاهرة ضد المؤتمر الأفخارستي في أيار/ مايو 1930، وجاء تنظيم هذه التظاهرة بعد أن رأوا رد الفعل الضعيف من جانب «الحزب الوطني»، واكتفاءه ببيان تنديد، وكان نتيجة التظاهرة إلقاء القبض على المجموعة المنظمة لهذا العمل، «وكان ذلك أول عهد صالح بن يوسف بمخاطر الشرطة وسجون الاستعمار». تعرف بن يوسف إلى الطاهر صفر قبل انتقاله إلى باريس للدراسة، وتوثقت الصلة بينهما، واستمرّا في التواصل من طريق المراسلات⁽⁵⁾. وفي سنة 1931 أقدم بن يوسف على تأسيس أول شعبة دستورية في باريس، وقد ضمت عناصر نشطة أمثال سليمان بن سليمان وعبد الرحمان البعلاوي والهادي نويرة.

(3) محمد ضيف الله، صالح بن يوسف خطب ووثائق أخرى، 1955-1956، جمع وتحقيق وتقديم محمد ضيف الله (تونس: جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2015)، ص 8.

(4) محمد ضيف الله، الحركة الطلابية التونسية (1927-1939) (زغوان: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1999)، ص 5.

(5) الشابي، صالح بن يوسف، حياة كفاح، ص 25.

بدأ الخلاف يدبّ في صفوف الدستوريين، وأصبح في البلاد التونسية تنظيمان ينتمي كلاهما إلى الحزب الدستوري، اللجنة التنفيذية والديوان السياسي، وقد كان خلافاً في أسلوب العمل ليس إلّا⁽⁶⁾. عندها راسل الطاهر صفر بن يوسف من أجل العودة إلى تونس والإسهام في المجال الإعلامي والتنظيمي المزمع إنشاؤه، فكانت عودة بن يوسف إلى تونس في صائفة 1934، واتخذ مكتباً للمحاماة بباب السويقة، والتحق بصفوف الحزب الدستوري الجديد، وكان عنصرًا نشطاً رغم أنه لم يكن عضوًا في ديوانه السياسي، أو جهازه الإداري، وظهرت شخصية بن يوسف أكثر في صفوف الحزب الدستوري بعد إلقاء القبض على قيادة الحزب في شهر أيلول / سبتمبر 1934، فقبض عليه هو أيضًا وأُبعد إلى برج «الباف» ولم يطلق سراحه إلا في أيار / مايو 1936⁽⁷⁾. انتُخب بن يوسف عضوًا في الديوان السياسي، وتم اختياره بالإجماع أمين مال الحزب، وذلك عند انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد بين 30 تشرين الأول / أكتوبر و2 تشرين الثاني / نوفمبر 1937، وقد أدى دورًا مهمًا واستطاع أن يوفر لصندوق الحزب رصيدًا مهمًا من المال⁽⁸⁾.

اعتقلت السلطة الفرنسية رموز الحركة الوطنية في بداية نيسان / أبريل 1938 ومن بينهم صالح بن يوسف وسليمان بن سليمان والهادي نويرة ويوسف الرويسي، وذلك على خلفية تصعيد الاحتجاجات في آذار / مارس 1938 والمطالبة بالعصيان المدني والامتناع عن دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية⁽⁹⁾. وفي إثر حوادث 9 نيسان / أبريل 1938 التي ارتقى فيها نحو مئة شهيد وعدد كبير من الجرحى⁽¹⁰⁾ حلت السلطة الفرنسية جميع المنظمات الوطنية، وأوقفت الصحف وزجت بالكثير من الوطنيين في السجن وحاكمتهم، كما أودعت السجن رموز الحركة الوطنية ومنهم صالح بن يوسف الذي بقي سجينًا في حصن سان نيكولا بمرسيليا من أيار / مايو 1940 إلى نيسان / أبريل 1943⁽¹¹⁾.

2 - صالح بن يوسف يقود الحزب الدستوري الجديد

سافر الحبيب بورقيبة خلسة إلى القاهرة للتعريف بالقضية التونسية مستغلًا التطورات في المشرق (منها استقلال لبنان 1943 وسورية 1945، وميلاد جامعة الدول العربية في مصر بمساندة ضمنية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، وبعث ذلك أمل الشعوب العربية

(6) علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934) (تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، 1999-2000)، ص 571.

(7) ابن الحاج يحيى، الزعيم الكبير صالح بن يوسف: حياته ونضاله، ص 11.

(8) المصدر نفسه، ص 11.

(9) نور الدين الدقي، تونس من الإيالة إلى الجمهورية، 1814-2014، سلسلة البحوث (تونس: المنشورات الجامعية بمنوبة، 2016)، ص 162.

(10) أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تعريب حمادي الساحلي (تونس: الشركة التونسية

للتوزيع، 1986)، ص 567.

(11) ابن الحاج يحيى، الزعيم الكبير صالح بن يوسف: حياته ونضاله، ص 12.

في الوحدة والوقوف في وجه الاستعمار⁽¹²⁾. ويبدو أن هذه الرحلة قد أُعدت مسبقاً في تونس والاسكندرية من جانب السيدة دولتيل زوجة هوكر دولتيل أول قنصل للولايات المتحدة الأمريكية في تونس بعد دخول الحلفاء عام 1943، الذي أصبح قنصلاً للولايات المتحدة في الاسكندرية سنة 1945، وهو من أصدقاء بورقيبة⁽¹³⁾. وفي غياب بورقيبة قاد صالح بن يوسف الحزب الدستوري الجديد من عام 1945 إلى عام 1949 تاريخ عودة بورقيبة من القاهرة، وفي هذه المرحلة كان بروز بن يوسف كمجدد للحزب وقد أعاد بناء أسس الحزب الدستوري من جديد، وقد أطلق عليه لقب «الزعيم الكبير»⁽¹⁴⁾.

ونتيجة لوعي وحماسة الشعب التونسي والتفافه حول رموز حركته الوطنية عمل المقيم العام الجنرال ماست على إجراء مفاوضات سلمية مع قادة الحركة الوطنية، فكان لقاء سري بينه وزعيم الحزب الدستوري آنذاك صالح بن يوسف، وذلك في ضيعة أحد المعمرين الفرنسيين بجهة ماطر، وبعد حوار طلب الجنرال ماست من بن يوسف أن يحرر تقريراً يضم مطالب الحزب ليتم النظر فيها، إلا أن بن يوسف أبى إلا أن يُشرك الفاعلين في الحركة الوطنية في هذا الأمر، فدعا إلى عقد مؤتمر وطني يضم المنظمات والشخصيات الوطنية، وكان اجتماع ليلة القدر يوم 23 آب/أغسطس 1946، وأصبح هذا الاجتماع يعرف بمؤتمر ليلة القدر⁽¹⁵⁾. وفي هذا الاجتماع حصل الاتفاق على لائحة تضم مطالب المؤتمر وقُدّمت إلى المقيم العام، وأهم ما جاء في اللائحة المطالبة بالاستقلال التام⁽¹⁶⁾.

وقبل إتمام هذا المؤتمر علمت الإقامة العامة به وبمكان انعقاده، في دار جراد، قرب حي باب الخضرة، فتم بذلك تطويق المكان، وإلقاء القبض على ستين شخصاً من الحاضرين⁽¹⁷⁾، وفرّ البقية، وممن أُلقي عليهم القبض الزعيم صالح بن يوسف والشيخ محمد الفاضل بن عاشور وعدد من الوطنيين. ومنذ ذلك الوقت أصبحت لائحة ليلة القدر وثيقة رسمية للحركة الوطنية التونسية، وشعارها الاستقلال الكامل لتونس. كما كان لهذا المؤتمر انعكاساته على مسار الحركة الوطنية، حيث أحدث تقارباً كبيراً بين مختلف التيارات السياسية والفكرية حول مبدأ الاستقلال⁽¹⁸⁾. ونظراً إلى التطورات الحاصلة على الساحة السياسية قرر مؤتمر الحزب المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر 1948 بدار سليم بالعاصمة تعيين صالح بن يوسف أميناً عاماً للحزب، وإسناد رئاسته إلى الحبيب بورقيبة.

عمل بن يوسف على تفعيل الوحدة الوطنية، وتكوين منظمات نقابية قومية، الغرض منها تأطير الشعب التونسي، وترسيخ مسألة الوحدة الوطنية، فقد كان له دور بارز في بعث نقابات

(12) عروسية التركي، الحركة اليوسفية في تونس، 1955-1956 (صفاقس: مكتبة علاء الدين؛ تونس: دار نهى، 2011)، ص 30.

(13) المصدر نفسه، ص 33.

(14) ضيف الله، صالح بن يوسف خطب ووثائق أخرى، 1955-1956، ص 11.

(15) ابن الحاج يحيى، الزعيم الكبير صالح بن يوسف: حياته ونضاله، ص 14.

(16) أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا) (بيروت: دار النهضة العربية، 2004)، ص 109.

(17) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6 (الرباط: مؤسسة علال الفاسي، 2003)، ص 87.

(18) القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، ص 602.

وطنية كالاتحاد العام التونسي للشغل الذي تأسس عام 1946 برئاسة شرفية للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، بينما كان فرحات حشاد هو الأمين العام⁽¹⁹⁾ والمحرك الأساس للاتحاد، وبتوجيه من صالح بن يوسف وقع تأسيس الجامعة العامة للنقابات الفلاحية عام 1946⁽²⁰⁾. كما اهتم بالشباب التونسي فأحدث نشاط الشبيبة الدستورية والكشافة الإسلامية، حيث اتسعت رقعة عملها وارتفع عدد منخرطيه، وقد أدّى عزوز الرباعي دوراً مهماً في هذا المجال، وكان له علاقة وطيدة بصالح بن يوسف⁽²¹⁾.

إلى ذلك عمل بن يوسف على بعث الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بدلاً من اتحاد نقابات الصناعاتية وصغار التجار بالقطر التونسي، عام 1948⁽²²⁾، وتولى بنفسه مهمة المستشار القانوني ليكون له الحق في حضور اجتماعات هيئته. كما دعم بن يوسف المنظمة النسائية (اتحاد النساء المسلمات) التي بعثت سنة 1936 وكانت تحت رئاسة المناضلة بشيرة بن مراد، حيث كانت تتلقى التوجيهات من بن يوسف وتستشيريه في جميع أنشطتها⁽²³⁾، كما كان له دور في بعث منظمة «صوت الطالب الزيتوني» عام 1950، واحتضانها وتشجيعها.

استطاع بن يوسف في أعوام قليلة (1945 - 1948) أن يحدث سياسة التقارب مع مختلف التيارات السياسية والفكرية، رغم تناقضها واختلاف مشاربها من اليمين واليسار. كما استطاع أن يؤسس خلايا له على مستوى المدن والأرياف وأن يعيد هياكله رغم الحصار المضروب على العمل السياسي⁽²⁴⁾.

ثانياً: عودة بورقيبة وبداية المفاوضات مع فرنسا

عاد بورقيبة إلى تونس يوم 8 أيلول/سبتمبر 1949، وعلى الرغم أنه غادرها خلسة إلا أن الأمن الفرنسي لم يعترض سبيله عند عودته، وكان في انتظاره آلاف التونسيين يتقدمهم صالح بن يوسف، وأعلن بورقيبة عقب عودته بوصفه رئيساً للحزب عن التخلي عن مطلب الاستقلال التام الذي تم الإعلان عنه في لائحة مؤتمر ليلة القدر، مفضلاً سياسة المراحل والتفاوض مع فرنسا. كان الاشتراكيون الفرنسيون متعاونين مع بورقيبة والحزب الدستوري الجديد، فقد كان للمؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان دور بارز سابقاً في ربط الصلة بين قادة الحزب والمسؤولين الفرنسيين في

(19) فرحات حشاد (1914-1952) ولد بالعباسية بجزيرة قرقة، متحصل على الشهادة الابتدائية، انتقل إلى سوسة وعمل بالشركة التونسية للنقل بالسيارات. انخرط في العمل النقابي منذ 1936، ثم انتقل إلى صفاقس وأصبح كاتباً محاسباً. وهناك أنشأ نقابة الأشغال العامة. انفصل عن الكونفدرالية للشغل (س،ج،ت) وبعث سنة 1944 اتحاد النقابات المستقلة للجنوب، ثم أعلن عن تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، وكان أمينه العام، وتعاون مع الحزب الدستوري الجديد، وشارك في مؤتمر ليلة القدر، اغتالته المنظمة الاستعمارية (اليد الحمراء) في 5 كانون الأول/ديسمبر 1952. انظر: الدقي، تونس من الإيالة إلى الجمهورية، 1814-2014، ص 179.

(20) علي البلهوان، تونس الثائرة (القاهرة: لجنة تحرير المغرب العربي، 1954)، ص 80.

(21) الشابي، صالح بن يوسف، حياة كفاح، ص 106.

(22) التركي، الحركة البوسفية في تونس، 1955-1956، ص 42.

(23) ابن الحاج يحيى، الزعيم الكبير صالح بن يوسف حياته ونضاله، ص 13.

(24) التركي، المصدر نفسه، ص 42.

حقبة حكم الجبهة الشعبية سنة 1937، كما «سعى أيضاً إلى خلق توجه جديد داخل حزبه وداخل الرأي العام الفرنسي يتمثل بالاعتراف بالسيادة الكاملة للشعب التونسي»⁽²⁵⁾. فقد ذهب بورقيبة إلى فرنسا قبل انعقاد مؤتمر الاشتراكيين وهو يحمل لائحة المطالب التي حددها الديوان السياسي للحزب، وهي لائحة تضم برنامج النقاط السبع وهي:

- إعادة اعتبار السلطة التونسية.

- تكوين حكومة تونسية.

- إلغاء خطة الكاتب العام الفرنسي، الذي يراقب أعمال الحكومة.

- إلغاء كل المراقبين المدنيين الذين يمثلون الإدارة الاستعمارية المباشرة في الجهات.

- إلغاء الجندمة (الدرك) الفرنسية.

- انتخاب بلديات لا يدخلها الفرنسيون إلا في المدن التي تكون لهم فيها مصالح.

- انتخاب جمعية وطنية (مجلس نواب) من طريق الاقتراع العام، وتوكل إليها أولاً وبالذات مهمة تحرير دستور ديمقراطي يضبط العلاقات الفرنسية - التونسية على قاعدة احترام مصالح فرنسا والسيادة التونسية⁽²⁶⁾.

وبعد تعيين لويس برلييه مقيماً عاماً في تونس عوضاً من جان موناخ، جاء الاقتراح الفرنسي بتكوين حكومة تونسية جديدة، فوقع التردد في أوساط الحزب الدستوري، ولكن استطاع بورقيبة التغلب على تردد المناضلين، وتباحث بالموضوع مع صالح بن يوسف، وأصر على بن يوسف بأن يدخل الحكومة، فتكونت الحكومة يوم 17 آب / أغسطس 1950 برئاسة «شنيق» وهي مكونة كما يلي: صالح بن يوسف وزيراً للعدل؛ محمود الماطري وزيراً للدولة؛ محمد صالح المزالي وزيراً للتجارة والصناعة؛ محمد بن سالم وزيراً للصحة؛ محمد بدرية وزيراً للشؤون الاجتماعية؛ محمد سعد الله وزيراً للفلاحة.

كانت مهمة هذه الحكومة تتمثل بالحوار مع فرنسا لإيجاد السبل والصيغ من أجل دخول تونس مرحلة الاستقلال الداخلي، ولكن هذه التجربة باءت بالفشل، رغم الجهود المبذولة لدفع الحكومة الفرنسية في اتجاه الاستقلال الداخلي لتونس، ورغم ذلك فإن الحكومة الفرنسية أكدت أنها لا تفكر في التسليم بالسيادة التونسية وبأن عهد الحوار قد ولى⁽²⁷⁾.

لم يبق أمام الشعب التونسي إلا مواجهة الغطرسة الاستعمارية وتدويل القضية التونسية، وفي الوقت الذي وصل المقيم العام الجديد دي هوتكوك خلفاً للويس بيرليه سافر صالح بن يوسف برفقة محمد بدرية إلى باريس، حاملاً معه الشكوى التونسية إلى الأمم المتحدة التي عقدت جلستها العامة بالعاصمة الفرنسية، وعقد بن يوسف عدة لقاءات مع شخصيات سياسية وأحزاب فرنسية،

(25) الشابي، صالح بن يوسف، حياة كفاح، ص 113.

(26) محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير (بيروت: الدار العربية للموسوعات،

2014)، ص 173.

(27) الشابي، المصدر نفسه، ص 119.

كما عقد ندوة صحافية أعرب فيها عن استياء الشعب التونسي من السياسة الفرنسية، وبأنه لا بديل من المطالبة بالاستقلال.

عملت السلطة الفرنسية دون انعقاد المؤتمر الرابع للحزب الدستوري الجديد يوم 18 كانون الثاني/يناير 1952، فأقامت الحواجز وأوقفت القادمين إلى العاصمة. وعلى الرغم من ذلك انعقد المؤتمر بعدد من الأعضاء لا يتجاوز الأربعين، وطالب الحزب في لائحة المؤتمر بإلغاء نظام الحماية على تونس، ومنحها الاستقلال التام⁽²⁸⁾. ونتيجة للقمع الفرنسي تظاهر الشعب التونسي في كل المدن والقرى، فكان رد فعل الاستعمار مزيداً من القمع والتنكيل بالمواطنين، فسخر لذلك كل وسائله من أسلحة ومعدات حربية، وحصل التعدي على البيوت، وقتل الشيوخ والأطفال، واعتدي على النساء.

ونتيجة لذلك اشتعلت المقاومة المسلحة التي كانت خياراً أخيراً لقادة الحركة الوطنية ومن بينهم صالح بن يوسف، فقد عثرت السلطات الفرنسية على رسالتين في مكتب الحمامة لبن يوسف كان قد وجههما بورقية إلى عابد بوحافة ممثل الحزب في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، يعلمه فيهما أن التحضيرات جارية لانطلاق العمل المسلح⁽²⁹⁾.

استمر العمل الفدائي للحزب كما استمر معه قمع المناضلين، ومحاولة القضاء على رموز الحركة الوطنية، حيث دهمت السلطات الفرنسية في ليلة 24 - 25 آذار/ مارس 1952 بيوت وزراء الحكومة التونسية، وألقت القبض على كل من: محمد شنيق⁽³⁰⁾، ومحمود الماطري، ومحمد بن سالم، محمد الصالح مزالي، وأبعدتهم إلى الجنوب التونسي، وطلب دي هوتكوك من الحكومة الفرنسية القبض على بن يوسف، الذي كان برفقة محمد بدر في باريس من أجل رفع القضية التونسية أمام مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، إلا أن الوزيرين فرّا إلى بروكسل ومنها إلى جنيف ثم إلى القاهرة قبل الوصول إليهما، وفرض المقيم العام بتونس على الباي حكومة جديدة بقيادة صلاح الدين البكوش، إلا أن هذه الحكومة لم تحظَ بثقة الباي والشعب التونسي، واعتبرها بن يوسف جزءاً من الاستعمار.

وفي القاهرة كثف صالح بن يوسف اتصالاته بزعماء المغرب العربي أمثال علّال الفاسي، وعزام باشا الأمين العام للجامعة العربية، كما التقى في 9 نيسان/أبريل 1952 بالوزير الأول المصري، وبرئيس ديوان الملك فاروق، وكذا وزير العلاقات الخارجية وذلك من أجل خدمة القضية التونسية ورفعها إلى الأمم المتحدة⁽³¹⁾.

كما ازداد نشاط بن يوسف بعد الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر في تموز/ يوليو 1952، ومن نتائج هذا النشاط صدور مذكرة حول القضية التونسية تطالب بحق الشعب التونسي

(28) المصدر نفسه، ص 123.

(29) المصدر نفسه، ص 124.

(30) Victor Silvera, «Réflexions sur la crise des rapports franco-tunisiens», *Politique étrangère*, vol. 23, (30) no. 2 (1958), p. 233.

(31) الشابي، صالح بن يوسف، حياة كفاح، ص 129.

في تقرير مصيره بتوقيع ثلاث عشرة دولة عربية وآسيوية، كما جاءت مبادرة العراق بطلب تسجيل القضية التونسية والمغرب الأقصى في جدول أعمال الجلسة العامة للأمم المتحدة، فكان أن حصل بن يوسف على موافقة الأمين العام للأمم المتحدة من أجل المشاركة في النقاش، وهو ما أثار حفيظة فرنسا، التي رأت أن القضية التونسية هي قضية فرنسية داخلية.

ونتيجة للنجاحات التي حققها صالح بن يوسف على المستوى الدبلوماسي، والوصول بالقضية التونسية إلى المناقشة في دوايب الأمم المتحدة، بدأ العمل على تحريك الخلافات الداخلية في الحزب الدستوري الجديد، حيث صرح العابد بوحافر في نيويورك أنه يعترض على رئاسة صالح بن يوسف للوفد التونسي في مداولات الجلسة العامة للأمم المتحدة، واتهمه بأنه يحصر القضية التونسية في المطالبة بالاستقلال الداخلي، واقترح أن يسمح لبورقيبة بترؤس هذا الوفد⁽³²⁾، وهو ما رد عليه صالح بن يوسف بتصريح يوم 20 تشرين الأول / أكتوبر 1952 في نيويورك على هامش الجلسة العامة للأمم المتحدة يكذب فيه ادعاءات بوحافة مؤكداً أن مسألة الاستقلال الداخلي كان مطلباً ظرفياً وقد تجاوزه الزمن، وبأن مطلب الشعب الذي يسعى لتحقيقه اليوم هو الاستقلال الكامل.

كان رد فعل السلطات الاستعمارية مزيداً من القمع والتكيل بمناضلي الحزب الدستوري، حيث أقدمت في كانون الأول / ديسمبر 1952 المنظمة الاستعمارية «اليد الحمراء» على اغتيال زعيم الحركة النقابية فرحات حشاد⁽³³⁾. إلا أن هذا الفعل لم يثن الشعب عن مواصلة كفاحه، فكان نتيجة الضغط الاستعماري على التونسيين تسارع باتجاه الخيار العسكري، فقد التحق بالمقاومة العسكرية آلاف الثوار، حيث بلغ عددهم خلال سنة 1953 نحو ثمانين ألف مقاتل حيث غطت معاركهم كل أنحاء البلاد التونسية، متجهة غرباً إلى الحدود الجزائرية، إلى أن تصل إلى ساقية سيدي يوسف والكاف والأربعاء وباجة.

بلغت المعارك بين سنتي 1953 و1954 أكثر من 160 معركة، وألحقوا بالفرنسيين خسائر كبيرة، من طريق التفجيرات والاغتيالات، وقد بلغ عدد العمليات نحو 150 عملية في بعض الأماكن، الأمر الذي جعل القوات الفرنسية تكثف من وجودها، حيث بلغت أعداد الجيش الفرنسي نحو 74 ألف جندي، وهو رقم قياسي بالنظر إلى حجم البلاد التونسية، وعلى الرغم من ذلك فإنهم عجزوا عن القضاء على الثورة المسلحة التي أثرت في الرأي العام الفرنسي⁽³⁴⁾. وأمام مناورات الحكومة الفرنسية بتكوين حكومة تونسية جديدة بقيادة محمد الصالح المزالي أكد صالح بن يوسف ضرورة التمسك بمقررات المؤتمر المنعقد في دار سليم يوم 18 كانون الثاني / يناير 1952، وخصوصاً البند المتعلق بالاستقلال التام، فأصبحت هذه المقررات مرجعية ثابتة في تفكير بن يوسف الذي أصبح يطالب بمبدأ الاستقلال التام من هيئة الأمم المتحدة⁽³⁵⁾.

(32) المصدر نفسه، ص 130.

(33) Laryssa Chomiak, *Tunisia: The Colonial Legacy and Transitional Justice* (Johannesburg: CSVr) (33)

Centre for the Study of Violence and Reconciliation, 2017), p. 9.

(34) الشابي، المصدر نفسه، ص 139.

(35) التركي، الحركة اليوسيفية في تونس، 1955-1956، ص 147.

ونتيجة لصلابة الحركة الوطنية، واتساع رقعة العمليات الفدائية، لجأت فرنسا إلى المناورة بانتهاج أسلوب الحوار، فبدأت حملة إعلامية واسعة، صنفت خلالها الحركة الوطنية إلى صنفين، صنف متشدد لا مجال لمحاورته بقيادة بن يوسف، والصنف الآخر مستعد للحوار بقيادة بورقيبة، فنظمت لقاءات بين الصحف الفرنسية وبورقيبة الذي كان منفياً في جزيرة «قروا»، والذي كان يؤكد في كل مرة براءة حزبه من أعمال العنف⁽³⁶⁾.

عملت فرنسا على تسريع عملية المفاوضات مع بورقيبة، الذي تم نقله من منفاه الفرنسي الثاني في منطقة «لوار» إلى مدينة «شانت» لتشريكه في المفاوضات بطريقة غير مباشرة، فدعا بورقيبة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1954 إلى إلقاء السلاح والتفاوض مع فرنسا، في حين نجد صالح بن يوسف يعارض هذا الأمر بشدة، معتبراً أن التفاوض بالسلاح هو ضمان الحصول على الحقوق كاملة⁽³⁷⁾، فما كانت فرنسا لتلجأ إلى المفاوضات لولا لجوء الشعب إلى العنف وخيار السلاح.

ثالثاً: الحكم الذاتي خطوة إلى الوراء

يرجع منشأ الخلاف اليوسفي - البورقيبي إلى الاتفاقيات الفرنسية - التونسية حول مسألة «الحكم الذاتي» المبرمة في 3 حزيران/يونيو 1955، حيث اعتبرها بورقيبة «خطوة إلى الأمام» ما يعني براغماتية المواقف من دون الرجوع إلى مقررات الحزب، بينما اعتبرها صالح بن يوسف «خطوة إلى الوراء»⁽³⁸⁾، ولم يُخف رفضه لها⁽³⁹⁾، وكان يرى ضرورة الثبات على المواقف واحترام مقررات الحزب في مؤتمر دار سليم في كانون الثاني/يناير 1952⁽⁴⁰⁾.

وقد أكد بن يوسف مراراً رفضه لحكم ذاتي صوري يحول دون تحقيق الاستقلال التام للوطن التونسي، وبأن هذه الاتفاقية كان يجب أن تخضع لحد أدنى من الشروط، فيجب أن تكون مؤقتة ولا تحد من سيادة تونس، وأن تكون الحكومة تونسية مع نقل كل سلطات الأمن إليه من دون قيد أو شرط، فلا يبقى الحق لأية سلطة فرنسية - مدنية أو عسكرية - أن تشارك في تحقيق الأمن والسيطرة عليه، كما يجب إعطاء كل الصلاحيات في مجال القضاء للقضاء التونسي، وأن تتصرف الحكومة التونسية تصرفاً مطلقاً في شؤون التعليم والثقافة، وأن تكون الحكومة التونسية حرة في تعاملاتها الاقتصادية والنقدية، وبوجه عام «فالشعب التونسي لن يقبل حكماً ذاتياً يكون خالياً من كل مستلزمات السيادة، وبأن كل تنازل عنها أو عن بعضها يعد غدرًا بالوطن»⁽⁴¹⁾، إضافة إلى أن بن يوسف كان يرى مستقبل تونس في تضامنها مع الشعبين الجزائري والمغربي، وفي تكريس

(36) الشابي، المصدر نفسه، ص 151.

(37) المصدر نفسه، ص 156.

(38) الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على العصر (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999)، ص 4.

(39) Silvera, «Réflexions sur la crise des rapports franco-tunisins», p. 237.

(40) عميرة علي الصغير، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي (الشرقية، تونس: المغاربية للطباعة والنشر والإشهار

(الشرقية، 2011)، ص 14.

(41) جريدة الصباح، 1955/1/5.

انتمائها العربي الإسلامي، وموقعها يكون في معسكر الدول المحايدة لا ضمن الدائرة الفرنسية والغرب⁽⁴²⁾.

وإذا كان بن يوسف يحيل كل مواقفه لمقررات الحزب ومؤتمراته، فإن بورقيبة يعبر عن مواقفه من دون الرجوع إلى أي مقررات أو مؤتمرات، فكل مواقفه وتصريحاته تحيل عملياً إلى المطالب السبع، التي طرحها يوم 15 نيسان/أبريل 1950 بباريس، وهو ما يبين «رؤية بورقيبة في تسيير الحزب وقيادة العمل الوطني، مركزية الأنا وتضخم الوعي بمكانة الزعامة ووجوب فروض الطاعة لها وحقه في حرية التصرف والحركة»⁽⁴³⁾.

ونتيجة موقف بن يوسف من هذه الاتفاقية، رفض بورقيبة الاستماع إلى اقتراحاته للخروج من الأزمة، وعرض عليه أن يستقيل من الحزب ويكوّن حزباً آخر، فكان رفض بن يوسف، فقرر بورقيبة فصله من الحزب بقرار اتخذته شخصياً بوصفه رئيساً للديوان السياسي⁽⁴⁴⁾.

لم يعترف بن يوسف بقرار الفصل من الحزب، كما استنكره الشعب التونسي، فكانت تظاهرات شعبية تعبر عن رفضها، وتتضامن مع بن يوسف مطالبة بالاستقلال التام وعودة الكفاح المسلح، والتضامن مع الثورة الجزائرية. كما درست لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة الاتفاقيات التونسية - الفرنسية فاتهم الديوان السياسي بقيادة بورقيبة بالتواطؤ مع الاستعمار، ومخالفة مبادئ اللجنة، فقررت فصل بورقيبة وأعضاء الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد من عضوية اللجنة، ونقل كل صلاحياتهم إلى الأمين العام صالح بن يوسف، كما قرروا تعيين إبراهيم بن طوبال عضواً دائماً في اللجنة بوصفه نائباً لصالح بن يوسف⁽⁴⁵⁾.

وقفت السلطات الفرنسية إلى جانب المكتب السياسي للحزب، الجهة التي أبدت استعدادها لضمان المصالح الفرنسية في تونس أقصى ما يمكن، وكانت تعمل على إظهار بن يوسف في صورة المتطرف⁽⁴⁶⁾. وقد اختار بورقيبة استراتيجية مواجهة «خصمه» بالدعوة إلى عقد مؤتمر صفاقس ما بين 15 و19 تشرين الثاني/نوفمبر 1955، وفي الوقت نفسه تمت دعوة بن يوسف إلى هذا الاجتماع، وكان بورقيبة على يقين بحكم معرفته ببن يوسف أنه لن يحضر المؤتمر، وكان الغرض من هذا الاجتماع سحب البساط من تحت أرجل خصمه بن يوسف، الذي يحظى بشعبية كبيرة في تونس سواء داخل حزبه، أو على الساحة الوطنية، أو مع القصر الملكي⁽⁴⁷⁾. وفعلًا، رفض بن يوسف الحضور إلى المؤتمر، وفوّت على نفسه الدفاع عن خياراته وإقناع المترددين بها، وخصوصاً بحضور وفود عربية ودولية، وكان من نتائج هذا المؤتمر المصادقة على لوائح هي نفسها مطالب بن يوسف، كما أكد أن الهدف الأسمى للحزب هو الاستقلال التام، وتكوين جيش وطني وكل هذه

(42) الصغير، المصدر نفسه، ص 20.

(43) المصدر نفسه، ص 17-18.

(44) فتحي الذيب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 2 (بيروت: دار المستقبل العربي، 1990)، ص 142.

(45) الشابي، صالح بن يوسف، حياة كفاح، ص 198.

(46) المصدر نفسه ص 224.

(47) ضيف الله، صالح بن يوسف خطب ووثائق أخرى، 1955-1956، ص 11.

اللوائح تناقض صراحة ما كان يدعو إليه بورقيبة في اتفاقيات الحكم الذاتي، وهي أصل الخلاف مع بن يوسف، فأراد بورقيبة احتلال مواقع بن يوسف وعزله جماهيريًا ودوليًا.

رابعاً: التضامن اليوسفي مع الثورة الجزائرية

عمل بن يوسف بقوة سياسيًا وعسكريًا من أجل استقلال حقيقي لتونس، وكان يعتقد أن تونس لن تتحقق لها سيادتها كاملة إلا باستقلال الجزائر والمغرب، لذلك عمل جاهداً على دعم الثورة الجزائرية في إطار تنسيق وعمل مشترك انطلاقاً من القاهرة، وتحت رعاية الرئيس المصري عبد الناصر، الذي كان يرعى أيديولوجيا الوحدة، وتوحيد الكفاح المسلح بشمال أفريقيا⁽⁴⁸⁾. وقد أكد ضابط الاستخبارات المصرية فتحي الذيب أن بن يوسف منذ كان في القاهرة كان قد اتفق مع أحمد بن بلة على إعادة تنشيط الجبهة التونسية بدعم من مصر، وكانت الاستخبارات المصرية ترعى مخطط التحرير في الوطن العربي، بما في ذلك تحرير المغرب العربي، الذي كان يمثل في القاهرة مكتب المغرب العربي من جانب عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي ومحمد خيضر وصالح بن يوسف⁽⁴⁹⁾.

جاء في مراسلة بن يوسف إلى مصطفى كامل المرزوقي يوم 10 تموز/ يوليو 1956 قوله: «... إن المجاهدين بجيش التحرير الوطني التونسي لم نأمرهم بمواصلة الكفاح من أجل مساعدة الجزائريين فقط، بل مساعدة الجزائر تأتي كهدف ثانٍ بعد كفاحنا في الداخل ضد العدوان فرنسا وأذئابها...»⁽⁵⁰⁾، وفي إطار تدعيم العلاقات بين الثوار اليوسفيين وقادة الثورة الجزائرية بالأوراس عمل صالح بن يوسف على عقد اجتماع في تونس في كانون الثاني/يناير 1956 وذلك بحضور قيادات تونسية ومغربية. وقد مثل الثوار الجزائريين في هذا الاجتماع كل من لغور وعبد الحي الأوراسي. وقد أكد هذا الاجتماع المعركة المغاربية المشتركة، وربط الاتصال بين الثوار اليوسفيين وقادة الأوراس، وتنسيق مهمات تمرير السلاح وتدريب الفرق المسلحة وتوحيد مخططاتها⁽⁵¹⁾.

كما عُقد اجتماع تنسيقي في القاهرة في أواخر شباط/فبراير 1956 برعاية القيادة المصرية، ضم قادة الجيوش الثلاثة حضر عن الجانب التونسي الطاهر لسود، وعن الجانب الجزائري أحمد بن بلة، وعن الجانب المغربي الدكتور الخطيب⁽⁵²⁾، ومن نتائج الاجتماع بعث قيادة موحدة لجيوش التحرير لكل من تونس والجزائر والمغرب، مع التزام مصري بتمويل المقاومة.

(48) عبد الحفيظ موسم، «الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية»، إشراف الطاهر جبلي (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016)، ص 135.
(49) Gilbert Meynier, «Les Algériens vus par le pouvoir égyptien pendant la guerre d'Algérie d'après les mémoires de fathi al Dib», *Cahiers de la Méditerranée*, no. 41 (1990), et «États et pouvoirs en Méditerranée (XVIe-XXe siècles)», *Mélanges offerts à André Nouschi*, tome 2 (1990), p. 91.

(50) الصغير، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، ص 101.

(51) عبد الله مقلاتي، «العلاقات الجزائرية-المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962»، إشراف عبد الكريم بوصفصاف (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008)، ص 170.

(52) الصغير، المصدر نفسه، ص 101.

وعند نشأة «جيش التحرير الوطني التونسي» أعلن الطاهر لسود عن تأسيسه في بيان نشرته جريدة الصباح يوم 12 شباط / فبراير 1956، الذي بيّن فيه أن مهمة هذا الجيش هي «تحرير وطننا العزيز من قاذورات الاستعمار وأذنا به، وقد قررنا ضم جيشنا المبارك إلى جيوش إخواننا الجزائريين والمغاربة...»⁽⁵³⁾، كما يذكر الطاهر لسود في شهادة له أنه انضم إلى الثورة الجزائرية لمدة شهرين، وأنه أشرف على قيادة فرقة مكونة من أربعمئة مجاهد جزائري وتونسي في سوق أهراس⁽⁵⁴⁾. فقد كان هناك تنسيق بين التونسيين والجزائريين وفق اتفاق بين الأمانة العامة لصالح بن يوسف وجبهة التحرير الجزائرية حسب ما أوردته قيادة الاستخبارات الفرنسية⁽⁵⁵⁾ يتمثل بالتالي:

- عبد الحي (أحد قادة جيش التحرير الجزائري) له السلطة ومهمة الاتصال مع القيادة العليا والتنسيق معها.

- ضرورة التدخل الكثيف للجزائريين بتونس.

- لا يتصل المقاومون الجزائريون إلا بشعب (الأمانة العامة) لتلقي المعلومات والإعانة.

- فقط المتطوعون الذين يعتمدهم الطاهر لسود يمكن إدماجهم في الوحدات الجزائرية.

- العصابات المشتركة يجب أن تكون تحت قيادة جزائرية.

- الإعانة والدعم يضمّنهُ اليوسفيون لتسريب السلاح.

- اليوسفيون بدورهم يكوّنون فرقهم المسلحة والتنظيم السياسي العسكري يكون مماثلاً لتنظيم الجزائريين.

- العصابات الجزائرية بتونس يمكن أن توفر السلاح والذخيرة لليوسفيين.

- يلتزم الجزائريون بتقديم الإعانة المالية للقيام بالعمليات المشتركة.

- يجب إشعار الجزائريين عندما يدخل اليوسفيون في التمرد الشامل.

ومنذ توقيع الدولة التونسية الاستقلال الداخلي في 3 حزيران/يونيو 1955 كانت تتعرض لمضايقات وضغوط فرنسية، وحتى عند توقيع وثيقة الاستقلال في 20 آذار/مارس 1956 كانت الدولة مقيدة، فوجدت البورقيبية نفسها مورطة في التضامن مع الثورة الجزائرية من أجل كسب ثقتها، وذلك في إطار صراعها مع اليوسفية⁽⁵⁶⁾. فقد كانت الدولة مقيدة وتحت مراقبة السلطة الفرنسية، وخصوصاً أن صالح بن يوسف يرى نفسه حليفاً للثوار الجزائريين⁽⁵⁷⁾. وقد كان عديد الجيش الفرنسي في تونس عام 1956 في حدود 56 ألفاً، كما أن ميزانية الدولة التونسية كانت تحت رحمة الإعانة الفرنسية، وهو ما جعل العلاقة بين السلطة التونسية والمقاومة الجزائرية تتعرض أحياناً للمضايقة والتقييد، وإيقاف بعضهم أو حجز السلاح⁽⁵⁸⁾.

(53) الصباح 1956/2/12.

(54) مقلاتي، «العلاقات الجزائرية-المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962»، ص 155.

(55) تقرير المخابرات الفرنسية لشهر كانون الثاني/يناير 1956 بأرشيف الجيش الفرنسي نقلاً عن: الصغير،

اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، ص 110.

(56) عبد الله مقلاتي وصالح لميش، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، سلسلة التضامن العربي مع الثورة

الجزائرية (الجزائر: وزارة الثقافة، [د. ت.]، ج 2، ص 143.

(57) Nicole Grimaud, «La Spécificité tunisienne en question,» *Politique étrangère*, vol. 60, no. 2 (1995), p. 390

(58) الصغير، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، ص 221.

وفي هذا السياق يذكر أحمد توفيق المدني في مذكراته أن محمد خيضر كان حريصاً في القاهرة على عقد ندوة صحافية، فكانت الندوة يوم 26 حزيران/يونيو 1956، وقرأ المدني البيان ثم أعقبه بأسئلة صحافية مخرجة تخص تعامل الوفد الجزائري بتونس، هل هو مع حكومة بورقيبة أم مع صالح بن يوسف؟ فكان رد خيضر: «إن حكومة الرئيس بورقيبة تضع أماناً عدداً من العراقيل وكأنها تحاول تجنب تونس أخطاراً ربما مسّتها من جراء عملها مع الثورة الجزائرية، لكن الأخ بن يوسف وحركته يعملان معنا عملاً صالحاً مشكوراً، وبفضلهم نتمكن من تسريب أسلحتنا للجزائر مهربة عبر الجنوب التونسي»⁽⁵⁹⁾، ولا يخفى دور بورقيبة في دعم الثورة الجزائرية رغم المراقبة والمحاصرة من جانب السلطات الفرنسية، وقد يكون تصريح محمد خيضر استراتيجية منه لعدم توريط بورقيبة في دعمه للثورة أمام فرنسا.

وقد شهدت سنوات 1954-1956 مظاهر للتضامن التونسي مع الثورة الجزائرية، فكان التونسيون والجزائريون في خندق واحد، جمعتهم معارك في جبال تطاوين إلى جبال قفصة والنامشة وسوق أهراس والقصرين، وخمير وفي كل الحدود التونسية - الجزائرية. ومن أهم فرق المقاومة الجزائرية بتونس بين سنتي 1954 و1957 حسب الأرشيف الفرنسي نذكر⁽⁶⁰⁾:

قائد الفرقة	مجال التحرك	تقدير العدد
حمدي باشا	شمال فريانة	18
عبد القادر السوفي	فريانة - القصرين - مكثر	50
محمد الجبالي بن عمر الجيلالي	منطقة قفصة	200
الزين لسود	جبال الرديف	20-15
أحمد الشريف (الطيب الزلاق)	سوق الأربعاء - جبال خمير	120
قودري صالح	الكاف - تاجروين	-
عبد الله بولحية	جهة ساقية سيدي يوسف	-
الفهري باشا	على الحدود - الكاف	80
الصحري عبد الله اللموشي	//	-
عبد الله العبيدي	جهة تالة	-
أحمد القبيلي	جهة خمير (سوق أهراس)	-
الحاج عبد الله	جهة الكاف (سوق أهراس)	-
بن الشريف أحمد	جهة القصرين	-
فاهر التكوكي	جهة القصرين	-
عبد الله بلهوشات	تاجروين - الساقية - الفالطة	-
عمارة العسكري بوقلاز	الكاف - سوق الأربعاء	-
عبد الله لصنب بورب	تاجروين - الكاف	-

(59) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح - مذكرات الجزء الثالث مع ركب الثورة التحريرية، ط 2 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988)، ص 161.

(60) محسن لخيمري، «الحركة اليوسفية: مجالها وحدودها (1956-1961)»، (رسالة الدراسات المعمقة غير منشورة كلية الآداب، منوبة - تونس، 2001)، ص 45-58.

خامساً: صالح بن يوسف داعم القومية والوحدة العربية

إن المواقف المختلفة لصالح بن يوسف جديرة بأن تطبعه بطابع العروبة والوحدة والقومية والإسلام، ففي خطابه في جامع الزيتونة، يصف محرابه أنه شاهد على التاريخ والعظمة والمجد والعروبة والإسلام في الأرض التونسية وذلك في قوله: «ومن هذا المحراب الذي ينطق كله تاريخاً وعظمة ومجداً وعروبة وإسلاماً»⁽⁶¹⁾، ثم حيى الحضور بتحية الإسلام، وأبلغهم تحية إخوانهم في بلدان العالم العربي والإسلامي التي زارها، ووصيتهم للشعب التونسي أن يحافظوا على تونس لتبقى أرضاً عربية مسلمة في قوله⁽⁶²⁾: «...تحية أحملها لكم وقد حملنيها لكم إخوانكم المسلمون في مشارق الأرض وأوصوني بتبليغها إليكم، أولئك المسلمون الذين زرتهم وكنت أحمل لهم نيابة عنكم رسالة الأخوة الإسلامية والعربية، وهؤلاء جميعاً من مصر وليبيا والشام والعراق وإيران وأفغانستان والهند وباكستان وسيلان وإندونيسيا والفلبين والصين واليابان ومكة ويثرب مدينة محمد صلى الله عليه وسلم، يهيبون بكم جميعاً بأن تحافظوا على رسالة الإسلام وتكافحوا وتعملوا وتضحوا بكل عزيز وغالٍ لتبقى هذه الأراضي التونسية أراض عربية مسلمة لا يدنسها شبح الاستعمار ولا يغيرها تغيير ما».

تتجلى النزعة نحو العروبة والقومية لدى بن يوسف بعد تأسيس جامعة الدول العربية وتفاعله مع هذا التيار الجديد، ففي الذكرى الثانية لتأسيس الجامعة في ما سمي آنذاك عيد العروبة، خطب بن يوسف في أحد الملاعب بتونس قائلاً: «إنني متيقن أن إخواني الخطباء الذين سبقوني لم يتركوا شيئاً في خصوص الوحدة العربية ولا في خصوص هذا العيد إلا ذكروه، ولكني أريد أن نحاسب أنفسنا نحن سكان المغرب العربي عن نصيبنا الذي قدمناه»، فقد حوّل الحديث إلى مساهمة المغاربة في الوحدة العربية وبأنهم أسهموا في: «الإبقاء على هذا الجزء الغالي من البلاد العربية سليماً محافظاً على لغته ودينه وقوميته وعروبه رغم ضعفه»، ثم بين دور الشيخ عبد العزيز الثعالبي في الوحدة العربية وبيّن بأنه: «أول من صدع بتكوين الوحدة وهو الذي آمن بالوحدة العربية كوسيلة لإنقاذ العروبة»⁽⁶³⁾، كما يؤكد بن يوسف في خطاب له بملعب البلدير قوله: «الرسالة العظيمة الخالدة التي نشترك في أدائها نحن العرب جميعاً... وهي المتمثلة بتجديد تاريخ عظيم ومجد انبثق منذ ثلاثة عشر قرناً وأبهر العالم، وقدم له رسالة التسامح ورسالة المحبة ورسالة السلام ورسالة الخير»⁽⁶⁴⁾.

(61) «خطاب جامع الزيتونة»، جريدة الصباح، 1955/10/7.

(62) ضيف الله، صالح بن يوسف خطب ووثائق أخرى، 1955-1956، ص 46.

(63) جريدة الزهرة، 1947/3/25.

(64) الصباح، 1955/11/19.

لم يتردد بن يوسف في أي مناسبة في إبراز عروبة تونس وإسلامها وقوميتها، «فقد كان مرتبطاً أيديولوجياً بالمشرق وذا صلة بالقاهرة وبجمال عبد الناصر، ودفعه إيمانه بالعروبة وبالتيار القومي إلى معاداة الغرب ورفض الدخول معه في مساومات»⁽⁶⁵⁾، من ذلك ما صرح به لجريدة البلاغ عام 1955 قوله: «نصرخ صرختنا المدوية... نعلن بها عن تمسكنا بعروبتنا وإسلامنا وبوحدة قوميتنا وطموحنا نحو السعادة الكاملة والاستقلال التام»⁽⁶⁶⁾، كما أكد أنه لا يرضى بديلاً من التوجه العربي الإسلامي في قوله: «فنحن نؤمن بذلك الفلك العربي الإسلامي ولا نرضى به بديلاً»⁽⁶⁷⁾.

من خلال ما تقدم يمكن القول إن صالح بن يوسف علم من أعلام العالم العربي والإسلامي الذين سعوا إلى تحرير أوطانهم من نير الاستعمار، ولم يرضوا بالحلول الترقيعية، والسياسة الاستعمارية، فقد رفض الحكم الذاتي وطالب بالاستقلال الكامل لتونس، بل وباستقلال كل المغرب العربي، كما رفض كل المناورات الفرنسية ومن دار في فلكها، وتعاون في ذلك مع زعيم العروبة آنذاك جمال عبد الناصر، وجرى التنسيق بينهما برفقة قادة المغرب العربي لإجهاض المناورات الفرنسية، فقاد في تونس معركة مسلحة من أجل الاستقلال الكامل لتونس، إلا أن الصراع بينه وبين بورقيبة والحكم عليه بالإعدام غيابياً جعله يعيش منفياً إلى يوم اغتياله في ألمانيا 12 آب/أغسطس 1961 □

(65) محمد الأزهري الغربي، تونس رغم الاستعمار (تونس: دار نقوش عربية - مخبر دراسات مغاربية، 2013)، ص

295.

(66) البلاغ، 9/11/1955.

(67) البلاغ، 13/11/1955.

Edgar Morin

Changeons de voie: Les Leçons du coronavirus

(Paris: Denoël, 2020), 160 p.

تغيير الطريق: دروس فيروس كورونا

عثمان عثمانية(*)

أستاذ محاضر وكاتب وناقد، قسم الاقتصاد،
وعضو مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، جامعة العربي التبسي، تبسة - الجزائر.

يُعد موران من بين أكبر المفكرين في
العالم الذين تشغلهم القضايا التي تواجه
الإنسانية في مجموعها، وغالبًا ما يُقدم كخبير
في «علم الأزمات» (Crisologie) كما تصفه
جريدة لوموند الفرنسية⁽¹⁾. يشغل منصب
مدير البحث الفخري بالمركز الوطني للأبحاث
الاجتماعية CNRS، وقد مُنح 38 دكتوراه
فخرية.

كتب موران وأسهم طوال ثمانية عقود في
ما يتجاوز 50 كتابًا، من أهمها *الطريقة* (La
Méthode) الذي نُشر في ستة أجزاء بين سنتي
1977 و2004، وترجم إلى أكثر من 27 لغة
عبر العالم.

مقدمة

تعدّ جائحة كوفيد-19 من بين الأحداث
الكبرى التي تواجه الإنسانية اليوم، بعد نحو
السنّة من ظهور الفيروس في الصين بداية،
ثم انتقاله إلى دول العالم الأخرى وتحوله إلى
جائحة في آذار/مارس الماضي. وقد كشفت
هذه الجائحة عن هشاشة نُظُمنا الصحية
والاجتماعية والبحثية، وقدمت إلينا فرصة
لاستخلاص الدروس التي نحن بحاجة إليها
في مواجهة الجائحة القادمة. ومن أفضل من
الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي إدغار
موران ليقدم إلينا تلك الدروس والتحديات
التي علينا مواجهتها لجعل العالم مكانًا أفضل
للعيش.

atmania.otman@yahoo.fr/o.atmania@univ-tebessa.dz.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) انظر الحوار الذي أجرته معه جريدة لوموند مؤخرًا: Nicolas Truong, «Edgar Morin: Que serait un esprit critique incapable d'autocritique,» *Le Monde*, 21/11/2020, pp. 28-29.

الاجتماعية، البيئية، الوطنية والكونية التي تتشابه بعضها مع بعض وتتفاعل، أي أنّها معقدة بالمعنى الأصلي لكلمة معقدة (Complexus)، أي «الشيء المنسوج معاً» كما أنّ الأزمة العامة والكبرى الناتجة من فيروس كورونا يجب النظر إليها على أنها عارض خبيث لأزمة أعمق وعامة للنموذج الغربي «العظيم» الذي أصبح عالمياً، وهو نموذج الحداثة الذي ولد في القرن السادس عشر الأوروبي. ويعترف موران أنّ ما بعد الجائحة هو أيضاً مقلق مثل الجائحة ذاتها، إذ إنّنا دخلنا في عصر اللاتيقين.

ثانياً: دروس الجائحة

يقدم إلينا موران في كتابه الصغير الحجم هذا مجموعة الدروس التي استنبطها مما عشناه طوال الأشهر التسعة الماضية، وعددها 15 درساً تغطي مختلف المسائل التي تشغل الإنسانية في هذه الأوقات العصيبة، من وجود الإنسان إلى وجود الكوكب.

- درس حول وجودنا: حول أسلوب حياتنا وحول حاجتنا الحقيقية، وأهمية الحب والصداقة لتنميتنا الفردية.

- درس حول حالة الإنسان: لقد نسينا هشاشتنا، والخرافة الغربية القائلة بأن قدر الإنسان أن يصبح سيد ومالك الطبيعة انهارت أمام فيروس. والقوة القصوى للعلم والتكنولوجيا لا تقضي على ضعف الإنسان في مواجهة الألم وفي مواجهة الموت. لذلك من المهم أن نسأل ما يكون الإنسان؟

- درس حول لايقين حياتنا: لقد كان اللاتيقين يحيط بالفيروس ومصيره ومصيرنا

وفي سن التاسعة والتسعين، يجد موران (Edgar Morin) ما يكتبه حول القضايا والأحداث التي تشغل الإنسانية أينما وجدت. وعلى الرغم من متاعبه الصحية، قدّم أبو نظرية التراكمات مساهمة صغيرة الحجم (160 ص) حول جائحة كورونا.

الكتاب كان بمساهمة زوجته عالمة الاجتماع صباح أبو السلام، وهو يقدم مجموعة من الدروس التي أثارها جائحة كوفيد-19، والتي يمكن أن تمثل منطلقاً لتصحيح مسار عالم ما بعد الجائحة.

أولاً: موران والأنفلونزا الإسبانية

لقد كان موران ضحية الأنفلونزا الإسبانية، فأمه لونا بيريسي (Luna Beressi) كانت مصابة بالفيروس حين ولادته، ونشأ في فترة تحول فيها المناخ الكئيب إلى إعصار مدمر (1930-1940)، وذلك ما حوّله وكونه حسب قوله، فكل المسائل التي كانت تطرح آنذاك كانت بمثابة مشاكل: الديمقراطية، الرأسمالية، الفاشية، الشيوعية الستالينية،...

هل هذه المرة الأمر مختلف؟

يُقر موران أنّ الأزمة الناتجة من الجائحة قد فاجأته، لكنها لم تفاجئ طريقة تفكيره، بل على الضد من ذلك أكدته كما يذكر، فهو في النهاية ابن كل الأزمات التي عاشها في سنواته التسع والتسعين. وعلى الرغم من أنّ هناك عدة جوائح في التاريخ، إلّا أنّ ما يميز جائحة كوفيد-19 هي أنّها أزمة ضخمة مكونة من مزيج من الأزمات السياسية، الاقتصادية،

- درس حول طبيعة الأزمة: تتجلى

الأزمة في فشل أنظمة النظام التي، للحفاظ على استقرارها، تمنع أو تقمع الانحرافات التي تتحول خلال الأزمة إلى نزعات نشطة يمكنها أن تهدد بتعطيل النظام. وقد يؤدي ذلك إلى تحولات رجعية أو تقدمية أو حتى ثورة.

- درس حول العلم والطب: العلم لا

يملك الحقائق المطلقة! وعلى الرغم من أن التعاون هو أساس التقدم العلمي، إلا أننا رأينا أثناء الجائحة أن المنافسة هي التي سادت البحث عن علاج أو لقاح للفيروس.

- أزمة الذكاء: إن ضعف أسلوب المعرفة

الذي غرس فينا يجعلنا نفصل ما لا ينفصل ونختزل إلى عنصر واحد ما يشكل كلاً واحداً ومتعددًا، ويقتصر على التنبؤ فقط بما هو محتمل بينما يحدث ما كان غير متوقع.

- درس في قصور الفكر السياسي

والعمل: لقد سلطت الأزمة الضوء بقوة على أوجه القصور في السياسة التي تفضل رأس المال على حساب العمل، وضحت بالوقاية والاحتياط باسم الربحية والقدرة التنافسية. وهذا ناتج من العقيدة النيوليبرالية التي أدت إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية وبشكل رهيب، وأعطت قوة هائلة للقوى المالية. كما كشفت الأزمة عن المشكلة الأساسية التي تطرحها إدارة الدولة المفرطة في البيروقراطية التي تخضع لضغوط ومصالح تشل جميع الإصلاحات.

- درس عن النقل إلى الخارج والتبعية

الوطنية: لقد بينت الجائحة اعتمادنا الكلي على المنتجات التي تأتي من الصين، وعلى الرغم من خطورة ذلك على الداخل، إلا أن

نحن أيضًا، وسنعرف من دون شك درجة لائقين أعلى من السابق، لكن علينا أن نكون صلابًا حتى نتعلم كيفية التعامل مع ذلك.

- درس في علاقتنا بالموت: الموت

الذي دفعته الحداثة العلمانية إلى أقصى الحدود، دفعه فيروس كورونا إلى الواجهة من جديد، فصرنا نعد الموتى في كل يوم.

- درس حول حضارتنا: إن الحياة التي

فرضتها علينا حضارتنا بين الداخل والخارج، ألزمها العزل الصحي بالعودة إلى داخل بيوتنا، وأحيانًا داخل ذواتنا. واتضح أن الكثير من الذي كنا بحاجة إليه سابقًا ليس ضروريًا، ما يدعونا إلى التفكير في حضارة تشجع باستمرار الاستهلاك من دون تمييز.

- درس حول إيقاظ التضامن: التكافل

المتعدد الذي ظهر أثناء الجائحة دليل على انعدامه في ما يسمى الوضع العادي، نتيجة الفردانية التي فرضها علينا تطور حضارتنا.

- درس حول التفاوت الاجتماعي في

الحجر: لقد كان الحجر الصحي مرآة عاكسة للتفاوتات الاجتماعية، كما بينت الجائحة أن المهن التي كانت أقل تقديرًا هي التي بدت أكثر أهمية للناس من أبطال كاك 40 (Cac 40) هو مؤشر بورصة باريس).

- درس حول تنوع الظروف وإدارة

الوباء في العالم: لقد ضرب الوباء العالم بصور متفاوتة، فالمناطق الأكثر اكتظاظًا كانت الأكثر تضررًا، واتضح أن الكثير من بلدان الغرب بما فيها فرنسا لم تكن جاهزة بخلاف بلدان الشرق الأدنى (فيتنام وكوريا الجنوبية) أو شمال أفريقيا (المغرب) التي واجهت الأمر بشكل أكثر فاعلية.

إنَّ الحجر الصحي حرَّنا داخليًا في مواجهة الوقت المقاس، وعادت حياتنا المتأثرة بتسارع الوقت من جديد. ويتولد هذا التحدي أيضًا من مدى إمكان جعل المظاهر التضامنية الاستثنائية التي ميزت الجائحة تستمر بعدها. كما كشفت الجائحة عن التحدي السياسي، فقد سلَّطت الضوء على الدولة غير القادرة على تقديم أقنعة تنفس ومستلزمات الوقاية الشخصية، لذلك هناك ضرورتان من أجل الإصلاح السياسي مستقبلاً، هما الخروج من النيوليبرالية وإصلاح الدولة.

العولمة التي تعيش أزمة تعد تحديًا مهمًا أيضًا، فقد أنتجت اعتمادًا متبادلًا دون تضامن، ففقدان الاستقلالية الاقتصادية للدول ترتبت عليه نتائج دراماتيكية. والديمقراطية كذلك هي في أزمة، وهي اليوم في مواجهة الأوتوقراطية الجديدة، وبخاصة عبر استمرار إجراءات الحد من الحريات والتتبع التكنولوجي للأفراد، الذي يمكن أن يستمر بعد الجائحة.

ثالثًا: ما الحل؟

يرى موران أنَّ الخطوط العريضة للطريق السياسي، الإيكولوجي، الاقتصادي والاجتماعي الجديد تنتج من الحاجة إلى إعادة توليد السياسة، والحاجة إلى أنسنة المجتمع، وتقوم على سياسة تهدف إلى إصلاح الدولة، الديمقراطية، المجتمع والحضارة، وتجاوز الأوجه السلبية للحضارة الغربية وتعزيز الإيجابية منها، وتقوية قيمة الانتماء إلى الإنسانية وسياسة عالمية للحفاظ على كوكب الأرض.

خاتمة

ينتمي إدغار موران إلى سلسلة من المفكرين الذين يسعون إلى فهم أفضل

موران يرى أنَّ مشكلة الاستقلال الذاتي الوطنية مطروحة بشكل سيئ، إذ يتم اختزالها إلى معارضة بين السيادة والعولمة.

- درس حول أزمة أوروبا: لقد انقسم

الاتحاد الأوروبي إلى قطع وطنية تحت الجائحة حيث أغلقت أغلب الدول حدودها، ولم يكن هناك سوى بعض التعاون المحتشم والضعيف. وخلال شهرين لم تكن هناك أي محاولة تكافل مالي في الاتحاد. اليوم الانقسامات وتهديدات التفكك ستزداد سوءًا تحت ضغوط مدَّعي السيادة.

- درس حول كوكب في أزمة: الكثير

من الأكاديميين أشاروا إلى أنَّ تحرير النظم البيئية والأضرار التي لحقت بالتنوع البيولوجي، التلوث الريفي والحضري... أدت إلى ظهور فيروسات إيبولا وكورونا، وكذلك انتشار فيروس كوفيد-19، إضافة إلى نظام تمويننا الغذائي وأثر العولمة في البيئة. تسلط أزمة الكوكب التي ولدها فيروس كورونا الضوء على مصير مجتمع جميع البشر الذي لا ينفصل عن المصير البيويكولوجي لكوكب الأرض.

هذه هي الدروس الخمسة عشر التي يرى موران أنَّها أساسية للتفكير فيما بعد الجائحة، وبعد أن وضح لنا سابقًا الطريق في كتاب يحمل عنوان الطريق، ينصحنا هذه المرة بتغيير الطريق (Changer de voie).

ثانيًا: تحديات ما بعد الجائحة

تفرض الجائحة بحسب ما يراه موران عدة تحديات تواجه الإنسانية بعد أن يصبح الفيروس وراءنا، أولها التحدي الوجودي الذي ينتج من علاقتنا الجديدة بالوقت، إذ

وعلى الرغم من أنّ كتابه هذا صغير الحجم نسبيًا، إلا أنّه قدّم فيه مجموعة الدروس الأهم، التي على الإنسانية استخلاصها من هذه الجائحة، حتى لا نجد أنفسنا ضعفاء في مواجهة الأزمة، الوباء أو الجائحة القادمة □

للمشكلات التي توجه الإنسانية في مجموعها، ويُعدّ أحد أولئك الأدقّ نظرًا في هذا المجال، إذ إنّ نظرية التراكيب التي يعد رائدها، تجعلنا نرى الصورة كاملة، حتى لا نقع سجناء لزاوية نظر ضيقة. كما توضح آخر كتاباته أنّه يحذوه التفاؤل في عالم أفضل إن كانت هناك إرادة سياسية، وقدرة مجتمعية على تجاوز مصاعب قبول الاختلافات الموجودة فيها.

عبد الهادي أعراب

سوسيولوجيا التغير الاجتماعي: تساؤلات واستنتاجات حول المغرب

(فاس: مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2019). 135 ص.

زهير دارداني(*)

كاتب من المغرب.

إلى حقتين تاريخيتين كانت أولاهما مع بداية التصنيع والتحديث (الجيل الأول)، والثانية مع الأسئلة الجديدة التي أطرت أجيال المتأخرين والمعاصرين، مع الانعطاف حول خصوصيات المجتمع المغربي وموقع سوسيولوجيا التغير داخله.

إن كتاب عبد الهادي أعراب هذا قدم فيه تساؤلات أكثر منها بحثاً عن إجابات. يمكن القول عنه ومنذ البداية أنه انزاح عن أستاذه/مؤطره المختار الهراس الذي انتصر للبراديغمات الوظيفية، بينما يدافع أعراب عن المنهج الفيبري. وهذا الأخير (فيبر) إن كان قد أحدث قطيعة إبستمولوجية على مستوى الفعل، فإن أعراب بدوره قام بقفزة إبستمولوجية على مستوى المفهوم، والذي

يعدّ موضوع التغير الاجتماعي مسألة قديمة-جديدة، فمن الناحية النظرية يضرب بجذوره في الماضي البعيد، وبخاصة مع روسو وسان سيمون وكونت، كذلك مع فوستل دوكلانج، من دون أن ننسى إسهامات هيغل؛ وبالضبط من خلال مؤلفه **فينومينولوجيا الروح** الصادر عام 1806 الذي عدّه ماركس المعين الحقيقي للفلسفة الهيغلية، إضافة إلى مؤلفه الثاني **علم المنطق**. لكن في هاته المراجعة سنحاول التطرق إلى هذا الموضوع بطريقة مختلفة عن الطروح الكلاسيكية من خلال كتاب **سوسيولوجيا التغير الاجتماعي: تساؤلات واستنتاجات حول المغرب** للباحث المغربي عبد الهادي أعراب⁽¹⁾، الذي سعى فيه الباحث أولاً إلى تحديد المفهوم بالمعنى الذي حدده علماء الاجتماع، بتجزيته

zouhairdardani@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) عبد الهادي أعراب، أستاذ باحث في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الجديدة، المغرب، باحث مشارك في العديد من اللقاءات العلمية والوطنية والدولية صاحب مقالات عديدة نشرت في مجلات ويوميات مغربية وعربية.

اجتماعي بالجمع لا بالفرد؟ هل نستطيع القيام بتحليل تركيبى للتحويلات الاجتماعية المختلفة الجارية. هاته الأسئلة، إضافة إلى أخرى، هي ما عمل عليها الباحث في كتابه معبراً أن التغير الاجتماعي هو بداية الدخول إلى صلب الإشكال الإبتيمولوجي للعلوم الاجتماعية، بالكشف عن المنطق الثاوي للنظام الاجتماعي ومنطق الثقافة التي تطوره، وهو ما يتطلب كما يسميه الباحث الواجهة الميثودولوجية وقدراً كافياً من النسقية. ولكي نبقى مخلصين للمنطق الثاوي دائماً، ماذا يريد الباحث عبد الهادي أعراب من قرائه؟ هل نستطيع نحن أيضاً الكشف عن المنطق الثاوي للكتاب؟

يقع هذا الكتاب - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - ضمن حقل سوسيولوجيا التغير الاجتماعي- الذي يؤكد من خلاله الباحث أهمية هذا الصنف من التغير، لما له من معطى أساسي في نسق القيم والمعتقدات - في 135 صفحة تضم أربعة فصول، إضافة إلى مقدمة وخاتمة، بدءاً بالفصل الأول الذي خصصه لأهمية المفهوم في تاريخ السوسيولوجيا وعلاقته بالمفاهيم المجاورة، ثم الفصل الثاني كفصل تنظيري للمفهوم، إذ يرى الباحث أنه لا يمكن أن ندلف مباشرة إلى تناول هذا الموضوع من دون مدخل نظري مع مراعاة الانتقاء النظري للضرورة المنهجية وبفعل الإرث الهائل والكم النظري. أما الفصل الثالث فقد خصصه لعرض أهمية التاريخ والأنثروبولوجيا في الدراسات السوسيولوجية، في حين يأتي الفصل الرابع والأخير كفصل تركيبى لطبيعة البنية الاجتماعية في المغرب التي كانت دوماً محط تساؤلات واستنتاجات.

يمكن عدّه الفكرة الجوهرية في الكتاب، من خلال دفاعه - وإن لم يذكر ذلك - عن منطق الثنائيات واستطاع تجاوز مفهوم السوسيولوجيا المغربية الذي تحدث عنه نور الدين الزاهي، معوضاً إياه بمفهوم السوسيولوجيا في المغرب مسائلًا بذلك مسألة التوطن على مستوى المنهج والمفاهيم، ومبلوراً جملة من القضايا والتساؤلات لإضفاء طابع الصدقية على منهجي الفهم والتفسير من خلال تركيزه على البنية الذهنية ودورها في إحداث التغير الاجتماعي، وكسيرة لمشروع أعماله التي ناقشها جميعها من زاوية ذهنية، كالهيمنة الذكورية، والسحر، والهجرة؛ متخذاً من إقليم خريكة نموذجاً لها.

إن المتنقل عبر صفحات الكتاب متمعناً في طريقة معالجة الباحث للمفاهيم وإعادة صقلها، على سبيل المثال لا الحصر: اكسيومية الفيزياء، الاحتمية واللاتوقعية، تذويب الأنساق، البراكسيس، الثيولوجيا العقلانية، الدينامية السيالة، الزمن الفوضوي، العبور، الغيرية، التمثلات الإيروسية (Appel Faire)، العمق الثاوي، التخصص، حوار الصم، استئصال تاريخي، الثقافة التكييفية، يشعر وكأنه ينتقل بأرجل دولوزية، حيث إن المفاهيم ليست سكونية الطابع يبيعها الفيلسوف ثم تفقد بريقها مع مرور الوقت، وإنما يدخل كل مفهوم من إبداعه في عمليات عديدة، ويظهر في كل مرة بصورة مختلفة عن سابقتها، فكل مفهوم هو في علاقة مع شيء آخر خارج عنه (جيل دولوز).

ما العدة المنهجية التي اعتمدها الباحث في موضوع التغير الاجتماعي؟ ما خصوصياته؟ سياقاته التاريخية والاجتماعية والثقافية؟ كيف يمكن الحديث عن تغير

أولاً: حول ماهية التغير الاجتماعي

يشير الباحث عبد الهادي أعراب إلى جهد إبستمولوجي ثاو وراء هذه التصورات لا يمكن إنكاره، يتمثل بإرادة الباحثين التي كانت شهادة ميلاد هذا العلم فوضعوا ما سماه أكسيومية الفيزياء والبيولوجيا والإنسانيات والاجتماعيات، ويستحضر اسم تيودور أدورنو الذي أصر على سلبية المشاريع الإمبريقية لأنها تغفل أو تتناسى الموضوعية للعلاقات الاجتماعية؛ وبالتالي فقد سقطت في نوع من التقديس سيتم القطع معه مع المدرسة الإنثوميتودولوجية على يد أرولد كارفنكل المعتمد على المنهج الظاهري.

من بين الأسئلة التي صاغها الباحث في هذا الفصل هي درجة صعوبة/سهولة دراسة التغير الاجتماعي، وهل من السهل توصيف ملامحه ومستوياته الخارجية؟ هل التغير الاجتماعي ذو طبيعة مادية أم فكرية أم تركيب يحتاج إلى عناصر أخرى؟ هل توجد هناك قوانين تحكم سوسيولوجيا التغير الاجتماعي؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، كان لا بد للباحث من تمييز مفهوم التغير الاجتماعي عن باقي المفاهيم المجاورة، ولكن قبل ذلك تطرق إلى عدة خصائص تميز التغير الاجتماعي، إذ رأى أن له معلماً زمنياً يرتبط بالماضي، كما أنه ظاهرة جماعية وليست فردية أو محض ذاتية، فهو واقعة اجتماعية بالمعنى الدوركامي وخاصة إنسانية توجد في كل المجتمعات وتتصف بالديمومة والاستمرارية، كما أنه - حسب الباحث دائماً - يمسّ البنى العميقة والمنتجة للسلوك.

يستحضر الباحث وليام أوغبرن الذي استطاع تخيص مفهوم التغير الاجتماعي من ارتقائية ومعارية مفاهيم القرن التاسع عشر كالتطور، النمو، التنمية التي أثارت نقاشاً (Boudon). أما التغير الاجتماعي مع أوغبرن حسب الباحث دائماً فقد صار محايداً (Neutre)، بل أكثر انفتاحاً عبر ملمحين أساسيين سماهما اللاحتمية (déterminabilité) واللاتوقعية (la Mon) (la Mon prévisibilité).

يقارن الباحث بين التغير الاجتماعي والنمو وكذلك التنمية ويتحدث كذلك عن مفهوم التقدم (Progrès) ويراه ذا دلالة معيارية، وهو ما فرض على الباحث استخدام مفهوم فروق ثقافية بدل فوارق ثقافية. أما التطور فيشير إلى قوة وجاذبية نظرية شارل داروين وإسهامات هربرت سبنسر في تنزيلها اجتماعياً.

ينتقل الباحث بعد ذلك لمناقشة عوامل التغير الاجتماعي، التي اختلف بسببها الباحثون، فهناك من يرى أن التغير راجع إلى عوامل خارجية، وآخرون يرونه راجعاً إلى عوامل داخلية.

يمثل الطرح الأول حسب الباحث مندراس (H. Mendras) الذي اعترض على كل تصور ماكروتاريخي متأثراً بالأمريكي مترون (R. Metron) حول النظريات المتوسطة المدى (Héorie de Moyenne Portée). أما الطرح الثاني الذي يجد أن العوامل الداخلية هي المتحركة في التغير الاجتماعي فمن أبرز الأصوات نجد بلاسيد رامبو (Placide Rambaud) في كتابه *Sociologie Rural* الذي أقر بوجود مقاومة وتكيف للعمل الزراعي يتميز بالإبداع الداخلي بخلاف مندراس الذي يقر بالإبداع الخارجي (الحدث)؛ فالذرة

2 - ماركس: الصراع الطبقي محرك التاريخ

يتساءل الباحث في كتابه شأنه شأن العديد من الباحثين حول مشكلة تصنيف ماركس معتبراً إياه كان أقل دوغمائية حسب تعبير جورج كورفيتش (George Gurviche). ويشير إلى الجملة الماركسية الشهيرة الموجودة في كتاب **نقد الاقتصاد السياسي**: ليس وعي الناس من يحدد وجودهم، ولكن وجودهم الاجتماعي هو من يحدد وعيهم. إضافة إلى مفهوم الانعكاس كتعبير عن المتناقضات؛ انعكاس حاصل بين البنية الفوقية والبنية التحتية، ومفهوم الطبقة الذي يمكن اعتباره مفهوماً جوهرياً في الفلسفة الماركسية المعتمدة على براديغم الديالكتيك، فمفهوم التاريخ هو الآخر لا يقل أهمية عند ماركس، فهو منهج للفهم، بمعنى آخر اكتشاف قوانين التاريخ ضمن إطار ما أطلق عليه الباحث البراكسيس (Praxis).

3 - إميل دوركايم: تقسيم العمل وتغيير التضامن

يرى روبير لورو (Robert Leroux) حسب الباحث أن دوركايم ذو تصور متخشب. ففي كتابه **تقسيم العمل** تجاهل الصراع القائم بين أهمية العوامل الاقتصادية والثقافية، مشدداً على قاعدته الأولى، الاجتماعي يفسر بما هو اجتماعي.

يرفض دوركايم كما جاء في مؤلف الباحث تذويب الفرد داخل أنساق المجتمع، فيعده خاضعاً لإلزامية وقهرية المجتمع، مستلهماً نموذج التاريخ لكن بمستويات تناسب اتجاهها الوظيفي. فالتاريخ بحسب دوركايم هو تاريخ مجتمعات وليس تاريخ أفراد، إضافة إلى

الهجينة لها وظيفة خفية ونتائج أهمها التحولات التي عرفتتها الأسرة من جراء الربح وزيادة ساعات العمل وتغير وظيفة المرأة.

ثانياً: من التصنيع إلى العولمة، كيف يمكن قياس التغير الاجتماعي؟

يشير الباحث عبر الهادي أعراب في هذا الفصل إلى الاختلافات التي واجهها الباحثون، لكن قبل ذلك كانت له إشارة إلى الحقل الأنثروبولوجي الذي ابتعد من النظريات الشمولية والكليانية نحو مقاربات ميكروية بالرغم من اختفاء التمايزات المتخشبة بين علم الاجتماع وعلم الإنسان بفعل اصطدام المجتمع بما يسميه غريته الخاصة.

1 - أوغست كونت: الفيزياء الاجتماعية

يشير عبد الهادي أعراب إلى ما يسمى «الفوضى الاجتماعية العارمة» من جراء غياب الفيزياء الاجتماعية، كما أشار إلى ذلك كونت الذي أطلق مصطلح «مجتمع أسرة إنسانية». وقد تركزت فكرته أكثر حول شيئين مهمين: قانون المراحل الثلاث وقانون تقدم الإنسانية. يعود عبد الهادي أعراب إلى استخدام مفهوم التطور، ولكن هاته المرة ليس من زاوية معيارية أيديولوجية، بل للكشف عن الخلفية الكونتية في ما يتعلق بالتغير الاجتماعي، لما ربطه بتقدم المعارف، ويخلص في تطرقه إلى الفلسفة الكونتية أنها تركز على منهج التجربة التي استلهمها كونت من أستاذه سان سيمون ويتساءل بعد ذلك عن دعوة كونت: هل هي بريئة أم ذات روح أيديولوجية؟

الاقتصادي والاجتماعي. والأيدولوجيا كيفما كانت حسب فيبر فهي محاطة بالأشواك أكثر مما يراه مترجمو البنية الفوقية.

5 - العولمة والتغير الاجتماعي

يبدأ الباحث عبر النباش تاريخياً في أنواع العولمة بدءاً بالقرن الخامس عشر إلى الثامن عشر حيث انحسر نفوذ الكنيسة، وخلال منتصف القرن 18 وبالضبط الثورة الفرنسية 1789 ظهرت علاقات دولية جديدة مبنية على أسس قانونية وتعاقدية، تلتها بعد ذلك سبعينيات القرن الماضي حيث تسارع وسائل الاتصال استحالت معه الرأسمالية إلى مد همني إمبريالي. بعد نهاية السبعينيات إلى الآن تزايد التوجه العولمي بعد انهيار جدار برلين وأقول نظام الاتحاد السوفياتي، فأصبحت بذلك المجتمعات تسير وفق منطق شبه خطي، بثقافة موحدة مقابل توسع متنام للنفوذ الأمريكي كقطب أحادي وسيطرته على العالم من جراء تضاعف قوة المؤسسات الدولية والإقليمية، وصار الإعلام يؤدي دوراً تعبويّاً في ظل نظام أحادي القطبية.

يتحدث الباحث عبد الهادي أعراب عن توصيفات جديدة للمجتمعات مختاراً مفاهيم تركيبية من قبيل، مجتمع الحوسبة، عالم بدون آخر، مجتمع ما بعد صناعي لدانييل بل (Daniell Bell)، المجتمع المبرمج لأنان توران (Alain Touraine)، مجتمع العولمة لنوربرت واينر (Norbert Weiner)، مجتمع الفرجة لغاي دبورد (Guy Debord)، مجتمع الاستهلاك لجان بودرلارد (Jean Boudrillard)، المجتمع الشبكي لمانويل كاستلز (Manuel Castells)، والسيولة لزيغمونت باومن (Zygmunt Bauman)، وهاته الأنماط الثلاثة الأخيرة هي ما ركز عليها الباحث في كتابه.

عوامل التغير الاجتماعي حسب دوركايم التي حددها في النمو الديمغرافي والتكنولوجيا (الكثافة الأخلاقية).

4 - فيبر: حينما يشتق التغير من عقلنة الدين

يتساءل الباحث عبد الهادي أعراب مع قرائه كيف يفهم «فيبر» الرأسمالية؟ وهل فعلاً ظهرت كحتمية للبروتستانتية؟ ثم كيف يمكن لأساليب حياة منبثقة من ديانة أن تحدد انبثاق المجتمع الرأسمالي؟

يشير الباحث إلى استلهم فيبر لتصوير بنجامين فرانكلين (Benjamin Franklin) حيث يقول هذا الأخير: تذكر أن الزمن هو مال ومن يدفع من جيب غيره يدفع بشكل جيد... ولا شيء يعود لك، ويشير في كتابه أن فيبر لم يربط ميكانيكياً بين الرأسمالية والبروتستانتية، بل إن أخلاق البروتستانتية هي من ساهمت في توليد نظام رأسمالي، وهو ما يؤكده فيبر بنفسه في كتابه حيث رأى أن الرأسمالية موجودة في الصين والهند وبابل والقرون الوسطى، لكن الأخلاق كانت غائبة في هاته الأنظمة.

من بين المفاهيم التي تطرق إليها الباحث عبد الهادي أعراب في كتابه حول المقاربة الفيبيرية نجد مفهوم التيلوجيا العقلانية الداعية إلى التقشف والزهد والربح ومراعاة العقاب الأخلاقي عبر تنظيم بيروقراطي متشعباً بالمذهب الكاليفيني. ويشير أعراب كذلك إلى أن فيبر قلب تصور ماركس كلياً، حيث يرى هذا الأخير الدين بنية فوقية، في حين أن فيبر يراه مولداً لنظام اجتماعي واقتصادي خاص، إذ إن الأيدولوجيا الدينية يمكنها أن تكون جزءاً من محرك التغير

أ - مجتمع الشبكة

(La Société en Réseaux)

التمييز بين 3 أطراف: المستهلك، والموضوع، والوسيط الذي يدفع نحو الاستهلاك ويولد الرغبة في ممارسته، كما يستحضر الباحث كتاب **نظام الأشياء** حيث قدم فيه وصفاً لمنزل برجوازي نموذجي الأثاث، المرايا، الخشب، الإنارة، حيث سيطرت على المجتمع أسطورة الاستهلاك المفرط الخاضع لما يسميه الباحث في كتابه «التمثلات الإيروسية» وفق منطق الإشرط (Conditionnement) فيقول: إن لم يعد المجتمع الحالي ينتج أسطورة فلأن الاستهلاك أمسى أسطورة الخاصة.

بالعودة إلى كتاب الباحث فهو يناقش مسألة أخرى لا تقل أهمية عن تلك المتعلقة بموضوع الهوية المستبدلة بنمط إدماني، وتبرز سلطة التفاوض بدل سلطة التقاليد مع سيطرة الميديا - الاتصالية التي ستسهم لا محالة في تقليص مساحة الذات والانغماس في الموضة واللباس كشكل من أشكال الإغواء ودلالة على راهنية اللحظة.

ج - سيغموند باومن:

تنويب الصلب إلى سائل

يتطرق عبد الهادي أعراب إلى مفهوم السيولة من خلال «ترويك» باومنية، وبالضبط مع ثلاثة مراجع: الحداثة السائلة؛ الخوف السائل؛ والحب السائل، ويناقش فيه كيف تطرق باومن بتقليده الماركسي المنفتح إلى تعدد مرجعياته ويشير إلى كونه استطاع أن يطور فكراً إنسانوياً (Humaniste) جعل السوسيولوجيا تبتعد شيئاً ما عن الماركسيين الدوغمائيين مستلهماً مفاهيم (G. Simmel) للحديث عن ثنائية الأمن الحرية وكيف تحولت الدولة إلى حارس صيد (Garde-chasse) .

وصار المجتمع فوضى، لا يعترف إلا بالرمي (Lajetabilité) كاستعارة للعالم

يشير الباحث عبد الهادي أعراب إلى كاستلر الذي بلور تحليلات فوكو للسلطة لإعادة ترتيب أشكال السلطة وعلاقة الفرد بالدولة والأمة القومية من طريق عولمة تكنولوجيا الإعلام (La Mondialisation des technologies de l'information) وفقاً لنموذج الويب - إنترنت بإيجابياته وسلبياته ومن ضمنها البعد الأخلاقي، ومسألة الاختراق الذي تحول إلى وسيلة قهرية تستخدمها الدول الغربية لمحو شخصية الآخر ومحاولة طمس هويته الثقافية حتى يسهل احتواؤه سياسياً وثقافياً، وهو ما سماه الباحث عبد الهادي أعراب بفرندة المرجعيات.

يتحدث الباحث كذلك عن نمط الاقتصاد الذي يقوم على المعرفة والمعلومة وهو ما يطلق عليه كاستلر مصطلح الاقتصاد المؤتمن وجدلية الاختباء داخل العالم الافتراضي، حيث تعدد الأفضية والحضور في أماكن عديدة، مع تلاشي مفهومي الزمان والمكان إلى اللانزمان واللامكان، حيث إن العولمة، حسب الباحث، أفرزت زمناً فوضوياً ومنفتحاً على إمكان حدوث أي شيء، لكنه يحذر في الوقت نفسه أن هذين المعطيين لا يعنيان إلغاءهما البتة، بل كما يسميه إعلان من نوع منفلت من قبضة الكرونولوجيا المنضبطة وإحالة على مكان لا يكتمل، معياره العبور (L'éphémère) والغرائبية، مشيراً في الوقت عينه إلى مفهوم اللامكان الذي نحتة مارك أوجيه (Marc Augé) ضمن ما يسمى الحداثة المفرطة التي من شأنها أن تؤدي إلى إثنولوجيا العزلة (Ethnologie de la Solitude) .

ب - الاستهلاك أسلوب حياة

في كتاب **سوسيولوجيا التغير الاجتماعي** ينطلق مؤلفه عبد الهادي أعراب من

التاريخ الشفوي الذي يحرر الباحث من قيود الوثائق المكتوبة ويساعد على دراسة الفئة المهمشة غير المستفيدة من التاريخ.

مع التاريخ دائماً، لم يفت الباحث استحضار معطى العولمة ليناقد نوعاً ثالثاً من التاريخ أطلق عليه اسم تاريخ إشكالي عوض التاريخ السردى، فالعولمة والتطور التكنولوجي مكنا الإنسان من استرجاع تاريخه ولكن بطريقة جماعية، تميل إلى استرجاع الماضي بطريقة نوستالجية وإظهاره على شكل قوة جاذبة لتعويض ما سماه الاستئصال التاريخي مستشهداً بأحد الأعلام الدوركايمة يتعلق الأمر بموريس هالبواك.

2 - الأنثروبولوجيا

يركز الباحث في هذا الصدد ومنذ البداية على الحس الميداني للأنثروبولوجيا، ويربطها مرة أخرى بالتاريخ، مستلهماً اسم بريتشارد لتسمية التاريخ بالأنثروبولوجيا الاجتماعية بعيداً من مدارسها واتجاهاتها، بل للكشف عن الدور الميداني الذي يجب على السوسولوجيا بالمغرب التركيز عليه ويرفض استعمال مصطلح السوسولوجيا المغربية ويفضل مصطلح السوسولوجيا بالمغرب ليحيلنا على الدور الآخر الذي تؤديه الأنثروبولوجيا. فإضافة إلى الدور الميداني الذي اعتبره «باسكون» بالمطبخ الحقيقي، فإنها كذلك تؤدي دوراً إبستمولوجياً باعتبار مركزية الثقافة هي الإنسان، فالإنسان كائن ثقافي يمكن دراسته داخلياً عبر دراسته خارجياً، وهنا يقول الباحث عبد الهادي أعراب «ولئن صح أنه في التفاصيل يسكن الشيطان، فحتماً في تفاصيل المعيش اليومي يسكن شيطان التحول».

الشمولي معتبراً إياه عالم إنتاج التفكير الاجتماعي.

الحب السائل هو الآخر لم يغفله الباحث في كتابه **سوسولوجيا التغير الاجتماعي**، من خلال تطرقه إلى الأبنية الأسرية وسيطرة العلاقات التعاقدية بدل التراحمية، ومع الاكتساح الافتراضي ضاعت حميمية الجلسات الأسرية، حيث أضحت بلا نبض كما يشير إلى ذلك الباحث، لأن الحرية غير مؤمنة والرابط بين السلطة والسياسة مفكك.

ثالثاً: التاريخ والأنثروبولوجيا، عكازا السوسولوجيا

يشير الباحث في هذا الفصل إلى ما سماه Faire Appel، استدعاء منهجياً ليس الهدف منه هو تنزيلهما، بل استدعاء لأدواتهما المنهجية بغية تحقيق ما أطلق عليه فعل التخصيب المرجو تحقيقه لدراسة الإنسان والمجال.

1 - التاريخ: أي نوع من التاريخ؟

يستحضر الباحث في تطرقه إلى موضوع التاريخ فرناند بروديل وما أطلق عليه حوار الصم، مسترسلاً أسماء العديد من السوسولوجيين وعلاقتهم بالتاريخ مثل دوركايم وكذلك مالمينوفسكي وفي فترة المعاصرة اسم إدغار موران.

إن التاريخ المراد مناقشته في هذا الكتاب هو التاريخ الاجتماعي الذي يهتم بالحياة اليومية سواء كان صغيراً أو كبيراً. ويشير الباحث إلى مدرسة الحوليات مع بروديل وبلوخ فرانكلان إضافة إلى هذا النوع من التاريخ يستدعي في كتابه نوعاً آخر هو ذلك

البنية القبلية شمال غرب المغرب، وأيضاً فاطمة مسدالي وعبد الغني مندوب المهتمان بالهوامش والقرى من غير أن نغفل باسكون الذي تساءل عن هوية المجتمع المغربي، هل هو رأسمالي؟ أم فيودالي؟ أم ذو نمط إنتاج آسيوي؟ إنه مركب بحكم التجاوز والتعايش لمجموعة من الأنساق والمجتمعات في ذات المجتمع الواحد.

يشير الباحث إلى التراكم الكمّي والكيفي الذي ساهم في الابتعاد من الطروح المسكوكة حول المجتمع المغربي استدعى ما سماه وجاهة ميتودولوجية، والقطع مع الإرث الكولونيالي، وطبع البراديغم المغربي بإعادة امتلاك الهوية مع كل من عبد الكبير الخطيبي، عبد الله حمودي، حسن رشيق، مليكة البلغيتي، المختار الهراس، رحمة بورقية، ولا ننسى كذلك فاطمة المرينسي؛ ومع صعود الإسلام السياسي، ظهور كتابات محمد الطوزي في تحليل الحركات الدينية في المغرب.

يتساءل الباحث عن الأسباب التي تمنع اكتمال مسارات التغير الاجتماعي، لماذا جميع التغيرات لا تبلغ المستوى الكلي والشمولي؟ ما الذي يجعل التحولات تسير بسرعة متفاوتة ومتناقضة أحياناً؟

من بين الأمور التي يتحدث عنها الباحث وعدها مقاومة للتغير نجد الثقافة المضادة مفرزاً لنا عدة ثنائيات الاستمرارية/القطعية، الثبات/الحركية، التقليد/الحداثة، إضافة إلى قوى سياسية اقتصادية ودينية ترفض، وذهنيات ثقافية تمانع، وأخرى تتردد في توجّس من التغيير.

التقليد هو الآخر كان معطى حاضراً في تفكير الباحث لديناميات المجتمع المغربي،

بعد الحس الميداني يتطرق الباحث إلى أهمية الأنثروبولوجيا على مستوى الفهم، لأن الطبيعة الجغرافية تتحكم في نوعية العلاقات الاجتماعية، أما على مستوى الأدوات الأنثروبولوجية، فيشير إلى أهميتها كونها تتطرق إلى عناصر التهميش التي تميز المجتمع المغربي، ويخص بالذكر العالم القروي.

رابعاً: أعراب مفكِّاً طبيعة المجتمع المغربي

بالعودة إلى الصفحات الأولى للكتاب، وتحديدًا مقدمته، نجد الباحث يحاول التوقف عند طبيعة التغير وماجرياته ومقاومات حصوله والسبل المنهجية لدراسته في المجتمع المغربي، بتطرقه إلى مرحلة القطعية مع الإرث الكولونيالي وكذلك الكشف عن العمق الثاوي للثقافة المضادة التي تقاوم حدوثه، مشيراً في هذا الصدد إلى المفعول الخفي الذي يمارسه التقليد ومستنقجاً أهمية الوعي بالتغير أكثر من التغير نفسه.

يبدأ الباحث في هذا الفصل بالتذكير بالاهتمامات والدراسات التي رافقت المجتمع المغربي منذ الاستقلال، وتحولات مسّت البنية الاجتماعية والاقتصادية وكان لها الأثر الكبير في تحديد وتوجيه السلوكات الفردية والجماعية، وإعادة رسم وتشكل هوية المجتمع المغربي.

من بين الدراسات المغربية التي تحدث عنها الباحث، نجد اسم غريغوري لازاريف (Grigori Lazarev) التغير الاجتماعي بالبوادي المغربية، وبخاصة بعد الاستقلال، وكذا المختار الهراس في دراسته لتحولات

مثلما للتقليد منافحون ومناصرون، فله ذلك قرايين ويخص بالذكر فئة الشباب التي تضطر إلى التمسك بالماضي الذي لم يكن أبداً طاهراً، لأن التاريخ يحثهم على الحاضر على شكل طقوس تأييدية للماضي، وهو ما يتطلب وقتاً للتطبيع مع كل ما هو جديد وعبر مراحل يحددها الباحث في الرفض التام ثم الجزئي، القبول المشروط والمؤقت أو التحفظ، وصولاً إلى نوع من القبول المقنع ثم التسليم.

المدن هي الأخرى لم تغب عن تحليلات الباحث في تفكيكه لطبيعة المجتمع المغربي، ويشير إلى أن المجهولية بالمدن تقابلها الحميمة والبحث عن أبناء العمومة، إضافة إلى اللاتوازنات الحاصلة من جراء تريف المدن وفوضوية شوارعها، مستحضراً اسم حسام تمام وما تعرفه بعض الشوارع من تعطيل لحركة السير وتشويه مورفولوجية المجال وما يسميه «أسلمة عنيفة» للمجال.

يستنتج الباحث مع قرائه الفرق بين التغير في حد ذاته والتغير كحقيقة أو حتمية تاريخية كون التغير الحقيقي هو ما يجب أن ينفذ إلى أعماق البنية الداخلية، بمعنى الأنساق الذهنية، على عكس التحولات التي يسميها تحولات زجاجية «فيترينية» إذ لا وجود لقطيعة مع الماضي، وبالتالي يصر على استعمال مفهوم المجاوزة بدل التجاوز، لأنه مفهوم يجاوز بين السابق واللاحق/التقليد والحدث، وهذه المزوجة نتيجة مساومة، وهو ما يتساءل عنه الباحث: ألسنا مجتمع تفاوض؟

يحذر الباحث كذلك في ضرورة التعامل المنهجي مع مؤسسة الأسرة والزواج والسياسة، نظراً إلى هيمنة معطى المجاوزة بين التقليد والحدث، فهو يرى المجتمع المغربي رمادي اللون، ليس خالص البياض

ويتساءل مع قرائه: هل التقليد هو العادة أم أنه يؤشر إلى منظومة العادات؟

في هذا الصدد يرى الباحث أن التقليد نمط فكري وتنشئة اجتماعية وثقافية قائمة الأركان، هو ثقافة ذهنية غير ساكنة بل متحركة أطلق عليها حركية التقليد أو التقلد بلغة المختار الهراس، ويشير إلى أن التقليد له منافحون ومناصرون، قوى تدافع عنه من داخل التقليد نفسه أو ضد قوى حدثية، ويضرب لنا أمثالا عن أنواع التقليد منها تقليدانية الأحزاب، بداوة الأحزاب وهيمنة الشيوخ، تقليدانية الأفراد، والدولة هي الأخرى راعية للتقليد وحارسة قوية لمضامينه، حيث يرى أن رمزية السلطة ومشروعيتها الدينية التقليدية وفيه للطقوس المخزنية، ويستخدم مفهوم الأصولية للمرحوم العيادي لمناقشته على المستوى الأيديولوجي.

يرى الباحث كذلك، على الرغم من بروز الماديات، أن التقليد له مكانة قوية، نظراً إلى القوة التاريخية اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وهو ما دفع الباحث إلى اعتبار أن الاستعمار عمل على الحفاظ على الطابع التقليدي وقدم نفسه كما سماه الباحث صاحب مهمة تحضيرية (Mission Civilisatrice) خلافاً لتجربة الجزائر، حيث أصبح المغاربة يرهنون وجودهم بالوجود الفرنسي (المتروبول).

يتحدث كذلك الباحث عن أنواع التقليد ومستوياته المتعددة، مشيراً في هذا الصدد إلى المزوجة والتعايش مع الحدث وبرز صنف متصلب من التقليد. ومن أمثلة المستويات يستحضر مفهوم ديمومة المصطلح لباسكون مستندلاً بأمثلة الفقيه/المعلم/المقدم، وهو ما يطرح كما يرى الباحث صعوبات لدى الباحثين متمثلة بمظاهر المساومة والتمسك بالماضي للانفلات من التغيرات الجارية.

في الوقت نفسه إلى الباحثين المغاربة الذين اهتموا بموضوع التغير الاجتماعي كالمختار الهراس، حسن رشيق، عبد الغني منديب، عبد الرحيم عنبي، المختار شفيق، فاطمة مسدالي، عبد الهادي أعراب، عبد الرحيم العطري، رحمة بورقية؛ وهو ما يؤكد أعراب في كتابه بضرورة الاجتهادات المنهجية وتجاوز التعصب الإمبريقي مع ضرورة الاهتمام بالتغير الاجتماعي داخل مؤسساتنا الجامعية والثانوية مستشهداً بأليكس تريموليناس (Alex Trémoulinas).

يركز الباحث كذلك في كتابه على الضرورة المنهجية المتمثلة باستحضار التاريخ والأنثروبولوجيا في الدراسات السوسيولوجية، وتجميع المعطيات وعدم عزل الظواهر الاجتماعية أو التفريط في المقاربات المتداخلة، لأن من شأن ذلك أن يضيع جهداً - أو قد أضاعه فعلاً - بالنسبة إلى الباحثين، بعيداً مما يسميه السوسيولوجيا المكتنية الصحافية مراهناً في ذلك على قطع الصلة مع السوسيولوجيا التخصصية الضيقة لمصلحة سوسيولوجيا تعددية وتنوعية، وهذا لن يتم إلا من طريق ما يسميه عمليات التخصيب والتوليفات مستندلاً بكبار المفكرين كماركس، وفير، وبورديو، وموران □

أو قاتم السواد، لأن التغير الحقيقي كما سبقت الإشارة هو ما ينفذ إلى أعماق البنية الداخلية. فالوعي الفردي في التدين والتمدين الفوضوي، يراه الباحث، لا يعكس وعياً فردياً خالصاً، لأن الهوية الجمعية ما زالت قائمة، ومنطق الانقسامية والاجتماعية.

ما وراء الكتاب

يقول عبد الهادي أعراب في آخر سطور الكتاب: «إن واحدة من حسنات هذا الكتاب أنه يسمح باستعادة سؤال التغير الاجتماعي وتقلب التفكير فيه، فهو سؤال لا يتقدم وإنما هو مستجد، بل يستحق المزيد من الدراسة». ثم يضيف متسائلاً «كيف السبيل إلى ذلك دون ثقافة حاضنة للتغير كقيمة إيجابية في ذاته؟ دون إرساء ثقافة بديلة.

ولكي نبقي مخلصين لما جاء في بداية هاته المراجعة، حول الكشف عن طبيعة المنطق الثاوي للكتاب الذي بين أيدينا، يمكننا أن نجمل ملاحظتنا في ما يلي:

حرصه على ضرورة فحص مفهوم التغير الاجتماعي مشدداً على الدرس الفيبري المتعلق بدور الدين في تحقيق مشاريع تنموية وتغيرات فكرية، كما لم يفته التركيز على أن التغير الاجتماعي ظاهرة تاريخية واجتماعية تتطلب الفهم والتفسير؛ مشيراً

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابى الخورى

والاتحاد السوفياتى السابق، ومحاولة إبعاد أي صفة استغلالية أو تنصيرية أو أهداف مصلحية تجاهها، ومنها ما هو غير مقصود؛ بسبب تجاهل دور تلك الإرساليات نتيجة تراجع دورها خلال الثورة البلشفية وبعدها.

ويرى المؤلف أن السياسة الروسية اتخذت من الدفاع عن الأرثوذكس شماعة لحماية الأقليات وبأباً للنفوذ إلى قلب المنطقة لتجد لها موطئ قدم في أراضٍ كانت فيها قبلها فرنسا وإنكلترا والنمسا وبروسيا. واستخدمت روسيا الأدوات نفسها التي استخدمها منافسوها في ساحة الصراع من أجل السيطرة على المنطقة، وذلك من خلال الإرساليات وإقامة المدارس والكنائس. واستندت بصورة أساسية إلى «معاهدة كيتشوك كاينارجي» (1774) للنفاذ إلى منطقة البحر المتوسط. وكان كبار المسؤولين الروس، من القيصر إلى السفراء والقناصل على اختلاف مراكزهم، يعملون على تقديم المساعدات والتدخل في مختلف المسائل المتعلقة بمصالح الأرثوذكس، بينما شكلت الجمعية الإمبراطورية الفلسطينية الذراع التربوية والتعليمية والثقافية للروس في المنطقة.

وقد استمرت السياسة السوفياتية - بعد الثورة البلشفية وقيام الاتحاد السوفياتي -

أولاً: كتب عربية

- 1 -

سليم هاني منصور. البعد المسيحي للسياسة الروسية في المشرق العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 167 ص.

اعتنت السياسة الروسية بموضوع الدين واستخدامه في السياسة في المشرق العربي من خلال الإرساليات وإقامة الكنائس والمدارس لتحقيق مصالحها، وذلك شأنها شأن فرنسا وبريطانيا وبروسيا وغيرها من القوى الأجنبية التي استخدمت الدين في السياسة في المنطقة من أجل تعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها ومآربها وأهدافها من خلال البعثات اليسوعية والكاثوليكية والبروتستانتية. هذا ما يتناوله الباحث سليم منصور في هذا الكتاب بالتفاصيل، مؤكداً أهمية دور الدين في السياسة الروسية منذ قيام الدولة الروسية أيام القيصر حتى عهد بوتين الحالي، رغم أن الاهتمام بالإرساليات الروسية يُعد أقل نسبياً من الاهتمام بالإرساليات الفرنسية والإنكليزية، لأسباب متعددة، منها ما هو مقصود، ناجم عن التعاطف العربي بوجه عام مع روسيا

الدرزية والمارونية - ولم تفلح في ذلك. وكذلك خلال فترة 1860، وزمن المتصرفية حين تم إنشاء «مديرية الكورة» إرضاء لها.

أما الفصل الثالث فيتناول دور الجمعية الإمبراطورية الفلسطينية - الروسية البارز على الصعيد التعليمي، ومميزات مدارسها ومجانية التعليم فيها، وذلك نتيجة الدعم الذي تلقت من أعلى سلطة في روسيا (القيصر) بهدف الحفاظ على المذهب الأرثوذكسي وتعزيز الهوية السياسية في مواجهة البعثات اليسوعية والكاثوليكية والبروتستانتية التي تدعمها دول ذات باع طويل في مساندة هذه البعثات مثل فرنسا وإنجلترا وإيطاليا والنمسا وبروسيا.

ويتحور **الفصل الرابع** حول البعد الديني للسياسة الروسية في ظل الحكم الشيوعي والاضطهاد الذي تعرضت له الكنيسة داخل الاتحاد السوفياتي السابق. ويوضح كيف كان الحكام السوفيات يدعمون الكنيسة الأرثوذكسية في الخارج مقابل معاداتها في الداخل في سياق تسويق النظام في الخارج وإظهار الانفتاح والمرونة في مخاطبة الغرب لكسب الأصدقاء.

أما الفصل الخامس فقد خُصص للحديث عن الدين في السياسة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ويعرض لعودة الدين والسلطات الدينية لاسترجاع مواقعها ومواردها ودورها في السياسة، والمدى الذي منحت له السلطة الروسية للبطريرك والكنيسة. ويظهر الفصل مدى استغلال الدولة للدين المسيحي وللمذهب الأرثوذكسي في سياستها الخارجية، وبخاصة عملية التدخل في سورية.

ويوضح مؤلف الكتاب أن المسؤولين الروس سعوا للحصول على غطاء من

في استخدام الدين في أدوار متنوعة بحسب المصالح وتحسين الصورة الخارجية للاتحاد السوفياتي بتقديمه دولة مساندة للحوار والحرية، ليبرز الدين أكثر فأكثر بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ويرافق العمل السياسي ويكون داعماً للسلطة السياسية في روسيا في تبرير سياستها الخارجية وتدخلاتها العسكرية في مواجهة الآخرين، التي كان آخرها التدخل الروسي في سورية.

تتضمن الدراسة خمسة فصول، يعرض **الفصل الأول** لعلاقة روسيا بالمسيحية وبالأرثوذكسية خصوصاً، موضحاً أن الدين المسيحي يمثل عنصراً أساسياً في بناء الهوية الروسية، وأن مسيرة التعاطي مع الدين في السياسة بدأت منذ انتساب روسيا إلى الأرثوذكسية. وقد استخدمت الدين في سياق البحث عن مصالحها، وترجمت ذلك من خلال اهتمامها بالأراضي المقدسة والدفاع عن الأرثوذكس في مواجهة المذاهب الأخرى: الكاثوليك والبروتستانت ومحاولتها استمالة الأقباط والأشوريين.

يتناول **الفصل الثاني** معاهدة كيتشوك كاينارجي التي شكلت مدخلاً لروسيا للنفوذ إلى منطقة البحر المتوسط والتدخل في أوضاع السلطنة العثمانية وممارسة دور حماية الأقليات، وتحديدًا رعاية الأرثوذكس بسبل مختلفة، منها بناء الكنائس والمدارس والمراكز الاجتماعية وإيجاد امتيازات للبطاركة والرهبان الأرثوذكس في مواجهة المذاهب الأخرى، البروتستانت والكاثوليك. وقد برز البعد الديني للسياسة الروسية في زمن القائمقاميتين في جبل لبنان حين سعت روسيا إلى إنشاء قائممقامية ثالثة للأرثوذكس في منطقة الكورة إلى جانب القائمقاميتين

الحركات الاجتماعية التي تطالب بالإصلاح على إدارة مقتضيات الفترات الانتقالية لبناء الدولة، سواء من خلال التوافقات المرحلية بين القوى التي شاركت بالانتفاضات - كما حصل في تونس - أو القطع مع الممارسات السياسية التي سبقت الانتفاضات وتسببت بها - وهذا لم يشهده أي بلد عربي في واقع الأمر.

وعليه، يؤكد المؤلف أهمية وجود مرصد عربي للتعامل مع تحديات ونزاعات المراحل الانتقالية، هدفه تمكين وتقوية أصحاب المصلحة والفواعل السياسية والاجتماعية من إدارة المراحل الانتقالية تجنباً للفراغ وبغية تحقيق السلم الأهلي المستدام؛ من خلال تجنب العنف، وبناء نظام ديمقراطي تعددي تشاركي/غير إقصائي.

ويشدد المؤلف في أربعة فصول يضمها الكتاب على أن المواطن العربي انتفض على الفساد المستشري وما يعانيه من ضائقة اقتصادية وقهر أمني. وهذه المسائل، كما يؤكد الفصل الأول، لا يمكن التقليل من شأنها كعوامل مسببة للانتفاضات. ويتناول الفصل الثاني الاستقطاب الحاصل بين الحركات الأيديولوجية وعلى رأسها الإسلامية مع مثيلتها العلمانية، بينما يحاول الفصل الثالث الربط بين الانتفاضات والمتغيرات الدولية. أما الفصل الرابع فيتناول الأزمات الناجمة عن الانتفاضات، ومنها الاستقرار، وبناء الدولة. ولا يغفل هذا الفصل الموقف من القضية الفلسطينية والتطبيع والتطرف الديني.

وإن يدعو المؤلف إلى الإفادة من دروس الانتفاضات، يؤكد أهمية الحوار بين قوى التغيير للاتفاق على إدارة التناقضات والتوافق على الهوية الوطنية وإعادة بناء الدولة، والاهتمام بالاقتصاد والتنبه إلى التأثيرات

الكنيسة الأرثوذكسية لتكون لهم شرعية في التدخل في سورية، وليجدوا حاضنة شعبية في حال حصول خسائر أو مصاعب نتيجة تدخلهم. ويرى المؤلف أن روسيا ستستمر في استخدام الدين المسيحي في التعاطي مع المشكلات التي تثار في أكثر من منطقة كالبلقان وفلسطين وسورية ولبنان والعراق وغيرها، وكذلك في الصراع من أجل الثروات: النفط والغاز والمضائق. وستجد في الدين مدخلاً لتأمين الدعم وتوفير الغطاء الكنيسي لصوغ سياستها الخارجية وتشريع تدخلاتها العسكرية في الخارج.

- 2 -

هشام جعفر. سردية الربيع العربي ورهانات الواقع. القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2021. 236 ص.

يرى الباحث هشام جعفر - كما يأتي في تعريف هذا الكتاب - أن هناك سردية جديدة لانتفاضات الربيع العربي تؤشر إلى نهاية صيغ القرن العشرين، التي استندت إليها دولة ما بعد الاستقلال والحركات السياسية الإسلامية والعلمانية التي تغنت بأيديولوجياتها الشمولية، وأن هناك صيغاً جديدة لم تتأسس بعد، غلب عليها الاحتجاج على الفساد وغياب العدالة الاجتماعية الناجمة عن سوء توزيع الدخل، ناهيك بمطالب الفئات الشابة بالحرية والحكم الرشيد.

ويرى الباحث أنه على الرغم من محاولات البعض توجيه الاتهام إلى انتفاضات الربيع العربي بالتسبب بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في عدد من الدول العربية، فإنه من الضروري التمييز بين جوهر الربيع العربي الداعي إلى الإصلاح وبين عجز

النزاعات والحروب التي تدفع بمزيد من الهجرة والنزوح.

من هنا، يتناول هذا المؤلف الجماعي - كما يرد في تقديمه - إشكاليات الهجرة وارتباطاتها العضوية بحقوق الإنسان ومسائل السيادة وتسييج الحدود، وتكلفة ذلك من الناحية الاقتصادية، إضافة إلى الأبعاد السياسية والجيوستراتيجية للهجرة. ويبحث المؤلف في هذه الإشكاليات في سياق ثنائية العولمة/ والحماية، وأنا / والآخر؛ مع التنويه بأن العالم يحتاج إلى تعزيز القيم المشتركة للانخراط بصورة أفضل في عالم التمايزات الثقافية والهوياتية.

يقع الكتاب في أربعة أقسام، يتناول الأول الهجرة والاندماج وإشكالية الهوية، وإدارة الأزمات في مواجهة الهجرة القسرية، بينما يتناول القسم الثاني الآثار الاقتصادية والمالية للهجرة في أفريقيا، والبعد الاقتصادي لظاهرة اللجوء، وتحديدًا حالة المهاجرين الأفارقة العالقين في المغرب، إضافة إلى أمنة الهجرة وسياسات الحجز والتسييج. ويبحث القسم الثالث في الهجرة والتهديدات الأمنية والمخاطر البيئية، بينما يتناول القسم الرابع «الواحات المغربية» التي كانت تمثل استقرارًا ملحوظًا قبل أن تتعرض لتحولات بيئية وجيوستراتيجية وسوسيو-اقتصادية أدت إلى خلل بهذه الواحات وحولتها من مجال للاستقطاب إلى مجال للطرد. كما يتناول هذا القسم التغيرات المناخية التي أصابت منطقة المغرب الشرقي وأدت إلى هجرة قسم من سكان المنطقة.

الخارجية والإقليمية خلال إدارة المراحل الانتقالية.

- 3 -

الهجرة وحقوق الإنسان: تكلفة الاقتصاد ورهانات السياسات الأمنية وتسييج الحدود. إشراف وتنسيق الحسين شكراني وإبراهيم المرشيد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 222 ص.

تسارعت الهجرة العابرة للحدود بوجهيها النظامي وغير النظامي في العقود الأخيرة في ظل تنامي مسبباتها الاقتصادية والسياسية والأمنية والتجارية والثقافية والمناخية. ووصل عدد المهاجرين حول العالم إلى نحو 272 مليون مهاجر سنة 2019، ما يشكل نسبة 3.5 بالمئة من سكان المعمورة، وأكثر من ثلاثة أضعاف نسبة الزيادة السكانية على الصعيد العالمي والمقدرة بنحو 1.10 بالمئة. وأثار المنحى التصاعدي للهجرة منذ بداية الألفية الثالثة القلق والاهتمام لدى الكثير من البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية، وبخاصة في ظل تصاعد الهجرة القسرية وما صاحبها من مخاطر وتهديدات وأنشطة إرهابية عابرة للحدود، وحركات عنصرية وشعبوية ضد دمج المهاجرين، وما لذلك من انعكاس سلبي على أوضاعهم المعيشية وحقوقهم الإنسانية، وجدل حول السيادة الوطنية والهوية والانتماء، وذلك في مقابل تسارع ديناميات العولمة التي تدفع باتجاه رفع القيود وفتح الحدود، وفشل النموذج النيوليبرالي في تحسين أوضاع السكان في معظم بلدان الجنوب التي غالبًا ما يميل مهاجروها إلى الانجذاب نحو البلدان ذات الدخل المرتفع، وبخاصة أوروبا وأمريكا الشمالية، ناهيك بالتغيرات المناخية وتنامي

- 4 -

وليد الخالدي. **تقسيم فلسطين: من الثورة الكبرى 1937-1939 إلى النكبة 1947-1949**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021. 338 ص.

يتناول المؤرخ والأكاديمي وليد الخالدي في هذا الكتاب قرار تقسيم فلسطين والنكبة ليعيد التذكير بزيغ الادعاءات الصهيونية حول السلام وخلفيتها التاريخية، وليحذّر الرأي العام العربي وأصحاب القرار مما يحاك حالياً من دسائس ومشاريع عدوان في **صفقة القرن** تحت ستار ما يسمى «التطبيع» و«الإبراهيمية» الوهمية المختلفة من أساسها.

ويوضح الخالدي - كما يأتي في تعريف الكتاب - أن المنظمة الصهيونية العالمية التي أسسها ثيودور هيرتسل في مدينة بازل في سويسرا سنة 1897 هي أول من عبّر عن زيف الادعاءات الصهيونية، إذ ظلت تنكر كذباً وتدليساً وتمويهاً أن غايتها تأسيس دولة يهودية على أنقاض الشعب الفلسطيني، على الرغم من أن ثيودور هيرتسل نفسه وضع كتاباً بالألمانية سنة 1896 بعنوان **دولة اليهود**، وتبنت بريطانيا قيام هذه الدولة في وعد بلفور سنة 1917، ليشرف الانتداب البريطاني فيما بعد على قيام هذه الدولة على أرض فلسطين.

وفي هذا السياق يعرض الكتاب لتغوّل الوجود اليهودي في فلسطين نتيجة الهجرة الجماعية لليهود أوروبا الشرقية والوسطى في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته، بحماية الحراب البريطانية وبفضل الأموال اليهودية الأمريكية. ويوضح أنه بنتيجة الهجرة الجماعية لليهود قفزت نسبة اليهود في فلسطين من 6 بالمئة سنة 1917 إلى 30 بالمئة سنة 1936،

فاشتد عضدهم وكشفوا عن نياتهم الحقيقية يطالبون جهاراً بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، يكون للأولى المساحة الكبرى فينطلقون منها للاستيلاء على الدولة العربية الجارة. وأيدت كل من لندن وواشنطن هذا الهدف تلبية لمطامع استعمارية بريطانية، ولاعتبارات البيت الأبيض الانتخابية. وفي المقابل، اندلعت ثورة فلسطين الكبرى في السنوات ما بين 1936 و1939 وكانت الأشمل والأطول عمراً مقارنةً بالثورات والانتفاضات التي سبقتها - ثورات 1920 و1929 و1935. وسعت تلك الثورات إلى وقف إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، والحفاظ على عروبتها، والخلاص من الانتداب البريطاني وإيقاف الهجرة اليهودية. لكن دعم بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة للحركة الصهيونية أسفر عن قرار تقسيم فلسطين سنة 1947. ويعدّ هذا القرار أكبر منحة قدمتها الدول الكبرى والأمم المتحدة للعصابات الصهيونية للقيام بحملات التطهير العرقي وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم. ولا تزال هذه الحملات مستمرة حتى اليوم مع استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات.

ثانياً: كتب أجنبية

- 1 -

George Packer

Last Best Hope: America in Crisis and Renewal

New York: Farrar, Straus and Giroux, 2021. 240 p.

يعرض الكاتب الصحفي جورج باكر في هذا الكتاب للمشاكل والتحديات التي واجهت الولايات المتحدة عام 2020، بدءاً

- 2 -

Sten Rynnin, Olivier Schmitt, Amelie Theussen (eds.).

War Time: Temporality and the Decline of Western Military Power

Washington, DC: Brookings Institution Press; London: Chatham House, 2021. 334 p.

يبحث هذا الكتاب في الطريقة الغربية للحرب، متناولاً وتبعتها وتوقيتها وتحليلها من جانب ثلاثة خبراء دنماركيين يشككون في قدرة الغرب على الحفاظ على تفوقه العسكري في ضوء الإخفاقات السياسية والاستراتيجية للتدخلات في العراق وأفغانستان وليبيا، والسلوك الروسي الصيني الذي يسعى إلى تقويض صورة أمريكا المتفوقة عسكرياً بعد الحرب العالمية الثانية وعقب انتصارها بالحرب الباردة. ويسعى مؤلفو الكتاب الخبراء إلى الإجابة عن سؤال محوري حول سبب ضعف الغرب من الناحية الاستراتيجية والسياسية في زمن الحرب على الرغم من قوته العسكرية الساحقة في ساحة المعركة.

يرى الخبراء أن الزمانية هي المفهوم المركزي الذي يقيد الغرب ويتركه هشاً من الناحية الاستراتيجية على الرغم من قوته العسكرية الساحقة. ويرون أن هذه الزمنية تتكون من ثلاثة أبعاد مترابطة: **أولها** مسار القوة العسكرية الغربية، **وثانيها** التصورات المتضاربة للوقت الراسخة في المؤسسات السياسية والعسكرية الغربية، **وثالثها**، التعلق الغربي بوتيرة الحرب السريعة على حساب الحلول السياسية طويلة المدى.

بالنسبة إلى مسار القوة العسكرية الغربية، يرى الخبراء أن المجتمعات الغربية تميل إلى النظر إلى الوقت على أنه مسار خطي،

بجائحة كورونا وما أبداه القطاع الصحي من تردد وعدم كفاءة في معالجتها، وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية التي هيمنت عليها نظريات المؤامرة، وشابقتها الانقسامات الحادة والاحتجاجات الاستقطابية التي توجت باقتحام مبنى الكابيتول، ناهيك بأجواء العنصرية والتفاوت الاجتماعي التي كانت خيمت على الحياة السياسية عقب مقتل جورج فلويد، الأمريكي المنحدر من أصول أفريقية على يد «شرطي أبيض» في أيار/ مايو 2020.

ويرى باكر أن تلك المشاكل تركت المواطن الأمريكي في حالة من الإحباط نتيجة تزايد القلق على أوضاعه الصحية وسبل عيشه و تجربته الديمقراطية، بعدما فقدت النخب صديقتها، وانكشف ضعف المؤسسات وتلاشى الأمل بعلاجها. ويرى أنه لا بد من معالجة الأمور من خلال إعادة النظر بالروايات التي تهيمن على الحياة الأمريكية، وتقوض الديمقراطية، وذلك من خلال التأكيد أن أمريكا الحرة لا تستقيم كأمة من أفراد منفصلين، تخدم مصالح الشركات والأثرياء، وأن أمريكا الذكية لا يجوز أن تقتصر على نخبة مهنية، وأمريكا الحقيقية ليست قومية مسيحية بيضاء في قلب البلاد تنخرها العنصرية وتغيب عنها المساواة؛ كما أن أمريكا العادلة لا ترى المواطنين كأعضاء في مجموعات هوياتية متفرقة تمارس القمع أو تعانيه.

ومع تأكيد هذه الروايات أو السرديات، يرى باكر أنه يمكن المساهمة في النضال من أجل هوية أمريكية مشتركة تعززها المساواة وسائر أدبيات التجديد الوطني.

لسياسات ثلاثة رؤساء أمريكيين - بوش وأوباما وترامب - وقادتهم العسكريين حول الحرب في أفغانستان، تتعلق بخداع الجمهور عامًا بعد عام بشأن أطول حرب أمريكية، انحرفت عن مسارها، وأذرت باستعادة طالبان لأفغانستان.

يوضح ويتلوك أن الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 - بخلاف حربَي فيتنام والعراق - حظي بتأييد شعبي شبه إجماعي عقب هجمات «11 سبتمبر». وكان الهدف الرئيسي للغزو (المعلن) واضحًا ومباشرًا، وهو هزيمة القاعدة ومنع تكرار هجمات «11 سبتمبر». لكن بعد مدة وجيزة من قيام الولايات المتحدة وحلفائها بإزاحة طالبان عن السلطة، انحرفت المهمة عن مسارها وفقد المسؤولون الأمريكيون أهدافهم الأصلية. وبسبب حرب الولايات المتحدة في العراق وتداعياتها، يضيف الكاتب، أصبح الجيش الأمريكي غارقًا في صراع عصابات في أفغانستان لا يمكن الفوز به في بلد لم يفهمه. لكن لم يرغب أي رئيس أمريكي في الاعتراف بالفشل، وبخاصة في حرب بدأت كقضية عادلة. وبدلاً من ذلك، أرسلت إدارات بوش وأوباما وترامب المزيد من القوات إلى أفغانستان، وقالت مرارًا وتكرارًا إنها تحرز تقدمًا، على الرغم من أنها تعلم أنه لا يوجد احتمال واقعي لتحقيق نصر صريح.

يستند الكاتب إلى مئات المقابلات التي أجراها مع أشخاص أدوا دورًا مباشرًا في الحرب - من القادة في البيت الأبيض والبنّتاغون إلى الجنود وعمال الإغاثة في الخطوط الأمامية. وقد كشفت تلك المقابلات عن أن استراتيجيات الحكومة الأمريكية كانت فوضوية، وأن مشروع بناء الدولة في

مع التركيز في الغالب على الأحداث الأخيرة والحالية. ويؤدي ذلك إلى تأطير التاريخ بوصفه قصة صعود وانحدار. وهنا يدرس المؤلفون ما إذا كان السقوط الحتمي قد حدث بالفعل أم أنه جارٍ أم لا يزال في المستقبل.

وبالنسبة إلى تصورات الوقت فهي تختلف عبر الثقافات والمراحل، وتشكل الأنشطة الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك الحرب. على سبيل المثال، يمكن أن يُنظر إلى العدو على أنه ينتمي إلى زمن آخر («متخلف» أو «بربري»). ويمكن اعتبار الحرب إما دورية أو استثنائية، وهذا يساعد على تأطير رغبة الجمهور في قبول عواقبها العنيفة والمأسوية.

وتمثل وتيرة الحرب كذلك عاملاً آخر في صياغة السياسات والإجراءات. وفي هذا السياق تشدد المجتمعات الغربية على الحروب السريعة، إذ كلما كانت الحرب أقصر كان ذلك أفضل، حتى لو كانت النتيجة طويلة المدى غير ناجحة. ومن المفارقات، أن واحدة من أقل الحروب نجاحًا في العالم الغربي كانت أيضًا الأطول التي خاضتها أمريكا، في أفغانستان.

وفي الحصيلة، يسعى الكتاب إلى تحديد السياسات التي يجب على صانعي القرار تبنيها لدرء تراجع الهيمنة العسكرية الغربية. ويوفر إطارًا لصانعي القرار الغربيين وهم يتعاملون مع خيارات صعبة بشأن متى يتدخلون سياسيًا أو عسكريًا، ومتى يمارسون ضبط النفس.

- 3 -

Craig Whitlock

The Afghanistan Papers: A Secret History of the War

New York: Simon and Schuster, 2021, 368 p.

يعرض هذا الكتاب لمراسل صحيفة واشنطن بوست الاستقصائي كريغ ويتلوك

لها ما بعد الاتحاد السوفياتي، وهي روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان؛ وذلك قبل أن تنضم أوزبكستان إلى المجموعة عام 2001، لتمثل معاً بشكل رسمي «منظمة شنغهاي للتعاون»، وهو ما وسّع نطاق عمل التكتل ليشمل التعاون الاقتصادي والثقافي والأمني بهدف محاربة ما تصفه بـ «محاور الشر الثلاثة»: الإرهاب والانفصالية والتطرف.

وكانت طهران تقدمت بطلب العضوية الكاملة في المنظمة عام 2004، لكن الصين وأوزبكستان وكازاخستان كانت تخشى الذهاب إلى هذا الحد في ذلك الوقت، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم تسوية ملف برنامج إيران النووي آنذاك والضغط الدولي الناتج من ذلك، وفرض عقوبات على إيران من قبل مجلس الأمن الدولي، ناهيك بتردد الصين في استخدام المنظمة من جانب إيران للتصعيد ضد السياسات الأمريكية، والخلاف بين طهران وطاجيكستان التي تنهم إيران بالتواصل مع المعارضة في تلك البلاد.

من هنا يرى هذا المرصد السياسي أن حصول طهران على العضوية الكاملة في المنظمة بعد أعوام طويلة من الانتظار يمثل انتصاراً دبلوماسياً للرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي يساعد طهران على تخفيف عزلتها الدولية من خلال توسيع علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف مع روسيا والصين ودول آسيا الوسطى، إضافة إلى تعزيز دورها في إدارة الأمن الإقليمي، في وقت تواجه فيه حكومة رئيسي أسئلة ملحة بشأن المحادثات النووية المتوقفة في فيينا، وسيطرة حركة «طالبان» على أفغانستان، والتحدي الدائم المتعلق بصمود النظام الإيراني واستمراريته.

أفغانستان كان فاشلاً بامتياز، وأن المخدرات والفساد سيطرت على حلفاء الولايات المتحدة في الحكومة الأفغانية. كما أكدت شهادات هؤلاء الأشخاص أنهم كانوا يعرفون أن حكومة الولايات المتحدة كانت تقدم نسخة مشوهة، وأحياناً ملفقة تماماً، للحقائق على الأرض. ويشير ويتلوك إلى وثائق كشفتها صحيفة واشنطن بوست تؤكد أن الرئيس بوش لم يكن يعرف اسم قائد حرب أفغانستان - ولم يرغب في تخصيص وقت لمقابلته. وفي ضوء هذه المعطيات، لم تكن عودة طالبان إلى السلطة من الأمور المستبعدة على الإطلاق. لقد تجنبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الإقرار بأنها فشلت في توسعها بالحروب وأن للقوة حدوداً.

ثالثاً: تقارير بحثية

- 1 -

Nicole Grajewski,

“Iranian Membership in the Shanghai Cooperation Organization: Motivations and Implications,”

Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 3532 (15 September 2021).

يتناول هذا المرصد السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى حصول إيران على العضوية الكاملة في «منظمة شنغهاي للتعاون»، وذلك بعد مرور نحو 17 عاماً على طلب طهران الانضمام إلى المنظمة التي انبثقت عن صيغة مجموعة «شنغهاي الخماسية» التي عقدت سلسلة اجتماعات بين عامي 1996 و1997 حول القضايا الحدودية بين الصين والدول المجاورة

العملية الانتخابية وكادت تؤدي إلى انهيار كامل للنظام في مقديشو في الربيع الماضي، قبل أن يتم إنقاذ الوضع الهش مؤقتاً بعدما تنازل فرماجو، تحت ضغط محلي ودولي، عن السيطرة على العملية الانتخابية والترتيبات الأمنية المرتبطة بها لرئيس الوزراء محمد حسين روبلي.

لكن الحكومة الهشة لا تزال على حافة الهاوية، نتيجة الصراع بين الرئيس الصومالي ورئيس الوزراء للسيطرة على وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (NISA). وقد اشتد الصراع على السلطة بينهما بعد مقتل إكرام تهليل الموظفة في وكالة الاستخبارات في حزيران/يونيو الماضي. وبينما زعم معسكر فارماجو أنها قتلت على يد حركة الشباب، إلا أن الحركة نفسها نفت تورطها، وهو أمر غير معهود بالنسبة إلى منظمة حريصة على تأكيد على قدرتها على ضرب أهداف حكومية متى شاءت. وتكثر الشائعات بأن التهليل قُتلت على يد رؤسائها، ويصر روبلي على محاسبة القتل؛ بينما يحاول فرماجو حماية القيادة السابقة لـ NISA، والاحتفاظ بالسيطرة على المنظمة.

ولا تزال الصومال تعاني الفقر المدقع، ويواجه الشباب بأغلبية ساحقة صعوبة هائلة في الحصول على التعليم والتوظيف والرعاية الصحية. وتسيطر على البلاد حالة من انعدام الأمن، في حين أن المشهد السياسي في مقديشو لا يبشر بالكثير لتحسين هذه الظروف. ومن الواضح أن الصوماليين لديهم أسباب وجيهة للتشكيك في نزاهة المؤسسات الأمنية التي من المفترض أن تحافظ على سلامتهم، كما أن عدم الوضوح حول مكان وجود السلطة وبعثرتها يؤدي إلى مزيد من

ويضيف المرصد أنه لا يمكن تجاهل الحدث على الرغم من أن المزايا المباشرة لانضمام طهران إلى المنظمة ستكون متواضعة، كون المنظمة تعمل حتى الآن - أو يُنظر إليها - كمنندى للنقاش والمشاركة أكثر من كونها تحالفاً إقليمياً رسمياً شبيهاً بـ «الاتحاد الأوروبي» أو حلف «الناتو».

- 2 -

Michelle Gavin,

“Somalia’s Ongoing Political Crisis Exposes Fundamental Problem for U.S. Policy,”

Council on Foreign Relations (15 September 2021).

تتناول الباحثة الأمريكية المتابعة للشؤون الأفريقية في مجلس العلاقات الخارجية ميشال جافين الأزمة السياسية المستمرة في الصومال لتدعو الولايات المتحدة إلى التعامل مع مقديشو في ضوء الدروس المستفادة من أزمة انسحابها من أفغانستان، وأبرزها أن جزءاً من مشكلة عدم الاستقرار في أفغانستان يعود إلى الوهم بأن الحكومة الفاسدة جداً في كابول كانت سلطة قابلة للحياة أو بديلاً جذاباً لطالبان.

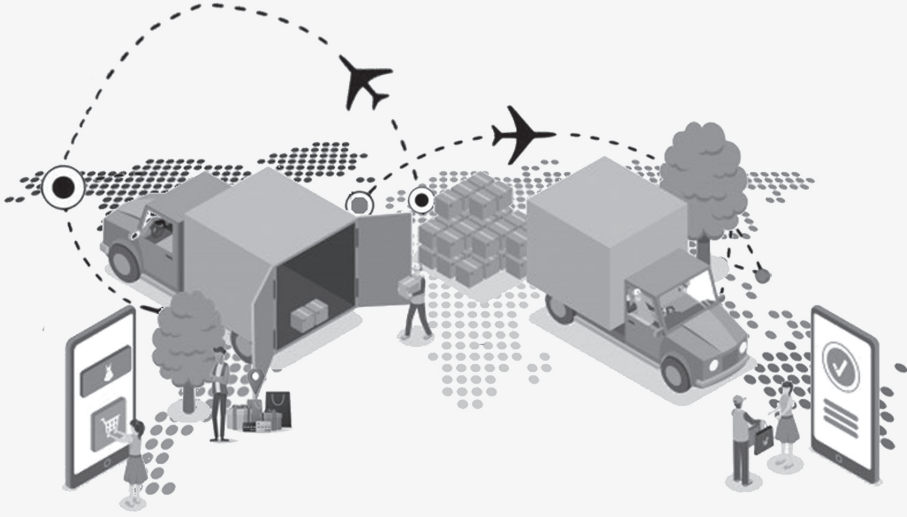
وتشير جافين إلى أن عملية بناء الدولة في الصومال المدعومة من المجتمع الدولي منذ سنوات لم تنتهِ بعد، بينما زادت التطورات الأخيرة من إلحاح الأسئلة حول طبيعة الحكومة الفدرالية التي من المفترض أن تمثل بديلاً شرعياً لحركة الشباب الصومالية (التي ترتبط بتنظيم القاعدة). وقد انتهت ولاية الرئيس الصومالي الحالي محمد عبد الله محمد، المعروف باسم فرماجو، في شباط/فبراير الماضي، لكن مكائده للبقاء في منصبه أخرت

لقد توجه الأمريكيون إلى حكومات في البلدين لا تهتم بخير المواطن ومستقبله بل بالحفاظ على السلطة والوصول إلى الغنائم. من هنا تدعو الباحثة الولايات المتحدة إلى التنبه من المسؤولين الصوماليين الذين يواصلون صراعهم على السلطة والغنائم والتعامل في المقابل مع المسؤولين ذوي النيات الحسنة، وذلك تفاديًا لتجارب أفغانستان □

تآكل الثقة في الحكومة. وكل هذه التطورات تلقي بظلالها على عملية انتخابية يجب، من الناحية النظرية، أن تربط القيادة الصومالية برغبات مواطنيها.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة سواء في أفغانستان أو الصومال، فقد كانت واضحة بشأن القوى التي تعارضها بينما ظلت متناقضة بشأن أولئك الذين تدعمهم ظاهريًا.

Our books are now available to order on www.bookdepository.com
with free worldwide shipping



إصدارات المركز متوفرة على موقع Book Depository الشحن مجاني إلى جميع أنحاء العالم



**Book
Depository**
www.bookdepository.com

Centre for Arab Unity Studies
مركز دراسات الوحدة العربية
www.caus.org.lb

